المجلة العربية للعلوم السياسية

ISSN 2309 - 2637

مجلة دورية محكمة
تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية
بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

العددان ٤٧ ـ ٤٨، صيف ـ خريف ٢٠١٥

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (١-٩٦١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (١-٩٦١+)
E-mail: info@caus.org.lb
WebSite: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ١٠٠ دولار أمريكي للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- ١٢٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- ٧٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- ٩٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- ١٠٠ دولار أمريكي للأفراد في أمريكا وسائر الدول

الاشتراك لعشر سنوات (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٧٥٠ دولاراً أمريكياً للأفراد
- ١٠٠٠ دولار أمريكي للحكومات والمؤسسات

تدفع الاشتراكات مقدماً إما:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: «مركز دراسات الوحدة العربية» «Centre for Arab Unity Studies».
- أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (390.3800022.003) بالدولار الأمريكي، رقم حساب البنك الدولي: LB65 0039 0000 0003 9038 0002 2003، بنك بيبلوس ـ الحمراء ـ فرع السادات، سويفت كود: BYBALBBX، ص. ب: 5605-11 / بيروت ـ لبنان، تلكس: 41601 LE - 44078 BYBANK، تلفاكس: 801655 - 801623 (1-961+)
- أو باستعمال بطاقة الائتمان (Credit Card) من خلال موقع المركز على الإنترنت (http://www.caus.org.lb).

الجمعية العربية للعلوم السياسية

Arab Association of Political Science
الجمعية العربية للعلوم السياسية

المجلة العربية للعلوم السياسية العددان ٤٧ - ٤٨ صيف - خريف ٢٠١٥

المحتويات

افتتاحية

■ الشرق الأوسط في أولوية
الاستراتيجيات الروسية والصينية ..... عدنان السيّد حسين ٤

ملف العدد: الدور الروسي والصيني الجديد في العالم

■ **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة** ..... علاء عبد الحفيظ محمد ٩

■ **مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية** ..... كريم المفتي ٢٣

■ **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر** ..... محمد مجدان ٤٠

دراسات

■ **قصة المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في تركيا عام ٢٠٠٨** ..... ميلاد العوده الله ٦١

■ **مسوَّدة خارطة طريق للسلام الشامل في السودان** ..... عبده مختار موسى ٧٨

■ **موقف الشعب السوري من ثورة التحرير الجزائرية (خلفياته، وأشكاله، وطموحاته، ونتائجه)** ..... أحمد حلواني ٨٧

مركز دراسات الوحدة العربية

رئيس مجلس الإدارة: أحمد محمد الكبسي
مدير التحرير: كريم المفتي

■ **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي:**
بين الاستمرار والتغيُّر ..... محمد الأمين بن عائشة ١٠١

■ **العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة**
والتعاون بين المغرب وأوروبا ..... أنس الصنهاجي ١١٥

■ **العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق** ..... أحمد عبد الحافظ فواز ١٣١

■ **المشاركة السّياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال**
الدّيمقراطي الرّاهن: التجربة التونسية مثالاً ..... مصباح الشيباني ١٥١

كتب

■ **التقارب المستحيل: الشتات بين الهند ودبي (نيها فورا)** .. تريستان بروسلي ١٧١
ترجمة: محمد الإدريسي

نشاطات

■ **تقرير عن: الندوة الوطنية المنظمة بمناسبة انعقاد**
المؤتمر الخامس للجمعية المغربية للعلوم السياسية
في موضوع: «الجامعة والتحولات السياسية بالمغرب» ..... يونس زيدان
هند بلعمار ١٧٧

يوميات عربية ودولية مختارة ١٨٥

ببليوغرافيا مختارة ٢١٧

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

افتتاحية

الشرق الأوسط في أولوية الاستراتيجيات الروسية والصينية

اعترف كبار الاستراتيجيين الأمريكيين منذ سنوات أن فكرة الأحادية القطبية غير موجودة في النظام العالمي، بل ثمة اتجاه دولي واضح نحو التعدّدية مع صعود قوى دولية جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية وفي مقدَّمها القوة الألمانية.

في هذا المناخ العالمي الذي أعاد للجغرافيا السياسية مكانتها المرموقة بالتكامل مع الجغرافيا الاقتصادية، يبرز الشرق الأوسط منطقة تنافس دولي حاد حيث تصطرع الإرادات الإقليمية والدولية من أفغانستان وباكستان شرقاً إلى شواطئ الأطلسي غرباً.

دور روسي متزايد وصل إلى درجة التدخُّل العسكري في الأزمة السورية، إضافة إلى الانفتاح الكبير على مصر والدول الخليجية بالتزامن مع العلاقة الاستراتيجية ذات «البعد الفكري» مع إيران كما أفصح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. واهتمام صيني ملحوظ في اقتصادات الشرق الأوسط، وفي المواقع الجيوستراتيجية في أفريقيا وغرب آسيا.

بالطبع من يفوز بمناطق النفوذ يفوز بجوائز النفط والغاز الطبيعي. تشمل هذه المناطق في ما تشمل، خطوط الإمداد أو خطوط مواصلات الطاقة في القرن الحادي والعشرين. هذا جانب مهم من جوانب الاهتمامات الدولية والعالمية بالشرق الأوسط ومن ضمنه المنطقة العربية.

إلى ذلك، يصعب والحال هذه أن يفضي هذا التنافس الدولي المحموم إلى إهمال إضافي لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي. إنَّما، علينا ملاحظة غياب الدور العربي الرسمي في هذه المرحلة الخطيرة حيثُ تتهدَّد الوحدات الوطنية والدولية الوطنية في كيانها الوطني والرسمي، وتظهر على السطح كل التناقضات الموروثة والجديدة في الساحة العربية، فلا أمن قطرياً أو قومياً بل فِتَنٌ متنقلة من هنا وهناك. وعليه، فإن الخشيةَ تبقى قائمة من تقرير مصائر بلدان الشرق الأوسط بمعزل من الإرادة العربية أو حتى الإرادات العربية!

هذه ملاحظة على هامش تزايد الاهتمامات الدولية والعالمية بمنطقة الشرق الأوسط، وفي طليعتها الاهتمامات الروسية ثمَّ الصينية. اهتمامات عسكرية استراتيجية واقتصادية وسياسية قد تترك آثاراً اجتماعية وثقافية في نهاية المطاف. أين الإرادة العربية أو الإرادات العربية من كل ذلك؟.

عدنان السيّد حسين

ملف العدد: الدور الروسي والصيني الجديد في العالم

تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة

علاء عبد الحفيظ محمد(*)

أستاذ العلوم السياسية المساعد، وقائم بعمل رئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة أسيوط ـ مصر.

مقدمة

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١، وقد ذهبت بعض الأدبيات السياسية التي تناولت السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي إلى أن العالم سوف يستمر يعيش آفاق «العصر الأمريكي» إلى مدى يُقدر بنحو خمسة عقود على الأقل(١)، بينما ذهبت أدبيات أخرى إلى أن الفترة الحالية هي فترة انتقالية، وأن الفترات الانتقالية كما تشير خبرة التاريخ تكون شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معاً، حيث تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة. وعلى سبيل المثال، فقد توقع تقرير «اتجاهات كونية ٢٠٢٥»، الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، أن يكون النظام الدولي بحلول عام ٢٠٢٥ نظاماً متعدد القطبية، بسبب صعود قوى بازغة جديدة، والاقتصاد المعولم، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق(٢).

كما أشار فريد زكريا في دراسته «عالم ما بعد أمريكا»، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال قوة عظمى وحيدة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن المجالات الأخرى

(*) البريد الإلكتروني: alaa1969_958@yahoo.com.

(١) جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤).

(٢) يمكن الاطلاع على النصّ الكامل للتقرير في الموقع الإلكتروني لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، <http://www.dni.gov/nic/PDF_2025/2025>.

الصناعية والمالية والتعليمية والاجتماعية والثقافية على السواء كلها، تتحول بعيداً من وضع الهيمنة الأمريكية، وأنه إذا كانت قوة الولايات المتحدة ليست إلى زوال، فإنها تنتظر من يزاحمها[٣]. وقد أثار مفهوم تحول القوة اهتماماً كبيراً في نظريات العلاقات الدولية[٤]، كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق مقولات نظرية تحول القوة على ما تم اعتباره عملية تحول قوة بين الولايات المتحدة والصين[٥]، وركزت دراسات أخرى على احتمال صعود روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي[٦].

وفي السياق ذاته، أشار والتر روسيل ميد إلى صعود كلا الدولتين «روسيا والصين» كقوتين تعديليتين عالميتين، وإيران كقوة تعديلية إقليمية. وذكر أن تلك القوى التعديلية تسعى إلى تغيير النظام العالمي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وأشار الكاتب في دراسته إلى العديد من الحالات التي توضح عودة منافسات الجغرافيا السياسية مرة أخرى إلى ساحة السياسة الخارجية بعد ركون الغرب إلى التفسير السهل لما أُطلق عليه «نهاية التاريخ» بعد انتصاره في الحرب الباردة[٧].

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تفسير للتحولات الجارية في هيكل النظام الدولي باستخدام افتراضات نظرية تحول القوة، من خلال دراسة حالة لصعود كل من روسيا والصين، وما إذا كان ذلك الصعود يمثل بالفعل تحولاً في موازين القوى لمصلحة أي منهما على حساب الولايات المتحدة، وتأثير ذلك الصعود في علاقة كل منهما بالقوة العظمى الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هيكل النظام الدولي، ومن ثم على السياسات الدولية.

أولاً: نظرية تحول القوة

يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر

(٣) Fareed Zakaria, *The Post American World* (New York: W. W. Norton, 2008).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد عبد الله الطحلاوي، «مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩).

(٥) Steve Chan, «Is There a Power Transition between the US and China?: The Different Faces of National Power,» *Asian Survey*, vol. 14, no. 5 (September-October 2005).

(٦) نورهان الشيخ، «هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٧) Walter Russel Mead, «The Return of Geopolitics,» *Foreign Affairs* (May-June 2014).

للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي.

إن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها أورغانسكي لا تزال صالحة للاختبار، كما إن لديها قدرة تنبُئية عالية. وقد قسم أورغانسكي من خلال نظريته الدول، حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية هي[٨]:

- الدول القوية والراضية.
- الدول القوية وغير الراضية.
- الدول الضعيفة وغير الراضية.
- الدول الضعيفة والراضية.

ووفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية وغير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لأن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، في حين أن الفئة الثالثة، رغم أنها غير راضية، فإنها تفتقد القدرة على التغيير، بينما الفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع الدولي. أما الفئة الثانية، فتتصور أنها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، وفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، والذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى.

ووفقاً لأورغانسكي، فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي آخر، وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه. وإذا كان أورغانسكي قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ربما تصبح أكثر انطباقاً على وضع كل من روسيا والصين في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من أن نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة، فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي. أما نظرية تحوُّل القوة، فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة[٩].

(٨) A. F. K. Organski, «The Powr Transition,» in: James N. Rosenau, ed., *Political Foreign Policy* (New York: The Free Press of Glencoe, 1961), pp. 371-374.

(٩) Ronald L. Tammen [et al.], *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (New York: Seven Bridges Press, 2001).

ثانياً: مؤشرات تحول القوة لكل من روسيا والصين

توجد مؤشرات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالباً ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

١ ـ مؤشرات تقليدية

ويُقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على أساسها، مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي... إلخ.

٢ ـ مؤشرات غير تقليدية

ويشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة، والتي تعني القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين من طريق جعل الهدف جذاباً بالنسبة إلى الأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف أو الإكراه ضدها. وينبع مكمن هذه القوة في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عند الدول الأخرى(١٠).

وإذا طبقنا المؤشرات التقليدية على حالة كل من روسيا والصين، فنجد أن روسيا أصبحت قوة عظمى ناشئة في مجال الطاقة، كما أنها تحتفظ بالعديد من مظاهر القوة الصلبة، بما في ذلك الأسلحة النووية وجيش تقليدي هائل. كما استعاد الاقتصاد الروسي عافيته، وارتفع الإنتاج النفطي الروسي مما أدى إلى ارتفاع الميزانية الفدرالية، وحددت روسيا أولويات سياستها الخارجية في حماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز جاذبية روسيا للاستثمارات، ومقاومة التمييز داخل الأسواق الأجنبية. كما أن لدى روسيا الإمكانات لأن تصبح أكثر ثراء وقوة إذا قامت بالاستثمار في رأس المال البشري، وتنويع قاعدة اقتصادها، والتكامل مع الاقتصادات الدولية.

أما بالنسبة إلى الصين، فهي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان، ومن حيث تسارع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تشهد الصين منذ عام ١٩٨٠ معدل نمو سنوياً قدره ١٠ بالمئة، كما تمتلك ناتجاً قومياً إجمالياً يمكن مقارنته بالناتج القومي الأمريكي، وحققت تطوراً كبيراً في التقنية الصناعية في مجال الفضاء الخارجي. وقد استطاعت الصين أن تستفيد من عثرات الإدارة الأمريكية، بدءاً من رد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون، وصولاً إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم بوش بسبب تكاليف ما سُمي بالحرب على الإرهاب.

(١٠) الطحلاوي، «مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية،» ص ٢٥.

أما إذا طبقنا المؤشرات غير التقليدية على حالة كل من روسيا والصين، فسوف نجد ما يلي:

في ما يتعلق بروسيا، فهي تستخدم القوة الناعمة في علاقاتها بالدول المجاورة لها، حيث تقوم بتصدير الغاز الطبيعي لأوكرانيا ودول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، واستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية، وتوفير الأسواق لسلعها، ونقل الأموال إليها. كما تُعد الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا، حيث عادت جاذبية النموذج الروسي، وبخاصة مع استغلالها ثقافتها الشعبية واللغة الروسية، باعتبارها اللغة الإقليمية للتجارة والتوظيف والتعليم داخل دول الاتحاد السوفياتي السابق. وفي حال استمرار تدفق المهاجرين من الدول المجاورة إلى روسيا، واستمرار الأنشطة الاستثمارية للشركات التجارية الروسية في هذه الدول، فإن روسيا سوف تحقق بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية بالمنطقة الأوروآسيوية تضاهي هيمنة الولايات المتحدة داخل الأمريكتين[١١].

أما في ما يتعلق بالصين، فإنها تسعى إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكوين روابط اقتصادية. أما في ما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، فإن المنتج الثقافي باللغة الإنكليزية هو الأكثر انتشاراً في العالم، والأوسع نطاقاً من المنتج الثقافي الصيني، على الرغم من تحدث معظم شعوب دول شرق آسيا اللغة الصينية. وتحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب على مشكلة صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية، والتعريف بالثقافة الصينية[١٢].

ثالثاً: مؤشرات الرضا أو عدم الرضا لكل من روسيا والصين

يهدف الجزء التالي من الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو: هل الصين وروسيا الآن دولتان راضيتان؟ أم أنهما تعديليتان تسعيان إلى تغيير هيكل النظام الدولي؟ وما هو التأثير المحتمل لحالة الرضا أو عدم الرضا في علاقة كل منهما بالولايات المتحدة الأمريكية؟ وسوف نحاول الإجابة عن التساؤلات السابقة، من خلال دراسة عدة أمور يمكن بوساطتها قياس درجة الرضا وعدم الرضا، وهي: الدخول في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية، وقيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر، والرضا عن القواعد الدولية، والنزاعات الأيديولوجية بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين، والعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين.

(١١) علاء عبد الحفيظ، «السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي،» **النهضة** (القاهرة)، السنة ١٢، العدد ٣ (تموز/يوليو ٢٠١١)، ص ٢٨.

(١٢) David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power* (New York: Oxford University Press, 2013).

١ ـ الدخول في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية

كانت أزمة أوستيا الجنوبية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوستيا الجنوبية في الثامن من آب/أغسطس ٢٠٠٨، وتسببت في مواجهة روسية ـ جورجية بداية لتخلي روسيا عن الصمت إزاء التدخل الأمريكي في المجال الحيوي لها، والتشديد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، والعمل على إنهاء الانفراد الأمريكي بإدارة الشأن الدولي[١٣].

وقد تكرر هذا الأمر في الأزمة الأوكرانية، فكان الموقف الروسي أكثر قوة، بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها أوكرانيا لدى روسيا، إذ كانت سياسة موسكو أحد أسباب اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس السابق فيكتور بانكوفيتش، بعد أن فرضت ضغوطاً مكثفة عليه لإلغاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تكتف باستضافته بعد عزله، بل إن البرلمان الروسي وافق على طلب الرئيس بوتين إرسال قوات إلى شبه جزيرة القرم بهدف حماية المواطنين من أصول روسية. وفي النهاية أعلنت موسكو ضم القرم في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، وأكدت على لسان الرئيس بوتين أن القرم جزء لا يتجزأ من روسيا، رغم أنها جازفت في تلك اللحظة بتدهور علاقاتها مع الغرب إلى مستوى غير مسبوق.

وقد أكدت تفاعلات الأزمة الأوكرانية أن روسيا ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرى، ومن بين تلك المصالح تعامل روسيا مع دول الاتحاد السوفياتي السابق على أنها امتداد طبيعي لها لا يمكن السماح لأي أطراف أخرى بالوجود فيه، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[١٤]. ووفقاً لـ فريديمان، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واقعي يحاول استعادة ما فقده الاتحاد السوفياتي في السابق، ولذلك حينما غزا بوتين جورجيا، اكتشف أن القدرات العسكرية لحلف الناتو ضعيفة وغير قادرة على الوقوف ضده، ومن المرجح أن تكون جمهوريات البلطيق وبولندا هي بؤر التوتر المحتملة في هذا النزاع المستمر[١٥].

كما تجاوز الدور الروسي المحيط الإقليمي إلى مناطق أخرى لروسيا مصالح فيها، مثل منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اتضح في الأزمة السورية، حيث تحولت موسكو إلى الظهير الدولي الرئيسي لنظام بشار الأسد، وحالت دون صدور قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضده، على الرغم من الانعكاس السلبي لذلك الموقف على العلاقات الروسية ـ الأمريكية. ومن الأمثلة الأخرى على استمرار التنافس الروسي ـ الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط

(١٣) نورهان الشيخ، «روسيا وأزمة أوستيا الجنوبية: توازن جديد للقوى الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٤ (٢٠٠٨).

(١٤) باسم راشد، «تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩٦ (٢٠١٤).

(١٥) George Fridman, *Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe* (New York: Double Day, 2015).

قيام الولايات المتحدة ببعض الأنشطة العسكرية في قاعدة «العند» العسكرية في اليمن، ورغم كونها تحوي معدات روسية، طبقاً لاتفاق قديم، فإن السلطة الجديدة في اليمن سمحت للولايات المتحدة بدخولها، ما جعل روسيا تسجل موقفاً احتجاجياً لدى السلطة اليمنية[١٦]. ومن الأمور التي ساعدت على دعم الدور الروسي في الشرق الأوسط أن الحرب ضد الإرهاب التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة، أخفقت ولم توقف صعود التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بل إنها أسهمت في خلق المزيد من الإرهابيين رداً على العديد من ممارساتها العنيفة[١٧].

أما في ما يتعلق بالصين، فإذا نظرنا إلى النزاعات الحدودية وتأثيراتها في الرضا وعدم الرضا، فنجد أن الولايات المتحدة والصين دخلتا في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية في ثلاث حالات: كوريا وفيتنام وتايوان. في الحالة الكورية كان هناك تدخل مباشر في المعارك. وفي الحالة الفيتنامية كان هناك حرب بأسلوب غير مباشر من خلال وكلاء. أما تايوان، فلا تزال الصين تنظر إليها كجزء من إقليمها. وهو المثال الأكثر نذيراً بالسوء لصراع حدودي، وذلك بالأخذ في الاعتبار التوترات التي تحدث حول تايوان، والقوة المتنامية للجيش الصيني، والتصريحات الواضحة من جانب القادة الصينيين، وبعض الدلائل التي تشير إلى النزعة القومية الصينية المتزايدة، إضافةً إلى احتمال حدوث حسابات خاطئة من جانب الصين أو تايوان أو الولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الصين إلى السيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي، ولا نية لديها للتفاوض حول المطالب الإقليمية لجيرانها، ويرجع ذلك إلى المصالح النفطية وضغوط شركات النفط، ورغبة الصين في الصعود كقوة عظمى، وهو ما يعتمد على توافر إمدادات كافية من النفط والغاز[١٨]. وقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون إلى أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية مليئة بالتحديات، فركزت على التوترات الخاصة ببحر الصين الجنوبي، ورأت فيها فرصة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الوقوف في وجه الصين بالنيابة عن حلفائها الآسيويين، وهو الأمر الذي أثار غضب الصين[١٩].

تذهب بعض التحليلات إلى أن المشهد الأكثر احتمالاً هو مشهد «التصادم التدريجي» بين المحور الأمريكي ـ الياباني ـ الهندي من ناحية، والصين من ناحية أخرى، لأن الولايات المتحدة ترغب في عدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية التي تحتاج إليها لتحقيق رحلة الصعود، وهي تقوم تدريجياً ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين، تتمثل بوجودها العسكري

(١٦) ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣).

(١٧) Patrick Cockburn, *The Rise of Islamic State ISIS and the New Sunni Revolution* (London: Verso Books, 2015).

(١٨) Bill Hayton, *The South China Sea The Struggle for Power in Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014).

(١٩) Hillary Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon and Schuster, 2014).

في آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية، وهي موجودة بالفعل في اليابان والمحيط الهندي على حدود الصين الشرقية، وعلى حدودها الغربية في قيرغيزستان[٢٠].

وكانت أدبيات أمريكية قد حذرت من وجود استراتيجية صينية تهدف إلى بسط السيطرة على العالم، تقوم على التقارب الاستراتيجي بين الصين وروسيا، واقترحت أن تقوم الولايات المتحدة بعدة إجراءات لمواجهة هذا التوجه، من بينها العمل على تقوية التحالفات السياسية والعسكرية الأمريكية، وإقامة دفاع مضاد للصواريخ يضمن سلامة الأراضي الأمريكية وأمن حلفائها، والعمل على منع وصول التكنولوجيا العسكرية المتطورة بطرائق غير مشروعة إلى روسيا والصين[٢١]. كما طالبت كتابات أمريكية أخرى بضرورة تشجيع إدخال تحولات إيجابية داخل كل من روسيا والصين، بما يؤثر بشكل إيجابي في سلوكهما على الساحة الدولية[٢٢].

٢ ـ قيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر

أما الأمر الثاني الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدم الرضا، فيتمثل بقيام كل طرف ببناء ترسانة أسلحة موجهة للطرف الآخر. وفي ما يتعلق بالحالة الروسية، نجد أن روسيا تتجه على مستوى السياسة الدفاعية إلى الحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة، وبخاصة لجهة الأسلحة النووية. كما تعمل روسيا على تطوير وتحديث كل منظومات التسلح التقليدية وغير التقليدية من حيث المدى والفعالية والحجم والدقة. وقد أعلنت عن نشر صواريخ إسكندر ذات القدرات النووية في المنطقة العسكرية الغربية الكائنة بمقاطعة كالينغراد الروسية الواقعة بين بولندا التي هي إحدى الدولتين اللتين أُعلن عن نية الناتو أو واشنطن زرع صواريخ نووية فيهما، وليتوانيا[٢٣].

وقد شهدت الأعوام الأخيرة شداً وجذباً بين روسيا والولايات المتحدة في عدد من الموضوعات الحساسة، مثل نشر الولايات المتحدة للنظم الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية في أوروبا بحجة مواجهة التهديدات القادمة من الشرق الأوسط، وبخاصة من إيران، في حين ترى روسيا أن نشر هذه النظم بالقرب من حدودها، يمثل تهديداً مباشراً لها، فضلاً عن خطر الوجود المباشر للولايات المتحدة بالبشر والأسلحة في دول مثل روسيا وبولندا وجمهورية التشيك.

أما بالنسبة إلى الحالة الصينية، فنجد أن الصين تزيد نفقاتها الدفاعية، وهي في الوقت الحالي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا. وتوجد تقديرات بأن الصين

(٢٠) محمد السيد سليم، «واقع ومستقبل التحالفات في آسيا،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٣ (٢٠١١).

(٢١) Bill Gertz, *The China Threat: How the People's Republic of China Targets America* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2001).

(٢٢) Constantine C. Mengis, *China: The Gathering Threat* (Nashiville: Thomas Nelson Inc., 2005).

(٢٣) مصطفى علوي، «قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩٥ (٢٠١٤)، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

ستصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم خلال عشر سنوات، ويعني ذلك أن الفجوة العسكرية بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، فقد كشفت الصين الضوء عن امتلاكها أولى حاملات الطائرات وقاذفة شبح جديدة، وصواريخ باليستية مضادة للسفن لها قدرة على تهديد أقوى القطع البحرية الأمريكية، يضاف إلى ذلك قدرة الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية. كما أعلنت الصين عن إنشاء منطقة جديدة للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي تغطي الجزر المتنازع عليها مع اليابان، وحاولت فرض واقع جديد في بحر الصين الجنوبي الغني بالثروات النفطية[٢٤].

وتركز الصين ما يزيد على ٧٠٠ صاروخ بلاستيكي في منطقة نانجينغ عبر الحدود مع تايوان. كما تشتري أسلحة متقدمة من روسيا وتحاول الحصول على حق إنتاج مشترك للأسلحة معها. وعلى الرغم من القوة العسكرية للصين، فإنها لا تملك القدرة على فرض سيطرتها أكثر من ٣٠٠ ميل بحري خارج حدودها، ولذلك ستحتاج الصين إلى تطوير قواتها البحرية كعنصر مهم في تأمين تجارتها الدولية[٢٥].

أما الولايات المتحدة، فإنها تسعى إلى مواجهة التمدد الصيني في البحار المختلفة، من خلال الوجود الأمريكي في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية، وكذلك في المحيط الهندي[٢٦]. وإذا كانت النفقات الدفاعية الأمريكية تتزايد، فإن ذلك ليس نتيجة سباق التسلح مع الصين، فقد كان غالبية البناء العسكري الأمريكي رد فعل مباشراً على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن زيادة الميزانية العسكرية للصين تتم بشكل محدود، خشية حدوث تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، ولذلك توجد فرصة أمام الولايات المتحدة لبناء الثقة وضم الصين بدرجة أكبر إلى المعسكر الراضي. كما أن تداخل الاقتصادين الأمريكي والصيني، وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها الدولتان، تضعان كوابح أمام حدوث صراع عسكري بين البلدين، لكن ذلك لا ينفي أن التسابق بين البلدين للحصول على المزيد من وسائل القوة وأدواتها سيستمر.

٣ ـ الرضا عن القواعد الدولية

في ما يتعلق بروسيا، ومدى رضائها عن القواعد الدولية، نجد أن روسيا نجحت في التعامل مع كثير من الأزمات الدولية، بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية، ولا سيَّما بعد الأزمات العديدة التي تسببت فيها السياسات اليمينية المتشددة التي تبنتها إدارة جورج بوش؛ فقد بدأ الحديث من جديد عن عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية،

(٢٤) أحمد قنديل، «التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٥) David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power* (New York: Oxford University Press, 2013).

(٢٦) محمد قدري سعيد، «مستقبل السياسات الدفاعية في العالم،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢).

لم يعد يقبل بالقواعد التي تفرضها معطيات تلك الساحة، ويسعى في مقابل ذلك إلى تأسيس قواعد جديدة تتعاطى مع المكانة الدولية التي بات يحتلها. كما أن فترة إدارة أوباما شهدت، وفقاً لمحللين أمريكيين، عودة التيار الانعزالي الذي يدعو إلى تقليل الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية، وهو ما أدى إلى وجود فرصة سانحة لمنافسي الولايات المتحدة لملء الفراغ الأمريكي[٢٧].

وقد واصلت روسيا جهودها للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة في مواجهة استخدام الولايات المتحدة وحلفائها هذه الورقة كوسيلة ضغط على روسيا بغرض الحصول على تنازلات منها في ملفات أخرى، حتى حصلت عليها في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١١. وبالرغم من أن روسيا انضمت لمجموعة الدول السبع الصناعية المتقدمة، بحيث أصبح اسمها مجموعة الثماني، فإنها بقيت بعيدة من اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، بما يحمل بعداً سياسياً يتعلق برغبة الغرب في إيصال رسالة بأن روسيا ليست محل ثقة كاملة من جانبه. ولكن مقابل ذلك تتمتع روسيا بعضوية مجموعة العشرين التي اكتسبت منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وزناً متزايداً على حساب مجموعة الثماني، وبخاصة في القضايا الاقتصادية الدولية، وسط محاولات بأن يكون لها الدور نفسه في القضايا السياسية الدولية[٢٨].

كما انضمت روسيا إلى منظمة شانغهاي التي تضم إلى جانبها كلاً من الصين، أوزبكستان، كازخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، الهند، باكستان. وقد أدّت المنظمة منذ نشأتها دوراً مهماً في المنطقة الأوراسية، من طريق حل المشاكل الحدودية بين دول المنظمة، ومحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، مع خلق مناخ إيجابي بين أعضائها للتعاون في شتى المجالات.

وكانت روسيا إحدى الدول المؤسسة لتجمع «بريكس» مع كل من الصين والهند والبرازيل، والذي انضمت إليه جنوب أفريقيا. ويُعد التعاون بين دول بريكس أحد أهم المسارات المحورية في مساعي السياسة الخارجية لدول بريكس، وبخاصة روسيا والصين، لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، وإيجاد توازن في النظام الدولي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية، علماً بأن الناتج الإجمالي لدول بريكس يمثل ٢٧ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، ويقدر مجموع احتياطيها من النقد الأجنبي بأكثر من ٤ تريليونات دولار أمريكي، ويُقدر عدد سكانها بـ ٤٢ بالمئة من سكان العالم. وقد تبنى مؤتمر بريكس الأخير، والذي انعقد في روسيا في الفترة ما بين ٨ و١٠ تموز/يوليو ٢٠١٥ عدة قرارات، أهمها تبني استراتيجية للتعاون الاقتصادي حتى عام ٢٠٢٠ مع خلق ٥٠ مشروعاً

(٢٧) Bert Stephen, *America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder* (New York: Penguin Group Press, 2014).

(٢٨) محمد عباس ناجي، «داخل الدائرة (تحول القوة) كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ٢٠١٤).

استثمارياً في دول المجموعة، والسعي إلى خلق وكالة للتصنيف الائتماني وبخاصة بدول بريكس لتجنب التسييس الذي طال خفض التصنيف الائتماني لروسيا إلى درجة أقل من المتوسط من وكالات غربية[٢٩].

كما تم تفعيل القرارات السابقة، ومن بينها إنشاء صندوق احتياطيات نقدية لدول «بريكس»، وإنشاء بنك التنمية برأسمال إجمالي ١٠٠ مليار دولار، حيث باشر البنك عمله بالفعل بدءاً من ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥[٣٠]. كذلك كان لبريكس مواقف واضحة تجاه العديد من الأزمات الدولية، حيث دعت إلى تعدد الأطراف في حل تلك الأزمات، وتجنب ازدواجية المعايير، والتشديد على اتخاذ مبادئ القانون الدولي أساساً لأي تسوية.

أما في ما يتعلق بالصين، ومدى رضائها عن القواعد الدولية، فنجد أنه بالأخذ في الاعتبار النفوذ المتنامي للصين إقليمياً وعالمياً، فإن قادة الصين يعتبرون أن الصعود الصيني سلمي، وأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد سمح التوسع الإقليمي للصين بإزاحة الولايات المتحدة كأكبر سوق تصديري لليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الاقتصادية والأمنية عبر القارة الآسيوية، من أهمها منظمتا شانغهاي وبريكس كما سبقت الإشارة.

وقد وقّعت خمسون دولة، بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في بكين في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥ على الاتفاق الذي يرسي القانون الأساسي لـ «المصرف الآسيوي للاستثمار»، وذلك بناء على مبادرة صينية. ويبلغ رأسمال المصرف مئة مليار دولار وسيبدأ العمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويُفترض أن يساهم في تمويل أشغال تتعلق بالبنى التحتية في آسيا التي تعاني نقصاً حاداً في التمويل في هذا المجال. ونجحت الصين بعد إطلاق المشروع في نهاية العام ٢٠١٤ في ضم عدد من الدول الغربية إليه، في حين امتنعت الولايات المتحدة واليابان، عن المشاركة في المشروع. وأعربت الولايات المتحدة عن تحفظات شديدة على المصرف، سببها الحقيقي هو خشيتها من أن تستخدم بكين هذا المصرف لخدمة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

وقد يتحول المصرف إلى أداة في خدمة القوة الناعمة للصين، وخصوصاً أنها هي المساهم الأكبر فيه وبفارق شاسع عن الدول الأخرى، إذ تبلغ حصتها حوالى ٣٠ بالمئة من رأسماله. وتسمح هذه الحصة للصين بالإمساك بـ ٢٦ بالمئة من حقوق التصويت، ما يمنحها «أقلية معطلة»، إذ إن بعض القرارات البنيوية تفترض غالبية ٧٥ بالمئة من الأصوات[٣١].

(٢٩) سامي السلالي، «أبعاد ودلالات قمّتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية،» مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://rawabetcenter.com/archives/10907>.

(٣٠) «بنك التنمية لمجموعة «بريكس» يباشر عمله،» روسيا اليوم (موقع إلكتروني)، <http://arabic.rt.com/news/789122>.

(٣١) ««المصرف الآسيوي للاستثمار»... حلم صيني يتحقّق،» **السفير** (بيروت)، ٢٠١٥/٦/٢٩، <http://assafir.com/article/5/427932/samechannel>.

أما على المستوى العالمي، فإن الصين تختار انتماءاتها المؤسسية بعناية. فقد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، ولكنها رفضت الانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية التي تهتم بهذه القضية. وتشير هذه الأنشطة إلى درجة من عدم الرضا عن الأنماط الدولية السائدة التي تخضع لقيادة أمريكية.

٤ ـ النزاعات الأيديولوجية

هل توجد نزاعات أيديولوجية عميقة بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا؟

في ما يتعلق بما إذا كان هناك نزاع أيديولوجي بين الولايات المتحدة وروسيا، يمكن القول إنه على الرغم من أن النزاع الأيديولوجي الذي صاحب الحرب الباردة قد انتهى، إلا أن روسيا تعرف نفسها الآن باعتبار أن لها هوية متميزة وتقدم نموذجاً حضارياً واجتماعياً بديلاً. وتزعم روسيا أنها قوة الوضع الراهن، التي تتخذ موقفاً متعارضاً مع الولايات المتحدة التي تطلق عليها وصف القوة «الرجعية» التي تسعى إلى زعزعة استقرار العالم بتشجيع تغيير الأنظمة، وبخاصة في الوطن العربي. وتنظر روسيا أيضاً إلى الولايات المتحدة بوصفها مصدراً لعدم الاستقرار في الفضاء السوفياتي القديم، وتلوم الغرب على الاضطرابات الأوكرانية.

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بالصين، فنجد أن التجربة الناجحة التي قدّمتها قامت فيها بعملية توازن بين الضبط السياسي والحريات الاقتصادية. فالأيديولوجية التي ترعاها الدولة وتفرضها هي الثمن المطلوب لتقييد الحريات الشخصية. وبالتأكيد، فإن النظامين العقيديين اللذين يمثلهما كل من الولايات المتحدة والصين متعارضان بشأن الدور الذي يؤديه الفرد في الحياة السياسية، وما يعقد الصورة هو وجود تاريخ من التدخل الغربي في شؤون الصين. وقد تؤدي زيادة قوة المجتمع المدني ومجتمع الأعمال في الصين إلى تحويل التفضيلات من القومية إلى منظور عالمي.

٥ ـ العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكل من الصين روسيا

في ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وروسيا، نجد أن صادرات الولايات المتحدة إلى روسيا ١١,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١١، في حين بلغت الصادرات الروسية إلى الولايات المتحدة ٢٦,٤ مليار دولار. ولأن الصادرات الروسية للولايات المتحدة تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الروسي، فإن روسيا تتضرر بشكل أكبر من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على روسيا كرد فعل على التعامل الروسي مع الأزمة الأوكرانية[٣٢].

(٣٢) *Time*, 17/4/2014.

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فإن السوق الأمريكي يُعد السوق الرئيس للمنتجات الصينية، والمعروف أن الصين تحقق فائضاً في تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على سبعين مليار دولار سنوياً، وقد أصبحت في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة، وتُعد حالياً ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وثالث أكبر سوق لصادراتها. وقد توسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى حد كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب قانون المعاملة التجارية التفضيلية الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام ١٩٨٠. والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني، عمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى، وإن كان التبادل التجاري قد اتخذ بعداً صراعياً عندما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة(٣٣).

خاتمة

تستمر نظرية تحول القوة في جذب اهتمام بحثي، لما تقدمه من تفسيرات حول مستقبل السياسة العالمية. وعلى العكس من النظرية الواقعية التي ترى أن الحرب دائماً ما تندلع عندما يحفز تحول القوة الدولة المتحدية الجديدة على الاصطدام بقائد النظام، فإن نظرية تحول القوة اكتفت بالقول إن مثل هذه الحرب يُحتمل وقوعها فقط في حال كون القوة الصاعدة الجديدة غير راضية عن الوضع القائم في النظام الدولي وتسعى إلى تعديله. وتشير المؤشرات التي وضعتها هذه الدراسة لتحديد ما إذا كانت كل من روسيا والصين دولتين راضيتين، أم أنهما قوتان تعديليتان تسعيان إلى تغيير الهيكل الحالي للنظام الدولي، إلى ما يلي:

في ما يتعلق بروسيا، نجد أنها تخلت عن الحذر الذي اتسمت به في السنوات الأولى لبوتين في السلطة، حيث أوضحت أزمات أوستيا الجنوبية، وسورية، وأوكرانيا على التوالي رغبة روسيا في تأكيد دورها كفاعل رئيس على الساحة الدولية والحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة، وبخاصة في ما يتعلق بالأسلحة النووية، إضافة إلى تحديث كل منظومات التسلح التقليدية وغير التقليدية، ما يوضح عدم الرضا الروسي عن استمرار التفوق العسكري الأمريكي.

كما تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في المنظمات الدولية والاحتفاظ بامتيازاتها فيها، وبعلاقات قوية مع حلفائها، إضافة إلى العمل على تأسيس قواعد جديدة تواكب المكانة الدولية التي باتت روسيا تحتلها، وهو ما يتضح من النشاط الكبير الذي تقوم به في منظمتي بريكس وشانغهاي وغيرهما. وتعرف روسيا نفسها الآن باعتبار أن لها هوية متميزة وتقدم

(٣٣) باهر مردان، «العلاقات الصينية/الأمريكية،» Academia، <http://www.academia.edu/6003157/ 2014>.

نموذجاً حضارياً واجتماعياً بديلاً ممّا تعتبره قوة «رجعية» أمريكية تسعى إلى تغيير الأنظمة، ومن ثم زعزعة استقرار العالم. ولذلك فإن روسيا لن تكون قوة راضية، وستحاول أن تكون قوة تعديلية، إلا أن ميزان القوة مع الولايات المتحدة لن يتحول إلى صالحها في وقت قريب.

أما في ما يتعلق بالصين، فنجد أنها دخلت مع الولايات المتحدة في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية في حالات ثلاث هي كوريا وفيتنام وتايوان، وذلك في إطار سعي الصين إلى السيطرة على بحر الصين. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري لكل من الولايات المتحدة والصين، إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة سباق تسلح في ما بين البلدين. وتشير الانتماءات المؤسسية للصين وانضمامها إلى المعاهدات الدولية إلى عدم الرضا عن الأنماط الدولية السائدة التي تخضع للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن النظامين العقيديين اللذين يمثلهما كل من الولايات المتحدة والصين متعارضان بشأن دور الفرد في الحياة السياسية، ما يؤدي إلى التدخل الغربي في شؤون الصين.

وتدل المؤشرات على أنه لو استمر تنامي قوة الدولة الصينية، كما كانت عليه الحال في العقود الأخيرة، فسوف تفوق الصين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، ربما قبل منتصف هذا القرن. ولكن إذا تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم، بينما لم تكن لديها الرغبة ولا المصلحة في تغيير القواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن نظرية تحول القوة تقول بأنه يمكن تجنب وقوع حرب كارثية. وفي هذه الحالة، سوف تظهر الصين باعتبارها قوة «راضية»، كما كان عليه حال الولايات المتحدة عندما انتقلت الزعامة الدولية إليها من بريطانيا، وهذا هو الأرجح، لأن الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشير إلى أن الصين لا تميل إلى أن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور، بمقدار ما تسعى إلى أن تحقق لنفسها «احتراماً دولياً»، والاكتفاء باستعادة الدور التاريخي للصين في إقليمها المباشر.

وعلى الرغم مما تبديه الصين في بعض الأحيان من عدم رضا عن الأنماط الدولية التي تخضع للنفوذ الأمريكي، وهو ما ظهر في مساعيها للقيام بدور أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال القيام بأنشطة متعددة كان آخرها إنشاء «المصرف الآسيوي للاستثمار» الجديد الذس سيمثل مصدراً مهماً للقوة الناعمة الصينية، فإن الصين تدرك مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وخطورة الدخول في صراع مسلح معها، وتدرك أن التقارب الصيني ـ الأمريكي سوف يسهم في الحد من التهديدات لوحدة الصين السياسية ويعزز السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا، فضلاً عن أنه سيفسح في المجال أمام حل المسائل العالمية كالبيئة، والإرهاب، والهجرة، وغيرها. وسترحب الولايات المتحدة بالتقارب مع الصين، لكونها ترى أن الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة، كما أن التقارب مع الصين سيسهم في منع حدوث أي تحالفات استراتيجية صينية ـ روسية موجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية □

مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية

كريم المفتي[*]

أستاذ جامعي، وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ لبنان.

مقدمة

خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، برزت روسيا والصين كدولتين تنافسان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية. ويلحظ هذا الصعود في الحالة الروسية من خلال الاستعانة، في أكثر من مرة، بالوسائل العسكرية في حال تهديد مصالحها المباشرة في محيطها الجيوسياسي. ففي آب من العام ٢٠٠٨، ردت موسكو بالمواجهة الحربية على ما اعتبرته استفزازاً من قبل دولة جورجيا المجاورة إذ دخلت إلى أراضيها وكسبت الحرب بغضون عشرة أيام، رغم الاعتراضات الرمزية من قبل المجتمع الدولي. ثم لجأت روسيا من جديد إلى جيشها للتدخل في أوكرانيا عام ٢٠١٤ وفرضت استفتاء في مقاطعة القرم بهدف ضمها إلى الدولة الروسية في آذار/مارس ٢٠١٤، وقد تحدت موسكو بذلك المجتمع الدولي من جديد ولم تخضع إلى الضغوطات والتهديدات بفرض عقوبات اقتصادية عليها بل موسكو هي التي فرضت واقعاً جديداً في محيطها المباشر، سعياً إلى صعودها من جديد إلى نادي الدول العظمى في العالم. وفي أيامنا هذه، ضاعفت موسكو وجودها العسكري في سورية بشكل ظاهر[١] ما أدى إلى تثبيت الدور الجيو سياسي لروسيا في المنطقة والعالم.

أصبحت الصين الدولة ذا المليار والثلاثمئة مليون نسمة «مصنع العالم» بينما ارتقت بيجينغ إلى أعلى المراتب الاقتصادية في الأسواق العالمية، ما أتاح لها جعبة من الخيارات الاستراتيجية من أجل الوصول إلى أهدافها الجيوسياسية. على الصعيد العسكري، ازداد النشاط الصيني ولا سيَّما في المحيط الهادي حيث استولت بيجينغ على سلسلة جزر سبراتلي الموجودة بين الفيتنام والفيليبين وباشرت بإنشاء بنية تحتية عسكرية، ومدارج للطائرات عليها[٢] لتثبيت نفوذها في المنطقة.

(*) البريد الإلكتروني: karim.elmufti@gmail.com.

(١) رائد جبر وجويس كرم، «موسكو تعزز تواجدها العسكري وترسل مشاة البحرية إلى سورية،» **الحياة**، ٢٠١٥/٩/١٠.

(٢) إسماعيل جعوطي، «كيري في الصين للتخفيف من حدّة التوتر حول جزر سبراتلي،» يورونيوز (١٦ أيار/مايو ٢٠١٥)، <http://arabic.euronews.com/2015/05/16/kerry-raises-us-concerns-over-beijing-s-south-china-sea-operations/>.

فأمام هذه التطورات السريعة للساحة الدولية، يُطرح تساؤل حول مكانة منطقة الشرق الأوسط في حسابات العملاقين الروسي والصيني، وما هي المصالح المحورية التي تدور على أجندتهما؟ وكيف ترى موسكو وبيجينغ علاقتهما مع المحيط العربي الإسلامي؟

في محاولة معالجة هذه الإشكالية، سنلجأ إلى مفاتيح تحليلية مبنية على منهجية بحثية في ميدان العلاقات الدولية، معتمدة مصادر مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وبعض البلدان العربية، إلى جانب مراجع أساسية في العلاقات الدولية وإدارة الأزمات، كما كتابات من محللين عرب وصينيين وروس وتقارير اقتصادية في مجال أمن الطاقة والتبادل التجاري.

في سياق دراستنا، سنبيّن في المبحث **الأول** مدى تراجع الدور الاستراتيجي للشرق الأوسط في السياسة العالمية خلافاً للحقبات الماضية حيث كانت «عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية» تشغل الأجندة الأمريكية، وسنعطي بعض الإضاءات لفهم الوضع الجيوسياسي القائم اليوم في المنطقة، ثم ننتقل إلى عرض عملية إعادة التوازنات الاستراتيجية لمصلحة دول أخرى في المنطقة، ونذكر هنا روسيا والصين (موضوع البحث) اللتين قررتا مؤخراً تكثيف وجودهما في قوس الأزمات الشرق الأوسطية، فينبغي التعمق في الأسس والمسببات وراء هذه السياسة في عصرنا الحالي.

أولاً: صنع الاستقرار في الشرق الأوسط: فشل المساعي وتراجع استراتيجي للمنطقة

١ ـ الشرق الأوسط «حفرة العالم»[٣]

في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، توسعت دائرة الأزمات والحروب في «الشرق الأوسط الكبير» كما كان يسميه الرئيس جورج و. بوش، فاندلعت الحرب في أفغانستان ثم العراق (من جديد) ثم لبنان (من جديد) ثم فلسطين (من جديد) وصولاً إلى سورية. وبينما تتواصل حالة الحرب المهدمة في سورية، دخلت الدول المجاورة واحدة تلو الأخرى في نفق الظلام الذي يميزه الإرهاب والاحتلال وغياب الاستقرار لشعوب المنطقة. فباءت المساعي الإقليمية للتوصل إلى «سلام عادل وشامل» في العقدين الأخيرين بالفشل، من قمة كامب دايفيد[٤] إلى قمة

= انظر أيضاً: Yun Sun, «China's Preferred World Order, What does China Want?,» Pacific Forum (Center for Strategic and International Studies), no. 52 (21 September 2015), <http://csis.org/files/publication/Pac1562.pdf>.

(٣) «Entretien avec Bertrand Badie: La «Diplomatie de punition» évoque une déviation par rapport à la norme et affaiblit le multilatéralisme,» *Le Monde*, 4/9/2013.

(٤) هي قمّة عُقِدَت بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك في تموز/يوليو ٢٠٠٠.

جنيف[٥] إلى مبادرة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز للسلام عام ٢٠٠٢، وصولاً إلى الجهود العقيمة لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري اليوم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك رغم الاعتراف الأممي لدولة فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي لم تعترف به واشنطن، وتل أبيب.

وكانت إسرائيل مسؤولة عن نشوب حربين من تلك الحروب، في لبنان في تموز/آب ٢٠٠٦ وفي غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، في محاولتين لتفكيك القدرة العسكرية لدى حزب الله اللبناني وحماس الفلسطيني، ما أدى إلى توازن استراتيجي جديد في الملف العربي/الإسرائيلي. وتمكنت تل أبيب، رغم عدم إصابة كامل أهدافها، من رسم خطة أمنية على حدودها المباشرة أكانت شمالاً مع اتفاق ضمني مع حزب الله حول خطوط حمر معيَّنة في قواعد المواجهة العسكرية، أو فلسطينياً حيث أقدمت على تضييق الحصار ونطاق الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وتوسيع دائرة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية. أما «شهادة الميلاد» للدولة الفلسطينية، كما سماها محمود عباس حين التصويت الإيجابي لدى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فلم تضع حداً للضغوط الإسرائيلية والتشديد الأمني على حياة الفلسطينيين.

مع اندلاع الثورات العربية، انغمست المنطقة العربية في مستنقع الأزمات بدءاً من تونس إلى مصر، وصولاً إلى ليبيا ثم اليمن والبحرين. وأدت حركة الدومينو إلى انفجار الوضع في سورية التي خطفت مكانة الملف الإسرائيلي/الفلسطيني وزادت وتيرة التوترات والاضطرابات بين دول المنطقة. فبعد أن تحولت المواجهة بين النظام والمعارضة إلى حرب مفتوحة، دخل العديد من اللاعبين الخارجيين ساحة المعركة، مقابل داعش وجبهة النصرة وغيرها من الحركات الجهادية والسلفية والمجموعات المسلحة في صفوف بعض أطراف المعارضة.

وفي ظل تدهور الحالة الأمنية في العراق ضحية الإرهاب اليومي، ضربت بدورها موجة التفجيرات الانتحارية الوضع في لبنان، إلى جانب الشلل السياسي والحكومي الذي عانته بيروت لأشهر، فلا تزال الدولة بلا رأس في غياب انتخاب رئيس للجمهورية منذ أيار/مايو ٢٠١٤ حتى عملية تشكيل الحكومة الحالية للرئيس تمام سلام لم تؤدِّ إلى وقف المسلسل الإرهابي في البلد، بل زاد الوضع سوءاً حين تفاقمت الاستهدافات العسكرية السورية في عرسال في البقاع ووادي خالد في عكار وغيرها من المناطق حسب الأيام والظروف. توقفت مؤخراً الاستهدافات الإرهابية في البلاد إلا أن موجة اللاجئين السوريين، الذي وصل عددهم إلى حوالي المليون والمئة ألف لاجئ[٦]، باتت تهدد المصالح الحيوية اللبنانية أمنياً واقتصادياً وديمغرافياً وسياسياً.

(٥) بين سورية والولايات المتحدة حول السلام مع إسرائيل في آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٦) حسب إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. انظر: Syria Regional Refugee Response Website, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>.

ورغم خروج تونس من دائرة اللااستقرار في الفترة الأخيرة، إلا أن قوس الأزمات في الشرق الأوسط بقي على وتيرة التوسع المستمر: فسورية واليمن يعايشان حرباً مزمنة، ومصر شهدت عودة «الأمنوقراطية»[٧] والمواجهة الدامية مع المجموعات الأصولية وعودة العسكر إلى السلطة مع انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر، وليبيا باتت غارقة في الأزمة الأمنية/السياسية وبقيت تعاني المواجهات العسكرية بين مختلف الميليشيات، وحتى لبنان وصل تمدد الأزمة السورية إلى أراضيه شمالاً وشرقاً، وإلى ضاحية بيروت الجنوبية. ولو أضفنا إلى اللائحة العنف والاضطرابات الحاصلة في العراق وأفغانستان والبحرين، لرأينا مدى اتساع هذا القوس المتأزم في العهد الراهن.

٢ ـ فهم التراجع الأمريكي وذرائعية موسكو وبيجينغ

هذا وكادت التطورات في السنوات الأخيرة أن تهيئ لعدوانين عسكريين جديدين من قبل القوى الغربية، أولاً ضد إيران حين هددت بعض الدول (ومنها إسرائيل) طهران بالضربات العسكرية في حال عدم تعاونها مع الهيئات الدولية في ملف الطاقة النووية. ثم ضد النظام السوري بحجة استخدامه أسلحة كيميائية في الغوطة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وكان الرئيس الأمريكي قد أنذر دمشق قبل سنة بالتحديد من أي لجوء إلى هذه الوسائل، وحذر من تجاوز ذلك «الخط الأحمر»[٨]. وفي الحالتين، تم التوصل إلى توافق دولي لتجنب التدخل العسكري في إيران وفي سورية. ولا بد من الإشارة إلى أن روسيا كانت في صفوف الداعمين للاتفاق المبرم مع طهران في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ما أغضب السعودية التي تخوفت من إعادة نظر واشنطن في تحالفهما في وجه محور النفوذ الفارسي. وتبين هذا الاستياء في مساهمة صحافية لمحمد بن نايف بن عبد العزيز السعود، سفير السعودية في بريطانيا مشيراً إلى أنه «اتضح مدى استعداد شركائنا ليتنازلوا عن أمننا وعن استقرار المنطقة»[٩].

كما كانت موسكو صاحبة المبادرة المباشرة في الحقل الدبلوماسي في الحالة السورية، ما أخرج فكرة العدوان من المعادلة الجيوسياسية، وذلك بدعم استراتيجي من الصين. فنذكر هنا بأن فلاديمير بوتين هو الذي بلور فكرة انضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية كبديل من الضربات العسكرية التي تم الإعلان عنها يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على لسان وزير الخارجية الروسي[١٠]، ما قضى بقرار سحب وتلف المخزون الكيماوي من قبضة

(٧) «استمرار الأمنوقراطية في مصر،» مبادرة الإصلاح العربي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، <http:// www.arab-reform.net/ar/>.

(٨) «أوباما يحذر الأسد: الأسلحة الكيماوية خط أحمر،» **النهار** (القاهرة)، ٢٠١٢/٨/٢٠، <http://www. alnaharegypt.com/t~83337>.

(٩) Mohammad Ben Nayef Ben Abdel Aziz Al Saud, «Saudi Arabia Will Go it Alone,» *New York Times*, 17/12/2013, <http://www.nytimes.com/2013/12/18/opinion/saudi-arabia-will-go-it-alone.html?smid=fb-share&_r=1&>.

(١٠) «أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي قصير له، أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سورية، فإن روسيا =

النظام السوري من طريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، كان وزير الخارجية الصيني وانغ يي قد دعا «الولايات المتحدة في اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي جون كيري إلى التحلي بأقصى درجات الحذر، والعودة إلى الأمم المتحدة لمناقشة الوضع في سورية»[١١].

وبعد كلا الحالتين، بات واضحاً إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في المنطقة المكملة لقرار واشنطن الانسحاب من العراق (الذي تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١٢]) ومن أفغانستان (المتوقع أن يحصل في أواخر ٢٠١٦[١٣]) وإبقاء وتيرة التدخل في الأزمات الراهنة إلى أقل درجة ممكنة، ما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة اليوم في العالم العربي/الإسلامي. اعترف باراك أوباما أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أن «فكرة الإمبريالية [...] لم تعد جزءاً من السياسة الحالية الأمريكية ولا تتماشى مع متطلبات الرأي العام الأمريكي»[١٤]، كما يتفق كبار الخبراء حول فكرة التراجع الاستراتيجي الأمريكي من المنطقة العربية بشكل عام[١٥].

= على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن. وقال: «نحن لا نعرف ما إذا كانت سورية ستوافق على ذلك، ولكن إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية في هذا البلد أن يتلافى الضربات العسكرية، فنحن سننخرط فوراً في العمل مع دمشق». وأضاف قائلاً: «نحن ندعو دمشق ليس فقط إلى وضع مستودعاتها للسلاح الكيميائي تحت الرقابة الدولية، بل أيضاً لإتلافها في ما بعد، وانضمام سورية الكامل إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية». انظر: «دمشق ترحب بدعوة موسكو لوضع أسلحتها الكيميائية تحت الرقابة الدولية،» روسيا اليوم (٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://arabic.rt.com/news/626842-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac%d9%8a%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a9_%d8%aa%d8%b5%d8%af%d8%b1_%d8%a8%d8%b9%d8%af_%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%84_%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86%d8%a7_%d8%ad%d9%88%d9%84_%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/>.

(١١) «تسلسل الأحداث في سورية بعد استخدام السلاح الكيميائي،» روسيا اليوم (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://arabic.rt.com/news/625676-%d8%aa%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84_%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ad%d8%af%d8%a7%d8%ab_%d9%81%d9%8a_%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9_%d8%a8%d8%b9%d8%af_%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ae%d8%af%d8%a7%d9%85_%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a7%d8%ad_%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a7%d8%a6%d9%8a/>.

(١٢) Tim Arango and Michael S. Schmidt, «Last Convoy of American Troops Leaves Iraq,» *The New York Times*, 18/12/2011, <http://www.nytimes.com/2011/12/19/world/middleeast/last-convoy-of-american-troops-leaves-iraq.html?pagewanted=all>.

(١٣) Mark Landler, «US Troops to Leave Afghanistan by End of 2016,» *The New York Times*, 27/5/2014, <http://www.nytimes.com/2014/05/28/world/asia/us-to-complete-afghan-pullout-by-end-of-2016-obama-to-say.html>.

(١٤) خطاب الرئيس باراك أوباما أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(١٥) Conference by Frederic Wehrey, senior associate in the Middle East Program at the Carnegie Endowment for International Peace, Uncertain Future: Are U.S-Gulf Relations in Crisis?, Beirut, 5 February 2014.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اضطر الرئيس أوباما إلى استقبال فلاديمير بوتين في نيويورك[١٦] على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ما وضع حداً لسياسة مقاطعة اللاعب الروسي بسبب مواقف موسكو في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى روسيا.

في الوقت نفسه، ما زالت واشنطن ساهرة على جوهر مصالحها التي تختصر اليوم بالتهديدات الأمنية والعسكرية الآتية من المنطقة ضدها وضد إسرائيل. فالحرب على الإرهاب ما زالت سالكة في الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق مع طهران حول الطاقة الذرية وحدود استخدامها حرصاً على عدم توصل إيران إلى السلاح النووي. كما رضيت واشنطن بتجريد النظام السوري من الأسلحة الكيميائية بعد اتفاق توسّط له بوتين وأنقذ بهذا سورية من ضربات عسكرية محتملة. أضف إلى ذلك حرص واشنطن على إبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على صعيد المنطقة، إضافةً إلى استمرارية غطائها السياسي لاستخدام القوة العسكرية «المحدودة» للسماح لإسرائيل بـ «الدفاع عن نفسها»، كما شاهدناه في السنة الأخيرة حين قصف الطيران الحربي الإسرائيلي مواكب أسلحة متجهة من سورية إلى لبنان يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣.

في ظل هذه المكتسبات الاستراتيجية على الصعيد الأمني، لم يعد لواشنطن إرادة صارمة في التدخل في المشاكل الإقليمية بما يكرس فكرة التراجع الاستراتيجي من المنطقة في عدسة واشنطن، ما يتماشى مع تطورات مهمة حصلت على صعيد أمن الطاقة في أمريكا. تباعاً، تزامن هذا التراجع مع اهتمام متزايد من كل من روسيا والصين في قوس الأزمات الشرق الأوسطية، ما سنشرحه في مبحثنا الثاني.

ثانياً: نظرية ملء الفراغ، الدور المتصاعد لروسيا والصين في قوس الأزمات الشرق الأوسطية

إلى جانب انتقال الاهتمام الأمريكي إلى الفضاء الآسيوي للعمل على إيجاد توازن جديد مع القوة الصينية الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً، سبق وذكرنا تراجع تركيز الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط، ومن مسببات هذا التحول التغيرات الحاصلة في مجال الطاقة. منذ أن تبين سهولة استخراج غاز الشيست (أو الغاز الصخري) بتكاليف زهيدة، أصبحت هذه المادة مصدراً كبيراً للطاقة في الولايات المتحدة[١٧]، وبات يمثل هذا الغاز حوالى ربع إنتاج أمريكا من الغاز الطبيعي الحالي من طريق عشرات الآلاف من الآبار، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة الواحد بالمئة عام ٢٠٠٠[١٨].

(١٦) «بوتين وأوباما.. نقاط التوافق والاختلاف ـ لقاء نيويورك.. تفاهمات على معالجة التناقضات،» **الأوسط** (كندا) (٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <http://www.awsatnews.net/?p=145675>.

(١٧) إلى جانب دول أخرى مثل السويد وكندا وبولونيا والجزائر.

(١٨) Régis Genté, «Le Gaz de schiste chamboule la géopolitique,» *Le Monde Diplomatique* (août 2013), <http://seenthis.net/messages/235776>.

في تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة معتمدة على النفط في الخليج والشرق الأوسط، ما كان دافعاً أساسياً في حربها على العراق في عام ٢٠٠٣. أما اليوم فتغيرت المعطيات وتبدلت الأولويات في ظل تحول مسارات سوق الطاقة التقليدية التي كانت بمنزلة حركة تصدير المواد النفطية من الفضاء السوفياتي السابق والشرق الأوسط نحو الأسواق الاستهلاكية الكبرى المستوردة تلك المواد في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، بينما تسير أمريكا اليوم على مسلك من المتوقع أن يقودها إلى اكتفاء ذاتي في أمن الطاقة في غضون العام ٢٠٣٠[١٩]. وكما يبين الشكل الرقم (١)، فقد انخفضت نسبة الاستيراد الأمريكي للنفط بشكل تدريجي في السنوات الأخيرة، ومعها نسبة الاعتماد على النفط التي باتت اليوم أقل من الصين.

الشكل الرقم (١)
حجم الاستيراد الأمريكي والصيني للنفط بين ٢٠٠٥ و٢٠١٣
ونسبة الاعتماد على النفط للبلدين في الفترة الزمنية نفسها

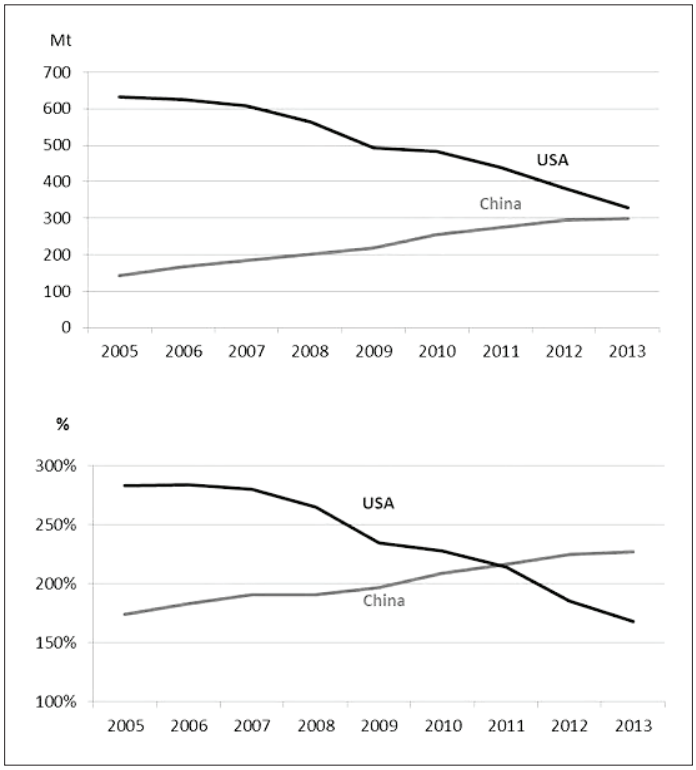

المصدر: «La Chine devient premier importateur de pétrole,» *Le Monde*, 10/10/2013.

(١٩) «BP Energy Outlook 2030,» US Energy Rebirth (January 2013), <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/bp_world_energy_outlook_booklet_2013.pdf>.

وفي ظل انحسار القدرة الاستهلاكية في أوروبا، وبالتالي تراجع حاجات الاستيراد النفطي بسبب الأزمة العالمية منذ العام ٢٠٠٨، بدأت نسبة الاستيراد للغاز الروسي في أوروبا تتراجع، وباشرت موسكو الالتفات نحو الأسواق الآسيوية المحتاجة للطاقة الغازية، وبخاصة أنَّ اليابان قد قررت تخفيف اعتمادها على الطاقة النووية ولا سيَّما عقب كارثة المعمل النووي في «فوكوشيما» من جراء التسونامي في آذار/مارس ٢٠١١. وروسيا هي أصلاً مصدرة للغاز لجهة الصين المتطلبة جداً لمواد الطاقة وذلك رغم التراجع البسيط لنموها الاقتصادي من ١٠,٣ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,٥ في عام ٢٠١٢.

في الوقت الذي اضمحل فيه الاعتماد الأمريكي على النفط المستخرج من الشرق الأوسط في العقد الأخير، تنظر روسيا والصين إلى فرصة لملء الفراغ في ظل التراجع الأمريكي من المنطقة من أجل تحقيق مجموعة أهداف استراتيجية من شأنها أن تدخلها في نادي الدول النافذة على الصعيد الدولي.

١ ـ اعتبارات أمن الطاقة من طريق توطيد العلاقات في الشرق الأوسط

وسنبدأ بطرح الطموحات الشرق الأوسطية لروسيا وللصين في مجال أمن الطاقة والاعتبارات التجارية. فمن ناحية بيجينغ، تحرص الأخيرة على حماية مصادر ومعابر الطاقة[٢٠] في المنطقة لمن أصبح «مصنع العالم». لذا شهدت المنطقة تضاعفاً ملحوظاً للاستثمارات الصينية (من مليار دولار عام ٢٠٠٥ لغاية ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٩)[٢١]، ولا سيَّما في مجال البناء والبنى التحتية المتعلقة بموارد الطاقة، ونذكر هنا التعاون الصيني ـ المصري في تطوير منطقة اقتصادية خاصة حول قناة السويس. كما ارتفع حجم التجارة بين الصين ودول المنطقة من ٢٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤[٢٢] إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وصولاً إلى ٢٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢[٢٣] و٢٣٨,٩ مليار دولار عام ٢٠١٣[٢٤].

كما تسعى الصين إلى مضاعفة علاقتها التجارية مع البلدان العربية، حيث انعقدت في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤ في بيجينغ الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني ـ العربي منذ إطلاق الأخير عام ٢٠٠٤، رامياً إلى «تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية الموارد البشرية، الأمر الذي يشكل دليل الخطوات لتطوير العلاقات

(٢٠) Sea Lines of Communications (SLOCs).

(٢١) «China and the Middle East, a Little Bit More than Oil,» *Eurasia Review* (2 March 2014), <http:// www.eurasiareview.com/02032014-china-middle-east-oil-analysis/>.

(٢٢) Wang Yi, «Upgrading China-Arab Relations,» *China Daily*, 3/6/2014, <http://usa.chinadaily.com. cn/opinion/2014-06/03/content_17558051_2.htm>.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

الصينية ـ العربية في المستقبل»[٢٥]، كما تنوي الجهود الصينية «إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي ودفع تسهيل التجارة الصينية ـ العربية وتنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنوليجية الصينية ـ العربية وغيرها...»[٢٦]. فالجدير بالذكر أن الصين لا تقيِّد جهودها الاستثمارية مقابل أجندات سياسية ضيقة مثل مطالبة تطبيق حقوق الإنسان أو مباشرة إصلاحات سياسية ودستورية معينة كما تفعل واشنطن والدول الأوروبية. فتفضل الصين بسط مصالحها من طريق ما تسميه «توافق بيجينغ»[٢٧]، أي عرض نموذج اقتصادي للتنمية بمنظور صيني يخدم كل الأطراف، ويقلل النفوذ الأمريكي في هذه المعادلة السياسية ـ الاقتصادية. فتبلور على صعيد المنطقة العربية، وفي ظل تطوير العلاقة الصينية ـ العربية، «إعلان بيجينغ» الحاوي لـ «سياسات [الصين] تجاه إصلاح نظام الحوكمة الدولي، وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، ودفع الحوار بين الحضارات، وغيرها من القضايا المهمة، ويلخص مواقفنا المشتركة من إيجاد حلول سياسية للقضية الفلسطينية والمسألة السورية وغيرهما من القضايا الساخنة في المنطقة»[٢٨].

عودة إلى مسألة أمن الطاقة، تدل المعطيات أن نسبة استيراد الصين نفط الشرق الأوسط سيبلغ ٧٥ بالمئة في غضون عام ٢٠٣٠[٢٩]، وهي الآن تستورد نفطها من السعودية التي ارتقت إلى المرتبة الأولى في العام ٢٠٠٨ مصدرة للصين ٥,٦ مليون برميل يومياً[٣٠]، ثم من أنغولا وفي المرتبة الثالثة من إيران[٣١]. وفي مجال الغاز، دفعت احتياجات الصين المتزايدة إلى إبرام اتفاقيات عدة مع دول الخليج، لا سيَّما قطر. كما تخطط بيجينغ بالتعاون مع طهران من أجل بناء أنابيب عبر بحر قزوين وكازاخستان لتزويدها بالغاز[٣٢].

أما روسيا التي تحوي ٢٥ بالمئة من المخزون العالمي للغاز، وتالياً تمثل أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العالم، فتدور اهتماماتها حول تأمين مخارج لمواردها من خلال

(٢٥) «كلمة معالي وانغ يي وزير الخارجية الصيني في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي،» وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤)، <http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1164384.shtml>.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) «Doing More in the Middle East,» *The Beijing Review* (6 March 2014), <http://www.bjreview.com.cn/world/txt/2014-03/03/content_600490.htm>.

(٢٨) «كلمة معالي وانغ يي وزير الخارجية الصيني في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي».

(٢٩) Barthélémy Courmont, «La Chine et les révolutions arabes,» *L'ENA hors les murs* (30 septembre 2011), <http://www.iris-france.org/informez-vous/tribune.php?numero=252>.

(٣٠) Alastair Sloan, «China›s Complex Relations with the Gulf States,» *Middle East Monitor* (8 June 2014), <https://www.middleeastmonitor.com/articles/middle-east/11953-chinas-complex-relations-with-the-gulf-states>.

(٣١) «China's Quest for Oil: Asia Report nb. 153,» *International Crisis Group* (9 June 2008), p. 32.

(٣٢) Liu Xuecheng, «China's Energy Security and its Grand Strategy,» *The Stanley Foundation* (September 2006), p. 11.

«فرض السيطرة الاستراتيجية على معابر تزويد ونقل الغاز»[٣٣] مثل مشاريع مجرى الشمال (Northstream) القائم ومجرى الجنوب (Southstream) المخطط له، في الواجهة الأوروبية من تصدير الغاز الروسي. ونجحت موسكو في تجميد، ثم نسف مشروع أنابيب نابوكو (Nabucco) الذي كان من شأنه أن يزعزع السيطرة الروسية بناء على مساعٍ أوروبية لكسر الاحتكار الروسي في توفير الغاز[٣٤]. فيعلم اللاعب الأوروبي أن موسكو لا تتردّد في استخدام الطاقة كسلاح كما نشاهده اليوم في الأزمة الحاصلة في أوكرانيا. كما تتنافس روسيا مع صعود القدرة المصدِّرة لدولة قطر، وهي من كبرى الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل (أي أنه يُنقل من طريق البواخر وليس من طريق أنابيب الغاز العابرة للقارات). ومع تراجع الحاجة الأمريكية لاستيراد الطاقة، يتوجه الغاز القطري أكثر فأكثر نحو آسيا ولا سيَّما نحو أوروبا ما يمكن أن يسمح للدول الأوروبية بتقليل اعتمادها على الغاز الروسي[٣٥]، وهو الأمر المرفوض من قبل العملاق الروسي الذي تبنى مواجهة استراتيجية ولا سيَّما على الساحة السورية حيث تدعم موسكو النظام السوري، بينما تدعم قطر المجموعات المسلحة الإسلامية المعارضة.

ولروسيا أيضاً مصالح في مجال التعاون العسكري وتجارة الأسلحة، ولا سيَّما مع دول مثل سورية ولبنان وإيران (ولو كانت ضئيلة نسبة لباقي المناطق) ولكن دائرة التعاون مع روسيا توسعت مؤخراً إلى الدول القريبة تقليدياً من المعسكر الأمريكي مثل إسرائيل والأردن والسعودية.

٢ ـ المرتكزات الاستراتيجية في الساحة الشرق الأوسطية للدفع نحو عالم متعدد الأقطاب

برز من خلال آخر زيارة للرئيس بوتين إلى الصين في ٢٠ و٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ إرادة الدولتين الحفاظ على قدرتهما في التأثير، وتجسدت هذه القدرة، ربما ليس على الساحة الدولية بأكملها، إنما على الأقل في مناطق الجوار المباشرة لهما[٣٦]. عملاً بهذه الأهداف، تمكنت روسيا من سد الانفتاح الأوروبي ـ الأمريكي باتجاه أوروبا الشرقية وشمال قزوين

(٣٣) Timothy Boon Von Ochssée et Tom Smeenk, ««Guerre du Gaz»: La Russie sur tous les fronts,» Les Blogs du Monde Diplo (22 août 2011), <http://blog.mondediplo.net/2011-08-22-Guerre-du-gaz-la-Russie-sur-tous-les-fronts>.

(٣٤) مشروع «نابوكو» عبارة عن رسم معبر مباشر من المناطق المصدّرة للغاز في تركمانستان وآذربيجان من طريق تركيا وتالياً تجاوز روسيا جنوباً. لقد تمّ التخلّي عنه رسمياً من قِبَل الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو ٢٠١٣.

(٣٥) شكّلت الأسواق الأوروبية للغاز الروسي ٦٠ بالمئة من أرباح شركة «غازبروم» الروسية عام ٢٠١٢.

(٣٦) Jeffrey Mankoff, *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*, 2nd ed. (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2011).

كما علمتنا الأزمات في جورجيا عام ٢٠٠٨[٣٧] وأوكرانيا في أيامنا هذه[٣٨]. حسب مؤسسة (البروكينغز) الأمريكية محللة الأزمة الأوكرانية، «لا تمتلك روسيا القدرة ولا الإرادة على إرباك النظام الأوروبي بأكمله، ولا هي تخطط لحركات ثورية، رغم ذلك تعتمد روسيا سياسة انتقامية»[٣٩] إزاء الغرب ومواقفه. ومن ناحية الصين، ركزت الأخيرة على الدفاع عن مصالحها في منطقة الهادي وآسيا الوسطى بما نشاهده من توترات جارية مع اليابان أو الهند[٤٠].

منذ توليه الرئاسة في آذار/مارس ٢٠٠٠، ينادي الرئيس فلاديمير بوتين بـ«ضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد وإعادة تكوين التحالفات الدولية»[٤١] بعد إخراج بلاده من حقبة الـ (Smutnoe Vremya) أي «فترة الاضطرابات» ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتعرض روسيا لـ «انحطاط جيوسياسي»[٤٢] في العالم، ونقلاً عن الرئيس بوتين نفسه، اعتبر الأخير أن «انهيار الاتحاد السوفياتي يشكل أكبر كارثة جيوسياسية للقرن العشرين»[٤٣].

ومن ناحية بيجينغ التي شهدت عملية تداول سياسي لستين في المئة من قيادتها المركزية الشيوعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢[٤٤]، تم التشديد على ضرورة زيادة انخراط البلاد في شؤون العالم. فرسمت الصين حينئذ، من طريق كبير خبرائها في العلاقات الدولية وانغ ييسي (Wang Yisi)، خطة استراتيجية عنوانها «السير غرباً»[٤٥] أي بناء قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية لها (ومنها الشرق الأوسط) لفرز توازن قوى جديد مع واشنطن وكسب نفوذ يسمح بفرض مصالحها في الملفات المحورية لها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن المهم التذكير هنا بعملية تحديث القوات العسكرية الصينية في العقد الأخير والتي تزامنت مع إبحار أول حاملة طائرات للبحرية الصينية («لياونينغ») في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إضافةً إلى زيادة موازنة الجيش الصيني لتصل إلى ٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٢. ونشير إلى الاهتمام الصاعد للصين في انضمام عناصر جيشها في عمليات حفظ السلام

(٣٧) Maxime Lefebvre, «Le Conflit de Géorgie: Un tournant dans les relations avec la Russie,» Institut des Relations Internationales et Stratégiques (octobre 2008), <http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2008_10_28_georgie.pdf>.

(٣٨) Alain Frachon, «La Doctrine Poutine et l'Ukraine,» *Le Monde*, 6/3/2014.

(٣٩) Michael Doran, «Ukraine Reveals to us How Vladimir Putin Sees the Middle East,» Brookings Institution (4 April 2014), <http://www.brookings.edu/blogs/iran-at-saban/posts/2014/04/04-vladimir-putin-ukraine-reveals-his-view-of-middle-east-iran>.

(٤٠) Jean-Pierre Cabestan, *La Politique internationale de la Chine: Entre intégration et volonté de puissance*, Collection Références, Domaine Mondes (Paris: Les Presses de Sciences Po., 2010).

(٤١) معمر عطوي، «طموح روسيا إلى عالم متعدد الأقطاب،» **الأخبار**، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

(٤٢) Derek Chollet and James Goldgeier, *America Between the Wars, From 11/9 to 9/11* (New York: Public Affairs, 2008), p. 124.

(٤٣) Hélène Carrère d'Encausse, *La Russie entre deux mondes* (Paris: Fayard, 2010), p. 11.

(٤٤) أدّت هذه العملية الى وصول الرئيس (Xi Jinping) إلى قمة السلطة خلفاً لـ (Hu Jintao).

(٤٥) Yun Su, «March West, China's Response to the US Rebalancing,» Brookings Institution (31 January 2013).

لدى الأمم المتحدة وهي أكبر دولة مساهمة في هذه العمليات بين الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن[٤٦]. وفي هذا، نذكر وجود قوات صينية في اليونيفيل في لبنان[٤٧] واليونتسو في الجولان[٤٨]. بهذا تتمحور الاستراتيجية الصينية حول قيام «قوة صينية مسؤولة» على صعيد العالم.

إذاً تشكل تعددية الأقطاب مطلباً أساسياً لدى الصين وروسيا، لا سيما منذ بداية القرن الـ ٢١. فأدخل الرئيس الروسي هذا الهدف في «مفهوم السياسة الخارجية الروسية» المنشور في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ سعياً إلى الخروج من «انهيار الدور الدولي لروسيا»[٤٩] زمن الضربات العسكرية ضد العراق عام ١٩٩٨ والحرب الغربية على صربيا، حليف روسيا في الأرثوذكسية في البلقان في السنة نفسها إلى الخروج من دون قرار من مجلس الأمن آنذاك.

كما ضربت قوى الناتو السفارة الصينية في بلغراد «عن غير قصد» حسب الموقف الرسمي، إلا أن هكذا استهداف وإن كان غير مقصود، تضمن بعداً رمزياً كان من غير الممكن تجاهله آنذاك. وعندما صعد فلاديمير بوتين إلى رأس السلطة الروسية، حمل معه هاجس الأحادية الأمريكية وخطط لتفكيكها، حارصاً في الوقت نفسه على عدم مواجهة واشنطن مباشرة نظراً إلى التفاوت الهائل في الإمكانات بين الدولتين[٥٠] والحالة السيئة التي ترك فيها الرئيس الأسبق بوريس يلتسين روسيا.

في هذا السياق، دفع بوتين نحو تعاون أكبر مع الصين سعياً إلى تقوية الجهات المنافسة للولايات المتحدة وتكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ وقّع البلدان «اتفاقية تعاون وحسن الجوار» في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠١، ساعين إلى تكريس هذا المفهوم عالمياً. إلا أن ضربات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية ضد الولايات المتحدة بطّأت هذه الجهود مع ما حصل من تقارب على صعيد المصالح الاستراتيجية. فالبلدان فيهما نسبة كبيرة من المسلمين الروس والصينيين[٥١]، ما يسبب تخوفات في رأس هرم السلطة من التطرف الإسلامي ومخاطر التوغل الإرهابي إلى أراضي روسيا والصين وإلى مناطق نفوذهما.

(٤٦) «China Provides 1.978 Troops to UN Peacekeeping Missions,» UN Department of Peacekeeping Operations, as of 31 March 2008, <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors>.

(٤٧) دولة مشاركة في اليونيفيل، الرقم لحد ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، انظر: «٢١٨ عنصراً أي عاشر أكبر فرقة من أصل ٣٨،» موقع اليونيفيل الإلكتروني (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)، <http://unifil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11559&language=en-US>.

(٤٨) هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

(٤٩) d'Encausse, *La Russie entre deux mondes*, p. 40.

(٥٠) Isabelle Facon, «Washington-Moscou, la coopération dans la conflictualité,» dans: Anne de Tinguy [et al.], dirs., *Moscou et le Monde: L'ambition de la grandeur: Une illusion?*, CERI/Autrement (Paris: Editions Autrement, 2008), pp. 86-117.

(٥١) هنالك ٢٠ مليون مسلم في روسيا و٢٣ مليون مسلم في الصين.

لذا قررت روسيا والصين الاستفادة من «الحرب على الإرهاب»، عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في ظل توافق جوهري مع الولايات المتحدة من أجل محاربة القاعدة وأتباعها. والمعروف أن بوتين هو أول مسؤول من دول العالم هاتف جورج و. بوش وعرض عليه تعاوناً ثنائياً لمكافحة الإرهـاب[٥٢]، إذ سبق وواجهت روسيا الأصولية الإسلامية في حروبها في الشيشان في نهاية التسعينيات وما زالت تسعى إلى إزالة ظواهر التطرف الإسلامي من شمال القزوين (الشيشان وداغستان وأنغوشيتيا لتسمية أهم المناطق التي تراقبها موسكو عن كثب). هذا وقد عانت روسيا في السنوات الأخيرة ضربات إرهابية موجعة للسلطة[٥٣]. ويلحظ الأمر نفسه من ناحية الصين التي تحارب ما تعتبره توسعاً إسلامياً في أراضيها لا سيَّما من ناحية الحركات الاحتجاجية في مقاطعة شين جيانغ (XinJiang) في شمال غرب البلاد وهي تحوي مجموعات مسلمة مضطهدة من قبل السلطة المركزية الصينية.

تزامنت المصلحة المشتركة الروسية ـ الأمريكية باسم «الحرب على الإرهاب» مع إقامة مجلس خاص بالناتو وروسيا عام ٢٠٠٢ بدلاً من الوحدة الرمزية القائمة منذ عام ١٩٩٧، ولكن هذه الروابط الاستراتيجية لم تدم مع دخول الجيش الأمريكي العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ حيث عاد الجليد في العلاقة بين البلدين[٥٤]، إضافةً إلى الصين التي كانت قد تخوفت من التقارب الروسي ـ الأمريكي الذي أصبح يهدد مصالحها في آسيا. لذا، أتى العدوان الأمريكي على بغداد ليعيد إلى التحالف الصيني ـ الروسي دوافعه، حيث اعتبرت موسكو وبيجينغ التدخل العسكري في العراق بمنزلة خطر انفجار لظاهرة التطرف، مع ما يعني ذلك من تهديد إرهابي ولا سيَّما الإسلامي منه. وشكلت هذه الحقبة نقطة تحول لروسيا والصين نحو زيادة ثقلهما وتأثيرهما في الشرق الأوسط، مع خلفية رفض كلا البلدين مفهوم الأحادية التي مارستها واشنطن في ذلك الحين.

انطلاقاً من هنا، سعت روسيا والصين من خلال التدخل المتزايد في الشرق الأوسط، في العقد الأخير، إلى حماية أمنهما الاستراتيجي، وذلك تماشياً مع ثلاثة محاور تتفق على محاربتها حسب الخبير في الشؤون الروسية ـ الصينية (بوبو لو): الإرهـاب، الانفصالية، التطرف[٥٥]. في ذلك الحين، وبعد أن صعدت قطار مكافحة الإرهـاب الإسلامي، تم دعم سياسة واشنطن في الملف الإيراني حيث يهم البلدين أخذُ الحيطة من احتمال توصل إيران إلى قدرات عسكرية نووية. فعلى سبيل المثال، صوتت روسيا على قرارات مجلس الأمن الستة المتعلقة بتنبيه إيران من مساعيها النووية، كما وافقت على فرض عقوبات اقتصادية على

(٥٢) d'Encausse, *La Russie entre deux mondes*, pp. 86-87.

(٥٣) نذكر بشكل موجز استهداف المترو في موسكو في آذار/مارس ٢٠١٠، وهجومين ضد محطة قطار وترامواي في مدينة فولفوغراد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٥٤) علي محمد عيدان الجبوري، **العلاقات العراقية ـ الروسية، ١٩٩١ ـ ٢٠١١** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

(٥٥) Bobo Lo, *Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics* (London: Brookings Institution Press and Chatham House, 2008), p. 92.

طهران ودفعت بالمفاوضات الأخيرة التي حصلت في جنيف من أجل صياغة بداية اتفاق دولي ـ إيراني في هذا الخصوص[٥٦].

من جهة أخرى، راقب البلدان بقلق موجات الدمقرطة التي برزت في الوطن العربي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ خوفاً من تساقط حجر الدومينو في الداخل الروسي والصيني[٥٧] علماً أن نظامهما السياسي يعد استبدادياً وقامعاً العديد من الحريات[٥٨]. فقررت الدولتان دعم الحركات المحتجة في مصر وتونس وحتى ليبيا حيث لم تمنع روسيا والصين التفويض الأممي للناتو للتدخل في الأزمة الليبية.

تتمحور أهداف روسيا في الشرق الأوسط، حسب تقرير «نادي فالداي»، حول «التوصل إلى السلام والازدهار في شرق أوسط خالٍ من الحروب ومن التدخلات الأجنبية، ومنطقة تختار الأوطان مسارها بحرية»[٥٩]. فعملت روسيا مثلاً على تعزيز علاقاتها مع أنظمة المنطقة حيث أصبح بوتين أول مسؤول لبلد غير إسلامي يشارك في قمة منظمة التعاون الإسلامي عام ٢٠٠٣[٦٠] بينما باتت روسيا دولة مراقبة لدى المنظمة عام ٢٠٠٥ بدعم من إيران ومصر والسعودية. كما زار الرئيس بوتين مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥[٦١] عاملاً على إعادة الروابط مع البلدان العربية. وتالياً، انتقل بوتين إلى السعودية في أول زيارة رسمية لرئيس روسي للمملكة عام ٢٠٠٧، وركز فلاديمير بوتين على هواجس بلاده من تمدد التطرف الإسلامي/الوهابي إلى حدود روسيا وطلب تعاون السعودية في هذا الموضوع. بهذا قررت روسيا التقرب ممن تعتبرهم «الإسلاميين المسؤولين»، آملة أن الانفتاح نحو الجهات الإسلامية ستردع عنها شبح الإرهاب وتبني شبكة حلفاء تزيد من نسبة نفوذها في المنطقة وتباعاً في العالم. لذلك، تتحفظ روسيا عن مضايقة حزب الله وحماس في لبنان وفلسطين. كما دافعت عن مجموعة الإخوان المسلمين حين اعتبرتهم السلطات المصرية الناتجة من الانقلاب العسكري في تموز/يوليو ٢٠١٣ مجموعة إرهابية. واعتبرت موسكو أن «هكذا قرار من الممكن أن يدفع جهات عدة نحو التطرف بما فيه الإرهاب». ويفسر موقف «نادي فالداي» سياسة روسيا إزاء التطرف الإسلامي، حيث تبنت في مصر مثلاً «وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة من طريق انتخابات حرة ونزيهة نتيجة الاحتجاجات الشعبية [...] ويتجلى حكمهم بالمشروعية

(٥٦) «اتفاق حول النووي بين إيران والقوى الكبرى،» الجزيرة نت (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، <http://www.aljazeera.net/news/pages/9de23166-86cc-4b69-b026-54b8daf95479>.

(٥٧) Jeremy Page, «Wave of Unrest Rocks China,» *The Wall Street Journal*, 14/6/2011.

(٥٨) Thomas Monnerais, «La Chine et la Russie craignent que le printemps arabe donne des idées à leurs populations,» *Le Monde*, 6/10/2011, <http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2011/10/06/la-chine-et-la-russie-craignent-que-le-printemps-arabe-donne-des-idees-a-leurs-populations_1582757_3218.html>.

(٥٩) «Transformation in the Arab World and Russia›s Interest,» The Valdai Discussion Club (Moscow) (June 2012), p. 37.

(٦٠) «بوتين يشارك في قمة المؤتمر الإسلامي لإعطاء دفع لمبادرته الانضمام إليها،» **الحياة**، ٢٠٠٣/١٠/١٤.

(٦١) «بوتين يزور الجامعة العربية اليوم ويلقي كلمة أمام المندوبين الدائمين،» **الرياض**، ٢٠٠٥/٤/٢٧.

عكس الأنظمة السابقة التي أنشئت على يد انقلابات عسكرية»[٦٢]. طبعاً، مع طرد الإسلاميين من السلطة من طريق انقلاب عسكري وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً لأكبر دولة عربية في المنطقة، أعادت موسكو حساباتها وباتت تقترب من جديد من العسكر المصريين، لعلها تسهم في عملية إدارة الفترة الانتقالية الحالية في البلاد.

عطفاً على التراجع الأمريكي الملحوظ في الشرق الأوسط، من الواضح زيادة حرية التحرك لكل من روسيا والصين في تمركزهما الاستراتيجي في المنطقة، كما هو ملحوظ اليوم بالدرجة الأولى في الحالة السورية، حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق الفيتو في ثلاث مناسبات ضد مشروع قرار مجلس الأمن في ما يتعلق بسورية، وذلك «من أجل وضع حد للسياسات الغربية ولرسم وضع عالمي جديد»[٦٣]. وينبع الموقف الروسي والصيني من الوضع في سورية ممّا يعتبرونه «خداعاً» حين سمحا (من خلال التحفظ في التصويت في مجلس الأمن آنذاك) بالتدخل الغربي في ليبيا عام ٢٠١١ من أجل حماية سلامة المدنيين، وسرعان ما شهدا إسقاط حليفهما السابق معمر القذافي. انطلاقاً من المشهد الليبي، «صعّدت الصين مواقفها المؤيدة لمبدأ عدم التدخل، تذكيراً لواشنطن بأنها لن تسمح بأن تمس مصالحها في فضائها الجوهري»[٦٤]، وباتت تطالب باستبدال «سياسة التدخل المتهول الغربية بسياسة الصبر الاستراتيجي»[٦٥]. وفي المشهد العراقي، شددت العاصمتان على تمسكهما بموقفهما القلق من التمدّد الإسلامي نظراً إلى التقدّم البارز للراديكالية الإسلامية ذي التوسع غير المسبوق في ظل تحكم ميليشيات «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» بمناطق بأكملها في سورية ومؤخراً في العراق، مع إزالة المفاصل الحدودية الرسمية بين البلدين[٦٦].

ومن الساحة السورية، يطمح الموقف السياسي والاستراتيجي الروسي والصيني إلى رسم عالم ما بعد الأحادية الأمريكية التي مثلته سياسة بوش الابن على مدى عقد، والدفع نحو عالم متعدد الأقطاب. في رسالة مفتوحة منشورة في جريدة **نيويورك تايمز** حول الموقف الروسي من سورية، نادى الرئيس بوتين الأمريكيين (وباقي العالم) إلى «الكف عن اللجوء إلى لغة القوة والرجوع إلى مسار المساعي الحضارية الدبلوماسية السياسية لحل المنازعات»[٦٧]. فيطمح بوتين إلى «إيجاد موقع ملائم لروسيا على الحلبة الدولية يمتلك قوة الاتحاد السوفياتي ونفوذه»[٦٨]، لذا فإنَّ دور حماية النظام السوري يوفر لروسيا المدخل

(٦٢) «Transformation in the Arab World and Russia›s Interest,» p. 44.

(٦٣) سلامة كيلة، «سوريا: الموقف الروسي وبراغماتية المصالح،» **الأخبار**، ٢٠١١/١٠/٢٢.

(٦٤) Fatiha Dazi-Héni, «Le «Printemps Arabe» vu par Pékin,» *Les Blogs du Monde Diplo* (14 décembre 2011), <http://blog.mondediplo.net/2011-12-14-Le-printemps-arabe-vu-par-Pekin>.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) «داعش يسيطر على الموصل ويزيل الحدود مع سورية،» **الحياة**، ٢٠١٤/٦/١١.

(٦٧) «Vladimir Putin: A Plea for Caution from Russia,» *The New York Times* 11/9/2013, <http://www.nytimes.com/2013/09/12/opinion/putin-plea-for-caution-from-russia-on-syria.html?_r=0>.

(٦٨) كيلة، «سوريا: الموقف الروسي وبراغماتية المصالح».

المناسب لمواجهة الأجندة الأمريكية، وتحصين تموضع قواتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط في طرطوس. ومثلما أشار إليه الباحث ديميتري ترينين من مركز كارنيغي، «ثمّة هدفان استراتيجيان كبيران هما الدافع وراء التدخّل الروسي في الصراع السوري. الهدف الأول هو تحدّي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، فيما الهدف الثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرّفين الإسلاميين الذين يُعتبرون من ألدّ أعداء روسيا»(٦٩).

كما شكّلت هذه النقطة المحور الأساسي في قمة (أوفا) الروسية التي انعقدت في تموز/يوليو ٢٠١٥ بمشاركة دول «البريكس» (البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا) إلى جانب الدول الأعضاء لدى منظمة شانغهاي للتعاون، في سبيل «تطوير نظام عالمي جديد» بعيداً من النموذج الأمريكي والغربي(٧٠). وبرزت جهود صينية لإنشاء «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» التي تساوي ١٠٠ مليار دولار، وذلك لمعارضة نفوذ واشنطن في المؤسسات المالية المتعلقة بنظام «بريتون وودز»(٧١).

في موازاة ذلك، من المهم عدم الاستعجال في مشاهدة إمكان البلدين تحقيق تغير جذري في المنطقة على حساب المصالح الغربية. ومن المفيد الإشارة إلى ما تقدم به بعض المحللين في هذا القبيل، فيشرح أحمد سيد حسين مثلاً أنه «على الرغم من الحديث عن قلق روسيا بسبب التداعيات الجارية في المنطقة، إلا أن ذلك لم ينعكس في الوثيقة الجديدة [لمبادئ السياسة الخارجية الروسية]. فالشرق الأوسط جاء في ذيل لائحة أولويات سياسة روسيا الخارجية»(٧٢). أما يزيد صايغ، فيعتبر من جهته أن مواقف الصين في سورية والوطن العربي بشكل عام لا تعني فتح جبهة مع أمريكا، إذ «يميل بعض المفكّرين والقادة السياسيين العرب إلى الاعتقاد بأن صعود الصين لا بد من أن يتنافس أو يتعارض مباشرةً مع الغرب، وهو برأيي قراءة خاطئة جداً للسياسة الصينية الخارجية ولما تسعى وراءه الصين»(٧٣)، ما يدفع المراقب لاستراتيجية موسكو وبيجينغ في المنطقة إلى عدم التسرع في القراءات الجامدة.

* * *

(٦٩) ديميتري ترينين، «المصالح الروسية في سورية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (١١ حزيران/يونيو ٢٠١٤)، <http://carnegie-mec.org/2014/06/11/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/hdim>.

(٧٠) Isabelle Mandraud, «A Oufa, le contre-ordre mondial de Poutine,» *Le Monde*, 9/7/2015.

(٧١) «The Asian Infrastructure Investment Bank: A Win-win for China-EU Relations,» Carnegie-Tsingua Center for Global Policy (16 June 2015), <http://carnegietsinghua.org/2015/06/16/asian-infrastructure-investment-bank-win-win-for-china-eu-relations/ialz>.

(٧٢) أحمد سيد حسين، «السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط،» **مجلة الديمقراطية** (القاهرة)، العدد ٥٢ (١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، <http://democracy.ahram.org.eg/News/795/Subscriptions.aspx>.

(٧٣) يزيد صايغ، «موقف الصين حيال سورية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢)، <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151>.

بعد عقدين من التهميش الاستراتيجي لمصلحة الهيمنة الأمريكية على القرارات الدولية، برزت روسيا والصين كدولتين طموحتين باتتا تنجحان في اكتساب النفوذ على الصعيدين الإقليمي والدولي، ما أدى إلى معاودة الخصومات مع بعض الدول. فيشير الخبير الأمريكي (أندراي تزيغانكوف) أن آخر «التطورات [منذ العام ٢٠٠٨] أشارت إلى نهاية العالم ما بعد الحرب الباردة واستبداله بعالم ما بعد الهيمنة الغربية يؤدّي فيه روسيا والصين دوراً ذا الأهمية المتصاعدة»[٧٤].

رأينا حصيلة الموقف الروسي مؤخراً إزاء أوكرانيا وضم جزيرة القرم إلى روسيا عقب استفتاء شعبي في المقاطعة، بينما باشرت دول أوروبية والولايات المتحدة فرض عقوبات على بعض القطاعات الروسية، فيما قررت الصين التحفظ عن التصويت حين حاول مجلس الأمن فرض عقوبات دولية على روسيا وهي الأخرى عارضت مشروع القرار بالفيتو. كما عاكست موسكو هذا التراجع الاستراتيجي في أقل من سنة من طريق الملف السوري وفرضت روسيا تموضعها في الساحة السورية، عسكرياً ودبلوماسياً. أما الصين، فتواجه قرار التوسع الأمريكي في آسيا في محاولة واشنطن احتواء صعود التنين الصيني، ما دفع بيجينغ بدوره إلى مضاعفة وجوده غرباً وبناء شراكات طويلة الأمد في آسيا الوسطى[٧٥] والشرق الأوسط وصولاً إلى أفريقيا، بغية تأمين حاجاتها المتزايدة في الطاقة من جهة، ومن جهة أخرى تثبيت الصين كلاعب فاعل بين كبار أقطاب العالم.

وتالياً، فإن استخدام عناصر النفوذ الناعم ساعد الدولتين على وضع مصالحهما على الأجندة العالمية، إلى جانب إبراز الجانب الفولاذي لنفوذهما في الشق العسكري والمواقف الحادة في الهيئات الدولية. ولكن في محاذاة مقاومة روسيا والصين لـ «غربنة العالم» و«النماذج الاستفزازية»[٧٦]، يبقى أنهما حريصتان في الوقت نفسه على تفادي صراع الحضارات، ما يحد من قدرتهما على حل الأزمات وفرض الاستقرار في الشرق الأوسط من دون التوافق مع باقي الدول النافذة في المنطقة. فهل تساعد تعددية الأقطاب في ابتكار آليات جديدة، تضمن الأمن والسلم الإقليميين في المنطقة؟ أم تفتح مساراً جديداً لعودة لغة الهيمنة من ناحية الأقطاب الصاعدة؟ □

(٧٤) Andrei Tsygankov, «What is China to us?: Westernizers and Sinophiles in Russia's Foreign Policy,» *Russie NEI Vision*, no. 45 (December 2009), p. 5.

(٧٥) في نيسان/أبريل ٢٠١٥، زار الرئيس الصيني كسي ين بينغ دولة باكستان للتوقيع على ٥١ بروتوكول تعاون تساوي ٢٨ مليار دولار من الاستثمارات.

(٧٦) Paul Sanders, «Putin Feels Vindicated by Russian Approach to Mideast,» *Al Monitor* (23 May 2014), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/05/ukraine-arab-spring-russia-strong-government-terrorism.html>.

سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر

محمد مجدان(*)

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣.

مقدمة

بداية التسعينيات، شهد النظام الدولي تحولات عميقة، نتج منها تشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية تمثل بالانتقال من الثنائية القطبية، إلى القطب الواحد. وفي هذه الأوضاع الدولية اتضح أن روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، ليست في الحقيقة قوة عظمى، فباستثناء قدرتها العسكرية، فإنها لا تملك المقومات التي تجعل منها قوة عظمى اقتصادياً وسياسياً. ورغم هذا، فقد أبقت روسيا على صورة القوة العظمى، ويرجع ذلك إلى امتلاكها القدرة على تدمير الغرب بقوتها الاستراتيجية الضخمة. ومع هذا أصبحت روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي قوة ضعيفة، فكيف استرجعت موقعها كقوة عظمى ذات تأثير كبير في السياسة العالمية وفي النظام الدولي؟

واجهت روسيا مشكلة عويصة تتعلق ببناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية، يضع في الاعتبار مكانتها في النظام الدولي الجديد، وأوضاعها الداخلية والخارجية. ولكن كان هناك إصرار في روسيا على أن تسترجع مكانتها وتأثيرها، وتعود قوة عظمى كما كانت. وكان الأمر السائد، أنها إذا أرادت أن تكون قوة عظمى لها تأثير عالمي، فإن سياستها الخارجية يجب أن تكون مختلفة عن سياسات أمريكا، لأن أهمية روسيا ودورها الفعّال، لا يظهر إلا إذا كانت لها سياسة داخلية وخارجية مستقلة(١). غير أن أهم معضلة واجهتها في تحقيق ذلك هي كيفية إعادة بناء سياسة خارجية جديدة في ظل نظام دولي جديد، تهيمن عليه وتنفرد بإدارة شؤونه قوة واحدة هي أمريكا. وكذلك في ظل الأوضاع السيئة التي عاشتها روسيا داخلياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد تراجع أداء الاقتصاد، وحدثت حالة عامة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، كما علت الحركات الانفصالية. ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة بناء سياستها الخارجية في ظل الضعف العام الداخلي، وفي ظل وضع دولي تهيمن عليه أمريكا. وتوازى هذا مع صعود قوى جديدة في العالم، كالاتحاد الأوروبي والصين والهند والنمور الآسيوية... وغيرها. وهكذا أصبح على روسيا بناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية، في التعامل مع هذه المتغيرات الدولية الكثيرة،

(*) البريد الإلكتروني: medjden.mohammed@outlook.fr

(١) غراهام فولر، «هل روسيا دولة عظمى؟،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%d9%87%d9%84-%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a7-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%b9%d8%b8%d9%85%d9%89>.

ومع الأوضاع الداخلية السيئة المتعاظمة. فكيف أمكن ويمكن لروسيا بناء سياسة خارجية جديدة تتماشى مع مقدراتها العسكرية، ومع الظروف التي خلفتها هزيمتها في الحرب الباردة، ومع معطيات النظام الدولي الجديد ومتغيراته المختلفة والمتنوعة؟

أولاً: وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

بانهيار الاتحاد السوفياتي وتجزُّئه، واجهت روسيا مشاكل عويصة، وبخاصة حماية أمنها القومي، واستعادة مكانتها ودورها كقوة عظمى في السياسة الدولية لأنها تُعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي الذي كان قوة عالمية ثانية في العالم. فقد أصبحت روسيا ضعيفة؛ فداخلياً يعاني المجتمع الروسي حالة سيئة للغاية في كثير من المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وخارجياً فقدت روسيا مكانة الاتحاد السوفياتي السياسية والاستراتيجية العالمية السابقة، بل إنها أصبحت تابعة وملحقة بالسياسة الأمريكية، لأن النظام الروسي بين أعوام ١٩٩١ و٢٠٠٠، ظن أن الانفتاح على الغرب وجعل سياسة روسيا الخارجية تابعة له، هو الطريق الأمثل والخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين، للعودة إلى النظام الدولي. ولهذا كانت الآمال المعلقة على الغرب كبيرة جداً، من خلال الحصول على القروض والمساعدات الاقتصادية والمالية، فكان طريق الولاء له بعامة ولأمريكا بخاصة، والانقياد والاستجابة لضغوطاتهما المتنوعة: الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وبخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ومشاكل روسيا الأخرى. كل ذلك أدّى دوراً في تقهقر روسيا إقليمياً وعالمياً، ما أدى إلى تحولها من فاعل رئيس مؤثر في السياسة العالمية، إلى مجرد مراقب رمزي للأدوار، رغم أنها ما زالت القوة النووية الثانية في العالم، وتملك القوة الفعلية وإمكانات القوة الكامنة، ومكانة في منظمة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن، وما زالت قوة كبرى من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والثروات الطبيعية، وكذلك القوة العسكرية التقليدية.

١ ـ الوضع الداخلي

رأى الرئيس يلتسين (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠) أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، يكون بالتحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة (سريعاً)، أي العلاج بالصدمة، عكس آلية العلاج التدريجي[٢]. وهذا الانتقال السريع تطلّب اتخاذ عدة إجراءات مهمّة وخطيرة منها: خفض الميزانية؛ تحرير الأسعار؛ إصلاح النظام الضريبي وخصخصة القطاع الاقتصادي... إلخ. لكن هذه الإجراءات أدت إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، إذ إنَّها أضعفت دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى إلى الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي، وتدهور الأوضاع الداخلية بشكل حاد. كما تدهور الاقتصاد الخارجي، وزادته الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

(٢) Patricia Foucart et Bruno Ruffin, *La Russie en recomposition*, Zoom géo (Paris: Ellipse Marketing, 2004), p. 38.

والآسيوية بخاصة تدهوراً. هذا أدى بدوره إلى انخفاض ٥٠ بالمئة من صادرات روسيا، وتدهور التبادل التجاري لها، كما تفاقمت الديون عام ٢٠٠١ فبلغت ١٧٥,٩ مليار دولار، ما أدى إلى دخول البلاد في فوضى عارمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وتحولت روسيا من بلد منتج إلى بلد يعتمد على استيراد أكثر من ٧٠ بالمئة من المواد الغذائية وغيرها وأصبحت فقط مصدرة للمواد الخام كالمعادن والأخشاب والذهب والألماس والبترول والغاز.

أدت الإصلاحات المتطرفة إلى رفع يد الدولة في تحديد أسعار السلع وتركها إلى آلية السوق المجحفة، أي تحريرها المفاجئ والسريع من دون وضع قيود محددة، وتركها لفوضى السوق، أي السماسرة والمافيا والطفيليين. كل هذا أدى إلى ارتفاع فاحش في الأسعار وبخاصة أسعار المواد الضرورية، نتج منه انفجار التضخم، والذي أدى بدوره إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الروسي، وإلى أزمة مالية حادة، أدت إلى انهيار شبه كامل للنظام المالي، مع هبوط قيمة العملة الروسية الروبل. كما كان هناك انخفاض في ميزانيات التنمية الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق والاستهلاك، وانخفاض الضمان الاجتماعي، وفي متوسط الأجور ورواتب التقاعد. هذه الأوضاع انعكست سلباً على المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان، والذي كان له تأثير في الانخفاض المستمر للإنتاج الصناعي والزراعي... وغيرهما. وهذه الانعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى انعكاسات أخلاقية وأمنية، فارتفع معدل الجريمة والفساد وانعدام الأمن والاستقرار[٣].

٢ ـ الوضع الخارجي[٤]

بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، وجدت روسيا نفسها معزولة عن العالم الخارجي. إضافةً إلى مواجهتها مشاكل ومصاعب داخلية كثيرة، واجهت مصاعب ومشاكل خارجية معقدة، بسبب الأوضاع الدولية المتوترة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً[٥]. وبسبب ما شهده العالم من تطورات وتحولات بل وتغيرات مهمّة غيرت كثيراً من المفاهيم التي ظلت سائدة، إذ أصبحت العلاقات الدولية أكثر ترابطاً وتعقيداً وتداخلاً في عدة مجالات: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وأمنية[٦]. وشملت هذه التغيرات أسس النظام الدولي كلّها، ومهدت لبداية

(٣) نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٤.

(٤) مي قابيل، «تكلفة الفساد في روسيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(٥) نجم الدليمي، «الاقتصاد الروسي وسياسة (العلاج بالصدمة) ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في عملية الانهيار الاقتصادي،» موقع الناس الإلكتروني (١ أيار/مايو ٢٠٠٩)، <http://al-nnas.com/article/ndulemi/1k.htm>.

(٦) لمى مضر الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٥٩.

مرحلة جديدة تعرف أشكالاً وتفاعلات مختلفة، حيث تراجعت بعض القوى وبرزت أخرى بدلاً منها، وتقهقرت استراتيجيات وتقدمت أخرى، وتكونت علاقات جديدة تحكمت في مصير العالم. لقد حدث تغير جوهري في النظام الدولي، الذي شهد تقسيماً جديداً للعمل[٧]. وكل هذه المتغيرات والأحداث، تركت انعكاسات سلبية على روسيا وعلى سياستها الخارجية[٨].

٣ ـ السياسة الروسية الخارجية (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠)[٩]

إنَّ انتهاء الحرب الباردة وبروز متغيرات جديدة في النظام الدولي، إضافة إلى العوامل الداخلية الروسية، أثرت كلها في مكانة روسيا دولياً، وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة، لزم التكيف معها وإدارتها بما يحقق بعض المكاسب، ويحفظ بعض المصالح الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية. ولهذا وجب على صنّاع السياسة الخارجية، الأخذ بهذه المعطيات الدولية والظروف الداخلية والخارجية في الاعتبار عند تحديد مختلف التوجهات الكبرى الهادفة إلى بناء سياسة روسيا الخارجية خصوصاً ما يحقق المصلحة المرجوَّة: الاقتصادية والأمنية بخاصة. وكان يلتسين من أنصار الاتجاه الغربي الذي يرى أن روسيا دولة غربية، فكانت توجهاته متوافقة والسياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية بخاصة[١٠].

إذاً أثرت متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في توجهات السياسة الخارجية الروسية، وشكلت قيوداً حقيقية عليها في هذه المرحلة التي سميت مرحلة إعادة البناء، ووجد يلتسين نفسه مجبراً على العمل في عدة جبهات للخروج من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني. فهو يحتاج إلى المساعدات الخارجية للاستجابة للمطالب التنموية والاجتماعية، وهو أيضاً يحتاج إلى المحافظة على استقلال روسيا وحرية قرارها، وبناء سياسة خارجية مستقلة. وإنه لمن الصعوبة قيام سياسة خارجية تبحث عن المساعدات الأجنبية وتعتمد أساساً على النصيحة الغربية في التخطيط وتنفيذ برنامج اقتصاد السوق والخوصصة، وفي الوقت نفسه تحقيق سياسة خارجية مستقلة[١١]. وهكذا فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لروسيا، اقترن باتباع سياسة خارجية ضعيفة في هذه الفترة والتي جعلت هدفها الاندماج مع

(٧) سمير طرابلسي، «قيام الاتحاد السوفياتي وسقوطه: محنة الشمولية،» **المعرفة**، العدد ٦٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٥٦ و٨٩، وروبرت أ. باستوري، **رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٠).

(٨) «توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا،» مجلة **الحدث** (أنقرة)، العدد ١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٤٧.

(٩) الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣**، ص ٤٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(١١) طلال نظام الدين، «لماذا تلعب روسيا دوراً في الشرق الأوسط،» **الباحث العربي** (لندن)، العدد ٤٨ (آذا/مارس ـ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ٢٠.

العالم المتحضر، وتجاهل المصالح القومية الروسية، ولأهمية الجوار الإقليمي[١٢] فأصبحت روسيا دولة منقادة سياسياً واقتصادياً، تسير في فلك السياسة الأمريكية[١٣].

كانت هذه حال روسيا الداخلي والخارجي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكذا كانت سياستها الخارجية. لكن هذه السياسة تغيرت بوصول بوتين إلى الحكم سنة ٢٠٠٠، والذي أعاد لروسيا مكانتها وموقعها في السياسة العالمية معتمداً في ذلك على مقومات مهمّة تملكها روسيا، ساعدتها في تبني وتنفيذ سياسة خارجية قوية ومؤثرة. فما هي السياسة الخارجية الجديدة؟ وما هي مقوماتها؟ وكيف نفذت؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها؟

ثانياً: السياسة الروسية الخارجية الجديدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥)

وصلت إصلاحات يلتسين سنة ٢٠٠٠ إلى طريق مسدود في كل المجالات، وأوصلت روسيا إلى حافة الانهيار التام كدولة وكمجتمع، وتراجعت مكانتها ودورها العالميين، وتحولت إلى دولة تابعة ومنفذة للأوامر الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف الداخلية السيئة، والضغوط الدولية المجحفة، حدث تغير في هرم السلطة بوصول بوتين إلى الحكم، فأحدث ثورة في كل المجالات، وفي السياسة الخارجية وفي دور روسيا[١٤]. فكيف تجددت هذه السياسة الخارجية؟ وما هو مجال تنفيذها في أرض الواقع؟ وكيف استعادت روسيا مكانتها العالمية؟

١ ـ تجديد الدور الروسي في العالم

كانت هناك رغبة وإرادة لدى القيادة الجديدة بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها وفي جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية. ولهذا ركزت هذه القيادة على ذلك، وواجهت صعوبات بعضها متعلق بترتيب الأوضاع الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وبمحدودية القدرات الاقتصادية، وصعوبات خارجية، فرضها النظام الدولي الجديد، الذي يمتاز ببروز أهمية العامل الاقتصادي وزيادة التحالفات والتكتلات الإقليمية، وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة. ولكن الصعوبة الأكبر هي هيمنة أمريكا على السياسة العالمية، وعدم سماحها مع الغرب لروسيا بالقيام بدور مؤثر في هذه السياسة.

أشرت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية لروسيا، وإعادتها إلى مكانتها العالمية. فأضفى بوتين على هذه السياسة دينامية جديدة بتغيرات وبتقديرات براغماتية تعي جيداً المواقع الملائمة

(١٢) يفجيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا: قصر النظر وعواقبه**، ترجمة عبد الله حسن (دمشق: دارالفكر، ٢٠١٠)، ص ٢٥.

(١٣) عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية** (أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، ٢٠٠٣)، ص ٣٧.

(١٤) Anne de Tinguy, «Vlademir Poutine et l'occident: L'Heure est au pragmatisme,» *Politique étrangère*, no. 31 (mars 2001), pp. 514 and 533.

والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية. فتطلب الأمر ضرورة استقرار الجبهة الداخلية، بسبب التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية؛ فبدأ بخوض حرب ضد عدو لدود هو المافيا المالية وعصب الفساد، وإعادة بناء اقتصاد قوي، واستقرار سياسي واجتماعي، وتحقيق انسجام داخلي واسع يساند السياسة الخارجية الجديدة، وكذلك محاربة الانفصال في القوفاز والشيشان، إضافةً إلى تحريك الآلة العسكرية. كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الاستراتيجية في الداخل والخارج، ووضع نظرة استراتيجية في علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع أمريكا، ونجح في ذلك بسبب الدعم القوي من الشعب الروسي له. وتميزت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بالبراغماتية، أي إعطاء الأولوية للمصالح القومية، وتغليب النظرة الواقعية؛ حيث سعى بوتين إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفياتي السابق، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالمياً. كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين، وكذا ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية[١٥].

وهكذا هدفت السياسة الروسية الخارجية الجديدة إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استرجاع دورها في آسيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور، وبخاصة إعادة هيمنة روسيا على دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، ودول آسيا الوسطى وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي، والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي. ولهذا عملت هذه السياسة على وقف محاولات التحرر لهذه المنطقة من الهيمنة الروسية، لأنه إذا لم تقم روسيا بذلك، فإن الفراغ الناتج ستملؤه دول معادية ومنافسة لروسيا، وتمثل مصدر تهديد لها. إذاً، عملت روسيا على إعادة بعث دورها، لتكون قطباً دولياً جديداً، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية، سنتناولها لاحقاً. فعملت على إعادة بناء اقتصادها الداخلي، وبناء مؤسساتها، وتعزيز قواها العسكرية والنووية، لردم الهوة بينها وبين الغرب والتي أحدثها انهيار الاتحاد السوفياتي. فروسيا التي ورثت تركة مهمة من ثروة هذا الأخير المعنوية والعسكرية، ظهرت ذليلة أمام هجوم أمريكا الكاسح، وأمام طموحات هذه الأخيرة وسياسة مصالحها وجيواستراتجيتها في العالم. غير أن روسيا بدأت تستعيد وعيها وقواها المختلفة، باعتبارها قوة عظمى تقف على الساحة العالمية، وتقاوم لإثبات وجودها ودورها[١٦].

إذاً، شهدت روسيا تحولات عميقة على صعيد مقومات القوة الكلية، بما يشمل ذلك من الانسجام والتماسك السياسي الداخلي، والقدرة العسكرية، والأداء الاقتصادي، والمكانة

(١٥) ليليا شيقتسوقا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيخا (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٠)، ص ٤٧٠.

(١٦) Michael MacFaul, «What are Russian Foreign Policy Objectives: Testimony before the House Commitee on International Relations,» Carnegie Endowment for International Peace (Washington) (1 May 1999), <http://carnegieendowment.org/1999/05/01/what-are-russian-foreign-policy-objectives/157f>.

الدولية، لأنها ترى أنه لا يمكنها أن تكون فاعلاً رئيساً مع انكماش اقتصادها، ولا يمكن أن يكون لها دور مؤثر دولياً، إلا إذا كانت قوية[١٧]. وكانت هذه التحولات من القوة والسرعة بحيث لا نجد مثيلاً لها في العالم الحديث، وبخاصة بعد الهزات والأزمات الحادة، والارتباك السياسي الكبير، وهيمنة أقلية واسعة الثراء على شؤون السياسة والاقتصاد والإعلام، وانفلات المشكلات العرقية، وتفشي الفساد والجريمة المنظمة وغياب الاستقرار والأمن. في ظل هذه الأوضاع شكلت السياسات التي اتُّبعت منذ سنة ٢٠٠٠، محاولة إصلاحية شاملة لمعالجة الاختلالات الضخمة التي حدثت، والاستفادة من المكانة الدولية للاتحاد السوفياتي السابق، من خلال العمل على إعادة هيبة الدولة، وإصلاح الاقتصاد وبنائه، وقمع الحركات الانفصالية الداخلية، وتطوير القدرة العسكرية. تم ذلك ببناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة. فحدثت تحولات عميقة في ميادين مختلفة كانت لها انعكاساتها الإيجابية على توجيه السياسة الروسية الخارجية، تمثلت هذه التحولات في الأمور التالية:

أ ـ تحولات السياسة الداخلية

كانت السياسة الداخلية ميدان التركيز المهمّ لبدء تنفيذ الجهود الإصلاحية بسبب الاختلالات الكبيرة على مستوى النظام السياسي، ومستوى الأداء الاقتصادي، والأحوال الاجتماعية والأمنية. فقد كان هناك تدهور شامل قبل ٢٠٠٠. فتم القيام بإصلاح سياسي واقتصادي شامل بعد التخريب الكبير الذي تعرضت له الدولة طيلة فترة التسعينيات؛ تم ذلك وفق نظرة براغماتية تأخذ في الحسبان الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية. وتركزت النظرة الإصلاحية على طموحات واسعة في مجالات إعادة هيبة الدولة، والنهوض الاقتصادي، والتصدي للنزعات الانفصالية، ورفض أي تدخل خارجي فيها[١٨]، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة بملاحقة الطغمة المالية والصناعية المتهمة بذلك، وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد. حقق بوتين بإحكام قبضته على روسيا هدفه الأساسي بإدخال الإصلاحات على نظام الدولة، وإعادة بنائها بشكل قوي ومستقر.

ب ـ التحولات الاقتصادية

في سنة ٢٠٠٠ ورثت روسيا تركة اقتصادية ثقيلة، إذ كان الاقتصاد يعاني حالات تدهور متعددة: تفاقم الديون التي وصلت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، انتشار الفقر، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من ٢٠ مليوناً، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج في ٥٠ بالمئة من المؤسسات الصناعية، منها ٧٠ بالمئة من الصناعات الثقيلة، كما اختفت الاحتياطات الذهبية، إلى جانب تفشي الفساد

(١٧) «روسيا بوتين.. السعي وراء المكانة المفقودة،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة) (٢٠٠٥).

(١٨) Isabelle Facon, «La Politique extérieure de la Russie de Poutine,» Fondation pour la Recherche Strategique (2000), <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001305.pdf>.

والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على جل ميادين النشاط الاقتصادي والمالي، وانتشار الجريمة وانفلات الأمن. وكان لكل ذلك انعكاسات على تراجع السياسة الروسية الخارجية ودور روسيا في الاقتصاد العالمي، حيث انشغلت بمشاكلها الداخلية، وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية. ولذلك كان أول ما طرحه بوتين هو أقصدة السياسة الخارجية، أي خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا[١٩]. ونتيجة لذلك نما الاقتصاد الروسي نمواً كبيراً، وانتعش النشاط الاقتصادي. ففي نهاية ٢٠٠١ حقق هذا الاقتصاد أفضل أداء له، كما زاد التحسن في مناخ الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وانتعش سوق الأسهم وبخاصة في قطاع المحروقات، كما ظهر فائض الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري، وارتفع احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة. وتمكنت روسيا من تسديد ديونها، وتم التقليل من الاعتماد على المساعدات من صندوق النقد الدولي. كما ارتفعت مداخيل السكان، فارتفعت الأجور بنسبة ٩٠ بالمئة، ومعاشات المتقاعدين بـ ٨٠ بالمئة، وتراجع معدل البطالة[٢٠]. ومع نهاية ٢٠٠٨، أصبح الاقتصاد الروسي يختلف بشكل كبير عما كان عليه في التسعينيات، وتوقعت التحليلات آنذاك، أن تصبح روسيا القوة العالمية الرابعة اقتصادياً في عام ٢٠١٠.

ج ـ السياسة الطاقوية

روسيا عملاق في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ ٤,٦ بالمئة كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي بـ ٣٥ بالمئة. ولذلك أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم سنة ٢٠٠٦، والأولى في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ولكل هذا زاد النفوذ النفطي الروسي في الأسواق العالمية وبخاصة الأوروبية. كل هذا سمح لروسيا ببناء سياسة طاقوية، تضمن استقلالية القرار الخارجي لها وتطوير قدراتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على المستويين الإقليمي والعالمي[٢١].

وهكذا فقد نجح (بوتين) في وقف التدهور والتخبط الذي عانته روسيا، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم إذ عمل على إعادة البناء الداخلي، والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانتها إقليمياً ودولياً، مما مكنها من تجاوز الوضع الاقتصادي غير المستقر، وإعادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأمن والاستقرار، وبعث الروح القومية. وفي كل هذا استطاع بناء القوة الذاتية الروسية باستقلالية عن النماذج الغربية الجاهزة، مستفيداً مما تملكه روسيا من مقومات مهمّة. فما هي هذه المقومات؟

(١٩) Jean Radvanyi, *Les États postsoviétiques: Identités en construction, transformations politiques, trajectoires économiques*, U (Paris: Armand Colin, 2004), p. 107.

(٢٠) انظر هذه المقومات، في: الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية**، ص ٧.

(٢١) Jean Touscos, *Atlas Geostrategique: Crises, Tensions and Convergences* (Paris: Larouse, 1998), p. 40.

٢ ـ مقومات السياسة الروسية الخارجية الجديدة

لروسيا مقومات القوى الكبرى، وهذا ما ساعدها على النهوض واسترجاع مكانتها العالمية، وبخاصة بوجود القيادة الواعية القادرة على استغلال هذه المقومات جيداً[٢٢].

أ ـ المقومات الجيوسياسية[٢٣]

تمثل روسيا مفترق طريق بين قارتي أوروبا وآسيا. ومن هذا يظهر الموقع الجيوسياسي المهمّ لها. فمن حيث المساحة، تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم بأكثر من ١٧ مليون كلم^{٢} (أكبر من تسع مساحة العالم). وهي تمتد على طول ١٠ آلاف كلم من الغرب إلى الشرق[٢٤]. وهذه المساحة الشاسعة تعتبر أحد أهم عناصر القوة الروسية من منظورين مهمّين هما:

المنظور الأمني: فبفضل هذا العمق الجغرافي، نجحت روسيا من دون غيرها من الدول الكبرى في هزيمة نابليون في عام ١٨١٠، وهتلر في عام ١٩٤١. ورغم التقدم التكنولوجي العسكري، وظهور الصواريخ عابرة القارات ودورها في الاستراتيجيات الحربية، فإن العمق الجغرافي ما زال أحد أهم عناصر القوة الروسية.

المنظور الاقتصادي[٢٥]: وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية المهمّة، بها حوالى ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و١٢٠ ألف نهر يبلغ طول كل منها ١٠ كلم فأكثر، وأهمها نهر الفولغا أطول الأنهار في أوروبا، ونهر لينا. وهناك ٢ مليون بحيرة عذبة ومالحة، أهمها بحيرة بايكال أكبر وأعمق بحيرة في العالم بعمق ١٦٢٠م، وطول ٦٣٦ كلم، ومتوسط عرض ٤٨ كلم، وبها حوالى ٢٠ بالمئة من احتياطي المياه العذبة في العالم بـ ٢٣ ألف م^{٣}. كما تطل روسيا على كثير من البحار، أهمها بحر قزوين أكبر بحيرة مالحة في العالم. ويوجد في هذه البحار الكثير من الموانئ المهمّة، وبخاصة على بحر البلطيق، وعلى بحر بارنيتس في الشمال، وعلى البحر الأسود، وفي فلاديستوك على المحيط الهادي.

هذه المقومات الجغرافية جعلت القيادة الروسية الجديدة تضع أولويات لسياستها الخارجية الجديدة تبعاً لمعطيات الجيوسياسية، وليس تبعاً لمعطيات الأيديولوجية التي

---

(٢٢) الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣**، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٣) نورهان الشيخ، «روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل،» **العالم الاستراتيجي** (٢٠٠٥)، ص ٣٢١.

(٢٤) موسى الزغبي، **الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي شؤون العلاقات الدولية المتنوعة** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ١٠٠.

(٢٥) أحمد العلو، «روسيا: قلب العالم يخفق من جديد،» مجلة **الجيش اللبناني**، العدد ٢٦٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

انهارت[٢٦]. فقد أدركت هذه القيادة أهمية هذا الجانب الجيوسياسي لبلدها باعتباره قلب العالم الأوراسي[٢٧].

ب ـ المقومات السكانية

روسيا هي خامس أكبر دول العالم في عدد السكان (١٤٤ مليون نسمة)، ورغم معاناتها حالياً من انخفاض معدلات المواليد، فإنه من المؤكد أنها من أكبر دول العالم سكاناً، ولها قوة بشرية متعلمة ومدربة جيداً، فلا تتجاوز الأمية ٢ بالمئة من إجمالي السكان فوق ١٥ سنة، كما أن لديها قاعدة من العلماء في مختلف التخصصات المهمّة. وهذا يعتبر مقوماً مهمّاً من مقومات قوة الدولة، أي الكم والنوع.

ج ـ المقومات الاقتصادية

تملك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية، وتعد من أغنى دول العالم، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ ٤٩ مليار برميل، ما يعادل ٤,٦ بالمئة من الاحتياطي العالمي[٢٨]، ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدِّر بعد السعودية، إذ تنتج ٧,٥ مليون برميل يومياً، وتصدر حوالى ٣,٢ مليون برميل يوميا من النفط الخام، أي ٤٠ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالى ٧٠ مليون طن من منتجات التكرير سنوياً. وتملك ٢٩ مصفاة بقدرة انتاجية تزيد على ٩ ملايين برميل يومياً[٢٩]. كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي بـ ٣٥ بالمئة، بحوالى ٥٤,٣ تريليون م٣[٣٠]، ومن ثم فمن الجانب النفطي تعتبر روسيا قوة اقتصادية عظمى. كما يوجد فيها معادن أخرى ذات أهمية كبرى مثل الحديد والنيكل والألماس والفوسفات والفضة والرصاص والذهب والأخشاب. وفي الميدان الزراعي، وكما أشير قبل قليل، تضم ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية و١٢٠ ألف نهر[٣١]. والأزمة الاقتصادية التي مست روسيا في السنوات الأخيرة، لم تكن لضعف الإمكانات والمقومات الاقتصادية، بل بسبب سوء تسيير وإدارة الموارد المتاحة وتوظيفها، وكذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي. ومع تغير القيادة منذ عام ٢٠٠٠ وتحقيق الاستقرار الداخلي، استرجع الاقتصاد الروسي عافيته، وشهد انتعاشاً وتحسناً بل وازدهاراً واضحاً. ويظهر ذلك من خلال تحقيق إنجازات معتبرة في الاقتصاد الكلي: ارتفاع الناتج

(٢٦) Hossein K. Ardebili, «The Caspian Sea: Its Resources, its Legal Status and its Future,» *OPEC Bulletin*, vol. 28, no. 3 (March 1997), p. 10.

(٢٧) Kambiz Manafi, «Refining Oil Balances and Trade in the Black Sea, Tran Caucasian and Central Asia Republiques,» *OPEC Bulletin*, vol. 24, no. 8 (September 1993), p. 9.

(٢٨) Ardebli, Ibid., p. 10.

(٢٩) الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣**، ص ٢١.

(٣٠) الشيخ، «روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل،» ص ٣٢١ و٣٢٣.

(٣١) فريتز إيرماث، «روسيا،» في: مجموعة مؤلفين، **التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

القومي الإجمالي وارتفاع نسبة نموه الحقيقي، ارتفاع نصيب الفرد من هذا الناتج، انخفاض معدل التضخم، وانخفاض نسبة البطالة، إضافة إلى تحسن أداء المؤسسات الاقتصادية. كما ارتفعت وتيرة الاستثمارات الحكومية، ما خلق جواً مناسباً للاستثمارات الخارجية. فمثلاً في ٢٠٠٢ بلغ النمو الاقتصادي ٤,٧ بالمئة، وفي ٢٠٠٣ حقق ٧,٣ بالمئة[٣٢]. كما يرجع هذا التحسن والازدهار في الاقتصاد لارتفاع أسعار الصادرات، وتحصين الاقتصاد ضد اضطرابات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، بإنشاء صندوق الاستقرار، وهو صندوق الادخار من مبيعات النفط، الذي بلغ رصيده عام ٢٠٠٤، ١٣,٥ مليون دولار، وارتفع خلال ٢٠٠٥ إلى ١٧ مليون دولار. كل هذا يدل على عودة روسيا بقوة إلى الساحة الاقتصادية الدولية.

د ـ المقومات الاستراتيجية والعسكرية

ظلت روسيا في العهد السوفياتي لأكثر من نصف قرن، قوة عسكرية عظمى متكافئة مع أمريكا، بل ومتفوقة عليها في الأسلحة التقليدية. وورثت عنه أسلحة متنوعة وبخاصة ترسانته النووية الاستراتيجية[٣٣]: ٩٠ بالمئة من القوات الاستراتيجية النووية، ٨٥ بالمئة من قوات الأسلحة التكتيكية النووية، ٨٥ بالمئة من القوات البحرية، ٥٨ بالمئة من القوات البرية، ٧٩ بالمئة من الصواريخ العابرة للقارات، ١٠٠ بالمئة من الغواصات النووية، ٩٠ بالمئة من القاذفات بعيدة المدى، وأكثر من ١٢ ألف رأس نووي استراتيجي[٣٤]. وفي ظل التدهور العام، شهدت روسيا تدهوراً واضحاً لجيشها وتراجعاً في قدراتها البحرية، إلا أنه بوصول بوتين إلى الحكم، أعطى اهتماماً لإعادة تنظيم الجيش والأسطول، بما يمكّن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى[٣٥]. ورغم أن الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح، كانت من أكثر الميادين تأثراً بانهيار الاتحاد السوفياتي، إذ عانت تدهوراً كبيراً بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي وانتشار حالة الفوضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة التسعينيات[٣٦]. ورغم هذا استطاع هذا القطاع أن يحافظ بل ويسترجع أهميته من خلال مبيعات السلاح الخارجي، والتي تحولت إلى ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي منذ ٢٠٠٠، إذ أصبحت مصدراً مهمّاً للدخل القومي، وأداة لتعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية؛ فروسيا هي ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في

(٣٢) غازي فيصل، «السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي بين الفاعلية والانكفاء،» ورقة قُدِّمت إلى: **العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا** (ندوة)، المائدة الحرة؛ ٢٠ (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٨)، ص ١١٠.

(٣٣) الشيخ، «روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل،» ص ٣٢٣.

(٣٤) أحمد إبراهيم محمود، «الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٢٥.

(٣٥) «الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية،» معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات (واشنطن)، <http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/329.htm>.

(٣٦) R. Craig Nation and Dmitri Trenin, «Russian Security Strategy under Putin: US and Russian Perspectives,» Strategic Studies Institute (November 2007), pp. 25-26.

مبيعات السلاح في العالم. وهناك مقومات عسكرية غير مادية وهي الجوانب التنظيمية والكفاءة والخبرات المكتسبة في الحروب والمعنويات، وهي عوامل أساسية في الجانب العسكري، فمثلاً نجد أن أول رجل فضاء هو روسي، ونسبة المتعلمين في روسيا هي ٩٠ بالمئة، وروسيا دولة متقدمة في هندسة الصواريخ وعلم المعادن، ولها نخبة كبيرة جداً من العلماء والمهندسين في علوم الرياضيات والذرة، حيث الروس هم الأفضل في العالم عددا وكفاءة.

و ـ المكانة الدولية لروسيا

روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، الذي كان قوة عظمى. فكما ورثت قدراته العسكرية النووية والاستراتيجية والتقليدية، ورثت مكانته الدولية ومقعده في مجلس الأمن. وزيادة على هذا، ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٠ حصلت روسيا على العضوية الكاملة في مجموعة الـ ٨ الصناعية الكبرى، وتولت رئاستها في اجتماعات مناقشة القضايا الاقتصادية والمالية وغيرها. كما تم في أيار/مايو ٢٠٠٢ إنشاء مجلس مشترك بينها وبين حلف الناتو، يسمح بمعاملتها كشريك متكافئ مع باقي دول الحلف ما يمكنها من اتخاذ قرارات مشتركة في عدد من المجالات الدولية المهمّة.

من خلال تناول مقومات السياسة الخارجية الروسية، يتضح أن روسيا تمتلك مقومات الدول الكبرى من المنظور الجوسياسي والسكاني والعسكري، كما أن اقتصادها بدأ في التحسن الكبير ما يسمح لسياستها الخارجية بممارسة دور أكبر وأكثر فاعلية في العلاقات الدولية، حيث انعكست مقومات هذه السياسة الخارجية وعناصر قوتها على الوسائل المتاحة لتنفيذها، وبخاصة الأداة الدبلوماسية بسبب مكانة روسيا الدولية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن والأداة العسكرية بسبب قدراتها العسكرية، وتوظيف ترسانتها النووية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها[٣٧].

ثالثاً: مكانة روسيا اليوم ودورها في العالم

إذاً أصبح لروسيا مكانة دولية مهمّة بسبب امتلاكها ترسانة نووية عظيمة، وقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، ما يعطيها إمكان توظيف مبيعاتها العسكرية كأداة فعالة في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي، وغناها بالثروات، واستعادة اقتصادها عافيته، وتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين. وقد حاولت الاستفادة بذكاء من كل هذه الإمكانات والمقومات وحققت نجاحات مهمّة في وضع أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية بعامة ومع

(٣٧) شملال يوسف العيسى، «نهوض الدب الروسي،» معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات (واشنطن)، <http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1280.htm>، وغازي دحمان، «روسيا بوتين.. قطب دولي أم دولة ممانعة؟،» الجزيرة نت (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/11/15/%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d9%88%d8%aa%d9%8a%d9%86-%d9%82%d8%b7%d8%a8-%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a-%d8%a3%d9%85-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d9%85%d9%85%d8%a7%d9%86%d8%b9%d8%a9>.

الغرب بخاصة، كما استطاعت أن تعطي نفسها صورة مخالفة للتي تعودَّها الغرب، وذلك بدعوتها إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، بديلاً من الهيمنة الأمريكية على العالم[٣٨]. لقد سلكت روسيا اليوم أسلوباً جديداً في سياستها الخارجية، يقوم على التركيز على مصالحها القومية وشعورها بأنها دولة قوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول، وأنها ستكون منافساً قوياً للغرب، وتالياً فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في العالم[٣٩]. ولإعادة تبيان مكانتها ودورها، انطلقت من توجهاتها الكبرى في سياستها الخارجية، فتم إحياء الجدل حول هويتها الأوروبية والآسيوية، ولهذا تراوحت سياستها الخارجية بين توجهين أساسيين: توجه أورو ـ أطلسي، وتوجه أوراسي جديد، بتأكيد المواقع الروسية في هذا المجال وهذان التوجهان يهدفان إلى فرض روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية[٤٠].

١ ـ التوجه الأورو ـ أطلسي، أو العلاقات مع الغرب

في ما يخص هذا التوجه، استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة أوروبية ذات عمق آسيوي. وقبل هذا ظهر تياران في السياسة الخارجية الروسية: تيار المواجهة مع الغرب، وكان متمسكاً بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية، وتعزيز قدرات روسيا العسكرية، وتيار المهادنة الذي تبناه يلتسين طيلة التسعينيات، والذي انجرف وراء الغرب بسبب المعونات الاقتصادية والمالية. وبين هذين التيارين قامت السياسة الروسية الخارجية الجديدة على واقعية تنطلق من إدراك حقيقي لحدود القدرات الروسية وطبيعة المتغيرات الدولية المتسمة بهيمنة قطب واحد: أمريكا. وهذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات الروسية والمتغيرات الدولية، دفع بوتين إلى تبني سياسة خارجية واقعية، تقوم على التخلي عن التوسع السوفياتي السابق والصراع الأيديولوجي، ولكن مع عدم الانجراف وراء الغرب، بل أصبحت روسيا عازمة على تأكيد مكانة دولية مؤثرة لها، بحيث لا تنفرد أمريكا بذلك.

إذاً تبنت روسيا في عهد بوتين وفي ظل سياسته الواقعية توجهاً وسطياً في علاقته مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الاستراتيجية معه، لا تعني التحالف، بل تعني اتخاذ موقف متوازن، وعدم فقدان ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضاً موقف التيار اليميني الليبرالي المهادن الداعي إلى توثيق العلاقات مع الغرب في المجالات كلّها، باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية وحيوية لروسيا، والتيار المحافظ المتشدد الذي يطالب باستعادة روسيا دورها كقوة عظمى، وأن سياسة المهادنة أدت إلى تراجع مكانتها الدولية. ورغم الضغوط التي مارسها التيار الأول، مستفيداً من سيطرته على الاقتصاد والمال والإعلام، فإن السياسة الروسية الخارجية الجديدة ظلت على مستوى الممارسة الواقعية، تقوم على تبني مواقف

(٣٨) Stephen J. Blank, «Towards a New Russia's Policy,» Strategic Studies Institute (February 2008), pp. 58-59, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub833.pdf>.

(٣٩) Nation and Trenin, «Russian Security Strategy under Putin: US and Russian Perspectives».

(٤٠) «روسيا بوتين.. السعي وراء المكانة المفقودة».

متوازنة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، من دون ربط هذه السياسة بالمواقف والسياسات الأمريكية[٤١]. إلا أن المشكلة التي واجهت بوتين في علاقاته مع الغرب، لم تكن فقط في عدم تجاوب هذا الأخير مع محاولاته التقارب والتنسيق في القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الدولية، ولكن في اتباع الغرب وبخاصة أمريكا، مواقف اعتبرتها روسيا تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها، مثل توسيع الناتو شرقاً، وتبني أمريكا برنامج الدرع الصاروخي، والوقوف ضد انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وتوثيق العلاقات الاستراتيجية مع بعض دول القوقاز التي تعتبرها روسيا عمقاً استراتيجياً لها، ودعم أمريكا لأنظمة مناوئة لروسيا في بعض دول أوروبا الشرقية وبخاصة أوكرانيا. كذلك استقلال كوسوفو بدعم غربي إذ رأت روسيا أن الانحياز للموقف الغربي ضد صربيا لا يعني تخليها عن حليف أساسي فقط، بل أيضاً إنهاء نفوذها في منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لها، وتراجعاً لمكانتها على الصعيد الدولي. ولهذا أيدت صربيا ورفضت أي تسوية لا تقبلها.

كانت هذه الخلافات سبباً في اتجاه روسيا نحو الاهتمام بإقامة شراكة استراتيجية مع بعض القوى الدولية مثل الصين والهند، لمواجهة أمريكا كقطب وحيد على الساحة الدولية[٤٢]. ورغم هذا، فقد أبدى بوتين منذ البداية رغبته في توثيق العلاقات التي كانت متوترة مع الغرب، وذلك استناداً إلى تصور السياسة الخارجية المتبنى في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ والذي يعتبر أمريكا والدول الأوروبية شركاء حتميين. ولهذا طورت روسيا مواقفها تجاه أمريكا: تخفيف اللهجة تجاه العديد من القضايا، والتخلي عن المعارضة المستمرة للسياسة الأمريكية. ثم تطورت الأمور إلى انفتاح في العلاقات معها، وبخاصة بعد لقاء بوتين وبوش في حزيران/ يونيو ٢٠٠١. وسمحت هذه البراغماتية الجديدة بفتح آفاق في تطوير الشراكة مع دول أوروبا في ما يتجاوز مجرد العلاقات الاقتصادية فقط.

وكانت روسيا قد وقعت اتفاقية الشراكة من أجل السلام مع الناتو في آذار/مارس ١٩٩٤، بما يعني الاعتراف بها كقوة كبرى. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ انضمت إلى المجلس الأوروبي. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٦ إلى مجموعة الـ ٨. كما أصبحت عضواً في نادي باريس للدائنين[٤٣]. وعندما قرر بوتين دعم أمريكا الكامل في حربها العالمية ضد الإرهاب، استغلت روسيا ذلك في تحقيق مزايا في سياستها الخارجية، باعتبار حربها في الشيشان تدخلاً في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب كذلك. ورغم هذا التوافق مع الغرب فلم يمنع ذلك من بروز مظاهر لاختلافات عميقة في إطار لعبة توازن المصالح. ويتجلى ذلك في مناطق مختلفة من العالم، حيث أدى التقاطع الاستراتيجي فيها إلى وصول هذه العلاقات إلى الاختلاف في المواقف.

---

(٤١) الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية**، ص ٧٩.

(٤٢) Larent Zecchini, «Creation d'un Conseil Otan Russie,» *Le Monde*, no. 110 (28 Mai 2002), p. 14.

(٤٣) معتز محمد سلامة، «العلاقات الأمريكية ـ الروسية وقمة فانك وفر،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٣ (١٩٩٤)، ص ٢١٥.

وتمثل مناطق الاختلاف والصراع في آسيا الوسطى والعراق وإيران وكوريا والشرق الأوسط وشرق أوروبا، أهم مناطق التوتر التي تعكس لعبة اختلاف المصالح الاستراتيجية[٤٤]. وعمل الغرب من جهته على توسيع الناتو شرقاً، ليضم جل دول حلف وارسو المنهار، من دون مراعاة مخاوف روسيا التي تركت خارج الحلف معزولة، رغم شراكتها معه. وقبلت روسيا هذا التوسيع بتحفظ، لكنها اعترضت بقوة على مشروع ضم أوكرانيا وجورجيا، وعلى نشر أمريكا درعاً صاروخية بالقرب من حدودها، بسبب قناعتها الراسخة بأنها مستهدفة. بل إن الغرب تعامل مع روسيا باستخفاف على أنها ضعيفة ولا تستطيع مواجهته، ولكنه لم ينتبه لنهضتها ومقدار قدراتها، ما يمكنها من التأثير في القضايا الدولية المهمّة. غير أن الغرب مع هذا رأى أن روسيا ليست دولة مارقة، فهي لا تمارس الإرهاب أو تشجعه، لذلك فهما شريكان في مواجهة خطره. وإذا كانت أوروبا تعتمد على روسيا بتزويدها بجزء من حاجاتها للغاز والنفط، فإن روسيا تستفيد هي من الاستثمارات الغربية. وتالياً فروسيا والغرب بحاجة إلى بعضهما، إذ تجمعهما مصالح مشتركة متنوعة.

وهكذا، فإن السياسة الخارجية الروسية تجاه الغرب، أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بزوال التناقض الأيديولوجي معه، وتحولت العلاقات بينهما من الصراع والتنافس، إلى الشراكة الاستراتيجية القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها بما يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها.

إذاً، عادت روسيا كقوة كبرى، ولكن بنظرة وأولويات مختلفة لسياستها الخارجية، تختلف تماما عن تلك التي حكمت السياسة السوفياتية الخارجية لأكثر من ٧٠ عاماً، وهي لا تريد مجاراة الغرب ومعاداته، وإنما تسعى إلى حماية مصالحها وأمنها القوميين.

٢ ـ اتجاهات السياسة الروسية نحو آسيا، أوالعلاقات مع الشرق

لخص بريجنسكي وضع روسيا في دول آسيا الوسطى بقوله: «روسيا هي أضعف كثيراً من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى كثيراً من إمكانية إخراجها منها. ولأسباب جغرافية وتاريخية، ثقافية وعرقية واستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة من أجل محاولة حماية مصالحها في المنطقة»[٤٥]. نعم تحاول روسيا استعادة حالة التوازن السياسي والاقتصادي في آسيا وآسيا الوسطى، والحد من سعي أمريكا المستمر إلى الانفراد وجذب دولها للسير في فلكها، وتشجيعها على الانضمام إلى الناتو بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً وإضعاف دورها في المنطقة وفي العالم[٤٦].

(٤٤) تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩).

(٤٥) عبد العزيز محمد أسامة، «السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٢ (٢٠٠٠)، ص ٢٤٨.

(٤٦) بريماكوف، **العالم بدون روسيا: قصرالنظر وعواقبه**.

وتدور اتجاهات السياسة الروسية الخارجية نحو آسيا على محور استراتيجي مهمّ، وهو الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى، مثل اليابان والصين والهند[٤٧]. واتبع هذا التوجه نحو آسيا وآسيا الوسطى لتؤخذ مصالح روسيا هناك بالاعتبار، ولتقوية علاقاتها مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. فعدم حصول روسيا على اعتراف الغرب بمكانتها ومحاولاته تطويقها، دفعها إلى التقرب من الصين ومن بعض دول آسيا الوسطى دفاعاً عن النظام الدولي متعدد الأقطاب. ويقوم هذا التوجه على أن روسيا هي دولة أوروبية وآسيوية كذلك، وتالياً فإن عليها توجيه سياساتها نحو هذا العالم، ففيه تقع روسيا وفيه توجد مصالحها، ومنه تأتي مصادر التهديد الأساسية لأمنها. ولهذا أقامت روسيا عدة تحالفات، هدفت من خلالها إلى إعادة التأثير على آسيا الوسطى، أهمها: كومنولث الدول المستقلة منذ ١٩٩٤. ومنظمة تعاون آسيا الوسطى[٤٨] ومنظمة شانغهاي منذ ١٩٩٦، والتي ضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى[٤٩].

وإذا كانت السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق الأمن، فإنها تسعى إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية لتحقيق الاستقرار المادي والاقتصادي. وبسبب معضلة الاقتصاد المتدهور، سعت روسيا إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة خصوصاً تحت مظلة منظمة شانغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة. فأقامت شراكة مع الدول الآسيوية المهمّة وبخاصة الصين واليابان والهند[٥٠]. وركزت السياسة الجديدة هناك على القوة الناعمة، وتخلت تدريجياً عن التوجه السوفياتي القائم على نشر قواتها العسكرية للحفاظ على مكانتها الجيوسياسية، عاملة على تطبيق توجهها الأوراسي في ما عُرف بـ «مبدأ بوتين».

رابعاً: معضلات السياسة الروسية الخارجية الجديدة

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ وتحقيق سياستها الخارجية، منها ما هو داخلي، أي حالة الأوضاع الداخلية الصعبة. ومنها ما هو خارجي، نابع من المحيط الذي تتحرك فيه والذي يتميز بهيمنة أمريكا. وكان الاهتمام الكبير داخلياً يتمثل في استرجاع روسيا عافيتها اقتصادياً، والقضاء على المشاكل الاجتماعية، وحماية تماسك الدولة وأمنها. ورغم

(٤٧) عاطف عبد الحميد، «روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح واحتواء المخاطر،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٨٣.

(٤٨) علي الصالح، «منتدى شنغهاي... هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%b4%d9%86%d8%ba%d9%87%d8%a7%d9%8a-%d9%87%d9%84-%d9%8a%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%82%d8%b7%d8%a8-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af>.

(٤٩) Alexander A. Sergunin, «Russian Post-Communist Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms,» *Journal of International Relations and Development*, vol. 3, no. 3 (September 2000).

(٥٠) شيقتسوقا، **روسيا بوتين**، ص ٢٤ ـ ٢٥.

ما تحقق من إنجازات، فإن هذه المسائل الداخلية ما زالت تُعتبر من المعضلات الكبرى التي تواجهها السياسة الروسية الخارجية؛ ما يتطلب بذل جهود أكبر لتجاوزها، والانطلاق في تنفيذ السياسة الخارجية بحرية وسهولة أكبر من هذه العوائق. أما المعضلات الأخرى، فنابعة من المحيط الذي تتحرك فيه روسيا التي تسعى إلى إبراز دورها واستعادة مكانتها العالمية، وهي متأكدة أن القوى الغربية تعارض ذلك بشدة ولا تكتفي بجعلها ضعيفة، بل تسعى بجد إلى عزلها وتطويقها، في الوقت الذي تسعى هي إلى إثبات نفسها ومكانتها وإجبار الغرب على الاعتراف بذلك. ولهذا فإن التوسع الغربي ـ وبخاصة الأمريكي ـ في مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق، يثير مخاوف روسيا التي تعتبره تدخلاً في شؤونها وتحدياً لأمنها؛ بل إن الهيمنة الأمريكية على هذه المناطق تهدد هوية روسيا الأورو ـ آسيوية وتقلل من دورها الإقليمي ثم العالمي. وهي متأكدة بأنها لو لم تستطع تأكيد دورها الإقليمي في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، لفشلت في تأكيد نفسها كقوة عظمى[٥١]. وما سلوكها في جزيرة القرم وأوكرانيا مؤخراً، إلا دليل على هذا. وأهم المعضلات التي تواجه السياسة الروسية الخارجية هي:

١ ـ المعضلة السكانية

لهذه المعضلة أهمية كبيرة وبخاصة بسبب صعوبة الحلول المقترحة لمواجهتها وإمكان تأثيرها السلبي بقوة في توجهات روسيا الخارجية ومكانتها عالمياً، بل وتأثيرها في مستقبلها ككيان. وتعود هذه المعضلة إلى انخفاض عدد سكانها، الذي أصبح يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي الروسي ولمستقبل روسيا، وبخاصة أن نسبة الانخفاض كبيرة جداً لم تشهدها أي دولة. ففي خطاب لبوتين عام ٢٠٠١ أبدى اهتماماً كبيراً بهذه المشكلة، حيث اعتبر أن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل ٧٥٠ ألف نسمة سنوياً، وهناك احتمال أنه في عام ٢٠٥٠ سوف يصبح عدد السكان أقل من ٢٢ مليوناً، وأنه إذا استمر هذا الانخفاض بهذه النسب، فسيكون هناك تهديد حتى على بقاء الدولة الروسية. وفي خطاب آخر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ أمام الدوما، أعلن أن عدد سكان روسيا خلال عام ٢٠٠٥ تناقص بـ ٧٠٠ ألف نسمة، وحذر من احتمال انقراض الشعب الروسي إذا استمرت نسب الانخفاض كما هي[٥٢]. ومن الواضح أن يكون للانخفاض هذا، انعكاسات سلبية ومخاطر كثيرة وبخاصة في المديين المتوسط والطويل على المجالات كلّها، ومنها مجالا السياسة الخارجية والمكانة العالمية لروسيا كقوة.

(٥١) أحمد دياب، «التحدي الديمغرافي للقوة الروسية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٠٠، و Alain Faujas, «Catastrophe Demographique,» (20 mars 2001), <http://www.groupja.com>.

(٥٢) إبراهيم أبوخزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٥)، ص ١٣٣، وهيثم الكيلاني، «الهيمنة الأمريكية،» **مجلة الفكر العسكري للجيش العربي السوري**، العدد ٣ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ص ٢٥.

٢ ـ المعضلات الاقتصادية[٥٣]

رغم الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي حققتها روسيا منذ عام ٢٠٠٠، إلا أنه ما زال الكثير من المعضلات التي تواجه النمو الاقتصادي وبخاصة مستوى أداء الاقتصاد، وانعكاس النمو الاقتصادي على معيشة السكان. إضافةً إلى قدرة الاقتصاد الروسي على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك أن مكانة روسيا في هذا الاقتصاد تعتمد على قدرة اقتصادها على مواصلة النمو بمعدلات مرتفعة. وتظهر بعض مظاهر المعضلات الاقتصادية في روسيا في عدد من القضايا أهمها: ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة، والتبعية للخامات ومخاطر تراجع أسعارها في الأسواق العالمية، وخطر الأزمة المالية العالمية، لأن روسيا لا ترتبط بالاقتصاد العالمي بأسعار الخامات فقط، بل وبتدفق رأس المال. كما يواجه الاقتصاد الروسي معضلة رئيسية وهي نقص الأيدي العاملة، وبخاصة في القطاع الزراعي بسبب النزوح إلى المدن وتراجع عدد السكان كما أشرنا.

٣ ـ المعضلات الأمنية

منذ البداية وروسيا تواجه معضلات أمنية كبيرة، بدأت بالنشاط الإرهابي، وبخاصة في الشيشان والمناطق المجاورة لها، بل امتدت إلى روسيا نفسها، وإلى موسكو العاصمة، إضافةً إلى تفشي الجريمة بمختلف أنواعها وعدم الاستقرار الداخلي. وهناك معضلات أمنية لروسيا في جوارها الإقليمي وفي جوارها الأوسع، والتي تتمثل بخاصة بـ[٥٤]:

(أ) الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز؛ (ب) إقامة الدرع المضادة للصواريخ في شرق أوروبا، و(ج) توسيع مجال الناتو.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة سياسة روسيا الخارجية اليوم، والتي من خلالها تعمل على استعادة دورها ومكانتها العالمية التي فقدتها بسقوط الاتحاد السوفياتي. وتبعاً لنظرية الدور، فإن كل دولة ذات موقع استراتيجي وتراث تاريخي وحضارة متميزة، وذات قوة اقتصادية وعسكرية، تشعر بواجبها بل وبحقها في المشاركة في تحديد مصير العالم حتى وإن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة. وهذا الأمر ينطبق على روسيا تماماً. فالتحولات الكبرى التي مست بنيان النظام الدولي، والتغيرات الداخلية فيها، أدت إلى تغيير شكل صناعة القرار الروسي، فأصبح للمتغيرات الاقتصادية والمجتمعية والنسقية والخارجية دور كبير. أما أهداف السياسة الخارجية الروسية، فبقيت طويلة المدى، إذ لا تزال روسيا تعتبر نفسها قوة

(٥٣) R. Craig Nation, «Russia, the USA and the Caucasus,» Strategic Studies Institute (2007), p. 28.

(٥٤) نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية ـ الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٥٠.

كبيرة بمسؤوليات عالمية، ولها رغبة في خلق عالم متعدد الأقطاب. أما وسائل تحقيق ذلك فهي الوسائل العسكرية. فرغم تراجع هذا العامل مقارنة بالعامل الاقتصادي الصاعد، إلا أن استئثار روسيا وأمريكا بقدرة الردع النووي لا يزال يعطي لها قوة دفع متميِّزة. وتسعى روسيا إلى تأدية دور حامي المنطقة في إقليم أوراسيا، أي أن تكون زعيماً إقليمياً، ومن ثم السعي إلى الدور العالمي عبر بوابة تعددية الأقطاب. وطغت على توجهاتها النزعة الواقعية كبديل من الأيديولوجية، فلم تعد تتخذ قرارات لإثبات الوجود فقط بل لخدمة مصالحها. ومن خلال الأحداث الإقليمية والعالمية التي استأثرت باهتمام السياسة الخارجية الروسية، يظهر اعتماد تعددية الأقطاب بشكل متواصل، من سراييفو ١٩٩٤، إلى كوسوفو ١٩٩٩، إلى العراق ٢٠٠٣، إلى غيرها من الأحداث، حيث استعملت روسيا تعدد الأقطاب كوسيلة رئيسة للدبلوماسية الروسية. ففي غياب آليات أكثر إقناعاً، حاولت روسيا تدارك التراجع الكبير في دورها على الساحة العالمية، باستخدام هذه الآلية التي تحولت إلى عقيدة راسخة في سياسة روسيا الخارجية في التعامل مع مختلف الأزمات والقضايا في مختلف المناطق، وبخاصة مع الغرب، من أجل ضمان توازن القوى، الذي يسمح لها بالتصرف كقطب عالمي.

في المدة الأخيرة، وفي الوطن العربي، نجد أن روسيا خسرت كثيراً من النفوذ هناك لمصلحة الغرب بعامة وأمريكا بخاصة، ولكنها تريد الآن أن تعود بقوة وتحاول ذلك، ومساعدتها للنظام السوري، وتزايد نشاطها العسكري في سورية، رغم القلق الغربي الظاهري، يدخل في هذا الإطار (أي العودة)، وذلك لأن الساحل السوري يمثل آخر محطة لها في المنطقة العربية، وفي المتوسط. ولهذا يجب الحفاظ على مصالحها ونفوذها هناك. وفي المدة الأخيرة وفي ما يخص السياسة الروسية في الوطن العربي، فإننا نجد أن روسيا، كما يقول قادتها، لا تريد للتجربة الليبية أن تتكرر في سورية.

وهناك من يرى أنه يجري تفاهم روسي ـ أمريكي ـ إيراني ـ إسرائيلي على صنع شرق أوسط جديد، تؤدّي فيه روسيا مع هذه القوى الدولية والإقليمية دوراً مهمّاً. ولهذا نجد أمريكا في المدة الأخيرة، تخفف اللهجة تجاه سياسة روسيا في سورية.

أما السياسة الروسية الحالية في أوكرانيا، فإن روسيا كذلك تحاول بجد حماية مصالحها ونفوذها هناك، وما ضمّها جزيرة القرم، وكذلك تدخلها القوي ومساعدتها الكبيرة المعارضة الأوكرانية، رغم العقوبات الغربية عليها، إلا دليل على ذلك.

وفي الآونة الأخيرة هناك من يربط بين السياسة الروسية في سورية وتلك التي في أوكرانيا، ويرى أن روسيا تحاول إبرام اتفاق سياسي مع الغرب في سورية، مقابل تنازلات غربية لها في أوكرانيا.

وفي كل هذه التحركات للسياسة الروسية الخارجية، يظهر أن روسيا تحاول أن تعود بقوة مؤثرة إلى المسرح العالمي كله □

دراســـات

قصة المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في تركيا عام ٢٠٠٨

ميلاد العوده الله(*)

باحث في العلوم السياسية ـ سورية.

مقدمة

بنيت الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، على علاقة تركيا القوية بالبلدين، ما مكّنها من تأدية دور فعّال، وتحقيق نجاح صعب لم يكن أحد يتوقعه، في فترة بالغة التوتر والحساسية، شهدتها منطقة الشرق الأوسط في تلك الآونة، حيث أصبح احتمال الحرب كبيراً، إلا أن جهوداً تركية مكثفة بُذلت من أجل إعادة الطرف السوري والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات التي ربما تؤسس لاتفاقية سلام وتنهي حالة العداء بينهما، وهذا ما سنقوم بالبحث فيه تالياً. لقد كانت هذه الدراسة قصة بحثٍ عما حصل خلال المفاوضات، واستكشاف ما جرى فيها، وفي ظل نقص شديد في المراجعِ والأدبيات التي تتحدث عن موضوعنا، فإن ما استطعنا الوصول إليه جدير بإطلاع القارئ عليه، علَّه يكون مقدمةً لبحثٍ أكثر أهمية في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية مسألة المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية بشكل عام، وتداعيات مراحلها الأخيرة التي شهدتها جولات التفاوض بوساطة تركية، ومن النتائج التي توصل إليه البحث كذلك.

تساؤلات الدارسة: نطرح في هذا الدراسة سؤالاً محورياً عن: حقيقة ما حصل في جولات التفاوض، وهل اقتربت من توقيع اتفاق سلام سوري ـ إسرائيلي؟

فرضيات الدراسة: تفترض هذه الدراسة بأن جولات التفاوض اقتربت كثيراً وبشكل غير مسبوق من توقيع اتفاق سلام سوري ـ إسرائيلي.

منهج الدراسة: قمنا بالاستعانة بالمنهج البنيوي التاريخي، وكذلك منهج تحليل البيانات الذي ساعدنا كثيراً على التدقيق والبحث بعمق في الأخبار والتسريبات والتقارير والتصريحات، تلك التي كانت عماد البحث وأساسه.

الدراسات السابقة: لا توجد دراسات سابقة يمكن الإشارة إليها حول هذه المسألة قيد الدراسة، لذلك يتمنى الباحث أن تكون هذه الدراسة سنداً لعمل أكبر وأكثر أهمية في هذا المجال.

(*) البريد الإلكتروني: mellooo88@yahoo.com.

أولاً: الوضع الإقليمي والدولي إبان المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في تركيا

خرجت المنطقة بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، باستنتاجات بالغة الأهمية، فقد لمست الإدارة «الإسرائيلية» تفكيراً جاداً لدى القيادة السورية بتحريك الجبهة السورية في الجولان باتجاه الحرب، وبخاصة بعد أن عمل «الإسرائيليون» على إفشال كل محاولات الرئيس بشار الأسد السلمية لعودة المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها، وتحقيق تسوية سياسية لقضايا الصراع في المنطقة، إذ بدأ يصرِّح بأن فشل «السلام» يعني خيار الحرب لاستعادة الأرض المحتلة.

في الوقت ذاته، فإن ابتعاد الإدارة الأمريكية عن القيام بدور جدّيٍّ في عملية «السلام» على المسار السوري، كان قد رسخ فكرة أن العمل العسكري هو الطريقة الوحيدة لاستعادة الأراضي المحتلة، وبخاصة بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، التي كانت نتائجها قاسيةً على المؤسسة العسكرية «الإسرائيلية»، وعلى مفاهيم العقيدة القتالية «الإسرائيلية»، القائمة على مبادئ الحرب الخاطفة، والردع وتدمير العدو في ساحته. هذه المسائل أعطت القيادة السورية انطباعاً، بأن خوض حرب عسكرية ضد «إسرائيل» بات ممكناً، بعدما استُبعد ذلك لعقود حيث قام وزير الخارجية السوري «فاروق الشرع» بتحميل مسؤولية التصعيد «لإسرائيل»، مؤكداً أن «المقاومة ستستمر طالما بقي الاحتلال. إلا أن القيادات العسكرية ثم السياسية كررت في ما بعد رسالة مفادها أن «إسرائيل» بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سورية لطمأنتها، بأنه ليس لديها نية في مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب في لبنان، وليس لغايات أخرى[1].

بشكل عام، يمكن القول إن العثرات الأساسية التي تقف حجر عثرة كأداء، للوصول إلى اتفاق «سلام» بين «إسرائيل» وسورية، تتمثل بعدة أمور أهمها أن: الفجوة بين المطالب السورية المتمثلة بالانسحاب «الإسرائيلي» إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبين موقف «إسرائيل» الذي يصر على أن الانسحاب يجب أن يكون إلى الحدود الدولية لعام ١٩٢٣[*]. وأيضاً مسألة المياه، إذ إن سورية تعاني مشكلة مياه. وكذلك الاتفاق على مسألة إخلاء المستوطنات في الجولان عند توقيع اتفاقية سلام، والجدول الزمني لإخلائها. كما زادت

(١) خليل حسين، «لبنان ومسلسل القرارات الدولية،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١٢٩ (صيف ٢٠٠٨)، ص ٤٦.

(*) يُعتَبَر **خط الحدود ١٩٢٣** ناتجاً من الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا لترسيم الحدود بين مستعمراتهما في تلك الفترة، أما حدود عام ١٩٦٧ التي يطالب بها الطرف السوري فهي الحدود التي كانت بين الطرفين السوري و«الإسرائيلي» قبل حرب الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، والفرق بين حدود عام ١٩٢٣ وحدود ١٩٦٧، هو كون سورية دولة مشاطئة على بحيرة طبريا ولها نصفها في حين أن خط حدود ١٩٢٣ لا يجعل من سورية دولة مشاطئة في بحيرة طبريا. للمزيد انظر: سلمان أبو ستة، «أي حدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل،» **الحياة**، ١٩٩٩/٨/٢٠.

هذه العثرات لتشمل مسألة علاقات سورية مع إيران، و«حزب الله»، والفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها «حماس»[٢]. وبالرغم من تزايد احتمالات وقوع حرب في هذه الفترة، إلا أن القيادة السورية وجدت أن فتح ملف المفاوضات مع «إسرائيل»، يمكن أن يحقق لها العديد من الأهداف، منها: استعادة الجولان في حال نجحت المفاوضات، أو على الأقل إعادة التركيز على المسار السوري. كما أن الدخول في المفاوضات، يؤكد رغبة سورية في «السلام»، وسعيها لتخفيف التوتر، واحتمالات استخدام الخيار العسكري بينها وبين «إسرائيل»، والتي تصاعدت خلال عام ٢٠٠٧. وإلى جانب ما ستسهم فيه عملية السلام في إنهاء العزلة على سورية، وتخفيف الضغوط الأمريكية عليها[٣].

كل ما ذكر، مهّد الطريق لإعادة الحديث عن المفاوضات بين سورية و«إسرائيل»، بعد أن تعثرت عام ٢٠٠٠، وقدوم حكومة ليكود متطرفة رفضت آنذاك العودة إلى المفاوضات. لقد كان المبدأ السوري يركز على الترحيب بأي مفاوضات من شأنها عودة الحقوق السورية، إضافةً إلى فك العزلة التي فُرضت عليها، وإعادة دائرة الضوء والاهتمام لقضيتها. ومع تحسن العلاقات السورية ـ التركية، وعرض الطرف التركي الوساطة على الطرفين، وجدت سورية أن قبولها الوساطة إيجابي، وربما يحقق ما لم يكن متوقعاً، بالوصول إلى اتفاقية سلام بين الطرفين.

ثانياً: الوساطة التركية في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية

بدأت قصة المفاوضات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، الذي فوجئ بطلب أولمرت أن يكون وسيطاً بينه وبين الرئيس بشار الأسد، حيث قام بنقل «رسالة دراماتيكية» من أولمرت إلى الأسد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وفيها يقول: «أنا أعرف ما هو ثمن السلام مع سورية»، حيث ألمح أولمرت إلى أن اتفاق السلام مع سورية ينطوي على «انسحاب كامل من هضبة الجولان»، وبالتوازي طلب معرفة «ماذا سيكون موقف سورية إذا وقّع اتفاق مع إسرائيل بالنسبة إلى حلفائها مع إيران، حزب الله وحماس»[٤].

وجاء الرد من الأسد أمام البرلمان السوري، بأن المطلوب من المسؤولين «الإسرائيليين» **أولاً**، إعلان رسمي، وغير ملتبس، حول رغبتهم في السلام؛ **وثانياً**، تقديم ضمانات عودة الأرض كاملة؛ **وثالثاً**: لا بد من ضمانات، لكي يتأكد السوريون أن الحديث ليس حول الأرض

(٢) **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠)، ص ٣٢٤.

(٣) إبراهيم حمدي، «عشرة أسباب وراء بدء دمشق المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية،» **الحياة**، ٢٠٠٨/٥/٢٨.

(٤) شمعون سيفر، «المسيرة السلمية سورية،» **القدس**، ٢٠٠٨/٥/٢٢، نقلاً عن: **يديعوت أحرونوت**.

التي ستعود، لأن الأرض ستعود كاملة، ولكن سيتم النقاش حول موضوع الترتيبات الأمنية، وطبيعة العلاقات السلمية، كما حصل في التسعينيات من القرن الماضي أيام «اسحق رابين»[٥].

وقد رد أيهود أولمرت، بما يشبه الاستجابة الواضحة من حيث المبدأ، إلى الشرط الأول الذي وضعه «بشار الأسد»، أي الإعلان الواضح عن الرغبة في «السلام»، كما أن الإشارات المتتالية بخصوص عودة الجولان، تعطي انطباعاً بأن إسرائيل قد قدمت للطرف الثالث (الوسيط التركي) التعهدات والضمانات التي طلبتها سورية، لانطلاق العملية السلمية على المسار السوري ـ «الإسرائيلي»[٦].

ولكن رغم وضوح المطلب السوري في المفاوضات، إلا أن الغموض «الإسرائيلي» ازداد في محاولة لكسب أكبر حجم من التنازلات الممكنة من الطرف السوري، حيث بلغت أعمال جس النبض بين الجانبين نقطة حرجة، عندما أبلغ الرئيس الأمريكي جورج بوش أولمرت، بأن هناك معلومات استخباراتية عن احتمال وجود بناء لمفاعل نووي قيد الإنشاء شمال سورية، فطلب أولمرت أن تقوم الولايات المتحدة بضرب الموقع، إلا أن الرئيس الأمريكي رفض ذلك، فقرر أولمرت توجيه الضربة بنفسه[٧]. وبدلاً من اهتمام «إسرائيل» بهذه الوساطة، قامت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ باختراق المجال الجوي السوري على الحدود الشمالية، وتوجيه ضربة استباقية لبناء زعمت أنه «مفاعل نووي سوري»، يتم بناؤه بمساعدة كوريا الشمالية.

وعلى الرغم من الوصول إلى قمة التوتر في العلاقات بعد الضربة الإسرائيلية، إلا أن الوساطة التركية وجدت طريقها إلى إقناع الطرف السوري بقبول فتح باب المفاوضات مع «الإسرائيليين» من جديد، والواقع أنه لم يكن هناك خيارات كثيرة أمام الطرف السوري الذي كان يضع نصب عينيه احتمال الحرب، ويخطط من أجله. وبعد أقل من شهر من الهجوم على المفاعل، التقى أولمرت نظيره التركي في لندن، وعادت القناة التركية إلى العمل، حيث تكثفت الزيارات الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب لتبلغ مرحلة النضج. وما أعطى تحركات أولمرت زخماً وقوة، دعم وزيرة خارجيته تسيبي ليفني له، وكذلك وزير الدفاع إيهود باراك الذي أعرب عن موقف قاطع يؤيد استئناف المفاوضات مع دمشق حيث صرح بأن: «إخراج سورية من «محور الشر»، هو مصلحة استراتيجية لإسرائيل».

وجاء تسريب جديد للمعلومات حول المفاوضات المفترضة، لتكشف صحيفة **هآرتس** «الإسرائيلية» ما سمَّته «بنود اتفاق نهائي» مفترض بين سورية و«إسرائيل»، ينص في ديباجته على أن الهدف من المفاوضات، هو إقامة علاقات سلام تأكيداً لهذا الإنجاز، معتمداً في المفاوضات على ركائز أربع هي: «الأمن، والمياه، والحدود، وعلاقات التطبيع»، ولن يكون

(٥) خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٧.

(٦) عماد فوزي الشعيبي، في: **الحياة**، ٢٠٠٨/٤/٢٣.

(٧) «الرئيس بوش في مذكراته: غير نادم على حرب العراق وخططت لضرب إيران ورفضت قصف سوريا،» شبكة الإعلام العراقي (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.imn.iq/news/view.2995/>.

هناك اتفاق ما لم تتم معالجة كل القضايا في آن معاً، مضافاً إليها مسألة تحالفات سورية الاستراتيجية، أي علاقات سورية بإيران وحماس وحزب الله[٨]، الأمر الذي رأت فيه سورية تدخلاً «إسرائيلياً» مرفوضاً، فلا يمكن أن يكون ثمن السلام التخلي عن الحلفاء. وعلى العكس من ذلك، فقد وقّعت سورية مع إيران مذكرة للتعاون العسكري، تزامناً مع انطلاق مسيرة التفاوض، وهذا لا يعني وفق المنطق السوري رفضاً قاطعاً لمناقشة مسألة التحالفات الإقليمية السورية، فلا بد من أن تشهد المنطقة «تغيراً» استراتيجياً في حال تحقيق السلام الشامل، وإعادة الحقوق، حيث يمكن لسورية أن تكون وسيطاً في مرحلة لاحقة.

وقبل الإعلان عن بدء الجولة الأولى غير المباشرة برعاية تركية، عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي سلسلة مباحثات عاجلة مع «شركاء السر»[*] لاستئناف القناة السورية، حيث أبلغهم بأنه سيلتقي لأول مرة مندوبين سوريين وإسرائيليين في إسطنبول، حيث أوصوا أولمرت بالدخول في المفاوضات، لأن منفعتها تفوق الضرر الناتج من إلغاء القناة[٩].

لقد خطا أولمرت أخيراً باتجاه المفاوضات مع دعم كبير من الداخل، وكانت الأمور تتسارع باتجاه فك حالة العزلة التي فرضت على سورية، رغم عدم الرضا الأمريكي عن هذه الخطوة الإسرائيلية، وهذه المرة الأولى التي يتفاوض فيها السوريون والإسرائيليون، بدون تدخل أمريكي، ولكن المفاوضات بدأت بالفعل، وهذا ما سنتطرق إليه تالياً.

ثالثاً: جولات التفاوض غير المباشرة برعاية الوسيط التركي

تتويجاً للجهود التركية للوساطة بين سورية و«إسرائيل»، أعلن الطرفان عن محادثات غير مباشرة تجري بوساطة تركية، عقدت أولى جولاتها في إسطنبول في ١٩أيار/مايو ٢٠٠٨ على مدى ثلاثة أيام[**]، وقد سمحت هذه الجولة «بإيجاد أرضية مشتركة للتفاوض بين الطرفين»، كما «ولّدت ارتياحاً لدى الطرف الإسرائيلي»، حيث قرر أولمرت إقامة وحدة خاصة في مكتبه لمتابعة المفاوضات مع سورية، على أمل أن يتم الإسراع فيها. كما صرح وزير الخارجية التركي بأن المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل: «تجري على مبدأ الأرض مقابل

(٨) إحسان مرتضى، «الصراع الإسرائيلي ـ السوري: محرضات الحرب ومحفزات السلام،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢٨ (ربيع ٢٠٠٨)، ص ١٥٨.

(*) **يُقصَد بشركاء السر**: لجنة الأجهزة لرؤساء أسرة الاستخبارات، ومندوبين عن الجيش، ووزارة الخارجية.

(٩) المصدر نفسه.

(**) **ترأس الوفد السوري**: «رياض الداوودي» المستشار القانوني في وزارة الخارجية، في مقابل وفد «إسرائيلي» يضمّ «ياروم توربوفيتز»، كبير مساعدي رئيس الوزراء «أيهود أولمرت»، و«شالوم تورغان» مستشاره للشؤون الخارجية، وتقضي الترتيبات أن يتولى «داوود أوغلو»، ودبلوماسي تركي نقل الآراء بين الجانبين السوري والإسرائيلي.

السلام»[١٠]. حيث ترمي هذه المحادثات: «للتوصل إلى أساسٍ مشترك، حول مجمل القضايا المطروحة، والمتعلقة بالانسحاب، والإجراءات الأمنية، والمياه، والعلاقات السلمية العادية»[١١].

هذا، في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة **معاريف** الإسرائيلية خطة وُضِعت على طاولة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، تحت اسم مشروع «خطة قناة السلام»[*]، التي تقترح ترسيخ وتثبيت وتعزيز اتفاق السلام الذي يتبلور بين إسرائيل وسورية من خلال هذا المشروع «الذي هو مشروع دولي لنقل المياه من تركيا عبر سورية وهضبة الجولان»، والذي يفترض به أن يقدم حلولاً لقسم كبير من المشاكل المائية لسورية، وإسرائيل، والأردن، والسلطة الفلسطينية[١٢]. وتقوم الخطة على أساس نقل نحو (٢ ـ ٣) مليار متر مكعب من المياه في السنة من نهرين في جنوب وسط تركيا (سيان وجان) في منطقة مدينة أضنة. حيث لهذين النهرين تدفق سنوي مشترك هائل لنحو ١٤ مليار متر مكعب من الماء، ومعظم المياه تضيع من دون جدوى إذ تصب في البحر الأبيض المتوسط، كما سيتم توزيع المياه بشكل متساوٍ بين إسرائيل والأردن وسورية والفلسطينيين، حيث يتلقى كل طرف حق الوصول إلى كمية نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة. ويتم توجيه نحو ٨٠٠ مليون متر أخرى، عبر نهر الأردن لتعبئة البحر الميت، وتشترى بشكل مشترك من الحكومتين الإسرائيلية والأردنية بالتعاون مع صناعات البحر الميت من إسرائيل والأردن. وبعد وصول هذه الخطة إلى الطرف السوري عبر السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى، صدرت ردود فعل سورية مشجعة، حيث تمَّت مناقشة الموضوع مع الطرف التركي الذي أعلن موافقته على الخطة، وأن الحكومة التركية ستكون مستعدة لأن تبيعهم كميات كبيرة من المياه[١٣].

وفي تطور دراماتيكي على الساحة الإسرائيلية، توجه محققو الشرطة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بطلب للحصول على إذن المستشار القانوني للحكومة، بتنسيق التحقيق مع مكتب أولمرت بشكل فوري، حيث بدأ التحقيق مع أولمرت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، في قضايا فساد، تلك التي جعلت إمكانية البناء على مستقبل أولمرت السياسي صعبةً جداً[١٤].

---

(١٠) «انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية على أن تعقد جولات أخرى،» موقع سيريا نيوز الإلكتروني (٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨)، <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=76973>.

(١١) إبراهيم حميدي، «شروط إسرائيلية وتشكيك بنيّات أولمرت والغالبية تتمسك بالجولان... تركيا تؤكد التوصل إلى أساس مشترك،» **الحياة**، ٢٠٠٨/٥/٢٣.

(*) **قناة السلام:** هي بمثابة توأم لـ «قناة البحرَين الأحمر ـ الميت» وربما بديلاً منها، وضعها **بوعز فكتل** عندما كان زميلاً باحثاً في المعهد الأمريكي «فريدوم هاوس» الذي يُعنى بمشاريع تقدّم السلام وحقوق الإنسان في العالم.

(١٢) إريك بندر، «أنبوب في نهاية النفق،» مركز الأسرى للدراسات (٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨)، نقلاً عن: صحيفة **معاريف**.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) أحمد الياسين، «الأبعاد السياسية والأمنية لقضية التحقيق مع أولمرت،» شبكة فلسطين للحوار (١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨)، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=256876>.

وجاءت الجولة الثانية التي عقدت بتاريخ (١٢، ١٣) حزيران/يونيو ٢٠٠٨، حيث استُكمل فيها النقاش حول المفاوضات، فقد صرح المسؤولون الأتراك المشاركون في المفاوضات: «أن النقطة التي توصل إليها الجانبان السوري والإسرائيلي هي «استمرار التقييمات الفنية للموضوعات المطروحة للتفاوض»، وأن هناك نيات حسنة، وإرادة كاملة لدى أولمرت في استمرار المفاوضات[١٥].

واستمراراً لأعمال الوساطة التركية، أعلن وزير خارجيتها علي بابا جان أن إسرائيل وسورية واصلتا جولة ثالثة من المفاوضات غير المباشرة في (١ ـ ٣) تموز/يوليو ٢٠٠٨، على أمل التوصل إلى بدء محادثات مباشرة. كما أكد الوزير التركي أن الطرفين يمكن أن «يجتمعا إلى الطاولة نفسها لإجراء مفاوضات مباشرة»، إذا تم إحراز تقدم في إسطنبول. هذا في الوقت الذي قامت فيه الدبلوماسية الفرنسية بحراك واسع في «الشرق الأوسط»، بقيادة الرئيس الجديد «نيكولاي ساركوزي»، الذي توجه نحو المنطقة بمنهج مختلف، ورؤية جديدة، انعكست تعاوناً إيرانياً ـ سورياً في العراق بجدية للمرة الأولى، لتحسين الوضع الأمني فيه، حيث أقر مسؤولون أمريكيون بجدوى هذا التعاون، في ضبط الحدود، وتالياً وضع حد لتدفق المقاتلين والأسلحة عبر سورية، كما حدث تغير إيجابي في مواقف بعض القوى السياسية المعارضة في العراق، وفي مقدمها التيار الصدري، الذي قَبِل للمرة الأولى وقف نشاطات جيش المهدي التابع له[١٦].

كما نجح نيكولاي ساركوزي في إقناع أمريكا، بالرد على الإشارات الإيجابية من إيران وسورية، فكان التغير في دعوة سورية لحضور مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٨، بل والعمل على إعادة صياغة خطاب الدعوة، ليتضمن إشارة واضحة إلى قضية الجولان، بعد التجاهل عام ٢٠٠٧عندما عقد مؤتمر أنابوليس في مصر من دون دعوة سورية، أو حتى الإشارة إلى الأراضي السورية المحتلة[١٧]. وقد أثمرت الجهود الفرنسية بدعوة كلا الطرفين ـ السوري والإسرائيلي ـ إلى حضور اجتماع قمة الاتحاد من أجل المتوسط؛ فقد حضر الأسد وأولمرت هذه القمة في باريس بفرنسا في ١٣ يوليو/تموز، حيث صدرت إشارات إيجابية كثيرة عن احتمالات عقد لقاء مباشر بينهما برعاية فرنسية، ولكن ما حصل هناك لم يتعدَّ ذلك، فقد كان يفترض أن يكون هذا اللقاء تتويجاً لنجاح المفاوضات الجارية في تركيا، التي كانت تعقد جولاتها في الفترة ذاتها، إلا أن تملص أولمرت من موافقة مكتوبة على الحدود حسب المطلب السوري، وطلبه لقاءً مباشراً مع الرئيس السوري أعطى نتائج معاكسة. فمن وجهة نظر أولمرت، أن هذا اللقاء سيعطيه دفعاً كبيراً في الداخل، في ظل وضع سياسي بالغ التعقيد،

(١٥) خديجة موسى وعماد سارة، «تركيا تتوقع تقدماً ملموساً في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية،» **الرياض**، ٢٠٠٨/٦/١٨.

(١٦) وحيد عبد المجيد، «ساركوزي والصراع على الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ٢٠٠٨/١/١.

(١٧) **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩)، ص ٣٠٩.

وعندها يسهل الحديث عن الثمن، إلا أنه حسب وجهة النظر السورية، لا يمكن عقد لقاء كهذا إلا بعد الموافقة الخطية على مطلب الحدود، وفي ظل استكمال ترتيبات السلام بين سورية وإسرائيل. بعبارة أخرى يمكن القول إنَّ ثمرات أولمرت من هذا اللقاء سترتد سلباً على الأسد، الذي لا يرى أي مصلحة في عقده، لتتعقد المفاوضات من جديد، وتعود إلى نقطة البداية من سيضحِّي، أو من سيدفع الثمن أولاً.

وفي ظل هذا الوضع، عقدت الجولة الرابعة في (٢٨ ـ ٣٠) تموز/يوليو ٢٠٠٨، وسط مؤشرات ضعيفة على حصول تقدم، في وقت اتهم وزير الدفاع الإسرائيلي «أيهود باراك» سورية بتعزيز الترسانة الصاروخية لحزب الله اللبناني[١٨]. فقد أكد بيان رسمي صادر عن مكتب رئيس الوزراء التركي إن: «الجانبين حققا تقدماً خلال المحادثات التي عقدت بطريقة مثمرة وإيجابية للغاية»، كما قال البيان إن الجانبين جددا رغبتهما المشتركة في عقد جولة أخرى، وحددا موعداً للجولة الخامسة في شهر أيلول/سبتمبر (عام ٢٠٠٨)، رغم أنه كان متفقاً منذ البداية على عقد جولات أربع، وبعدها سيتم الانتقال إلى المفاوضات المباشرة إذا ما نجحت هذه الجولات[١٩].

ومع عودة الوفد الإسرائيلي صدرت إشاراتٌ إيجابية، بأن احتمال عقد اتفاق سلام وارد وممكن، رغم تعقد الوضع السياسي لرئيس الوزراء أيهود أولمرت بسبب قضية الفساد، ونتيجة لذلك، أعلن أولمرت في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨ أنه لن يرشح نفسه للانتخابات الداخلية في حزب «كاديما» المقرر عقدها في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وأنه سيستقيل عند إعلان نتائج الانتخابات، كي يستطيع الرئيس الجديد لحزب كاديما الحاكم، أن يبدأ مسيرة تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، إلا أنه رغم ذلك بقي مصمماً على إحداث اختراق ما على المسار السوري، حيث نشرت صحيفة **معاريف** صيغة اتفاق السلام المفترض. فحسب الصيغة المقدرة، فإن اتفاق السلام بين إسرائيل وسورية سيتضمن بعض الفصول:

١ ـ **فصل عام**، تعلن فيه الدولتان عن إنهاء حالة الحرب بينهما، وعن عقد السلام الكامل الذي يتضمن علاقات دبلوماسية، سفراء وما شابه. ٢ ـ **فصل مدني**، يفصِّل موضوع التطبيع، وربما أيضاً أفكاراً للتعاون بين الدولتين بمشاركة دولية على هضبة الجولان. و**فصل أمني**، يتضمن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من هضبة الجولان، وتجريد الهضبة من الجيوش.

كما سيكون هناك خفض كاسح للقوة السورية بين الجولان ودمشق، وهو سيتضمن أيضاً تجريداً من السلاح الإسرائيلي. كما ستكون هناك محطة إنذار مبكر على جبل الشيخ، وضمانات دولية مع مندوبي قوة متعددة الجنسيات على جبل الشيخ، وهناك بنود تقول إن الطرفين لن يتعاونا بأي شكل من الإشكال مع دول أو منظمات تعمل ضد الطرف الآخر،

(١٨) رندة تقي الدين، «جولتان من المفاوضات غير المباشرة السورية ـ الإسرائيلية،» **الحياة**، ٢٠٠٨/٦/١٨.

(١٩) «اختتام الجولة الرابعة من محادثات السلام السورية ـ الإسرائيلية بوساطة تركية،» صحيفة **الشعب اليومية أونلاين**، ٢٠٠٨/٩/٩، <http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/6463427.html>.

وبخاصة في ما يتعلق بتزويد السلاح، وإعطاء لجوء سياسي، أو مسألة إعطاء إمكانية لممثليات وما شابه[٢٠].

إن هذه المفاوضات التي تجري برعاية تركية، تناولت ترتيبات الأمن، وعلاقات السلم العادية، وجدولة الانسحاب «الإسرائيلي» من الجولان، وملف المياه، مع تشديد سوري على أن الانتقال إلى المرحلة المباشرة، مرتبط بوجود الراعي الأمريكي، باعتبار أن الدور الأمريكي هو الأساس، والدور الأوروبي مكمل له، وذلك من أجل ضمان الانسحاب الكامل، وتوافر أرضية صلبة مشتركة في المفاوضات[٢١].

وبين تصعيد «إسرائيلي» مكتوم المعالم، وتهدئة سورية معلنة، استمرت الوساطة بين سورية و«إسرائيل»، حيث طلب الوسيط التركي من الطرفين المجيء إلى الجولة الخامسة، بإجابات عن سؤالين؛ حيث وجه السوريون سؤالاً للطرف «الإسرائيلي» يقول بأنه في سياق ترتيبات الأمن والسلام، إلى أي خط «إسرائيل» مستعدة للانسحاب؟، كما وجه سؤالاً للطرف السوري، يقول بأنه: في حال حدوث اتفاق سلام، كيف ستصبح طبيعة العلاقات السورية مع إيران وحزب الله وحماس[٢٢].

وكما يعلق السفير الأمريكي السابق «مارتن أنديك»، بأن المقايضة تحولت من «الأرض مقابل السلام» والتطبيع، إلى مناطق إعادة الاصطفاف الاستراتيجي، ما يظهر تحولاً استراتيجياً مهماً بأن «إسرائيل» مستعدة للانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، حسب المطلب السوري، مقابل تخلي سورية عن علاقاتها بحلفائها في المنطقة.

وانطلاقاً من المطالبة الفرنسية بوساطة سورية في الملف النووي الإيراني، وتثبيت دعائم الاستقرار بالعراق، قام الرئيس السوري بزيارة مهمّة إلى إيران في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تلاها زيارة إلى تركيا في ٥ آب/أغسطس، حيث أكد موقع حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، أهمية هذه الزيارة وبأن: «وجهات النظر بين سورية وإيران، وبين سورية وتركيا متطابقة إزاء مختلف القضايا، وهو ما عبر عنه البيان الختامي الذي صدر في ختام زيارة الرئيس بشار الأسد إلى طهران، وكذلك البيان الصحفي لزيارة تركيا: (دعم المصالحة الفلسطينية، دعم الوفاق الوطني اللبناني، وحدة وسيادة واستقلال العراق، إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل لا سيَّما الأسلحة النووية)، وقد عبرت إيران مجدداً عن تأييدها حق

(٢٠) بن كاسبيت، «أولمرت يكافح من أجل إنجاز سياسي،» مركز الأسرى للدراسات (١ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، <http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=4456>، نقلاً عن: **معاريف**.

(٢١) رندة تقي الدين، «سوريا تنظر رداً على أسئلة عن الأرض بعدما ردت على أسئلة عن الأمن،» **الحياة**، ٢٠٠٨/١٢/٤.

(٢٢) إيتامار رابينوفيتش، «ترجمة دراسة: دمشق والقدس وواشنطن... ملف العلاقة السورية ـ الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ عدد ٣٥ (آذار/مارس ٢٠٠٩)، ص ١٠.

سورية في استعادة الأراضي المحتلة في الجولان، كما أشاد رئيس وزراء تركيا بدور سورية الإيجابي في حل مشكلات المنطقة»[٢٣].

أعتقد أن ما حصل كان إخبار الرئيس السوري القيادة الإيرانية بأنه يخطو تجاه توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وأن هذا السلام لن يؤثر في العلاقة السورية ـ الإيرانية، وأن الأسد سيقوم بوساطة من أجل الملف النووي الإيراني، إلا أن القيادة الإيرانية وجدت هذا الأمر ليس في مصلحتها، فهي تريد من سورية وقيادتها دعم المشروع النووي الإيراني، والسياسة الإيرانية، لا أن تتوسط من أجل إيقافه، كذلك فإن الطرف الإيراني يعلم جيداً كم ستقيِّد اتفاقية السلام الطرف السوري، التي ستؤدي حتماً إلى وقف الإمداد والدعم عن حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، لذلك فمن الطبيعي أن تعارض إيران اتفاقية السلام، وأن تعمل مع «شركائها المتضررين» من أجل وقفها.

وخلال زيارته تركيا، قدّم الأسد عبر القناة التركية، وثيقة رسمية للطرف الإسرائيلي تتضمن ست نقاط تحدد مطالب سورية، وشدد على ضرورة حصول ردٍ إسرائيلي خطي عليها[٢٤]. حيث أطلق المسؤولون الأتراك على هذه الوثيقة اسم «وديعة الأسد»، وقالوا لأولمرت: «إن الرئيس السوري مستعد للانتقال إلى مرحلة التفاوض المباشر مع إسرائيل بعد تلقيه الرد الإسرائيلي المقبول لديه على هذه الوثيقة»، وبعد مجيء إدارة أمريكية جديدة «مقتنعة» بضرورة تحقيق السلام بين البلدين، والمساعدة على ذلك[٢٥].

وجاء تصريح الرئيس الأسد خلال انعقاد قمة الرباعية بدمشق في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[*]، الذي أكد أن العمل جارٍ لوضع «ورقة مبادئ» تكون أساساً لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وأضاف بالقول: «حددنا ست نقاط ووضعناها وديعة عند الجانب التركي، بانتظار أن تسلمه لإسرائيل... وسيكون ردنا الإيجابي على النقاط التي تطرحها إسرائيل»[٢٦].

لكن الوضع الداخلي الإسرائيلي، أدى إلى تأجيل انعقاد الجولة الخامسة، حيث أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم، تأجيل الجولة الخامسة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨،

(٢٣) «زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى إيران وتركيا،» الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، <http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view =article&id=4433:4433&catid=84&Itemid=119&lang=ar>.

(٢٤) عبد الكريم أبو النصر، «حقائق انهيار مشروع السلام السوري ـ الإسرائيلي،» **النهار** (بيروت)، ٢٠٠٩/١١/٢٠.

(٢٥) المصدر نفسه.

(*) **الرباعية**: اجتماع عُقِدَ في دمشق ضمّ قادة دول كل من تركيا وفرنسا وقطر وسورية.

(٢٦) «القمة الرباعية تنهي أعمالها والأسد يعلن تأجيل المحادثات مع إسرائيل،» **إيلاف** (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، <http://elaph.com/Web/Politics/2008/9/362614.htm>.

بطلب إسرائيلي، حيث بدا وكأن أعمال الوساطة قد فشلت، وبات الجميع بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية كذلك[٢٧].

وبمجرد أن تم انتخاب تسيبي ليفني رئيسةً لحزب كاديما، قدم أولمرت استقالته بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وبموجب القانون الإسرائيلي، فإن عليه مواصلة تولي مهام رئاسة الحكومة حتى تعيين رئيس وزراء جديد خلال فترة لا تتعدى ٤٢ يوماً، وإذا ما فشلت فإن ذلك سيؤدي إلى تبكير الانتخابات العامة، وإلى مواصلة أولمرت تولي مهام رئاسة الحكومة الانتقالية حتى إجراء انتخابات جديدة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتشكيل حكومة جديدة في شهر آذار/مارس.

وفي ظل تحسن العلاقات السورية ـ الأمريكية، اجتمع وزير الخارجية السوري «وليد المعلم» مع وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس» على هامش لقاءات الجمعية العامة بنيويورك، حيث تمت مناقشة قضايا لبنان، وفلسطين، والعراق، والأهم مسألة المفاوضات السورية . «الإسرائيلية»، حيث تم نقل الدعوة إلى رعاية أمريكية مباشرة لعملية التفاوض، وهذا يؤشر إلى انفتاح أمريكي ـ سوري على الحوار، بعد الضغوط الأمريكية التي مورست على سورية في السابق، حيث صرح المعلم بأن اللقاء كان «إيجابياً وبداية لحوار قادم»، كما أعربت رايس بحسب المعلم عن: «أملها في استئناف المحادثات» السورية ـ الإسرائيلية غير المباشرة، وأبلغته استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في هذه المحادثات»، حيث اعتبر المعلم أن «الدور الأمريكي مطلوب» عندما تتحول المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية إلى مفاوضات مباشرة»[٢٨].

وأخيراً انتزع الطرف السوري الكلمة التي يريدها من الطرف الأمريكي بعد تجاهل إدارة بوش، ملف السلام السوري ـ الإسرائيلي منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمر ٢٠٠١؛ فالطرف السوري يعلم جيداً أن الإدارة الأمريكية هي الطرف الوحيد الذي يضمن التزام الإسرائيليين باتفاقية السلام، حيث يمكن الآن الحديث عن اتفاقية سلام برعاية أمريكية خلال فترة الإدارة الأمريكية الحالية من دون انتظار للإدارة الأمريكية الجديدة.

وفي ١٢تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨، زار رئيس السلطة الفلسطينية «محمود عباس» دمشق، حيث التقى الرئيس السوري لبحث آخر التطورات في الشرق الأوسط، وخصوصاً عملية المفاوضات، والسلام مع إسرائيل، حيث قال عباس إنه سيقوم «بمشاورات متبادلة حول ملف المفاوضات مع إسرائيل»[٢٩]. وترافقت الزيارة مع تسريبات إعلامية نُقلت عن مسؤول فلسطيني رفيع المستوى، بأن عباس نقل رسالة من بوش اقترح فيها العمل على تحقيق

(٢٧) «المعلم يعلن أن الجانب الإسرائيلي طلب تأجيل الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٨/٩/١٨.

(٢٨) «المعلم يلتقي رايس في نيويورك: اللقاء كان إيجابياً، وبداية لحوار مقبل،» **الأيام**، ٢٠٠٩/٩/٢٨.

(٢٩) «الأسد وعباس يبحثان آخر التطورات في الشرق الأوسط والمفاوضات مع إسرائيل،» وكالة الأنباء الكويتية (كونا) (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

حل سريع ومقبول في قضية هضبة الجولان، مقابل انقطاع سورية عن تحالفها مع إيران، وأنه معنيٌّ بتقدم المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية قبل مغادرته البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأنه إذا ما استجاب الأسد للعرض الأمريكي، فإنه سيتخذ خطوات في هذا الموضوع في الأسابيع الآتية[٣٠].

وفي ٢٦ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨، أبلغت «تسيبي ليفني» رئيسة حزب كاديما الحاكم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، أنها فشلت في تشكيل ائتلاف سياسي، ودعت لإجراء انتخابات عامة مبكرة. ومنذ أن أصبحت استقالة رئيس الوزراء أيهود أولمرت في أيلول/سبتمبر سارية، ومعها استقالة حكومته بشكل تلقائي، فقد أصبح مسؤولاً عن حكومة مؤقتة ستظل في السلطة حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، تفوز بموافقة أغلبية الكنيست في الانتخابات التي ستجري نهاية شباط/فبراير المقبل، ما يعني إمكان استئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، حيث كان أولمرت يخطط لوضع الاتفاق كاملاً أمام الكنيست، وإجراء استفتاء شعبي عليه إذا دعت الحاجة.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، نقل أولمرت رسالة عبر الوسيط التركي إلى الطرف السوري بأنه يمكن الآن استئناف المفاوضات، حيث يسعى أولمرت إلى محاولة الوصول إلى اتفاق سلام قبل موعد الانتخابات المحدد في ١٠شباط/فبراير المقبل، كما أنه يحظى بدعم كل من باراك وليفني في هذه المفاوضات[٣١].

وفي ضوء ازدياد وتيرة العمل الدبلوماسي بين سورية وإسرائيل، جاءت زيارة وزير الخارجية الدنماركي بير ستج مولر سورية وإسرائيل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، لتنعش مسيرة المفاوضات المتعثرة، حيث نقل رغبة الرئيس الأسد الانتقال إلى مفاوضات مباشرة، كرد على الإشارات الإسرائيلية والأمريكية الأخيرة خلال فترة ولاية بوش، إذا ما تلقى إجاباتٍ مرضية حول وثيقة النقاط الست التي سلّمها إلى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان؛ هذه الوثيقة التي ترسم الحدود على بحيرة طبرية[٣٢].

وجاءت نتائج الانتخابات الأمريكية بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر سريعاً، لتُظهر فوز مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما على منافسه من الحزب الجمهوري جون ماكين، حيث أصبحت القيادة السورية أكثر تَرَوٍّياً في محادثاتها مع إسرائيل، وفي انتظار استلام القيادة الأمريكية الجديدة زمام الحكم في البيت الأبيض[٣٣].

(٣٠) جاكي خوجي [وآخرون]، «إسرائيل: لا تعرف برسالة من بوش إلى الأسد في موضوع الجولان،» مركز الأسرى للدراسات (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، نقلاً عن **هآرتس**.

(٣١) شمعون شيفر، «أولمرت في رسالة إلى سورية: يمكن استئناف المحادثات،» مركز الأسرى للدراسات (٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، نقلاً عن **يديعوت أحرنوت**.

(٣٢) سمير صراص، «أولمرت ينوي تجديد المفاوضات مع سورية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٥٦٢ (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، نقلاً عن **هآرتس**.

(٣٣) «تقرير شامل عن الانتخابات الأمريكية،» موقع مصرس الإلكتروني (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، <http://www.masress.com/alshaab/14744>.

وفي ظل ازدياد التوتر في الحدود حول قطاع غزة، وانتهاء الهدنة، واستهداف حركة حماس القرى الإسرائيلية بصواريخ الغراد والقسام، كرد على علميات الاغتيال، غطى الحديث حول توجيه ضربة إسرائيلية لقطاع غزة قطاعات الدولة الأمنية والسياسية كافة، حيث يلاحظ تركيز الصحافة الإسرائيلية على هذه المسألة بشكل كبير، ونقل الآراء السياسية والعسكرية حول هذه الأزمة. إلا أن أولمرت كان يحاول إتمام اتفاقية السلام مع سورية، ومع السلطة الفلسطينية، قبل اتخاذ أي قرار بشأن حماس وقطاع غزة، حيث كشفت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية النقاب عن قيامه منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعقد لقاء سري في العاصمة البريطانية لندن مع أوساط على علاقة بالمفاوضات مع سورية، الذي أحيط بسرية تامة، وتم فيه تبادل رسائل مفصلة بين الأسد وأولمرت، حيث صرح أولمرت في المؤتمر السنوي لأبحاث الأمن القومي أنه: «بالإمكان تحقيق السلام مع سورية، وتوجد لإسرائيل مصلحة عليا باستمرار المسيرة الضرورية هذه، والتي تحمل مغزى استراتيجياً كبيراً بالنسبة إلى أمنها ومكانتها في المنطقة، ولتعزيز القوى المعتدلة فيها»، ما يدلل على أن اختراقاً ما حدث في المحادثات، حيث عاد أولمرت ليؤكد: «أن هناك إمكانية حقيقية وواقعية لاستكمال اتفاق بين سورية وإسرائيل قريباً جداً»، لتفتح احتمالات انفراج على المسار السوري المتعثر منذ ثمانية أعوام[٣٤].

وفي ٢٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي تركيا، حيث التقى نظيره التركي، وأجريا مباحثات حول مفاوضات السلام غير المباشرة، هذا الزيارة التي تأتي في وقت وصلت فيه المفاوضات غير المباشرة التي رعت تركيا جولاتها المتلاحقة، إلى مفترق طرق دقيق يترجَّح بين دفعها قدماً عبر تحويلها إلى مفاوضات مباشرة، وبين مراوحة مرجّحة خصوصاً بعد رفض إسرائيلي علني مضمون الوثيقة السورية التي سلمتها إلى تركيا، ترسم حدود الجولان المحتل، حيث تبرز بخاصّة النقاط الجغرافية الست التي كانت مثار خلاف بين الطرفين خلال المحادثات غير المباشرة على بحيرة طبريا، حيث كشفت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية عن محافل دبلوماسية غربية، أن الوثيقة التي أعدتها سورية، ويعتزم أولمرت الرد عليها اليوم، لا تتضمن ست نقاط على خط مياه بحيرة طبريا، بل ثلاث نقاط، وكل نقطة تشكل في واقع الأمر مقطعاً منفصلاً على خط الحدود بين إسرائيل وسورية. النقاط التي يدور الحديث عنها: مقطع في الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة طبريا، مقطع آخر في منطقة حمات جدير، ومقطع آخر في المنطقة الشمالية. وهذه نقاط الخلاف بين الدولتين، والأتراك يحاولون الآن بلورة جسر لحل هذه المشكلة[٣٥]. هذا، في ظل رفض أشد المتحمسين للسلام أيهود باراك الوثيقة التي وصفها بأنها «غير واقعية» موضحاً بأن: «موضوعات كثيرة أخرى كانت مطروحة على جدول المفاوضات مثل: المياه، والإنذار المبكر، وتحديد المناطق

(٣٤) «أولمرت يقول إن تحقيق السلام مع سورية ممكن،» وكالة رويترز للأنباء (١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

(٣٥) بن كاسبيت [وآخرون]، «محاولة أخيرة من أولمرت في تركيا،» **معاريف**، ٢٠٠٨/١٢/٢٣.

المجردة من السلاح»، جازماً بأنه:»من غير الممكن مناقشة كل هذه الموضوعات مع البحث في خط الحدود».

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عُقدت الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة في مكتب رئيس الوزراء التركي عبر الهاتف، حيث صرح في لقائه مع صحيفة **نيوزويك** بالقول: «عقدنا الجلسة الخامسة من المباحثات غير الرسمية بين السوريين والإسرائيليين..، في تلك الليلة كنت أتحدث مع الرئيس السوري بشار الأسد عبر الهاتف.. وكذلك الأمر بالنسبة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي أيهود أولمرت(*)، ووزير الخارجية السوري»[٣٦].

لقد كانت الجهود منصبة على تحويل المفاوضات غير المباشرة إلى مباشرة، ولكن أولاً يجب أن تكون هناك موافقة خطية على وثيقة الحدود السورية، حيث يؤكد أردوغان أنه منذ البداية: «اتخذ الرئيس الأسد موقفاً إيجابياً حيال تلك المحادثات. وفي تلك الليلة كنا قريبين من التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، فقد اتفقنا على الاستمرار بالمفاوضات حتى نهاية الأسبوع لحين التوصل إلى مخرج إيجابي»[٣٧]. حيث عاد أولمرت، لمشاورة حلفائه بآخر التطورات، وعلى الرغم من إحراز المفاوضات غير المباشرة تقدماً ملموساً، إلا أن احتمال البناء عليها أصبح صعباً لأسباب عدة منها[٣٨]:

١ ـ لم يكن لدى «أيهود أولمرت» الصلاحية، لإعطاء أي التزام «إسرائيلي» لأي قرار يتعلق بالانسحاب الكامل، نظراً إلى المرحلة الانتقالية من الحكم التي مرت فيها «إسرائيل».

٢ ـ استحالة المتابعة في ظل الانتخابات «الإسرائيلية».

٣ ـ عدم رغبة سورية بإنهاء المفاوضات، قبل تسلم «باراك أوباما» مقاليد الحكم في أمريكا، وتحديد هوية رئيس الوزراء «الإسرائيلي» المقبل، وطبيعة تكوين الائتلاف الحاكم.

لذلك سعى الطرف السوري إلى تحقيق نتائج في المفاوضات، هي التزام «إسرائيلي» واضح، بالانسحاب إلى حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتحسين تعريف المعنى لكلمة «حدود»، وجعل مسار المفاوضات المباشرة، رسمية قبل تنصيب الرئيس الأمريكي، ما يحسّن احتمال تفضيل المسار السوري أمريكياً.

(*) يتّضح من كلام أردوغان أن أولمرت كان موجوداً في مكان آخر (السفارة الإسرائيلية على الأغلب)، وقد تمّ نقل الكلام تلك الليلة عبر الهاتف للطرفين من مكتبه.

(٣٦) «النص الكامل لمقابلة أردوغان مع نيوزويك،» مجلة **زمان الوصل** (٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) رابينوفيتش، «ترجمة دراسة: دمشق والقدس وواشنطن... ملف العلاقة السورية ـ الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية،» ص ١١.

رابعاً: نتائج المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في تركيا

حملت جولات المفاوضات أفكاراً حقيقية، وهذا ما أكده الرئيس الأسد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بأن «إسرائيل» وسورية كانتا «قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاقية سلام»[٣٩]، وأن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» «أيهود أولمرت»، «أبدى استعداداً في المفاوضات غير المباشرة للانسحاب من كل هضبة الجولان»، مضيفاً بأن: «سورية طلبت من «إسرائيل» التوقيع على مستند تتعهد فيه الأخيرة بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان، حتى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأن «إيهود أولمرت» وافق على هذا المطلب[٤٠]، وأبلغ رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» استعداده للانسحاب من هضبة الجولان»[٤١]، وحينها بدأ الحديث والدخول في التفاصيل غير المتعلقة بهذا الانسحاب. وقد حولت التطورات المتسارعة على الأرض الأنظار من هذه المفاوضات إلى حرب «إسرائيلية» جديدة شنتها على قطاع غزة، ما أدى إلى تجميد مسار المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وتخريب دور الوساطة التركية في عملية السلام. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قامت «إسرائيل» بشن حرب على قطاع غزة، أطلقت عليها اسم عملية «الرصاص المسكوب»، واستمرت حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث أعلن الطرف السوري توقف المفاوضات رداً على هذه العملية، ومعها توقفت المفاوضات وتعطلت.

وجاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية في شباط/فبراير لتعلن عن صعود تجمع ليكود إلى السلطة، بحصوله على الأغلبية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وقد رفض نتنياهو معاودة محادثات «السلام» غير المباشرة مع سورية بوساطة تركيا، مشيراً إلى أن أي مفاوضات جديدة يجب أن تكون مباشرة، رافضاً دور تركيا في إحياء المفاوضات غير المباشرة مع سورية، حيث دعا إلى أن تقوم فرنسا بدور الوساطة، وأنه يريد مفاوضات مع سورية من دون شروط مسبقة[٤٢]. في ظل توتر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بشكل غير مسبوق بسبب العدوان على غزة، والحرج الذي سببه الإسرائيليون للقيادة التركية، حيث بدا وكأن الأتراك يعلمون موعد هذه العملية، لكن الأسد أكد التمسك بالدور التركي في المفاوضات المباشرة، وذلك لأسباب؛ **أولها:** الثقة التي تكونت بين الدولتين، وبين المسؤولين في البلدين. **وثانيها:** نجاح الوسيط التركي في وقت فشلت فيه غالبية الوساطات والرعايات

(٣٩) **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩**، ص ٣٢١.

(٤٠) فتحي عزام وراغدة درغام، «أولمرت يستبق زيارته لأنقرة بإعلان إمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية،» **الحياة**، ٢٠٠٨/١٢/١٩.

(٤١) بارعة علم الدين، «أوغلو للحياة: سورية وإسرائيل كانا قاب قوس من التوصل إلى السلام،» **الحياة**، ٢٠١٠/١/٣٠.

(٤٢) إبراهيم حمدي، «ثلاثة أسباب لرفض نتنياهو دور تركيا على المسار السوري،» **الحياة**، ٢٠٠٩/١١/٢٤.

منذ بدء عملية «السلام»، وحتى الآن. **وثالثها:** أهمية هذه المرحلة، أي المفاوضات غير المباشرة كأساس للمفاوضات المباشرة[٤٣].

هذا في ظل ازدياد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية سوءاً، حيث جاءت حادثة الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية وقتل تسعة ناشطين أتراك كانوا على متن سفينة «مافي مرمرة» في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وهي جريمة أثارت التوتر في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية خصوصاً بعد أن اشترطت أنقرة عودة العلاقات مع «إسرائيل» بثلاثة شروط أساسية وهي: تقديم اعتذار مكتوب موجه للشعب التركي، تعويض أهالي الضحايا، ورفع الحصار عن قطاع غزة[٤٤]. تلك التي أزمت المشهد الإقليمي بشكل كبير. هذا، في ظل ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي يعارض أي اتفاقية حالية للسلام بين إسرائيل وسورية أو مع الفلسطينيين.

خاتمة

يظهر من خلال ما سبق، أنه على الرغم من البيئة الدولية والإقليمية غير المواتية، فقد كانت الوساطة التركية في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية فعالةً ومهمّة، حيث عُقدت خلال عام ٢٠٠٨ خمس جولات، تناولت المسائل الحساسة والمهمّة العالقة بين الطرفين السوري والإسرائيلي، وهي: ترتيبات الأمن وعلاقات السلم العادية، ومسألة الحدود وجدولة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وملف المياه، إضافةً إلى علاقات سورية بإيران وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، حيث وافق أولمرت على الالتزام خطياً بالحدود حسب المطلب السوري «وديعة أولمرت»، وبالتحديد حسب وثيقة النقاط الست التي قدمها الأسد عبر تركيا «وديعة الأسد»، إلا أن الوضع السياسي المتأزم لرئيس الوزراء الإسرائيلي، وقضايا الفساد التي حُرِّكت ضده، كانت كفيلة بإنهاء حياته السياسية. وعلى الرغم من سعي الأخير إلى عقد اتفاقية سلام قبل الانتخابات، إلا أن التصعيد العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، ووجود مصلحة إيرانية في التصعيد في غزة لإنهاء مسيرة المفاوضات، أدى إلى قيام إسرائيل بالهجوم على قطاع غزة نهاية كانون أول/ديسمبر، وهذا لا يعفي إسرائيل من مسؤولية شن هذه الحرب العدوانية، حيث أنهت هذه الحملة العسكرية جهود الوساطة التركية، وأوقفت مسيرة المفاوضات على الصعيدين السوري والفلسطيني، كما ساءت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بسبب هذه الحرب التي تزامنت مع قدوم حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل، لم تعترف بمفاوضات أولمرت السابقة، وكذلك قدوم إدارة أمريكية جديدة من الحزب الديمقراطي كانت أولى أولوياتها الانسحاب من العراق، ولا تزال هناك رغبة أمريكية واضحة بتفضيل المسار الفلسطيني على المسار السوري.

(٤٣) نبيل السمان، «واشنطن ودمشق:علاقات ضرورية... ملتبسة،» **الحياة**، ٢٠٠٣/٥/٢٤.

(٤٤) خورشيد دلي، «عودة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة،» **الوحدة الإسلامية**، العدد ١٣٧ (٢٠١٣).

لقد وصلت هذه المفاوضات إلى نقطة مهمّة جداً ومتطورة، إلى درجة الوصول إلى مرحلة تنسيق الترتيبات النهائية لاتفاقية السلام المفترضة، واستكمال رسم الحدود على عدة محاور على الجهة الشرقية لبحيرة طبريا، والأمر الأهم هو إمكان البناء على هذا المفاوضات مهما حصل في سورية المستقبل، وكيفما آلت إليه الأمور.

نعم، إنه ملف يمكن البناء عليه واستكماله طبقاً لما استطعنا جمعه من معلومات وتسريبات وتقارير عرضناها في متن البحث، لكن الوضع المعقد الذي تشهده الساحة السورية يلغي الآن أي إمكان لبحث هذا الملف. وحتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، ستبقى إسرائيل متخذة الحياد مع المراقبة الحثيثة لما يحصل قريباً منها على الأرض السورية المشتعلة، والبحث عن مصلحتها في ذلك الصراع الدائر، والذي لا يعلم أحد كيف ستكون نهايته □

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

سياسة الأحزاب، والدّين، والمرأة في القيادة

لبنان من منظور مقارن

د. فاطمة سبيتي قاسم

خلال ما عُرف بـ «الانتفاضات» العربية عام ٢٠١١، وقفتِ المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل لكنّها غُيِّبتْ عن المشهد السياسي بسرعة مع اكتساب الإسلاميين قوّةً انتخابية.

يناقش الكتاب الذي بين أيدينا تأثير وصول الإسلاميين والسلفيين إلى السلطة، في حقّ المرأة القانوني بالمشاركة في القيادة، وفي صنع القرار، وفي إدارة الحكم، وفي إعادة بناء الدول نحو الديمقراطية. وفي هذا السياق تطرح المؤلفة ما تسمّيه «**نظرية التنوّع في درجة التديّن الحزبي**» في محاولةٍ لتفسير المشكلات التي تواجهها المرأة في القيادة، ولا سيما بعد الإحباطات التي أصيبت بها المرأة العربية عقب الانتخابات التي جرت في مصر وتونس واليمن وليبيا. وتخلص المؤلفة إلى نتيجة عامة مفادها أنه «كلما تتزايد درجة التدين الحزبي، تتقهقر حصة المرأة في القيادة»، وتؤكد «أن هذه النظرية عابرة للحدود وقابلة للتعميم، وتمتلك قوة التفسير والتنبؤ» خصوصاً لجهة تحليل الأسباب التي تجعل الإسلام السياسي يمثّلُ تهديداً لحقوق المرأة في إطار إصلاح البلدان العربية وإحلال الديمقراطية فيها.

٤٠٠ صفحات
الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

مسوَّدة خارطة طريق للسلام الشامل في السودان(*)

عبده مختار موسى(**)

أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم ـ السودان.

أولاً: رؤية شاملة للحل السلمي لكل السودان

استهلال: منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦ لم تنجح النخبة السياسية الحاكمة في صياغة رؤية استراتيجية لبناء دولة مستقرة ومتماسكة وموحدة، وهو ما أعاق التنمية وهدد بنية الدولة واستقرارها ووحدتها.

ظل السودان يعاني الاضطراب والحروب الأهلية منذ الاستقلال ما أدى إلى انفصال جزء منه، وما زالت هناك أجزاء أخرى مضطربة؛ وإذ تفاقم هذا الوضع إلى مشكلات مستفحلة وأزمات حادة ومتجددة، وحروب مستمرة أدت إلى وفاة الملايين وتدمير البنية التحتية وتعطلت التنمية، كما إلى النزوح واللجوء والهجرة وتفكك النسيج الاجتماعي مصحوباً بتدهور الاقتصاد وزيادة الفقر والمعاناة؛ وإذ لم تحقق كل الاتفاقيات السابقة الاستقرار والسلام المستدامين؛ فإن هذه الوثيقة تسعى إلى مخاطبة جوهر أزمة الدولة السودانية وتحاول معالجة جذور المشكل السوداني من خلال التركيز على المبادئ والقيم والمعايير التي تؤسس لبناء دولة العدل والحرية والمساواة وسيادة القانون والمواطنة والديمقراطية والحكم الرشيد، دولة مستقرة ومتماسكة تملك أسباب النهضة الشاملة.

ثانياً: هوية الدولة السودانية

١ ـ السودان دولة إسلامية ـ أفريقية ـ عربية

«إسلامية» أولاً لأن أكثر من ٩٨ بالمئة من السكان يدينون بالإسلام؛ ثم أفريقية: «أفريقية» بالمدلول الثقافي/الحضاري كمكوِّن أساسي لمرتكزات الهوية السودانوية (Sudanism) وليس

(*) يقدّم البروفسور عبده مختار موسى هذه المبادرة بصفة «أكاديمي محايد».

(**) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@gamil.com.

بالمعنى الجغرافي؛ ثم «عربي» اللسان. فالسودان في المتوسط العام هو أفريقي الملامح، عربي اللسان، إسلامي المعتقد، وعربي/أفريقي الدم: (We are of African features, with an Arab tongue, Afro/Arab blood with a majority Muslims)

مع تأكيد احترام الأقليات والأديان الأخرى من حيث التشريع وحقوق المواطنة الكاملة.

يجب أن يشير الدستور المقبل إلى التعددية في السودان بالصيغة التالية: «الاعتراف بأن السودان دولة متعددة الإثنيات (Multi-ethnic) وتلتزم النخبة السياسية الحاكمة بحسن إدارة التنوع بعدالة تامة بما يحقق الاندماج الوطني والتكامل القومي بما يجعل من السودان «بوتقة انصهار» (A Melting Pot) تذوب فيها كل الهويات الصغرى في هوية وطنية/جامعة/كبرى،» تختفي فيها الانتماءات والولاءات الضيقة ويتحقق مجتمع متعدد لكنه متماسك ومتجانس (A Pluralistic But Coherent and Homogeneous Society).

٢ ـ المواطنة

يتساوى الجميع أمام القانون والحقوق والواجبات والفرص (التعليم، التوظيف، والخدمات) والحقوق السياسية والمدنية كافة.

أ ـ الحريات: يُنَص في الدستور المقبل على أن الحريات مكفولة لجميع المواطنين من دون تمييز على أي أساس (كما في البند ب). على أن تتناول القوانين تفاصيل هذه الحريات، ويشمل ذلك:

• يتمتع المواطن بحرية العقيدة والفكر والتملك والعمل والتنقل والنشر والتعبير والتجمع والتظاهر، وحرية البحث الأكاديمي؛

• لا يتم اعتقال أي شخص اعتقالاً سياسياً تحفظياً من دون توجيه تهمة محددة له وفق مادة قانونية تبرر ذلك وأن لا يتعرض لتعذيب في المعتقل، وأن يتم تقديمه لمحاكمة عادلة فوراً؛

• تتمتع الصحافة بالحرية الكاملة بأن تكون الصحف مستقلة وحرة، وألا تتعرض الصحف للمصادرة والإيقاف إلا في الحالة التي يحددها القانون العام (مثل حالات القذف وإشانة السمعة أو ما يمس الأمن الوطني أو يزرع الفتنة ويمس السلام الاجتماعي)؛ مع ضبط الحرية بالمسؤولية الاجتماعية، وألا يتم اعتقال صحفي إلا بعد توجيه اتهام محدد له وفق الإجراءات القانونية؛

• حرية العمل النقابي والتنظيمات والاتحادات: تكون الحرية مكفولة لجميع التنظيمات والاتحادات المهنية والفئوية والجماهيرية (منظمات المجتمع المدني كافة) بأن تكون مستقلة عن أي تدخل من الحكومة أو محاولة لتسييسها أو اختراقها أو التأثير فيها أو على تكوينها أو إعاقة نشاطها، وأن تكون حرة في اختيار عضويتها وقياداتها في الانتخابات الحرة والنزيهة؛

• الأحزاب السياسية: تتمتع بكل ما جاء في الفقرات الخاصة بحرية منظمات المجتمع المدني والاتحادات، وأن تتمتع بحرية النشاط السياسي بأشكاله كافة (تنظيم لقاءات جماهيرية، حشود، ندوات، مؤتمرات، نشر بيانات، إصدار صحف، مجلات، مطبوعات، امتلاك قنوات فضائية وإذاعية...) وأن تتمتع كل الأحزاب بفرص متساوية في أجهزة إعلام الدولة وفرص التعبئة والدعاية في موسم الانتخابات؛

• أن يتم ذلك مقروءاً بما جاء في الفصل الأول في وثيقة الدوحة (حقوق الإنسان والحريات الأساسية) وما جاء في المبادئ الأساسية (المادة ٦/١) في اتفاقية نيفاشا للسلام، وما جاء في الباب الثاني (وثيقة الحقوق) في دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥.

ب ـ **تحريم التمييز** بين المواطنين على أساس الدين أو اللون أو اللغة أو القبيلة أو العرق (الإثنية) أو الجهة (الجهوية).

ج ـ **سَن قوانين رادعة** لكل مَن يشتم أو يسيء إلى شخص باسم قبيلته أو عنصره أو جهته.

د ـ **إلغاء ومنع كتابة اسم القبيلة** في استمارات التقديم لطلب الخدمة أو الوظيفة في المجالات والمؤسسات الرسمية (القطاعين العام والخاص)؛ ويتم الاختيار للوظائف على أساس المؤهلات (الشهادات الأكاديمية) والقدرات، ويتم الإعلان عن الوظائف في وسائل الإعلام، وتتم اختبارات ومعاينات تتسم بالعدالة والشفافية؛ وأن لا يتم فصل موظف أو عامل فصلاً تعسفيا ـ أو لأسباب سياسية ـ إلا إذا ارتكب ما يستوجب ذلك وفق قوانين الخدمة المدنية ولوائح العمل في السودان.

هـ ـ **أن تؤدي لجنة الاختيار للخدمة العامة** المركزية، ولجان الاختيار للخدمة العامة بالولايات؛ وكذلك لجان المعاينات والاختيار القسَم لكلٍ من: الكلية الحربية، وكلية الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، ووزارة الخارجية، بما يضمن نزاهة وأمانة وحيادية الاختيار، وتالياً يضمن عدالة التعيين وقومية التكوين.

و ـ **تحريم الواسطة والمحسوبية والرشوة**، مع سن قوانين رادعة لكل مَن يستغل وظيفته أو نفوذه في تعيين شخص في وظيفة عامة لا يملك المؤهلات المطلوبة لشغلها على أن تشمل العقوبة إلغاء التعيين وإقالة مَن توسَّط لتعيين الذي استفاد من الواسطة.

ز ـ إقرار مبدأ «**سيادة حكم القانون**» بأن يتساوى الجميع أمام القانون ورفع الحصانة عن أي مسؤول يرتكب جريمة تمس الشرف والأمانة والأخلاق، أو يُتَّهم بالفساد مع تقديمه للمحاكمة مع نشر العقوبة في وسائل الإعلام وضمان تنفيذها.

ح ـ تطبيق **الفدرالية الحقيقية** (أو الكاملة) بحيث يتم اختيار والي الولاية بالانتخاب الحر المباشر من شعب الولاية وكذلك كل عضوية مجلس تشريعي الولاية؛ وأن يكون لكل ولاية دستورها الذي لا يتعارض مع الدستور الاتحادي (الفدرالي).

ط ـ تتم قسمة الموارد بين الولايات بصورة **عادلة** وبشفافية من خلال آلية تُخصص لذلك (مثل مفوضية تخصيص الموارد) على أن تُمثَّل فيها كل الولايات، وتتم قسمة الموارد على حسب حجم سكان الولاية، مقروناً بـ «التميُّز الإيجابي»؛ مع تخصيص ٤٠ بالمئة من الوظائف في الولاية لأبناء الولاية المعنية (يُستَثْنى من ذلك ولاية الخرطوم) إلا إذا تعذر توافر كفاءات في مجال معين مثل الطب أو أي تخصص نادر آخر. هذه السياسة يمكن أن تقلل الهجرة من الريف إلى المدن.

(١) يرتبط بما جاء في البند (**ط**) إقرار مبدأ «التمييز الإيجابي» بحيث تُوجَّه مشاريع بدرجة أكبر للولايات الأقل نمواً على أن يتم التقييم وترتيب الولايات على يد لجنة من الخبراء والمختصين تُمثَّل فيها كل الولايات بصفة مراقبين، مع الاستعانة بخبراء من الأمم المتحدة لتقديم العون الفني على طريقة (بعثة التقييم المشتركة JAM)؛ مع وضع خطة استراتيجية لذلك تُحدد بسقف زمني (١٠ سنوات مثلاً) لإلحاق المناطق الأقل نمواً بالأخريات بحيث ينتهي التمييز الإيجابي، ثم تستمر قسمة الموارد على أساس حجم السكان ومعايير أخرى يتفق عليها؛ ويتم توزيع الفصل الثالث الخاص بالتنمية على أساس هذا التمييز الإيجابي، ثم ـ بعد عشر سنوات ـ تستمر قسمة السلطة والثروة بعدالة مستدامة وفقاً للمعادلة التي يقرها نظام الديمقراطية التوافقية والفدرالية الحقيقية مقرونا بما جاء في البندين (**ح**) و(**ط**).

(٢) يسبق عملية التمييز الإيجابي «برنامج إسعافي» يساهم فيه المانحون والدول الصديقة وصناديق الأمم المتحدة، وذلك في مجالات الصحة والمياه والتعليم وإعادة الإعمار في المناطق: المتأثرة بالحرب؛ والمناطق الأقل نمواً. يتم وضع تقييم من اللجنة الفنية (JAM) وتصميم مصفوفة تحدد المدى الزمني ونوع وحجم المشروعات وحجم التمويل ومصادر التمويل وتقديمها للمانحين ولصناديق الأمم المتحدة والصناديق العربية.

ي ـ المحافظة على استقلال القضاء وحياديته ونزاهته.

ك ـ حماية استقلال الجامعات وكفالة حرية البحث العلمي؛ واختيار للوظائف في الجامعات بالانتخابات مع استصحاب الدرجة العلمية والأقدمية (أي ترشيح أصحاب الدرجات العلمية الأعلى)، وتشمل الوظائف: مدير الجامعة، نائب مدير الجامعة، أمين الشؤون العلمية، عمداء الكليات ورؤساء الأقسام.

ل ـ مراجعة هيكل وحجم مؤسسات الحكم الاتحادي على أن يتم إنشاء المحليات على أساس جغرافي/إداري وإزالة المفارقات في ذلك (ففي الخرطوم ـ الأكبر سكاناً ـ ٧ محليات فقط، بينما في ولاية أخرى ٢٧ محلية!)؛ ومراجعة قوانين الأراضي والاستثمار بما يحقق العدالة بين العاصمة والولايات.

م ـ المحافظة على **قومية** القوات النظامية (الجيش، الشرطة والأمن) بدءاً من الشفافية والعدالة في عملية القبول للكليات التي تغذي هذه المؤسسات (مقروناً بما جاء في المادتين (**د**) و(**هـ**) من هذه الوثيقة).

ن ـ الالتزام **بحيادية الخدمة المدنية** وعدم تسييسها أو عدم التدخل السياسي في الجهاز البيروقراطي للدولة حتى منصب الوكيل، على أن تخضع عملية شغل الحقائب الوزارية بالطريقة التي تقترحها هذه الوثيقة في مكان آخر؛ وأن لا تحتكر إثنية ـ أو أقلية أو عدد محدود من الإثنيات أو منطقة معينة أو ولاية ـ المناصب في الدولة، ويتم التعيين في الوظيفة العامة على أساس المؤهلات والكفاءة والقدرات.

س ـ **محاكمة كل من تم اتهامه بالفساد** وأن يتم ذلك بصورة واضحة للرأي العام حيث إن كثيراً من التحقيقات تمَّت ولم يحاسب أي مسؤول تعدى على المال العام، مع استرداد أموال الشعب ومصادرتها لمصلحة الخزينة العامة حتى ولو كانت في شكل أصول أو استثمارات مختلفة. هذه المحاكمات مهمة جداً لاسترداد الثقة في جدية الحكومة في محاربة الفساد ولا يكفي الاعتراف بالفساد أو تكوين مفوضية له بينما لا تتم إجراءات حقيقية على الأرض.

ع ـ **إعادة الهيبة للإدارة الأهلية** بإعادة سلطاتها والابتعاد عن تسييسها والاعتراف بها كمؤسسة تقليدية ضابطة للنظام الاجتماعي في عدة مناطق في السودان، والاستعانة بها في عملية بناء السلام، وأن تُترك تلك المجتمعات لقانون التطور الطبيعي بحيث يتم التدخل من خلال التعليم والتوعية بحيث تنحسر تدريجياً وتنتهي تلقائياً من خلال عملية دمج المجتمع في منظومة المجتمع المدني ومؤسسات الحداثة المختلفة.

ف ـ إعادة **هيبة الدولة** من خلال:

* حيادية الحكومة في التعامل مع كل المجموعات العرقية (الإثنيات) والقبائل؛

* إلغاء كل المليشيات والقوى الموازية للقوات النظامية الرسمية للدولة، واعتماد القوات المسلحة بأنها المسؤولة وحدها عن حفظ الأمن الخارجي وحماية الدولة من المهددات والمخاطر الداخلية والخارجية؛

* جمع السلاح.

ص ـ اعتماد نظام «**الديمقراطية التوافقية**» الذي نجح في تحقيق الاستقرار للمجتمعات المنقسمة (سوف يتم تفصيل ذلك في مذكرة تفسيرية مكملة لهذه الوثيقة).

ق ـ اعتماد نظام «**التمثيل النسبي**» (Proportional Representation) وهو آلية تعزز فرص نجاح الديمقراطية التوافقية. كما أن هذا النظام (الديمقراطية التوافقية مقروناً بنظام التمثيل النسبي) يضمن إشراك كل القِوى والأقليات ويمكِّنها من المشاركة ـ عبر ممثليها ـ في وضع السياسات وصناعة القرارات الرئيسية والمهمة في الدولة، إضافة إلى المشاركة في عملية الرقابة والمحاسبة والتشريع وفي كل جوانب العملية السياسية.

ر ـ اعتماد **النظام البرلماني** ـ بنظام البرلمان بالغرفة الواحدة (Uni-cameral System) أو النظام المختلط. وهذا يعني إلغاء «مجلس الولايات» في الحالتين.

ش ـ مع وجود رئيس وزراء منتخب من البرلمان يتم استحداث **مجلس رئاسي** خماسي تُمَثَّل فيه الأقاليم الخمسة (دارفور وكردفان والأوسط والشرق والشمالية)، يتم انتخابه من كلية انتخابية من البرلمان المنتخب، على أن ترأسه شخصية قومية محايدة يتمتع بالحد الأدنى من القبول لدى القوى السياسية الرئيسية في السودان أو أن تكون فيه الرئاسة بالتناوب، أي عام لكل ممثل إقليم. المقصود منه أن يجسد رمزية السيادة ويحقق التوازن ويعبر عن الوحدة الوطنية.

ت ـ تستعين اللجنة القومية لصياغة مشروع الدستور بـ **لجنة فنية** من العلماء والخبراء في ثلاثة مجالات: (أ) القانون: (القانون الدستوري)؛ (ب) العلوم السياسية (نظم الحكم والإدارة العامة)؛ (ج) الاقتصاد: (الفدرالية المالية وتخصيص الموارد). تتكون اللجنة من ١٠ أشخاص (ثلاثة من كل مجال) ويرأسها خبير وطني (تكنوقراطي محايد) مهمتها تزويد اللجنة القومية للدستور القادم بدراسة علمية للاسترشاد بها في صياغة الدستور. تستفيد اللجنة من أخطاء وتجارب الماضي في السودان، وتنظر إلى تجارب الدول ذات التعددية العرقية والطائفية والقوميات لتستفيد من تجربة تلك الدول التي حققت استقراراً وانسجاماً رغم تعدد العرقيات (الإثنيات) ورغم تعرض بعضها لنزاعات وحروب أهلية. من أمثلة ذلك دراسة تجربة الديمقراطية التوافقية في لبنان: كيف استطاع أن يتجاوز الحرب الأهلية في سبعينيات القرن العشرين ووصل إلى معادلة تقسيم السلطة بين (المسيحيين والسنة والشيعة). وكذلك ماليزيا: من حيث كيفية استطاعتها أن تبني دولة مستقرة من ثلاث قوميات هي الملاويين والهنود والصينيين تحت هوية واحدة ومظلة دولة إسلامية (يشكل المسلمون فيها ٦٠ بالمئة). وكذلك تجربة رواندا: كيف استطاعت أن تحقق التعايش السلمي بعد حرب أهلية هي الأعنف في القرن العشرين (بين الهوتو والتوتس) تمت فيها إبادة جماعية لأكثر من نصف مليون شخص. كما تتخذ اللجنة القومية للدستور من دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥، ومسودة مشروع دستور السودان الذي أعدته جامعة النيلين، ومبادرة جامعة الخرطوم كمرجعيات لها.

ث ـ تعزيزاً لعملية الاندماج الوطني والتكامل القومي لبناء الهوية الوطنية الجامعة تقترح خارطة الطريق وضع سياسات وبناء مؤسسات لتشكل قنوات داعمة لهذه العملية. ومن أمثلة ذلك:

ـ تأسيس مدارس ثانوية قومية ـ على غرار (خورطقت وحنتوب ووادي سيدنا) بواقع واحدة في كل عاصمة ولاية على أن يتم القبول فيها من كل أنحاء السودان وبنظام الداخليات لإعداد جيل متفاعل متسام على الجهوية والعنصرية، مع اختيار أفضل المعلمين لهذه المدارس وتدريبهم على رسالة هذهً المدارس لتشكّل رافداً لـ «بوتقة الانصهار».

ـ إعادة النظر في مناهج التعليم بحيث يتضمن مادة للتربية الوطنية تركز على غرس قيم المواطَنة المتسامية على القبلية والعنصرية والمتعالية على الانتماءات الضيقة، مع تدريب المعلمين، وكذلك الدعاة والوعاظ وأئمة المساجد على توعية الموطنين باستمرار على نبذ العصبية القبلية والجهوية باعتبار أن محاربة القبلية قيمة إسلامية وحضارية.

ـ الاستعانة بوسائل الإعلام في تنفيذ برامج متكاملة، تعزز هذا التوجُّه القومي لبناء الهوية السودانية الكبرى/الجامعة (Pan-Sudanism)؛

ـ السعي إلى إرساء قيم جديدة وتقاليد تؤسس لثقافة سياسية عبر تنشئة سياسية تشارك فيها كل مؤسسات وأدوات التنشئة وفق برامج محددة في الإعلام والتربية والوعظ والإرشاد، مع تدريب الكوادر المنوط بها تنفيذ هذه البرامج (صحفيين، معلمين، إعلاميين، تربويين ودعاة ووعاظ وأئمة مساجد...)؛

ـ لضمان تنفيذ عملية التنشئة السياسية والتربية الوطنية (لبناء المواطن الواعي الذي يتسامى فوق العنصرية والقبلية، مواطن يتقبل الآخر ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة) وتنفيذ برامجها تقترح الوثيقة أن يكون للوزارات المعنية (مثل الإعلام والثقافة والتربية والتعليم العام والتعليم العالي، والشؤون الدينية والأوقاف) مجالس استشارية من العلماء والخبراء المختصين في المجال.

خ ـ يكمل الرئيس عمر البشير دورته الحالية على أن تُشكل حكومة انتقالية لعام واحد (أو عامين) لوضع دستور جديد وقانون للانتخابات.

ذ ـ **تتشكل الحكومة الانتقالية** من آخر خمسة أحزاب كانت فائزة في آخر انتخابات ديمقراطية (عام ١٩٨٦) وبحسب نسبة الأصوات التي كان قد حصل عليها كل حزب في آخر انتخابات برلمانية قبل حكومة البشير الحالية، وتقترح الخارطة أن تختار هذه الأحزاب الخمسة رئيسا للفترة الانتقالية، على أن يتم تشكيل مجلس وزراء من تكنوقراط (حكومة كفاءات) وتُوزع الحقائب الوزارية بين هذه الأحزاب بحسب ثقلها الانتخابي (السابق) وتدعو الخارطة الأحزاب التي انشقت أن تعيد توحيد نفسها لتسهيل تطبيق هذا المقترح المهم.

ض ـ بعد توقيع اتفاق السلام تلتزم الحكومة السودانية بعملية تصفية المليشيات يقابل ذلك التزام من الحركات المسلحة بتسليم أسلحتها على أن تعمل الحكومة فوراً على دمج عناصر هذه الحركات في القوات النظامية المختلفة، مع استصحاب الفصل السادس من (وثيقة الدوحة) للاتفاق حول وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، إضافة إلى المادة (٧٠) من تلك الوثيقة في ما يخص إجراءات الدمج. ويمكن الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في «**الحقيقة والمصالحة**».

ثالثاً: الولايات المتأثرة بالحرب والمضطربة والأقل نمواً

١ ـ في ما يخص إقليم دارفور

ينطبق عليها ما جاء في هذه الخطة أعلاه. إضافة إلى متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة مع إعادة هيكلة السلطة الانتقالية بحيث يتم استيعاب الذين يوقعون سلاماً شاملاً وفق هذه

الخطة بعد التفاوض حولها (خارطة الطريق) وإدخال التعديلات اللازمة التي يتفق عليها الطرفان.

٢ ـ مراجعة شاملة لاتفاقية الدوحة

بحيث يتم استيعابها في خارطة الطريق تمهيدا لاستيعاب روح الوثيقة (وكذلك القيم والمبادئ والمعايير ونظام الحكم التي وردت في هذه الخارطة) في الدستور المقبل.

٣ ـ التفاوض للوصول إلى الوفاق

في التفاوض الذي سوف يتم على أساس هذه الوثيقة (خارطة الطريق) تطرح الجبهة الثورية رؤيتها لمعرفة تحفظاتها حول وثيقة الدوحة، وتجاوز ذلك عبر الحوار والتفاوض للوصول إلى موقف وفاقي (Compromise).

٤ ـ وثيقة الدوحة جيدة وتخص إقليم دارفور

التأكيد أن وثيقة الدوحة جيدة، من حيث المبدأ، لكن الدوحة تخص إقليماً واحداً وليس كل السودان، وأنها مرتبطة بأزمة، أزمة دارفور. أما هذه الخارطة، فهي تهدف إلى صياغة رؤية استراتيجية وتضع الأسس لبناء دولة متماسكة ومستقرة، وهي رؤية لتشكيل مستقبل جديد للسودان.

٥ ـ استفادة الولايات المتأثرة بالحرب من مبدأ «التمييز الإيجابي»

بالنسبة إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وولاية غرب كردفان والشرق: تُعامل على أنها ولايات متأثرة بالحرب ومضطربة وأكثر تخلفاً. وتبعاً لذلك تستفيد من مبدأ «التمييز الإيجابي» وذلك بوضع الأولوية بتنفيذ البندين (١٢) و(١٣) من هذه الوثيقة، مع استصحاب الفصل الثالث (قسمة الثروة) من وثيقة الدوحة.

٦ ـ مصير المشورة الشعبية

بالنسبة إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يتم التفاوض حول مصير «المشورة الشعبية» وتقييمها: إما بتعديلها وتفعيلها وتطبيقها؛ أو اعتبار أن الزمن قد تجاوزها ويتم التركيز على ما جاء في هذه الوثيقة من حل شامل لكل السودان مع استفادتها من سياسة التمييز الإيجابي الذي تقترح هذه الوثيقة تطبيقه في خلال عشر سنوات ابتداءً من أول سنة لأول حكومة منتخبة.

٧ ـ بالنسبة إلى ولاية غرب كردفان

ترى هذه الوثيقة الالتزام بتنفيذ ما جاء في اتفاقية نيفاشا بتخصيص ٢ بالمئة من عائدات النفط للولاية مع دفع التعويضات والمتأخرات بأثر رجعي بعد مراجعة الحسابات الخاصة بذلك وفق ما استلمته هيئة تنمية غرب كردفان (السابقة)، واعتبار اللجنة التي شكلها رئيس الجمهورية (٢٠١٤/٣/٢٧) كآلية لتنفيذ مشروعات التنمية والنهضة بالولاية على أن يُلحق بعضويتها ممثلون من الولاية وبخاصة أبناء المسيرية. كذلك يتم توجيه المتأخرات الخاصة بهذه الولاية لدعم المشروعات الخدمية في مجالات الصحة والمياه والتعليم والكهرباء والطرق.

٨ ـ كل الولايات المذكورة في البند (ض)

والمتأثرة بدورها بالحرب والولايات الأقل نمواً سوف تستفيد من التحول الذي سوف تحققه هذه الخطة: حيث إن فلسفة هذه الوثيقة تقوم على أن وقف الحرب هو أول خطوة في عملية بناء السلام بكل مكوناتها (فض الصراع، اتفاق السلام، العدالة والمصالحة، العدالة الانتقالية، نشر ثقافة السلام) وهي تشكل البنية التحتية ومنصة لانطلاق النهضة الشاملة والتنمية العادلة لكل ولايات السودان.

٩ ـ اعتبار هذه الوثيقة هي إطارية

يلتقي على أساس هذه الوثيقة الطرفان (الحكومة والحركات المسلحة) للتفاوض والاتفاق على وقف إطلاق النار، كما يمكن أن تشكل منهجاً لآلية الحوار الوطني في الداخل (بين الحكومة والأحزاب السياسية كافة) □

موقف الشعب السوري من ثورة التحرير الجزائرية (خلفياته، وأشكاله، وطموحاته، ونتائجه)

أحمد حلواني(*)

أستاذ جامعي، وعضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية ـ سورية.

تتأسس علاقات الشعوب في ما بينها، استناداً إلى أسس متعددة تتوزع بين بُعد إنساني ومصالح مشتركة في جوانبها الاقتصادية والدفاعية، ضد المخاطر المختلفة من غزو خارجي أو عوامل طبيعية جائحة، مع تواصل سهل ومريح بعيد من العوائق الصعبة، في ظل عقيدة وثقافة مشتركة. منوهين بالآية القرآنية: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ، لِتَعَارَفُوا. إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[1].

عرفت بلادُ المغرب العربي، وبلادِ الشام (وهي في مفهومها الجغرافي الحالي، البلاد الممتدة من جبال طوروس على الحدود السورية ـ التركية شمالاً إلى برّ غزة هاشم بين فلسطين وشبه جزيرة سيناء وتتضمن سورية ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة)، علاقاتٍ منذ ما قبل انتشار الإسلام، عبر موانئ البحر المتوسط ، ولا سيما بين موانئ شرق المتوسط على الساحل السوري، وموانئ الشمال الإفريقي متمثلة بقرطاجة، (القرية الحديثة) ووهران وسبتة وطنجة على مضيق جبل طارق، خلال المرحلة المسمّاة تاريخياً الفينيقية. وقد قويت هذه العلاقات وازدادت مع الفتح الإسلامي، وانتصاره على الوجود الروماني، وانتشار ثقافة عربية إسلامية انتشاراً سهلاً، بحكم التقارب مع أسس الثقافات المحلية، والانفتاح الروحي الذي حققه الإسلام في نفوس السكان. الأمر الذي وضع أسس لبناء دولة قوية ومدنٍ جديدة، وتوسّعاتٍ للتجمعات البشرية القائمة مع حضارة عربية إسلامية، استطاعت الإشادة والرسوخ والامتداد إلى أوروبا عبر شبه الجزيرة الإيبيرية، وموانئ وجزر غرب المتوسط.

وإذا كنا هنا لا نريد التوسّع في هذه العلاقات، بحكم طبيعة الموضوع، فإننا يمكن أن نقف عند نقطتين أساسيتين في التاريخ الحديث، تتعلق **الأولى**، باختيار الأمير عبد القادر الجزائري دمشق ملجأً وموطناً له، وتتعلق **الثانية** بفكر العلّامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، وتأثيره في المشرق بعامة، وفي بلاد الشام بخاصة.

(*) البريد الإلكتروني: ahmad.helwani@gmail.com.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

لم تكن بلاد الشام في التاريخ الحديث ممراً أو معبراً عادياً للحجاج والمغتربين المغاربة، بل نقطة ارتكاز للمتابعة، تتضمن الراحة والأمان والتزوّد الثقافي والفكري من علماء الشام وثقافاتهم، والتواصل مع أبناء البلاد، بحكم ما عُرف عنهم من طيبة ومودة، إضافة إلى زيارات معالمها التي تشكل منارات هداية وعمران حضاري، وفي مقدمتها الجامع الأموي الكبير الذي بناه الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بن مروان، عندما كانت دمشق عاصمة الخلافة الأموية.

من هذا المنطلق، اختار الأمير عبد القادر دمشق ملجأً وموطناً مع رجالاته وأهله ومؤيديه الخلّص، فصار فيها زعيماً، يُشار إليه بالبنان، وحظي بالتفاف جماهير أهالي الشام، بمختلف فئاتهم وطوائفهم. الأمر الذي يدل، ليس على صفات القائد الأمير فحسب، وإنما على خلفية النظرة الشامية إلى الشعب الجزائري بخاصة، والمغاربي بعامة، وإلى دور الأمير في قيادة حركة التحرر ضد المستعمر الفرنسي، وإلى وقوف الشعب السوري مع أخيه الجزائري، والمغاربي عموماً، في التحرر والتخلص من الاستعمار، واستعادة الدور الحضاري المشترك بأسسه الثقافية والعقائدية وقيمه الأخوية الأصيلة.

مثّل توجّه الإخوة الجزائريين إلى بلاد الشام، في إطار المفهوم الذي قدمناه، وتأثيرات وجود الأمير عبد القادر فيها، تزايداً في الوجود المغاربي، ولاسيما في دمشق وفلسطين عموماً، والقدس خصوصاً، فقد صار باب أو حارة المغاربة في دمشق والقدس، محجة وموئلاً ومعْلَماً جزائرياً شامياً مختلطاً، كتب عنه المؤرخون وعلماء الاجتماع الكثير من الدراسات والتحقيقات[٢].

وإذا حاولنا أن نعدّد أسماء الأعلام الجزائريين الذين أدّوا أدواراً كبيرة في الحياة الشامية، فإننا نصل إلى إحصاءات واسعة في مختلف الميادين، من علماء اللغة العربية وثقافتها والفقه الإسلامي الحنيف، أمثال عبد القادر المبارك والشيخ طاهر الجزائري ومحمد المبارك، إلى الجنرال عبد الرحمن خليفاوي ومازن المبارك والأستاذ الجامعي والفيلسوف أسعد عربي درقاوي، إلى الناشطة النسائية عادلة بيهم الجزائري، زوجة مختار عبد القادر الجزائري. وإلى المئات الآخرين من الضباط والفنانين وكبار التجار والأساتذة بمختلف الاختصاصات المتميزة.

الأمر الثاني، هو في تأثير فكر العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس[٣]. وقد جاء الاهتمام بفكر ابن باديس في إطار نهضة الإصلاح التي تحمّلها دعاة متنورون في مصر والشام؛ فكان

(٢) سليمان الشيخ، «هجرات المغاربة إلى بلاد الشام،» **القدس العربي**، ٢٠١٥/٢/٢٨، وعبد الله صلاح مغربي، **من جرجرة إلى الكرمل: تجربة عائلة عبد الرحمن مغربي في الهجرة والهوية** (رام الله: المؤلف، ٢٠١٤).

(٣) أحمد حلواني، «استقبال أهل الشام لفكر الإصلاح والنهضة عند الإمام ابن باديس،» ورقة قُدِّمَت إلى: **أعمال الملتقى الدولي ٢٠١٢م**، تقديم وتنسيق عبد العزيز فيلالي (قسنطينة: [د. ن.]، ٢٠١٢)، ص ٣١٧.

منهم في الشام عبد الرحمن الكواكبي، صاحب طبائع الاستبداد، والشيخ طاهر الجزائري، العضو المؤسس للمجمع العلمي العربي بدمشق، والشهيد الشيخ عبد الحميد الزهراوي والشيخ د. محمد المبارك. وفي لبنان، الشيخ د. عبد الله العلايلي، ونديم الجسر، وإبراهيم اليازجي. وفي مصر، الشيخ محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، ورشيد رضا. أضف إلى ذلك التأثير القوي لما يصدر من مصر من أفكار وتوجّهات في بلاد الشام، بحكم العلاقات التاريخية بين مصر والشام، وبحكم وجود الأزهر الشريف، في قاهرة المعز لدين الله.

وعن تأثير فكر ابن باديس في الحياة السورية، يقول السياسي السوري الكبير أكرم الحوراني، الذي تولى رئاسة المجلس النيابي السوري في الخمسينيات، وعمل على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، من وحدة سورية ومصر، وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة: «إن الثورة الجزائرية (التي وقف الشعب السوري كله مؤيداً ومؤازراً معها)، تستند إلى أيديولوجية فكرية وسياسية واجتماعية وروحية، ساهمت فيها وهيأت لها الحركات الوطنية والسياسية، ولا سيما جمعية العلماء، وعلى رأسها المصلح العربي والسياسي والاجتماعي، ابن باديس، والتي تركت أثراً عميقاً في المجتمع الجزائري، وبلورت بجرأة مفاهيم الإسلام الثورية التي تنسجم مع روح العصر، فتركت آثاراً قد تكون أكثر عمقاً مما تركه الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا، وتلامذتهم في المشرق العربي، [مضيفاً]، لقد حوّلت جمعية العلماء تكايا وزوايا الجزائر إلى مدارس لتعليم اللغة العربية وترسيخ المفاهيم الوطنية والإسلامية[٤].

إن شهادة أكرم الحوراني في تأثير ابن باديس، تبرز الاهتمام الكبير الذي نشره فكر ابن باديس في مفهوم النهضة الإسلامية للتحرر والبناء الحضاري المعاصر. ونستطيع من خلال ما سنعرضه من مواقف التيارات السياسية المختلفة من الثورة الجزائرية التحررية، أن نقف بوضوح وجلاء على هذا الأمر.

أولاً: لمحة عن تشكل سورية الحديثة باتفاق بريطاني ـ فرنسي (سايكس ـ بيكو)

بعد انهيار الدولة العثمانية، وانفصال ولاية الشام عنها، وتتويج الملك فيصل بن الحسين ملكاً عليها، استناداً إلى الاتفاق المعتمد على مراسلات الحسين ـ مكماهون، اقتسمت بريطانيا وفرنسا هذه المنطقة في ما بينهما، بموجب الاتفاقية التي اتخذت اسم «سايكس ـ بيكو»؛ فاحتلت فرنسا لبنان وسورية واحتلت بريطانيا فلسطين وشرق الأردن والعراق.

ونتيجة إنذار الجنرال الفرنسي غورو، خرج الملك فيصل من دمشق متوجهاً عبر حوران إلى شرق الأردن. ومن ثم، لجأ إلى إيطاليا. إلا أنّ بريطانيا استدعته فيما بعد، وتوجته ملكاً

(٤) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ١٨٩٧.

على العراق، في إطار الحنكة السياسية الإنكليزية، ومراعاة الجوانب الطائفية العراقية بتسمية ملك من الأسرة الهاشمية (أبناء عم الرسول محمد (ﷺ))، حيث لم تكن المشكلة الكردية قد اتخذت جانبها العرقي والسياسي بوجهه الحالي، إلى جانب تسوية جزئية للاتفاقات البريطانية ـ الهاشمية، عبر مراسلات الحسين ـ مكماهون. وقد استمرت أسرته في وراثة العرش العراقي، حتى قيام الجيش العراقي بانقلاب ١٩٥٨/٧/١٤ وإعلان الجمهورية.

وكان وزير الدفاع السوري يوسف العظمة، قد قاوم الفرنسيين بجيشه السوري القليل العدد والعدة، بحكم تكوينه السريع بعد إعلان استقلال سورية عن الدولة العثمانية في الثامن من آذار/مارس ١٩١٨، وذلك في موقعة ميسلون على طريق شتورة دمشق، واستشهد يوسف العظمة أمام الجيش الفرنسي المدجج، وفيه يقول الشاعر:

تغيّب عظمة العظمات فينا فلمّا غاب قرص الشمس غابِ

وأعلنت فرنسا بعد انتصار قواتها، احتلالها سورية، بصيغة الانتداب التي وافق مجلس الأمن عليها، بعد احتلالها لبنان.

قاوم الشعب السوري هذا الاحتلال، بثورات في مختلف المناطق السورية، حيث شكّل الثوار قيادة لهم بزعامة إبراهيم هنانو الذي انطلق من جبل الزاوية في محافظة حلب، ومن ثم خلفه بعد استشهاده، سلطان باشا الأطرش من جبل العرب (السويداء). واستمرت هذه الثورات بالمقاومة ومواجهة العنف والتدمير الفرنسي والذي قصف دمشق والبرلمان السوري بالطيران. وفي ذلك، أنشد أمير الشعراء، أحمد شوقي، قصيدته المشهورة بعنوان: نكبة دمشق، وفيها يقول:

سلام من صبا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق
ومعذرة اليراعة والقوافي جلال الرزّء عن وصف يدقّ

وقد رافق هذه الثورات عمل سياسي، قاده عدد كبير من السياسيين الوطنيين الذين شكّلوا الكتلة الوطنية التي فرّخت فيما بعد، الحزبيين الوطني والشعب. إضافة إلى تشكّل أحزاب أخرى بأيديولوجيات مختلفة، سنعرضها عبر مواقفها من حرب التحرير الجزائرية، مشيرين إلى الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية بعد استقلالها وجلاء المستعمر في ١٩٤٦/٤/١٧، والتي كان لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ الأثر الكبير فيها.

وتشير الحقائق المعروفة كلّها، إلى أن الثورة الجزائرية شكّلت منعطفاً تاريخياً بارزاً، ليس في حياة الشعب الجزائري فحسب، وإنما في حياة الأمة العربية كلّها. وكما أن هذه الثورة، وحّدت قوى الشعب الجزائري الحيّة حولها، فإنها استطاعت أيضاً، أن توحّد حولها التيارات السياسية المختلفة في الوطن العربي كله.

كانت سورية في مقدمة الأقطار العربية التي أعلن شعبها تأييده المطلق للثورة الجزائرية، وتعلّقه بها، ودعمه واستعداده للتضحية في سبيل نجاحها، من منطلق النظرة إلى وحدة الأمة، وأهمية وحدة نضالها في مواجهة الاستعمار.

إن الموقف الأخوي للشعب السوري تجاه أبناء أقطار الشمال الإفريقي، هو موقف راسخ مستند إلى علاقة جزأين في وطن واحد، تجمعهما ثقافة واحدة، وعقيدة وحضارة عريقتين مشتركتين، وأمانٍ وتطلعات إنسانية، بقناعة كاملة، تؤكدها وحدة الأمة ونضالها المشترك، غير القابل للتجزئة.

والعلاقة بين سورية والجزائر، وفق هذا المفهوم، هي علاقة جزأين من أمة واحدة. فقبل أن تبتلى الأمة بالاستعمار، كانت سورية والجزائر ضمن وحدة سياسية وبشرية وجغرافية واحدة، حيث كان التواصل بينهما مستمراً. ولم تستطع التجزئة أن تفرّق بين أقطار الأمة بفضل رسوخ الوحدة الثقافية، وتماثل مكونات الشخصية العربية والإسلامية في هذه الأقطار، فبقي التواصل بين سورية والجزائر يتّخذ أوجهاً مختلفة، سواء عبر البحر أو البر. ولم تنقطع العلاقات الثقافية، والتعاون الجهادي بين أبناء البلدين.

برز تعاون المغاربة مع أهل الشام، وبخاصّة في مقاومة الغزو الصليبي في حملاته المختلفة؛ إذ كان المغاربة يأتون للجهاد والحج، فيجاهدون ويحجّون، أو يحجّون ويجاهدون، أو يجاهدون وتكتب لهم الشهادة.

ثانياً: تيارات المجتمع السوري

أ ـ التيار الإسلامي: ويمثل الأغلبية بين السكان السوريين بمفهومه الديني غير الحزبي[٥]، وقد وقف هذا التيار بقوة إلى جانب الثورة الجزائرية، من منطلق وحدة الأمة وعقيدتها، استناداً إلى الآية القرآنية الكريمة: ﴿**إِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**﴾.

وقد شكّل إعلام هذا التيار ممثلاً بمجلة حضارة الإسلام، والتمدن الإسلامي، وخطباء الجوامع والأئمة، والمحدثين الدينيين (الدعاة)، مناخاً عاماً داعماً للثورة، ومعايشاً لأحداثها ومحرّضاً على المشاركة مع ثوارها في كل الإمكانات، سواء على الصعيد السوري أو الإسلامي، بحكم فاعلية المثقفين السوريين، وحضورهم الكبير لدى الأحزاب والجماعات الإسلامية، على الصعيدين العربي والإسلامي.

ونستطيع أن نستعرض عدداً من هذه الأسماء كنماذج فقط من الساحة الثقافية الشامية: د. محمد المبارك (الجزائري الأصل)، مصطفى الزرقا، أستاذ الشريعة في جامعة دمشق، والشيخ بهجت البيطار، ومعروف الدواليبي، الأستاذ الجامعي والسياسي والمفكر، والشاعر

(٥) يمكن عرض نسب تقريبية لتشكّل شرائح المجتمع السوري وفق المذاهب والأعراق على النحو التالي (علماً أن هذه التقسيمات لم يكن متعارف عليها في مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي والعهود الديمقراطية، بحكم تمسّك السوريين بمفهوم الوطنية وقيمها المدنية). يشكّل المسلمون السنّة ٧٧ بالمئة من السكان، ويشكّل الأكراد ٧ بالمئة، والمسيحيون بمختلف مذاهبهم ٩ بالمئة، والعلويون بمختلف عشائرهم ١٠ بالمئة، ويشكل المرشديون ٠,٥ بالمئة، والدروز الموحدون ٢ بالمئة، والإسماعيليون (أتباع الآغا خان) ١ بالمئة، والأرمن والسريان ١ بالمئة.

الكبير شفيق جبري، والأستاذ والشاعر خليل مردم بك، رئيس المجمع العلمي العربي، والأمير طاهر الجزائري. إضافة إلى الشيخ طاهر الجزائري، العضو المؤسس في المجمع العلمي العربي، ومصطفى السباعي، الأستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق. وجميعهم كانوا متأثرين بفكر الإمام الشيخ ابن باديس، ومتآلفين معه، من حيث نهجه الإصلاحي، وتحريضه على مقاومة المستعمر ومواجهة الطغيان، والدعوة إلى الوحدة والتآلف بين جميع شرائح المجتمع الإسلامي، نبذاً للفكر العنصري أو الطائفي. وقد أقاموا علاقات وصداقات مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. كما كان موقفهم مناهضاً لفكر التيارات السياسية التقدمية والقومية، من منطلق ما سبق تبيانه.

ونورد نموذجاً لموقف هذا التيار، كما ورد في صحيفة **المنار** في افتتاحية العدد ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٨، ما يلي: هل وصل هذا الصوت المجلجل ـ صوت الشعب السوري ـ إلى أسماع الفرنسيين الذين كانوا يحتفلون أمس بأعياد ١٤ تموز (جويلية)؟ وهل علموا أن شعباً عربياً صار يعدّ عشرين مليوناً من البشر، بات يتلوى من فتكهم الآثم، وبغيهم الظالم وعدوانهم على حقه الأعزل، بباطلهم المسلح، الذي تدعمه القوة، وتسير بركابه جحافل «العالم الحر» أو نقول جحافل «العالم المقيّد» الذي تقوده الدول الكبيرة باسم «الحرية» إلى اضطهاد الأحرار وباسم «السلام» إلى تأييد الأشرار، وباسم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان إلى نشر الحروب وظلم الإنسان أخاه الإنسان؟

إن كل إنسان حر، ليتساءل اليوم في أعماق نفسه، عما إذا كان هذا الصوت المجلجل، قد وصل إلى مسامع أمريكا وإنكلترا اللتين تؤيدان فرنسا في استعمارها، وتساعدانها على ظلمها، وتسهمان معاً في التنكيل بعشرين مليوناً من العرب الأبرياء الذين لا ذنب لهم، إلا أنهم يطالبون بحقهم في الحرية والحياة، ويسعون إلى تقرير مصيرهم في ظل الاستقلال والسيادة.

ب ـ التيار القومي: وتمثله أحزاب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب والشخصيات الوحدوية المستقلة. وقد انطلق هذا التيار في تأييده ثورة التحرير الجزائرية، من منطلق أن الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج، تشكل وطناً واحداً، وشعبها يشكل أمة واحدة، رافعين شعار «أمة عربية واحدة وشعب واحد من المحيط إلى الخليج»، مستندين إلى تاريخ مشترك وثقافة عربية وإسلامية واحدة، وطموح إنساني وحضاري واحد. وقد استطاع هذا التيار تحقيق التفاف شعبي وجماهيري كبير، ضمّ لمدة طويلة، النسبة الكبرى من الشعب السوري، بحيث استطاع تحقيق أغلبية في المجلس النيابي السوري الذي تسلّم أكرم الحوراني رئاسته بين الأعوام ١٩٥٤و١٩٥٨، وهي مدّة الحكم الديمقراطي التي عاشتها سورية. وكانت الصحف التي تمثّل هذا التيار، تخصّص عناوين صفحاتها الأولى لأخبار الثورة الجزائرية، مع تعليقات مؤيدة، تطالب بالتبرع والدعم. وهي صحف **البعث** و**الجماهير** و**بردى** و**الصرخة**. جاء في صحيفة **البعث**[٦]:

(٦) **البعث** (دمشق)، ١٩٥٦/٥/٤.

«جنود الاستعمار الفرنسي الذين يقفون أمام جثث الضحايا الأبرياء، وقفة تشفّ وحذر، بعد أن نكّلوا بهم، وجوه جبانة لم تقوَ على الصمود في وجه المناضلين الذين أذاقوهم الهزيمة، فلجأوا إلى أحطّ ما عرفه العالم من وسائل التشنيع في النساء والأطفال والمدنيين. لقد أفرغ الاستعمار قلوبهم من كل شعور إنساني وملأها بالخسّة والغدر».

ج ـ التيار الأممي: ويمثله الحزب الشيوعي السوري، والذي كان يضم في أغلبيته، شرائح من المجتمع السوري، يشكّل الأكراد والمسيحيون الأرثوذكس أغلبيتهم (وكان خالد بكداش قوطرش، وهو من أصل كردي، زعيماً وأميناً عاماً لهذا الحزب طوال حياته، وخلفته زوجته وصال فرحة بكداش بعد وفاته). انطلق هذا التيار مع تنظيم الماركسيين العرب، من منطلق الموقف الشيوعي العالمي في مناهضته الاستعمار والإمبريالية، وحاول أن ينسق موقفه مع موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية، إلا أنه كان يُبْرز مخالفته مواقف التيارين السابقين، الإسلامي والقومي، في تأييدهما الثورة الجزائرية. ونورد هنا، نموذجاً من صحيفة الحزب الشيوعي السوري **النور**: «لقد تلقت الدبلوماسية الفرنسية، وشهرة فرنسا في العالم ضربتين قاسيتين: **الأولى**، قرار باندونغ بضرورة نيل شمال إفريقيا حريته، **والثانية**، قرار هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦، بالموافقة على إدراج قضية الجزائر في جدول أعمالها. ويكفي أن نعلم، أنه لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، تخذل دولة استعمارية، من دون استعمال حق الفيتو، كي ندرك مدى ما يتمتع به نضال الشعب الجزائري من عطف وتأييد بين الشعوب. وهؤلاء عمال العالم، يطلبون وقف القتال فوراً، وانسحاب القوات الفرنسية، والاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، ويعلنون ثقتهم بانتصار الشعب الجزائري»[٧].

د ـ تيار البرجوازية الوطنية: في استعمالنا تعبير البورجوازية الوطنية (السورية)، نقصد موقف التيار السياسي الذي شكلته الكتلة الوطنية التي ترأسها هاشم الأتاسي، وشارك فيها عدد كبير من رجالات سورية السياسيين من أصول تجارية وصناعية خصوصًا، مع مُلاك أراضٍ، خاضوا العمل السياسي مع تأييدهم ودعمهم للكفاح المسلح، بشكل مباشر أو غير مباشرٍ. وقد انقسمت هذه الكتلة التي قادت مفاوضات الجلاء إلى حزبين هما: حزب الشعب والحزب الوطني، واللذان شكّلا تياراً شعبياً مؤيداً، مثلته صحف كبيرة. ونورد نموذجاً من صحيفة **الأيام** التي رأس تحريرها نصوح بابيل، نقيب الصحافة السورية: وقد جهدت الصحيفة عبر مقالاتها على تثبيت روح الثقة بالثورة الجزائرية وتتّبع مسيرتها، مؤكدة أن الجزائر، موطن الثورة العارمة التي يصعب النيل منها، مهما بلغت التضحيات، وأن للجزائر تاريخاً طويلاً في الثورات، ضد المستعمر الفرنسي «فنضال الجزائر لم يمد أواره منذ الاحتلال». وهناك ثورات متلاحقة قام بها الشعب الجزائري، كثورة الأمير عبد القادر، وثورة أولاد سيدي الشيخ، وثورة الشيخ بن حداد، وثورة ١٩٢٣، والثورة العارمة التي تقودها جبهة التحرير الوطني الجزائري[٨].

(٧) **النور** (دمشق)، ١٩٥٧/٤/٩، ص ١١١.

(٨) **الأيام** (دمشق)، ١٩٥٦/٦/٤.

ونوّهت الصحيفة بأن جيش التحرير الجزائري حقيقة لا يمكن إغفالها، وأن ريح الدماء في الجزائر، ستعصف بفرنسا. ذلك بأن المجاهدين الجزائريين، يسجّلون الملاحم في ربوع الجزائر، بلد البطولات.

فهم لا يقتصّون من المستعمر الفرنسي فحسب، وإنما يقتصّون أيضاً من المتآمرين على الثورة «فالمناضلون يصرعون الخونة» ويجتثّون آثارهم، ويلاحقونهم أينما كانوا حتى داخل فرنسا[٩].

وإذ تخاطب الصحيفة، الجزائر والثورة الجزائرية، فإنها تتوجه إليهما مباشرة، بالكلمات نفسها التي تتبناها الثورة كما أوضحنا: «الله أكبر والنصر للجزائر»و «الله للجزائر ولمجاهدي الجزائر». ولهذه العبارات وقع روحي قوي، سواء في أوساط الرأي العام العربي، أو في مسامع المجاهدين الصابرين. ومثل هذا الوقع يتجلى في عبارات أخرى على نحو، «الرحمة لشهداء الجزائر» و«أرواحنا في سبيل الجزائر المجاهدة».

وفي ردّها على جحافل جيش المستعمرين، والآلاف التي تُرسلُ من جنود فرنسا إلى الجزائر، تخاطب الصحيفة الرأي العام بثقة واضحة: «ستكون الجزائر مقبرة للفرنسيين». مهما كان من عنف المعارك، ومهما طال أمدها. سوف تنجح الثورة الجزائرية لأن «الجزائر للجزائريين» والجزائر لا ترضى بديلاً من حريتها، وسوف تتسع الثورة، وتمتد حتى الاستقلال التام و«سيرفع علم الجزائر الحرة بالقوة»[١٠].

وقد تغنى الشعراء والفنانون السوريون في هذه المرحلة، ببطولات الشعب الجزائري. وكان من أبرزهم، الشاعر سليمان العيسى الذي تغنى ببطولات الأوراس، كما تغنى الشاعر نزار قباني بنماذج من بطولات الجزائريات وبطلاتهن، أمثال جميلة بوحيرد.

أما دراسات المفكرين والكتاب السوريين ومقالاتهم، فكانت كثيرة. وأيقظت الثورة الجزائرية الروح المكافحة للشعب العربي السوري، وألهمت بمدلولاتها الكبيرة الكتاب والمفكرين؛ فراحوا يكتبون عن الثورة، بل عن الثورات في الوطن العربي والعالم. وكان عبد الله عبد الدايم، عميقاً في توجهه إلى الثورة الجزائرية، إذ خصّص لها مقدمة كتابه **الوطن العربي والثورة**، والذي يتحدث فيه عن الواقع القومي العربي ومقوماته والبعد الثوري فيه، الممثل هذه الثورة، إذ جاء في المقدمة:

«وحسبنا من هذا الواقع شاهد واحد: حسبنا قضية الجزائر. لقد بلغ تشكيك المستعمرين في أمر هذا القطر العربي وفي أمر نَسَبِه إلى الكيان العربي حداً، جعلوا منه جزءا من فرنسا. وظلّ الاستعمار حتى اللحظة الأخيرة يضرب عرب الجزائر، ويحرقهم أحياء، ويردّد في الوقت نفسه، أنهم فرنسيون (على حد قول سارتر في مقدمته لكتاب الدكتور فانون). ومنذ عام ١٩٣٠، ومنذ حملات بوجو ومؤامراته وما تلاها من مؤامرات سائر الاستعماريين، انتهج

(٩) **الأيام**، ١٩٥٦/٥/٢١.
(١٠) **الأيام**، ١٩٥٧/٩/٢٤.

الاستعمار سياسة لا تهدف إلى إخضاع الجزائر لفرنسة فحسب، بل تهدف إلى فرنسة الجزائر، وتغيير معالم حياتها القومية، ولم تسلم من ذلك اللغة العربية، ولم يسلم الدين الإسلامي. ومع ذلك، وبعد قرن ونصف من محاولات القضاء على معالم الوجود العربي في الجزائر، تنهض الجزائر حرة مستقلة، وتقف في الطليعة بين الدول العربية الداعية إلى وحدة الكيان العربي»[١١].

ثم يستطرد الباحث بلهجة اعتزاز مخاطباً الغافلين والناكرين، إذ يقول:

«فهل من حجّة على الوجود العربي الموحّد أقوى وأعنف من الحجّة الدامغة التي قدمتها الجزائر؟.. لقد بزغ الوجود العربي فيها قوياً مؤمناً، من وسط محاولات الفرنسة ووسط الاضطهاد ووسط كل الجهود التي بذلت للقضاء على مقوّمات الحياة العربية في ذلك البلد. وقامت الجزائر عربية أصيلة، وسكانها في معظمهم أنسوا لغة قومهم، وحيل بينهم وبين أن يتعلموا حتّى القرآن (إذ كان يسمح بتلاوة القرآن من دون فهمه)، فأين أنصار الفوارق والألوان واللهجات واللغات المختلفة في الوطن العربي؟ أين هذه الفوارق التي حاولت جهود الاستعمار أن تخلقها في قرن ونيف، فإذا الواقع العربي يمحوها ويبددها في أيام؟»[١٢].

ويرى جمال الأتاسي[١٣] أن الثورة الجزائرية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى يمكن أن تُرفع إليه ثورة وطنية واجتماعية وسياسية حديثة، وتحدث عن أبعادها متسائلاً:

«ما هي أبعاد هذه الثورة التي بدأت صعودها في الجزائر وما زالت تتسع وتشتد، فتغير حياة المجتمع وتبدل علاقات البشر، وتضخ حياة جديدة وقيمًا جديدة؟ من أين بدأت هذه الثورة وإلى أين تمضي؟ ما الذي أحدثته؟ وما الذي ترمي إلى تحقيقه؟»

يجيب الباحث عن هذه التساؤلات من خلال جوهر الظروف الموضوعية والشروط الذاتية للشعب الجزائري، فيقول: «لقد نشبت هذه الثورة في قطر عربي متخلّف ومستعمَر، فقامت تطالب باستقلال وطن، وبحق شعب في أن يقرر مصيره. ووراء هذا المطلب المباشر، سارت حركة ثورية جذرية، أخذت تبدّل مجتمعاً بأكمله، وتغيّر حياة الناس وأفكارهم وعاداتهم. بدأت ثورة وطنية بسيطة، وكأنها تجريبية، تفتّش عن طريق النجاح. وبدأت ثورة معاصرةٌ يطبق عليها عدوّها من كل جانب، ويعمل في داخل المجتمع الجزائري تهديماً وتخريباً. وكان لا بد لها من أن تعتمد على نفسها، وأن تواجه مصيرها وحدها. لكنها بدأت جذرية، منذ أن عرفت طريقها إلى قلب الشعب، فرسّخت قواعدها في صميم مجتمعها، وارتفعت إلى مستوى يمكن أن ترتفع إليه ثورة وطنية واجتماعية وسياسية حديثة».

(١١) عبد الله عبد الدايم، **الوطن العربي والثورة** (بيروت: دار الآداب، ١٩٦٢)، ص ١٢ ـ ١٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٣) الدكتور جمال الأتاسي: أستاذ في كلية الطب، جامعة دمشق ومفكّر قومي معروف، عمل لفترة قصيرة وزيراً للإعلام وساهم في تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي السورية والجبهة الوطنية التقدمية، كما ساهم في تأسيس المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي العربي الإسلامي.

على أن الباحث فؤاد الشايب، كان أكثر التصاقاً بواقع الشعب الجزائري وثوابته. وقد نبّه إلى أمر مهم، وهو أن الكثير من المفكرين، تمسكوا بالجانب القومي العربي، والجانب التحرري، وأغفلوا جانباً مهمًا، وهو الجانب الروحي الذي أمر الإسلام به، وأعطى الثورة الجزائرية قوتها الإيمانية وعنفوانها النضالي. وقد كتب ما يلي:

«انتصر للثورة الجزائرية، كثيرون من المناضلين والمفكرين في العالم غير العرب، على تباين مذاهبهم الاجتماعية، وعقائدهم القومية، من اشتراكيين ووجوديين إلى إنسانيين ورهبان وسواهم، ورأى فيهم كل فريق ما يمكن أن يراه من خلال عقيدة أو فكرة أو وجهة نظر. ويبقى أن الثورة الجزائرية، حدث كوني ضخم، ستظل الأقلام والفلسفات تدور حول شموخه طويلاً، قبل أن تحيط به وتنفذ إلى أعماقه، ولا يمكن لأي نظرية فلسفية أن تدّعيه لنفسها، وتبصمه بطابعها وتفسّر تاريخه بمقاييسها، وإن يكن صحيحاً ما عرضه د. فانون، من أن الثورة بدّلت الكثير من المفاهيم والتقاليد أو قضت عليها، فمن المؤكد أن القيم العربية بتقاليدها ومفاهيمها الأصلية لم تذهب هكذا، بل الذي ذهب منها، ما يمكن أن يعوق حركة الثورة الأصلية ويعطّل عجلة التقدم، من توافه تعلق عادة بجذوع القيم، ويبقى العربي المحافظ على قيمه الغالية، من وراء هذه الثورة»[١٤].

ومثلما شغلت الثورة الجزائرية المفكرين والكتاب السوريين، كذلك شغلت السياسيين، وبخاصة أولئك الذين كانوا يتولون مناصب قيادية خلال مرحلة الثورة. وطبيعي أن إفراد قسم خاص في مذكراتهم للحديث عن الثورة الجزائرية، يدل على المكانة الكبيرة التي كانت تمثلها في الحياة السياسية السورية[١٥]، ونورد هنا نموذجين اثنين لقطبين سياسيين سوريين من اتجاهين متعارضين هما:

- خالد العظم، رئيس مجلس وزراء سورية السابق، والسياسي السوري المعروف.
- أكرم الحوراني، القيادي البارز في حزب البعث العربي الاشتراكي، ورئيس مجلس النواب السوري، ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

يقول خالد العظم في مذكراته[١٦]:

«قامت سورية بما يتوجب عليها... في دعم الثورة الجزائرية، ومدّها بالأسلحة والذخائر، وتبّرع المواطنون بملايين الليرات، وقدموها بكل شوق. واستمرت سورية تجهد في الأمم المتحدة لدعم استقلال الجزائر. وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع فرنسا وانقطاع السوق

(١٤) أصدَرَ الكثير من السياسيين السوريين مذكراتهم عن زمن الانقلابات السورية وقد اخترتُ العظم والحوراني لشهرتهما وفاعليتهما في السياسة السورية، فالأول سياسي دمشقي يميني والثاني سياسي حموي يساري. ومن المذكرات الكثيرة التي صدرت، أذكر مذكرات أسعد الكوراني وأحمد عبد الكريم وعبد السلام العجيلي والفريق عبد الكريم زهر الدين وغيرهم...

(١٥) **المعرفة** (دمشق)، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٦٢)، ص ١٣٦.

(١٦) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

الفرنسي بوجه مشترياتها من الأسلحة، على أن تساير العدوان على الجزائر العربية، وأن تسكت عنه».

أما أكرم الحوراني، فيشرح أسباب إفراده فصلاً عن الثورة الجزائرية، والتوقف عندها في سرد مذكراته، معلّلاً ذلك بالأسباب التالية[١٧]:

١ ـ لم يُمتحن شعب في العالم، كما لم تُمتحن قومية في التاريخ، مثلما امتُحن الشعب الجزائري والقومية العربية طوال ١٣٠ عاماً، حيث تعرض الشعب العربي في الجزائر لكل أنواع الإبادة المادية والمعنوية من قبل الاستعمار الفرنسي.

٢ ـ كانت الثورة الجزائرية الوحيدة في تاريخ العالم الثالث التي استمرت معاركها من دون أي مساندة خارجية، أكثر من قرن من الزمن.

٣ ـ كان الاحتلال الاستعماري الاستيطاني في الجزائر، يشبه من عدّة وجوه، الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين.

ثم يعرض الحوراني علاقات سورية والمغرب، والستار الحديدي المضروب على أقطار المغرب العربي الثلاثة من قبل الاحتلال الفرنسي، لمنع اتصالها بالمشرق. ويعد هذا الاحتلال الحلقة الثانية من الحروب الصليبية الاستعمارية التي شنها الغرب على العرب والمسلمين، أما الحلقة الثالثة من الحرب الصليبية، والتي ما يزال العرب يخوضونها، حتى الآن، فهي احتلال فلسطين.

ويتابع فيقول: «الجنود الجزائريون والمغاربة في الجيش الفرنسي، كانوا يتعمدون ترك ذخائرهم وراءهم كي يستعملها الثوار السوريون، كما أن بعضهم التحق بالثورة السورية ضد الفرنسيين عام ١٩٢٥.

كانت الجزائر وسورية، كأنهما على موعد في صراعهما مع الاحتلال الفرنسي؛ففي شهر أيار/مايو ١٩٤٥، عندما كانت سورية تخوض معركة تحررها من الاستعمار الفرنسي الذي قصف عاصمتها ومدينتها ومجلس نوابها، كانت الجزائر ترفع علمها وتطالب باستقلالها، وكان الجواب قصف مدنها قصفاً وحشياً ذهب ضحيته أكثر من ٤٠ ألف شهيد».

ثم يعرض موضوع وحدة النضال العربي، وتأييد حزب البعث العربي الاشتراكي ثورة الجزائر على المستوى الحكومي والنيابي والشعبي، ذاكراً أن حزب البعث أصدر بياناً، بمناسبة أسبوع الجزائر في سورية، جاء فيه:

«إن الوحدة العربية هدفها الأسمى وهي ليست خطوة تعقب الكفاح من أجل الاستقلال، بل هذا الكفاح بالذات، عندما تتوحد فيه جهود الأمة جميعاً».

ودعا البيان، كما يقول الحوراني في مذكراته، إلى الوحدة، وحدة النضال العربي وإلى الشعارات التالية:

(١٧) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ص ١٨٩٧.

إن حرية العرب لا تتجزأ، وإن وحدة المصير ووحدة النضال فوق كل مساومة، وإن كل استقلال لا يقترن بالنضال الجّدي من أجل الوحدة، هو شكل جديد من أشكال الاستعمار.

ويتحدث الحوراني عن علاقته بعبد الحميد المهري الذي كان مندوباً لجبهة التحرير في سورية، واجتماعه معه، وتطمينه، حيث يذكر إجابة المهري على تخّوفه على الثورة الجزائرية، إذ يقول المهري:

«إنه لا يمكن لفرنسا أن تقضي على الثورة لسببين:

إن فرنسا خلال استعمارها الطويل للجزائر، قد استولت على كل المرافق من زراعية وتجارية وصناعية، فأصبح الشعب الجزائري بأغلبيته الساحقة من العمال والفلاحين البائسين الذين يفضلون ألف مرة حرباً، ولو دامت عشرات الأعوام، على الاستسلام. وهذا ما وحد الشعب الجزائري الذي لا يفّرقه أي تناقض طبقي أو فكري أو سياسي».

ويستطرد الحوراني فيقول: ثم قال المهري مازحاً: «إنني أخشى أن يجد الشعب الجزائري، بعد انتصاره على فرنسا، صعوبة في العودة إلى حياة السلم»

ويتابع المهري إجابته الحوراني، فيقول: «إن الثورة الجزائرية تستند إلى أيديولوجية فكرية وسياسية واجتماعية وروحية، ساهمت فيها وهيأت لها الحركات الوطنية والسياسية، ولا سيما جمعية العلماء، وعلى رأسها المصلح العربي والسياسي والاجتماعي، ابن باديس، التي تركت أثراً عميقاً في المجتمع الجزائري،... وبلورت بجرأة مفاهيم الإسلام الثورية التي تنسجم مع روح العصر، فتركت آثاراً قد تكون أكثر عمقاً، مما تركه جمال الدين الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده والشيخ رشيد رضا وتلاميذهم في المشرق العربي. لقد حوّلت جمعية العلماء تكايا وزوايا الجزائر إلى مدارس لتعليم اللغة العربية، وترسيخ المفاهيم القومية والوطنية والإسلامية».

ويتحدث، بعد ذلك، عن دور المفكر الجزائري، عبد الحميد بن باديس، ودفاعه عن العروبة والإسلام محدداً الأسئلة التي يطرحها المفكرون الجزائريون على أنفسهم وهي:

من نحن؟ من هم العرب؟ من هم البربر؟ هل يمكن أن تُعتبر الجزائر أرضاً فرنسية؟ ما هو الطريق إلى المستقبل؟

وجاء ابن باديس، أبرز المفكرين الجزائريين، ليجيب عن هذه الأسئلة بالحجة والمنطق والعمل؛ إذ يحدّد الشخصية الإسلامية العربية بما يلي:

«إن أبناء الوطن الواحد قد دخلوا الإسلام وتعلّموا اللغة العربية طائعين، فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة وقاسموهم مجالس العلم، وشاطروهم سياسة الملك وقيادة الجيوش وكلَّ مرافق الحياة، فأقام الجميع صرح الحياة الإسلامية...

إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ، قد جمع بينهم الإسلام، منذ بضعة عشر قرناً. ثم دأبت تلك القرون، تمزج فيما بينهم في الشدّة والرخاء، وتؤلّف بينهم في العسر واليسر، وتوحدهم في السراء والضراء. وقد كتب أبناء يعرب وأبناء مازيغ آيات مجدهم على صفحات هذه القرون».

يستطيع الباحث أن يستخلص من خلال ما ذكر في هذه المذكرات عن الجزائر ونضالها، أن هذا البلد كان يمثّل نقطة محورية ومركزية في الحياة السياسية السورية، حتى إنَّ كثيراً من الساسة، تعلّقوا به، وتعمّدوا إظهار هذا التعلّق، لتأكيد صورتهم الوطنية والتحررية تجاه الرأي العام.

ثالثاً: أشكال التأييد والدعم

حرص الشعب السوري على تقديم الدعم إلى الثورة الجزائرية، على الرغم من إمكانياته الاقتصادية الضعيفة، ولا سيما في تلك المرحلة، فأقام أسبوعاً لدعم الثورة الجزائرية، قدّم فيه السوريون، بمختلف شرائحهم، تبرعات نقدية وعينية، ولا سيما من حلي النساء ومجوهراتهم، بما فيها خواتم الزواج.

وقد شارك الإعلام السوري، ولا سيما إذاعة دمشق، في مواكبة أسبوع التبرع، والإعلان الدائم عنه. كما تطوّع عدد كبير في جيش التحرير، وبخاصة الأطباء أمثال نور الدين الأتاسي ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس وحبيب حداد، وكثر غيرهم.

وافتتحت جبهة التحرير، مكاتب لها في دمشق، وغالبية المدن السورية، على نفقة الحكومة، وبدعم مباشر منها؛ حيث أشرفت هذه المكاتب على الأنشطة الداعمة للثورة، وعلى الطلاب الجزائريين الذين سمحت لهم الحكومة السورية بالتعلم في مدارسها وجامعتها، في مختلف المراحل والكليات، متحملة جميع نفقات الدراسة مع إعانة شهرية طوال مدة الدراسة. كما عمّمت وزارة التربية والتعليم في سورية على جميع المدارس، بإنشاد النشيد الوطني الجزائري، إلى جانب النشيد الوطني السوري عند مطلع كل أسبوع ونهايته. وخصصت إذاعة دمشق ركناً إذاعياً يومياً، بإشراف مكتب جبهة التحرير الجزائرية بدمشق، يغطي أخبار الثورة وأنشطة مكاتب جبهة التحرير.

كما عمّمت وزارة الخارجية السورية على بعثاتها الدبلوماسية، بالتعاون مع مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتقديم جميع الخدمات لها، وتمثيلها، إذا تطلّب الأمر ذلك.

كما استقبلت الكليات العسكرية عدداً كبيراً من الشباب الجزائري، وتخرجوا فيها ضباطاً في مختلف الاختصاصات العسكرية.

عند إعلان استقلال الجزائر، استقبل الشعب الخبر بفرحة كبيرة، تعادل استقلاله وجلاء المستعمر عنه. وأعلن المثقفون السوريون، ولا سيما المدرسون في وزارة التربية والجامعة، عن استعدادهم للتدريس في الجزائر، والمساهمة في حركة التعريب من مختلف الاختصاصات. وتم إيفاد عدد كبير منهم على نفقة الجهات السورية. كما تم تعاقد عدد آخر

مع الجهات الجزائرية مباشرة. وما يزال الجزائريون يذكرون إخلاص المدرسين السوريين، ومستواهم العلمي والأخلاقي الكبير، وتأثيرهم الإيجابي في حركة التعليم والثقافة.

لقد كان الشعب السوري، بمختلف تياراته، ينظر إلى انتصار الجزائر على أنه دعامة لأقطار المغرب العربي في الشمال الإفريقي، وللأمة كلها، واستعادة حضارة عربية إسلامية على حوض البحر المتوسط.

الأمر الذي سيشكل تعاوناً وقوة في مواجهة الهيمنة الاستعمارية الغربية؛ فيعيد للمفاهيم الإنسانية أَلَقَها، وللحضارة العربية الإسلامية حضورها الفاعل، من حيث وزن الجزائر بإمكاناتها، ووزنها الثوري، ما يحقق طموحات الأمة العربية، من خلال تطورها وتقدمها واستعادة مجدها التليد، في إطار ببعد إنساني متجدد، ينهي حالة التخلف والضعف، ويشيد بناءً حضارياً قوياً.

مازال الأمل كبيراً،على الرغم من الصعوبات التي واجهتها الجزائر، إضافة إلى تعثر تفعيل الاتحاد المغاربي، في ضوء الإشكال الصحراوي المؤسف مع المغرب، والإعاقات التي تفتعلها سياسة الهيمنة الغربية في تضخيم المصالح القطرية والعلاقات الخاصة، بحكم ما أفرزه الاستعمار من علاقات وشراكات ثنائية متفاوتة، والمفاسد الناشئة عن العمولات وغيرها، مستذكرين الدعم الذي قدمته الجزائر إلى منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل تحقيق أهدافها، وإلى الدعم العسكري للجبهتين السورية والمصرية خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر، وإلى العمل على تفعيل مؤتمر القمة العربية من طريق العمل العربي المشترك والموحّد.

خاتمة

بعد عرضنا الموقف السوري من ثورة التحرير الجزائرية، وأمام ما يكابده الشعب السوري من مآس وتدمير وتجويع ونزوح في ظل الحراك القائم، مع ظلامية الحل الفعّال عربياً ودولياً، فإن تطلعاً إلى دور جزائري اكثر فاعليّة ،بحكم المكانة التي تمثّلها الجزائر عند الشعب السوري، والتي قدمنا صورة مختصرة عنها، وبحكم الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر وشعبها، لعلَها تكون قادرة على الوصول إلى شاطئ الأمان، متجاوزة الآثار الثأرية والتدخلات الخارجية التي يُعَدّ العدوُ المغتصب فلسطين، المستفيدَ الأول منها.

إن الخبرة الجزائرية في معالجة الأزمات والتسامح السياسي لمصلحة الوطن، كبيرة ومهمة على ضوء الخبرات التفاوضية التي سايرت حرب التحرير، ومواجهتها الإشكالات الداخلية التي حدثت في أواخر القرن العشرين وأعاقت الكثير من تقدمها، وقدرتها على تجاوز أزماتها، تجعل جميع المخلصين، ينتظرون دوراً فاعلاً للجزائر، تضع فيه ثقلها وأخوّتها وحرصها على مسيرة الأمة، وتجددها الحضاري المنتظر.

فهل من أمل في رؤية جزائرية ثورية جديدة، تكمل المسيرة، وتعالج الأزمة؟ □

الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيُّر

محمد الأمين بن عائشة(*)

باحث دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر ٣ ـ الجزائر.

مقدمة

كل هذا التزاحم الدولي في منطقة الساحل والتقارير التي تشير إلى أنها «أفغانستان ثانية» تُبين بوضوح تَزايدَ أهميتها وتأثيرها المباشر في الأمن القومي الجزائري، خصوصاً مع تنامي المخاطر الآتية من هذه المنطقة ولا سيَّما بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلَّفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية.

لقد دفعت هذه المعطيات الجزائر إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خصوصاً مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم الآتي من مالي والقابل للانفجار في أي وقت، وما سينجم عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، ولا سيَّما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرون بصفة كثيرة في كل من الهقار وجانت وتمنراست وأدرار. إذ إن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الأفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر، والذين تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموماً وعلى الجزائر خصوصاً.

أولاً: طبيعة الأزمة في مالي وأبعاد التدخل العسكري الخارجي

كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال الضعف المتأصّل للمجتمع في مالي، والقوى المستحكمة المختلفة التي تؤثّر فيه؛ فبمجرّد تلاشي عدوّهما المشترك، أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة، وقد عجّل المجلس العسكري (الذي أطاح الحكومة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة ظاهرياً حسب منفذي الانقلاب العسكري)، في تفكّك الدولة، وأدخل الجيش والدولة ككل في حالة من الفوضى[١].

(*) البريد الإلكتروني: amfine190@hotmail.fr.

(١) «Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?,» International Crisis Group, Crisis Group Africa Report; no. 92 (31 March 2005).

مالي الآن هي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار على يد المتمردين[٢]، خصوصاً مع تواصل النزاع العرقي (مع ظهور حركات التمرّد الانفصالية بين حين وآخر منذ العام ١٩٦٢) حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في شباط/فبراير ٢٠١١. غير أن التسلسل الدراماتيكي للأحداث أدى إلى سيطرة متمرّدي الطوارق على الشمال (وهم الذين مارسوا ضغوطات منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتّهمونها بسوء الإدارة والتهميش) وانهيار الحكومة في الجنوب. ويُعزى تفكّك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، والحوكمة الضعيفة وإهمال المناطق النائية، والتمرّد المستعر في الشمال، والذي تحوّل بسبب الحرب الليبية إلى تمرّد مسلح مكتمل[٣].

بدأت الأزمة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عدداً من المدن المالية ومن بينها «مناكا» الواقعة قرب الحدود مع النيجر و«وتساليت» على الحدود مع الجزائر[٤].

حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية. وأزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي. وقد سعت الحركة التي أنشئت عام ٢٠١٠ إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي. تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل. وغالباً ما اتُّهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال. وقالت الحركة الوطنية الأزوادية، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفّذوا اتفاقات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال والجنوب تماماً[٥].

في نهاية المطاف، كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحثّ على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القذافي عام ٢٠١١ الحافز الذي «عجّل بتحوّل شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرّد. فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الأفريقية، التي أنشئت عام ١٩٧٢، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم في شمال مالي. بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال

(٢) «أزمة مالي والتدخل الخارجي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>.

(٣) ميلاد مفتاح الحراثي، «تقرير تحليلي: دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل،» **الأخبار** (بغداد)، ٢٠١٢/٤/١٢، <http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129310.html>.

(٤) أنور بوخرص، «الجزائر والصراع في مالي،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي؛ ٢٣ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://carnegieendowment.org/2012/10/23/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d8%a7%d8%b9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a/e4l4>.

(٥) Salim Chena, «La Crise au Mali: Groupes armés, impasse politique et crise humanitaire,» Centre d'études pluridisciplinaires en sécurité et société (CEPES) (7 août 2012), <http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-cedim&id_article=7892&lang=fr>.

موجة الجفاف التي حدثت عام ١٩٨٤، أو ممّن فرّوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرّد العام ١٩٦٣[٦]. أزمة التوارق هي نتاج صريح للإرث الاستعماري، يرجع محددها التاريخي إلى استقلال كل من ليبيا (١٩٥١)، والنيجر (١٩٦٠)، وبوركينافاسو (١٩٦٠)، والجزائر (١٩٦٢) عندما وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين عدة دول اتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[٧].

يرجِّح بعض المؤرخين أن شعب الطوارق هم أحفاد القارامانت الذين عاشوا في سهول فزان بليبيا، وهناك من يقول بعكس ذلك بدليل أن القارامانت، حسب المؤرخين القدماء، كهيرودوت هم من ذوي البشرة السوداء. أما الطوارق فهم بيض، ثم إن الشعوب التي شاركت مباشرة في تكوين الطوارق لم يسكنوا فزان وهم قبائل هوارة، اللمطة، إزناكن، إماسوفن. العلاقة الوحيدة بين الطوارق والقارامنت هي تسمية الثانية لفزان وهي تارقة والتي صارت فيما بعد تسمية فرقة صنهاجة الملثمين. ينفرد الطوارق باسمهم المعروف لدى الأوروبيين والعرب، والتفسير الأكثر منطقية هو أن اسمهم مشتق من الكلمة الأمازيغية «Targa» وتعني «الساقية» أو «منبع الماء»[٨].

استطاع تنظيم الأزواد السيطرة على العديد من المناطق في شمال مالي، وخلق بؤر توتر في عدد كبير من الأقاليم وهو ما تبينه الخريطة الواردة أدناه.

١ ـ تداعيات الأزمة في مالي على الاستقرار السياسي والأمني

انتهى هذا الفصل من الصراع في مالي بعد توقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦ التي أنهت رسمياً تمرد الطوارق. ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضاً إلى قبول وساطة ليبية أسفرت عن ما سمي «بروتوكول تفاهم» وقّع عليه الطرفان في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حداً للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد ١٥٠ كلم شمال كيدال، كبرى مدن الشمال المالي، وهو ما مثّل خرقاً لاتفاقية الجزائر[٩].

الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، ويتمثل البعد الأساسي فيها بأزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى التشاد. إذ إن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية (وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية)؛ ثم هناك البعد

(٦) Alain Antile, «Les Rebellions touarégues et la crise de létat,» Ramses (2009), p. 4, <https://www.ifri.org/fr/publications/ramses/article-de-ramses/ramses-2009-afrique-direction-dalain-antil>.

(٧) Antoine de Saint , «Les Touaregs Histoire d'un peuple,» Les Puits du désert (20 mars 2013), <http://www.lespuitsdudesert-tidene.org/touaregs.html>.

(٨) الحاج ولد إبراهيم، «أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،» مركز الجزيرة للدراسات (١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm>.

(٩) «مصطفى صايج: اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر،» حاوره محمد سلطاني، <http://www.elbilad.net/archives/48072>.

خريطة مناطق التمرد في مالي

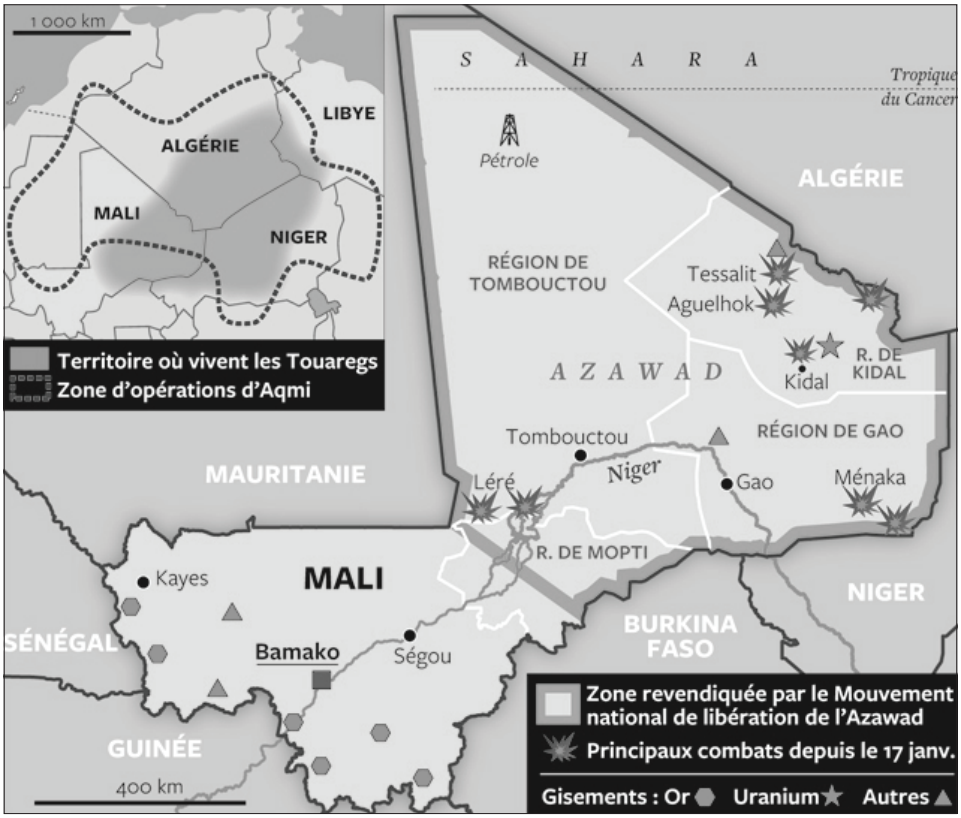

المصدر: «MALI Rebelles touaregs: «Pourquoi nous reprenons les armes…,» *Courrier International* (5 avril 2012), <http://www.courrierinternational.com/article/2012/03/01/rebelles-touaregs-pourquoi-nous-reprenons-les-armes>.

التاريخي السياسي حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعدَ الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها. أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صناعة القرار(*).

في أزمة مالي، الرئيس» تومانو توري» لم يدمج الطوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين، بأنها من النزاعات

(*) القرار الرقم ٢٠٥٦ بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقر عن الوضع في مالي (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، والقرار الرقم ٢٠٧١ بشأن مالي (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، والقرار الرقم ٢٠٨٥ بشأن مالي (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.html>.

المجمدة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[١٠].

٢ ـ انعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي

اعتمدت استراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساساً على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستياً، ومالياً، واستشارياً. وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة. بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخّل الأفريقي العسكري لو أنّه كان قادراً على حسم المعركة، أي أنّها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوّاتٌ أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقّق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورةٍ مباشرة[١١].

عقب إعلان حالة الطوارئ في مالي طلبت الحكومة الماليّة رسمياً مساعدة عسكرية من فرنسا، الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه جاء لمساندة دولة صديقة وليس انتقاصاً من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة. أي أنّ حرب فرنسا أصبحت في إطار «الحرب على الإرهاب» التي أصبحت تعبيراً هلامياً وغير محدّد، لكنّه مبرّر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ استهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية[١٢].

بعيداً ممّا تروّجه فرنسا من أسبابٍ لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة. على رأس هذه العوامل أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلداً غائباً عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة، وعن المشهد السياسي في مالي بصفةٍ خاصّة؛ فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعباً

(١٠) «أزمة مالي والتدخل الخارجي».

(١١) Stefanie Schüler, «L'Intervention militaire au Mali: Les mauvais souvenirs des Américains,» RFI (Les voix du monde) (16 janvier 2013), <http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains>.

(١٢) «Les Zones d'ombre de l'intervention française au Mali: Eléments de contexte et d'explication,» Dossier d'information (23 janvier 2013), <http://survie.org/IMG/pdf/Dossier_d_information_-_Les_zones_d_ombres_de_l_intervention_francaise_au_Mali_-_Survie_-_24_janvier_2013.pdf>.

أساسيّاً، وطوال العقود الماضية، في دعم أنظمة سياسية هنالك أحياناً، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى[١٣].

تعتبر مالي دولة ذات أهمّية بالغة بالنسبة إلى فرنسا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفّر حاجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي[١٤].

كما يجب أن يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتَّبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة «بوش» (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨) التي انتهجت سياسة تدخّلية أمريكية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، منها السعي إلى تنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأمريكي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارّة أفريقيا (قناة السويس، وخليج عدن، ورأس الرجاء الصالح)، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعدّدت الوسائل الأمريكية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية[١٥].

خلال العشر سنوات الأخيرة كانت كل التدخلات الأجنبية في القارة الأفريقية فرنسية، مثل تدخلها في تشاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي الذي كان على وشك السقوط، والتدخل في ٢٠١١ لإسقاط قباقبو ضد حسن واتارا في الكوت ديفوار، وأيضاً هذا التدخل في مالي يؤكد أن فرنسا في طور الانتشار العسكري لها وهي موجودة في ٥ دول أفريقية عسكرياً من خلال اتفاقيات، ومرتبطة باتفاقيات للتعاون العسكري مع العديد من الدول الأفريقية[١٦].

ثانياً: الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة في مالي

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية مُحكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيداً من الحسابات الخارجية وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصاً فرنسا، إذ إن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي. وهي تعدّ أي تدخل أجنبي تهديداً للأمن والاستقرار

(١٣) Bernard Adam, «Mali: De l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état,» Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) (2013), p. 16, <http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2013/Rapport_2013-3.pdf>.

(١٤) Luis Ramirez, «US Military Expands Presence in Africa,» Voice of America (25 June 2012), <http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html>.

(١٥) Adam, «Mali: De l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état,» p. 22.

(١٦) John Schindler, «The Ugly Truth about Algeria,» The National Interest (10 July 2012), <http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146consulter>.

في الجزائر. كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية أفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.

تؤدي الجزائر دوراً مهمّاً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. ومنذ مبادرة عموم الساحل عام ٢٠٠٢، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥، إلى قيادة أفريقيا ٢٠٠٧ ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة. وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً: «يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة»[١٧].

تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني. ويعدّ الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديداً في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية؛ ما يصعِّب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية[١٨].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها في القارة الأفريقية ككل وليس فقط منطقة الساحل، تجسيداً لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي ظهر سنة ١٩٩٧ وموَّلته شركة برادلي وأنتجته «براميل الفكر» الأمريكية والتي من بين أعضائها دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، ونخبة المركب الصناعي العسكري الأمريكي والشركات النفطية العملاقة... وغيرهم. انطلق مع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ النشاط الفعلي لـ «القيادة الأفريقية» التي أحدثتها الولايات المتحدة، لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأمريكية للهيمنة العالمية.

(١٧) «الخبير في الشؤون الأورومغاربية، مصطفى سايج لـ البلاد: استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر،» حاورته فريال م.، البلاد أون لاين (١٠ تموز/يوليو ٢٠١٠)، <http://www.djazairess.com/elbilad/21072>.

(١٨) Lauren Ploch, *Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa* (New York: Congressional Research Service, 2011), pp. 9-10.

وأتت الخطوة تنفيذاً لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة البنتاغون، وتشمل دائرة تدخل «أفريكوم»، موزعة على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الأفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)[١٩].

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية مُحكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيداً من طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معيَّنة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي[٢٠].

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي وبخاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي وخصوصاً الأمريكي والفرنسي، فقد رفضت الجزائر من قبلُ إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم»، بل وسعت إلى إقناع دول أفريقية بعدم إيوائها. ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط من دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة حساسة جداً لها؛ فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاءً لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب المقاتلين إلى المنطقة من كل أنحاء العالم، وتالياً فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلاً.

١ ـ التكيف الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي

بما أن الساحل الأفريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر التي تتأثر بكل التهديدات والأزمات التي تعانيها المنطقة. ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت «دول الميدان» وتضم ـ إضافة إلى الجزائر ـ موريتانيا ومالي والنيجر، مقرها في تمنراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربع، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دولاً أخرى مثل: التشاد ونيجيريا وبوركينافاسو[٢١]،

(١٩) Sylvie Kauffmann et Isabelle Mandraud, «L'Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de l'intégrité territoriale du Mali,» *Le Monde afrique*, 7/4/2012, <http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/04/06/l-algerie-defend-l-integrite-territoriale-du-mali_1681659_3212.html>.

(٢٠) عبد القادر مساهل، «في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي،» البلاد أون لاين، <http://www.elbilad.net/archives/59744>.

(٢١) «Les Pays du champs ont réussi a crée le cadre qu'il faudra rendre opérationnel sécurité au sahel,» Vitamine DZ (21 novembre 2011), <http://www.vitaminedz.com/les-pays-du-champ-ont-reussi-a-creer-le-cadre-qu-il-faudra-r/Articles_18300_880325_16_1.html>.

علماً أن فرنسا ترى في هذا المركب الأمني الإقليمي تهديداً لنفوذها ومصالحها في منطقة الساحل الأفريقي.

تؤدي الجزائر أيضاً دوراً مهمّاً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. ومنذ مبادرة عموم الساحل عام ٢٠٠٢، والتي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥، ثم إلى قيادة أفريقيا عام ٢٠٠٧ ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة[٢٢].

في رأينا، يعود رفض النظام الجزائري التدخل العسكري في مالي إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخّل، إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، وهذا التدخّل الجزائري في مالي سيورّط الجزائر في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي. فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر، ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود، وفي حرب يغذّيها صراع الإرادات، وفي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر (التوارق).

انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو العنصر العرقي نفسه للمتمردين شمال مالي؛ و**الثاني**، أمني، ويهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي؛ و**الثالث**، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الأفريقي.

إن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما، كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجدداً وإلى تدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها خطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة ٢٠٠٣ قادت الجزائر وساطةً أشرف عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصياً كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الأفريقية لأمنها القومي والتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في تموز/يوليو عام ٢٠٠٣ تحت اسم «تحالف ٢٦ ماي من أجل التغيير»، وقد كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه.

(٢٢) John Schindler, «The Ugly Truth about Algeria,» *The National Interest* (10 July 2012), <http:// nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146>.

وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل، حيث ملف الطوارق الحساس، وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من ٦ آلاف كيلومتر[٢٣].

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التشديد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. وعليه فإن تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة[٢٤]. وتوصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية على مستوى الأمم المتحدة. وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فان البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

ويتعلق الأمر **أولاً** بأن الماليّين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية. أما الجانب **الثاني**، فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر والنيجر وموريتانيا)[٢٥].

٢ ـ تقييم الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال الأعوام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٥، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها. وكثيراً ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

إن سياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص، حيث تمتاز العلاقات الجزائرية ـ الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر

(٢٣) Khaled Satour, «Mali, Sahel, Algerie, la nouvelle donne du projet imperial,» Contredit (20 février 2013), <http://contredit.blogspot.com/2013/02/mali-sahel-algerie-la-nouvelle-donne-du_20.html>.

(٢٤) «الأزمة المالية: الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية،» وكالة الأنباء الجزائرية (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.aps.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9.html>.

(٢٥) عربي بومدين، «أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية،» **الحوار المتمدن**، ٢٠١٢/١٠/٢٧، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943>.

المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح في المجال أمام دول أخرى (المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فاعلين في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية. فلم تستخدم الجزائر كل إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموّجه دائماً نحو الشمال.

وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر ـ كما يجب ـ الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة، وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصاً بحكم انتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينيهم في هذا المجال، إذ إن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية[٢٦].

يرتبط الدور الجزائري في الساحل الأفريقي أساساً بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير، ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر. فإذا أخذنا بفكرة أن التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة تضخم حجم هذه التهديدات لتجد مبرراً للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلاً في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم مكافحتها، تشكل تحدياً للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقاً من نقطتين رئيسيتين:

أ ـ لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي ومكافحتها، في حال نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعاً من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الأفريقي.

ب ـ لأن دول الساحل الأفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر أنَّه سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبخاصة أن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري، كما حدث مع أفغانستان. وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرّها على أراضيها.

ترجع الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الأفريقي إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطاً فاعلاً فيها من أجل تسوية النزاعات في المنطقة. وقد

(٢٦) نبيل بوبية، «الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية،» (رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ١٦٣.

توالت تلك الجهود كذلك في ما يخص معالجة مشاكل الطوارق في مالي والنيجر والتهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية، وبخاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك. فقد استطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرّم وتجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن، وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدتها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليو عام ٢٠٠٩ في مؤتمر «سرت»، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٩.

تحسب مكانة الجزائر دبلوماسياً بمتغيرات ثابتة لكن التغيير سريع جداً، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو[٢٧].

خلاصة

امتازت الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، والتشديد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن في مقابل هذا اتّصفت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير، وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية. وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع الأزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية، إضافةً، إلى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

ـ النزاع في مالي مرشح للتأزم في بحر من التناقضات الداخلية مع تزايد الحساباتِ الخارجية، فيجب بالنتيجة التعامل مع الحركيات السببية وليس فقط مع الأوجه التعبيرية والعنيفة للأزمات.

ـ إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع إلى كون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالاً لاستقطاب قوى خارجية، ومجالاً لعمل قوى إقليمية، وذلك نظراً لما تمتاز به هذه المنطقة من ثروات فوق وتحت الأرض. من هنا كان لزاماً على الجزائر أن تعمل من أجل

(٢٧) «الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية: حوار د. مصطفى صايج،» وكالة الأنباء الجزائرية، <http://dzairinfos.com/article/a-la-diplomatie-alga-rienne-ne-sait-pas-sa-adapter-aux-changementsa>.

إيجاد حلول في هذه المنطقة تفادياً لأي تهديد للأمن القومي الجزائري؛ فالجزائر سعت وتسعى جاهدة إلى قطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

ـ إن القارة الأفريقية تشهد تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الاستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الاستراتجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الأفريقية انطلاقاً من سياسة جيوبوليتكية براغماتية، خصوصاً منطقة الساحل الأفريقي.

ـ بالنظر إلى المصالح المتنامية (النفط على وجه الخصوص) للغرب والصين في المنطقة، وكذلك تفاقم الأزمات الداخلية وتفشّي الظواهر المرضية مثل الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب، فإن الساحل مرشح لأن يكون في السنوات المقبلة بحراً متلاطماً من الأزمات الداخلية مع تزايد احتمالات بروز إرهاب أفرو ـ مغاربي قد يهدد المنطقة برمتها.

ـ الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة التي أصبحت المصدر الأساس لكثير من المشاكل المرتبطة في الغالب بعدم توافر أدنى مستويات الحياة للأفراد، إضافةً إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصاً الاجتماعي الذي غالباً ما ينتج منه أزمة هوية تُفكك المجتمع وتالياً الدولة، وهو ما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنياً ومجتمعياً.

ـ رهان الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها، فهي الآن هي في مأزق أمني حدودي خطير، وكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب، وخصوصاً بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمنزلة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه وجود قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا. ولكن بعد سقوط القذافي انتهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة وكراً للقاعدة ومصدر تجارة الأسلحة وممراً لمهربي المخدرات اللينة والصلبة.

ـ الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة؛ فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة الواردة من ليبيا، وأيضاً المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مروراً بغرب أفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا، وطريق آخر للمخدرات اللينة الآتية من المغرب عبر البوليساريو ـ الصحراء الغربية ـ وموريتانيا وصولاً إلى الساحل.

من هنا فإن أي مقاربة جزائرية أو أجنبية لإيجاد حل للأزمة في مالي ومنطقة الساحل عموماً لا بد من أن تقوم على العناصر التالية:

١ ـ الاعتراف بأن التهديدات، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أُخرى، هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحركاً وعملاً مشتركاً.

٢ ـ كل هذه التهديدات تقتضي وجود استراتيجية متعددة الأطراف والأبعاد.

٣ ـ بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة من دون الجزائر، فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل من النيجر ومالي وموريتانيا (دول الميدان).

٤ ـ الإقرار بأن الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات وخصوصاً الإرهاب.

٥ ـ من واجب دول المنطقة، ودول الجوار الاستراتيجي، وكذلك المجموعة الدولية عموماً، وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها، العمل حسب منطق يجمع بين الاستباقية ـ الوقاية ـ والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و«الإرهاب» وذلك من طريق تمكين هذه الدول من تحقيق شروط التنمية □

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

حل النزاعات في التربية العربية

د. يزيد عيسى الشورطي

يقدّم هذا الكتاب دراسة علمية تحليلية لمجال ما زال الاهتمام به عربياً محدوداً، رغم أهميته الكبيرة وتأثيراته العميقة؛ فحل النزاعات بين الأشخاص سلمياً بعيداً من العنف هو مهارة حياة مهملة في المشهد التربوي العربي. ويأتي توقيت نشر الكتاب في لحظة تاريخية يشهد الوطن العربي خلالها موجة عنف مجتمعي مدمرة متعددة الصور والميادين والاتجاهات والحجوم. لذلك قد يشكل هذا الكتاب خطوة نحو تبني تربية حل النزاعات كمدخل لإصلاح تربوي عربي شامل يسعى لإكساب الأفراد والجماعات مهارات حل النزاعات، ومعارفها، واتجاهاتها، وقيمها، ومبادئها، وممارساتها، لكي يصبحوا لبنات بناء وتوحيد في مجتمعاتهم، لا معاول هدم وتشظي، ويتحولوا إلى عناصر تنمية وتقدم، لا أدوات تخلف وعداء وفرقة ودمار، ويكونوا أكثر استعداداً لمواجهة الواقع ومشكلاته وتحدياته بكفاية عالية، ويحققوا نجاحاً حياتياً ومهنياً كبيراً.

٢٢٤ صفحة

الثمن: ١١ دولاراً

أو ما يعادلها

العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوروبا

أنس الصنهاجي(*)

أستاذ التعليم التأهيلي ـ المغرب.

يعتبر الحديث في موضوع العلاقات المغربية ـ الأوروبية من الأمور التي لا تزال راهنة من حيث حيويتها وانفتاحها على الآفاق المستقبلية. من هنا، فإن الموقع الجيوسياسي للمغرب وضعه أمام إطار معيَّن في علاقته مع المجال الأوروبي الذي يحادّه، الأمر الذي جعله معنياً بدائرة المصالح الأوروبية وسياستها في المتوسط، ومخاطباً في الشمال الأفريقي في مجموعة من القضايا التي تهم المجال الأوروبي، كالقضايا الأمنية وتغيرات السياسة الدولية بالمتوسط. أمام هذه المعطيات أصبحت العلاقات المغربية ـ الأوروبية خاضعة في امتداداتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى هذه الأمور. فالمغرب لا يستطيع مجاراة التكتل الأوروبي ومطامحه المدعومة بمختلف أوجه القوة وآليات الضغط والإكراه.

وبذلك، فإن ما تعرفه اليوم علاقة المغرب مع أوروبا، إنما هو امتداد في الزمان لسيرورة تاريخية جعلت هذه العلاقة تمر في مراحل مختلفة من حيث نوعيتها ومتانتها وهشاشتها، ما يعبِّر عن تضارب المصالح وانقلاب موازين القوة، التي تكشف عنها طبيعة الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين منذ الاستقلال، والتي تعطي بالملموس صورة قريبة عن القيمة الحقيقية والوضعية التي تقرّها هذه الاتفاقيات، خصوصاً بعدما أصبح الاتحاد الأوروبي يعدّل مجال حضوره الاستراتيجي بعد انفتاحه على بلدان «أوروبا الشرقية»، ما أفقد المغرب مجموعة من الامتيازات التفضيلية والمساعدات، الأمر الذي سيدفعه إلى مراجعة تصوراته للعلاقة مع أوروبا، وخصوصاً بعدما عرف القطاع الفلاحي المغربي تأثيراً مباشراً وخسائر فادحة واستنزافاً للثروة السمكية.

ولكن بالموازاة مع ذلك، لم يستطع الاتحاد الأوروبي إخراج المغرب من دائرته الاستراتيجية تبعاً لما شكلته المسألة الأمنية وقضايا الهجرة على الهاجس الأمني الأوروبي، ما جعل المغرب يحاول استغلال هذه الأوراق في مخاطبته الأوروبيين من أجل تدعيم مصالحه الذاتية وتحصينها، تماشياً مع التغيرات الدولية التي بدأت تمنحها مؤشرات دالة على أن

(*) البريد الإلكتروني: senhajianass78@gmail.com.

الولايات المتحدة الأمريكية ساعية لا محالة إلى تدعيم أوجه وجودها في المتوسط والشمال الأفريقي، الشيء الذي دفع المغرب إلى استغلال هذا التنافس من خلال المراهنة على تناقض المصالح الأمريكية ـ الأوروبية.

وطبقاً للمتغيرات الدولية، فإن السياسة المغربية في علاقتها مع جارتها الأوروبية، تظل حبيسة خطاب المصالح، بسبب وضعها العام المتميز بالإكراهات وبالهشاشة الاقتصادية والضغوط الاجتماعية وضعف الموارد. فأمام هذه الأمور ستبقى العلاقة المغربية ـ الأوروبية خاضعة لهذا المنطق.

ولعل الخطر الذي تستشعره أوروبا يهدد أمن منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]، والذي ينعكس عليها بشكل مريب، هو تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والهجرة العربية والأفريقية إلى أوروبا، وتنامي المد الأصولي الذي ينتهج سياسات معادية للأيديولوجية الأوروبية واستراتيجيتها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

يضاف إلى ما سبق، الرغبة الأوروبية في استبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوبه في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر، إلى جانب قضايا أخرى مؤثرة في المنظور السياسي الأوروبي كوضع الصين وإيران... على سبيل المثال كقوى صاعدة، ومستقبل الدور التركي في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج... إلخ[2]. كل هذه الهواجس وغيرها تعتبر أساسية في الاستراتيجية الأوروبية، ما يدفعها باتجاه تفعيل الشراكة مع دول الجوار المتوسطي. وتالياً فهي تدرك مدى الحاجة إلى الاستقرار السياسي والأمني لنجاح مشروعها في المتوسط، لذلك تمّت إضافة البعد السياسي في مؤتمر برشلونة إلى مجموعة الأبعاد الأخرى.

أولاً: دور المغرب في الحد من عمليات الهجرة السرية إلى أوروبا

١ ـ أسباب الهجرة السرية

يشكل المغرب بسبب موقعه القريب من الضفة الأخرى لأوروبا ووضعه الاقتصادي والاجتماعي، أهم البلدان المتوسطية المصدرة للهجرة بنوعيها الشرعي وغير الشرعي، سواء منهم المغاربة أو أفارقة دول جنوب الصحراء[3]، وهذا ما جعله ـ في إطار التزامه

(١) عبد الرحمن مطر، «أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي ـ المتوسطي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣) أحمد يسري، **حقوق الإنسان وأسباب العنف في المجتمع الإسلامي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٤)، ص ٢٠١.

باتفاقيات التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي ـ يستنفر كل إمكاناته لتشديد المراقبة على الحدود المغربية الأوروبية، لإجهاض كل المحاولات المتكررة والدؤوبة للمتسللين إلى الضفة الأوروبية عبر الحدود المغربية؛ فحسب بيان صدر عن وزارة الداخلية المغربية في تموز/يوليو سنة ١٩٩٩، اعتقلت القوات المغربية سنة ١٩٩٧ حوالى ١٨٤١٣ مرشحاً للهجرة نحو أوروبا في وضعية غير قانونية. ولهذا، فالمغرب يسجل حسب تقرير صدر عن المجلس الأوروبي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩، ضمن البلدان الأكثر تصديراً للمهاجرين السريين[٤]، الأمر الذي جعل المغرب يوظف كل طاقاته للحد من الظاهرة. فمع سنة ٢٠٠٣ بدأت نسب اعتقال المهاجرين غير الشرعيين ترتفع، حيث أفادت إحصاءات رسمية سنة ٢٠٠٤ أن ما يناهز ١٩١٧٦ مهاجراً سرياً اعتقلوا على متن ٩٤٢ زورقاً سنة ٢٠٠٣[٥]. وفي الأشهر الستة الأولى من السنة التالية أوقف على تخوم سواحل الأندلس وأرخبيل الكناري ما يزيد على ١٥١٧٥ مهاجراً سرياً كانوا على متن ٧٤٠ قارباً[٦]، من بينهم ٣٠٩٠ مهاجراً أفريقياً[٧].

لكن هل الحل الناجع للظاهرة يكمن في المقاربة الأمنية الصرفة؟ أم أن هناك حلولاً جذرية تتأسس على المشروعات التنموية التي من شأوها القضاء على الظاهرة بشكل سبرنتيكي؟ وتالياً القفز على التصور الأوروبي الذي لا يرى سوى العنصر الأمني البوليسي للحد من ذلك، في الوقت الذي يتطلب الواقع تبني استراتيجيات تنموية حقيقية كحل شافٍ لهذه الظاهرة[٨]؟

٢ ـ الأمن والهجرة السرية في المتوسط: أي علاقة للمغرب؟

لقد عرف مفهوم الأمن تحولاً جذرياً، حيث أضحى يختلف عن ذلك المفهوم الذي كان شائعاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي ينحصر في الأمن العسكري، فالأمن حسب المفهوم المعاصر، له مدلول متعدد الأبعاد والمجالات، يمكن اختزاله في الاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وعافية البلدان من الفقر، وتذليل الهوة بين الاقتصادات والمجتمعات المتعددة[٩]. في هذا الإطار يقدم حوض البحر الأبيض المتوسط نموذجاً لهذا النوع الجديد من التعاون الأمني، والذي يشكل المغرب قي غمرته إحدى حلقاته المركزية بحكم موقعه الاستراتيجي جد المتميز وحدوده مع أوروبا، حيث لا يقتصر التعاون

(٤) Amine Tawhidi, «Aspect de l'immigration clandestine,» *L'Opinion* (31 septembre 1997), p. 4.

(٥) Max Engel Website, <http://www.maxengel.com>.

(٦) الموقع الإلكتروني نفسه.

(٧) ليلى بارع، «كيف يتعامل المغرب مع أفارقته،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/٣/١٥، ص ٣.

(٨) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)** (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٨)، ص ١٢١.

(٩) سميرة لشكر، «التعاون الأورو ـ متوسطي في المجال الأمني،» (دبلوم الدراسات العليا المعمّقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠١)، ص ١٠.

المغربي في هذا الإطار على الاتفاقيات الثنائية، بل يتجاوز ذلك إلى الإطار الجماعي من خلال مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة الحلف الأطلسي.

وبما أن الحوض المتوسطي يعكس منذ بداية القرن العشرين، مرآة لكل المشاكل العالمية المعاصرة، باعتباره نقطة تقاطع استراتيجي بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وبين ثلاث قارات، فقد طفت على هذه المشاكل ظاهرة الهجرة السرية من دول جنوب المتوسط الفقيرة إلى شماله الغني، حيث عرفت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية لدى بلدان الحوض فوارق هائلة بين ضفتيه، ما جعل المنطقة تعرف غلياناً خطيراً من جراء ذلك. ففي الوقت الذي نجد فيه شمال المتوسط يرفل في نعيم التقدم الاقتصادي والعيش الاجتماعي الكريم والتطور التقني والعلمي والتكنولوجي، لا نجد في الضفة الجنوبية الأخرى سوى تجارب فاشلة في مجال الأنظمة التعليمية والاقتصادية...

وهكذا فإن المؤشرات على حجم الفوارق بين دول شمال المتوسط وجنوبه تتمثل بتدني الدخل الفردي، والانخفاض المضطرد لمستوى المعيشة والتعليم والرعاية الصحية، وارتفاع نسب العطالة، والتخلف الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي، والعجز التجاري والمديونية الثقيلة، إضافة إلى الفوارق الهائلة في ميدان الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة دولة الحق والقانون. زد على ذلك الانفجار الديمغرافي في الدول المتوسطية الفقيرة الذي يزيد الطين بلة في مجال التغطية الصحية والتعليمية والتشغيل[١٠].

ولا شك في أن هذه المعضلات تؤثر في أمن دول البحر المتوسط، فمن المنتظر أن يصبح تعداد سكان دول المتوسط ٥٠٠ مليون نسمة في أفق سنة ٢٠٢٥[١١]، يمثل فيها سكان الغرب نسبة ٤٠ بالمئة. بينما سيصل عدد سكان شمال أفريقيا إلى ٤٠٠ مليون نسمة في السنة نفسها، وهو رقم يفوق عدد جميع سكان الاتحاد الأوروبي[١٢]، وبوتيرة الهجرة الحالية ونصب الخصوبة العربية داخل بلدانها وبلدان أوروبا، من المتوقع أن تغدو ساكنة أوروبا الأصلية أقلية في بلدانها في حدود سنة ٢٠٤٠[١٣].

ورغم أن دول المجموعة الأوروبية، قد أغلقت أبواب الهجرة منذ منتصف السبعينيات، فإن توافد المهاجرين من المغرب وشمال أفريقيا إليها ظل مستمراً، حيث تعاني دول الاتحاد الآن إقامة أحد عشر مليون مهاجر بصفة غير شرعية، ما يزيد الاضطرابات والقلاقل الداخلية

(١٠) Elisabeth Mann Borghese, *Développement durable et sécurité en méditerranée*, La Méditerranée: Modernité plurielle (Paris: UNESCO, 2000), p. 299.

(١١) طه حمد المجذوب، «الأمن الأوروبي ـ المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٩٩.

(١٢) أحمد مهابة، «سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ١١٠.

(١٣) محمد الحداد، «السلام في المتوسط: الواقع والآفاق،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ١٦٨.

إثارة[١٤]، نتيجة رفض التنظيمات اليمينية المتطرفة الجنسيات الدخيلة على المجتمع الأوروبي. لذا، فإن ملف الهجرة يعتبر من أهم الملفات السياسية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

أما المغرب، فيجد في هجرة مجموعة مهمة من مواطنيه إلى دول أوروبا، مصدراً لجلب العملة الصعبة من جهة، وقناة لتصدير جزء مهم من الضغط الديمغرافي الذي يعانيه من جهة أخرى. هذا هو المنطق الذي تحكّم في سياسة مختلف الحكومات المغربية، التي شجعت تصدير اليد العاملة إلى الخارج، بعدما عجزت عن إيجاد بدائل لتلبية الحاجات الضرورية لمجتمعها، ومن أهمها خلق فرص شغل للشباب، ما أدى بآلاف المغاربة ـ رغم المخاطر والأهوال ـ إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. وتشكل إسبانيا بداية الحلم بالنسبة إلى الآلاف من الذين يطمحون إلى تغيير ظروف عيشهم. وللهجرة أبعاد مأسوية بفعل تواتر غرق القوارب التي تزدحم بالمرشحين للهجرة، مخلفة آلاف القتلى من دون احتساب أولئك الذين يتم اعتقالهم سواء من طرف أجهزة المراقبة الإسبانية أو المغربية[١٥]. وعلى خلاف ما يريد أن يوحي به الاتحاد الأوروبي من تحميل المغرب وحده مسؤولية هذه الظاهرة، فقد أكد العاهل المغربي محمد السادس، أن المغرب لا ينكر الهجرة السرية وهو ليس بغافل عنها، ولكن تعوزه الإمكانيات لمواجهة هذه الآفة التي تبقى مسؤولية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، وبخاصة مع إسبانيا لكون مافيات هذه الأخيرة أكثر تورطاً من المافيات المغربية في الاتجار بالهجرة السرية[١٦].

٣ ـ أهم الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين المغرب ودول الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة السرية

أ ـ الاتفاق المغربي ـ الإسباني

يشكل المغاربة الجالية الأولى في إسبانيا بأكثر من مئة ألف مهاجر مغربي بصفة قانونية وستين ألف مغربي بصفة مؤقتة. ولا تزال إسبانيا تتعامل مع مشكل الهجرة السرية بالمنطق الأمني المحض، في الوقت الذي يدعو فيه المغرب إلى ضرورة تبني مقاربة استراتيجية محكمة، تعتمد عنصر التنمية بالأساس كحل جاد وشامل للظاهرة، والعمل على تجاوز كل مقاربة أمنية ضيقة من شأنها أن تحول المغرب إلى مجرد دركي على أعتاب أوروبا. كما إن الإسبان لم يدخروا جهداً في اللعب بورقة الهجرة السرية تجاه الاتحاد الأوروبي[١٧]، من طريق تضخيم أرقام المحتجزين من طرف سلطاتهم الأمنية، وذلك من أجل الرفع من الدعم المادي

(١٤) المجدوب، «الأمن الأوروبي ـ المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» ص ٩٩.

(١٥) الحسان بوقنطار، **المغرب ومحيطه الجيوسياسي: الحاضر والمستقبل** (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٢)، ص ٩٠.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) مراد ثابت، «مشاكل عالقة على طاولة المفاوضات،» **الأحداث المغربية**، ٢٠٠٢/٩/١٨، ص ٢.

واللوجيستي المقدم لها من مفوضية الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير القانونية. وتظهر الإحصاءات الأوروبية خلال سنة ٢٠٠٠، أن أكثر من ١٢٠ شخصاً ماتوا وهم يحاولون عبور مضيق جبل طارق. وتقول تقديرات أخرى إن الرقم أكبر من ذلك ويختلف حسب الشهور[١٨].

وأمام خطورة الموضوع وأهميته، بادرت المملكتان منذ عام ١٩٩٢، إلى توقيع اتفاق يؤطر التعاون المشترك من أجل مواجهة المشكل، وينسق الجهود للحد من تدفقات الوافدين السريين نحو إسبانيا. ولأن الاتفاق ذو طابع أمني، فقد وقعه عن الجانب المغربي، وزير الداخلية آنذاك إدريس البصري، حيث التزم المغرب بموجب الاتفاق، منع المهاجرين السريين من المرور عبر أرضه نحو أوروبا بطرق غير شرعية، واستقبال كل المهاجرين السريين الذين دخلوا الأراضي الإسبانية عبر المنافذ المغربية بعد طردهم من إسبانيا[١٩].

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقع الطرفان اتفاقاً جديداً في موضوع الهجرة السرية بعد انتهاء مدة الاتفاق السابق الذي حُدد في ثلاث سنوات. وقد أضاف الاتفاق الجديد بنداً يلتزم فيه المغرب تكثيف دوريات خفر السواحل، لرصد تحركات المهاجرين غير الشرعيين[٢٠].

وبالموازاة مع ما سبق، تواصلت اللقاءات بين وزراء داخلية البلدين من أجل إيجاد تسوية شاملة لمشكلة الهجرة السرية. وفي هذا الصدد نشير إلى المباحثات التي جرت بين وزير الداخلية المغربي آنذاك أحمد الميداوي ونظيره الإسباني مايور أوريخا يوم ٥ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠. وخلال هذا اللقاء تم توقيع اتفاق يتم بمقتضاه تبادل الزيارات بين رجال شرطتي البلدين بهدف مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية[٢١]. وتجدر الإشارة إلى أن أوسونا ميغل المكلف تنظيم حملة ملاحقة المهاجرين السريين، صرّح أن هناك ما لا يقل عن خمس عشرة شبكة مافيا، تتقاسم تهريب المهاجرين بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا. وتبعاً لذلك، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات وحساب مسافات...، ودُعمت هذه المراكز بجهاز «سيف»، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، إذ كلف إسبانيا لهذا الغرض ما يربو على ٣٦ مليار بسيطة، وهي ما انفكت تطالب الاتحاد الأوروبي بسداد هذه النفقات[٢٢].

والملاحظ أنه في الوقت الذي تتلقى فيه إسبانيا الدعم الأوروبي لمحاربة الهجرة السرية، تكثف حملتها من جهة أخرى للضغط على المغرب للقيام بعمل مماثل، من دون أن تراعي نقص الوسائل والإمكانيات للقيام بذلك، وقد سبق للمغرب أن عبّر عن ذلك على

(١٨) ناصر حامد، «إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ١٨٨.

(١٩) الطيب دكار، «المغرب يدعو إلى إقامة شراكة تضامنية،» **الصحراء**، ١٩٩٩/٤/١٨، ص ٤.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) Max Engel Website, <http://www.maxengel.com>.

(٢٢) عبد الأحد التمساني، «الهجرة غير القانونية تواجه الردع،» **التجديد**، ٢٠٠٥/١١/١٣، ص ٥.

لسان وزير الداخلية آنذاك العنيكري، الذي أكد أن المغرب عاجز وحده عن مكافحة الهجرة السرية في ظل إمكانياته المحدودة، وغياب الدعم اللوجستي الذي من المفروض أن يقدم له[٢٣]. وابتداء من سنة ٢٠١١، شهد التعاون الثنائي بين الجارين تطوراً ملحوظاً وصل إلى درجة بناء سور ثالث على طول مدار مدينة مليلية المحتلة سنة ٢٠١٤، لمنع تسرب المهاجرين إلى إسبانيا، وقبول بعض المرَحَّلين منهم رغم اعتراض الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الظروف التي تجري فيها عملية الترحيل من سبتة ومليلية نحو المغرب، الأمر الذي جعل الدولة الإسبانية تثني على التعاون المغربي، إذ اعتبره كاتب الدولة الإسباني في الأمن أنطونيو كاماتشو نموذجاً يحتذى به[٢٤].

ب ـ التعاون المغربي ـ الفرنسي

ظلت فرنسا منذ ستينيات القرن الماضي الدولة التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين المغاربة، وقد ساعد على ذلك القانون الفرنسي الذي يسمح بالتحاق الزوج أو الزوجة أو الأبناء بذويهم[٢٥]، وعليه فإن الجالية المغربية في فرنسا أصبحت سنة ٢٠٠٨، تقدر بنحو ١,١١٣,١٧٦، وصارت حسب الأرقام، ثاني أكبر جالية أجنبية بأوروبا بنحو ٢,٥٣١,٤٨٧[٢٦]. وبسبب تنامي الهجرة السرية ومضاعفاتها الخطيرة على مختلف المستويات، فإنها تحولت منذ التسعينيات إلى مشكلة ذات بُعد استراتيجي في السياسة الداخلية الفرنسية، حيث أضحت أكثر تسييساً، وتطورت إلى ورقة للمزايدات بين الفرقاء السياسيين، ورهان انتخابي بالغ الأهمية. وقد صرح الرئيس الفرنسي جاك شيراك في ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٦ بالقول: «يجب اليوم رفض الهجرة السرية رفضاً مطلقاً، وإذا لم نردّ مهاجرين سريين، فيجب بذل جهود التضامن الدولي الضروري لمساعدة هؤلاء على العودة إلى بلدانهم، بمنحهم إمكانية عيش أفضل...»[٢٧]. هذا التصريح أعطى مؤشراً على نهج فرنسا سياسة نموذجية لظاهرة الهجرة باستبدال الخطاب الردعي الأوروبي بخطاب التعاون، حيث بلورت فرنسا سياسة جديدة في تعاملها مع المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية، تلخصت في تحفيز المهاجرين على الرجوع إلى بلدانهم، من طريق ضمان إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في أوطانهم الأصيلة.

وتبقى التجربة المغربية ـ الفرنسية في إطار ما يسمى بالتنمية المشتركة أبرز نموذج يسير في هذا الاتجاه، ولقد اهتم هذا البرنامج بالعمل على توجيه السياسة الفرنسية للهجرة

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) علي عوض، «التعاون المغربي ـ الإسباني في مجال الهجرة: نموذج يحتذى به،» **المساء**، ٢٠١٤/١٠/٧، ص ١.

(٢٥) بيير فير مورين، **مغرب المرحلة الانتقالية**، ترجمة علي آيت حماد (الدار البيضاء: منشورات طارق، ٢٠٠٢)، ص ٨٤.

(٢٦) European University Institute Website, <http://www.eui.eu/home.aspx>.

(٢٧) أحمد أوباري، «الهجرة السرية المكشوفة،» **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠٠٠/٨/٣٠، ص ٦.

نحو مفهوم التنمية المشتركة، والتي تصبو إلى تسهيل الإمكانيات الاستثمارية للعائدين إلى دولهم، من خلال وضع مجموع الإمكانيات المؤسساتية والمادية تحت تصرفهم من أجل ضمان نجاح هذه الاستثمارات، كما يهدف هذا البرنامج إلى تسهيل مراقبة عمليات الانتقال والعودة ضمن سياسة إعادة الإدماج، حيث قامت فرنسا بتسوية أوضاع المهاجرين غير القانونيين منذ ١٩٩٧. أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ ٥٠٠٠ مغربي في وضعية غير قانونية، فقد طلب منها المغادرة بشكل إرادي، بحيث عرضت السلطات الفرنسية في إطار المفاوضات الثنائية الفرنسية ـ المغربية، تمتيع هذه الفئات بكل الامتيازات التي يتضمنها البرنامج[٢٨].

ج ـ التعاون المغربي ـ الإيطالي

تمثل الجالية المغربية في إيطاليا أكبر وأهم جالية أجنبية، حيث يقيم حوالى ١٢٠ ألف مغربي من بينهم ٢٠ إلى ٢٥ ألف مهاجر سري[٢٩]. من هنا تأتي أهمية موضوع الهجرة عموماً على مستوى العلاقات بين البلدين المتوسطيين. وفي هذا المضمار وخلال الزيارة التي قام بها لامبرتو ديني (Lamberto dini) وزير الخارجية الإيطالي إلى المغرب، وقع مع نظيره المغربي عبد اللطيف الفيلالي، اتفاق تعاون في مجال الهجرة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٨[٣٠]. وقد ركز الاتفاق على ضرورة محاربة الهجرة السرية والعمل على تسهيل إعادة المواطنين المغاربة الموجودين في وضعية غير قانونية بإيطاليا إلى وطنهم، في إطار احترام حقوق الإنسان وكرامته.

ورغم أن الاتفاق يبدو متمسكاً بمبدأ حقوق الإنسان، شاملاً لمجموعة من البنود التي تنظم آليات تنفيذه، إلا أنه على مستوى التطبيق سجل مجموعة من التجاوزات، سواء لروح نص الاتفاق أو لمبدأ حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى مخالفة نص الاتفاق، فإن المادة ١١ تنص على ترحيل المهاجرين السريين المغاربة بعد أربعة شهور من توقيع الاتفاق، لكن السلطات الإيطالية بادرت بعد أيام قليلة من توقيع الاتفاق إلى تنظيم عمليات إبعاد جماعية بطائرة عسكرية من نوع c130، حيث حملت على متنها ٩٠ شخصاً مهاجراً في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

أما في ما يخص حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاق، فقد سجل بعض الملاحظين المعاملة غير اللائقة للمهاجرين المغاربة في مراكز الاحتجاز بصقلية.

وفي الإطار نفسه عملت الحكومة الإيطالية منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، على ترحيل جماعي لآلاف المهاجرين إلى المغرب رغم معارضة سلطاته هذا الأسلوب. لذلك قام وزير

(٢٨) Oussama Malloki, «Le Texte de l'accord d'association Maroc-européenne dialogue politique,» *Le Monde*, 15/7/1996.

(٢٩) Abdallah Lahfani, «Entretien avec martini ambassadeur d'Italie à Rabat,» *L'Opinion*, 17/8/1998, p. 5.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤.

الداخلية المغربي بمحادثات مع نظيره الإيطالي في الأسبوع الأخير من الشهر عينه، أسفر عن عقد اتفاق جديد بشأن ترحيل المهاجرين وفق شروط مقبولة نسبياً أهمها:

ـ أن يكونوا في وضعية غير قانونية.

ـ أن يتم احترام كرامتهم من طرف السلطات الإيطالية وأن تتم عملية الترحيل في ظروف ملائمة.

ولهذا الغرض كلف المسؤولان المغربي والإيطالي لجنة مشتركة من الخبراء للتحقيق في هوية المهاجرين المزمع ترحيلهم[٣١].

وفي السياق نفسه، وقع المغرب وإيطاليا في تاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٩ بروتوكولاً إضافياً للاتفاق المذكور سلفاً، يتضمن بشكل مفصل السلطات التي تختص بإعادة الأشخاص غير القانونيين إلى أوطانهم في كلا البلدين، تفادياً لأي سوء تفاهم في المستقبل.

وما يلاحظ بشكل عام، أن الاتفاقيات المغربية ـ الإيطالية في موضوع الهجرة السرية، هي مجرد إطارات قانونية للمقاربة الأمنية الإيطالية، التي تجعل المغرب مجرد دركي يعمل على ضمان أمن أوروبا من الجنوب الغربي على حساب مصالحه، والمستغرب في الموضوع هو سعي إيطاليا إلى طرد المهاجرين الأجانب بالرغم من وجود نقص في اليد العاملة، بدليل حث وزير الصناعة الإيطالي السابق **كاركولين** حكومته على إدماج المزيد من المهاجرين، لتلبية احتياجات الاقتصاد الإيطالي، والإلحاح المتواصل من طرف أرباب المصانع في شمال إيطاليا[٣٢] على ذلك.

د ـ التعاون المغربي ـ البرتغالي

حظيَ موضوع الهجرة السرية وإشكالية تدبيرها في البرتغال الأهمية نفسها التي يحظى بها لدى باقي الدول المتوسطية الأوروبية. فباعتباره بلداً منتمياً إلى حوض المتوسط سياسياً، وجد نفسه في مواجهة كارثة الهجرة السرية وتدفُّق موجات من البشر الهاربين من فقر الجنوب إلى فردوس الشمال المفقود. وفي هذا الإطار ناقش البرلمان البرتغالي قبل عطلة صيف عام ٢٠٠٠ قضية الهجرة السرية، حيث قدّمت الحكومة أمامه مشروع قانون جديد للهجرة صادق عليه مجلس الوزراء، غايته مراجعة القانون الذي ينظم الطرد، وإبعاد مبدأ بطاقة الإقامة المؤقتة التي تمنح للمهاجرين غير الشرعيين، الذين لديهم عقد عمل، كما نص القانون على فرض غرامة مالية على الشركات التي تلجأ إلى استخدام هؤلاء المهاجرين[٣٣].

أما عن جانب التعاون الثنائي المغربي ـ البرتغالي، فقد وقّعت حكومة البلدين بطنجة اتفاقاً للتعاون في ميدان مراقبة الحدود من تدفق المهاجرين، وذلك في ٧ أيلول/سبتمبر

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٢) أوباري، «الهجرة السرية المكشوفة،» ص ٥.

(٣٣) خالد بن جبون، «مشكل الهجرة عند الإسبان والبرتغال،» **العلم**، ٢٠٠٠/٦/١٧، ص ١.

عام ١٩٩٩، ليضيف هذا الاتفاق التزاماً آخر على عاتق السلطات الأمنية المغربية، كون المغرب من بين أهم البلدان المصدرة للهجرة، وهذا ما فرض عليه تحمل القسط الأكبر من هذا التعاون، رغم أنه يعاني بدوره تدفق المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

صفوة القول، إن تعدد الاتفاقيات بنوعيها الجماعي والثنائي في موضوع الهجرة السرية، يفسر تخوف دول الشمال من أن يصبح الفضاء المتوسطي فضاء عربياً مسلماً. لذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي لا تتوانى عن اللجوء إلى كل الآليات لمنع هذه الهجرة، التي لا يمكن حلها بوضع سياج أمني على طول الحدود الفاصلة بين دول أوروبا ودول المغارب، ولا مواجهتها بقوات أمنية بوليسية أو باستحداث شرطة دولية للحدود، كما أقرت قمة إشبيلية ذلك في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢[٣٤]، بل الأجدى وضع الظاهرة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، بموازاة البعد السياسي الأمني. فالقضاء على هذه الظاهرة يستوجب وضع مشروعات تنموية في البلدان الأكثر تصديراً للهجرة كحل جذري لذلك. وقد اعتبرت إسبانيا ملف الهجرة السرية مصدراً لتصدير الإرهاب، حيث قامت بتحذير المغرب رسمياً من خطورة أي نشاط إرهابي لجماعات إسلامية، من شأنه بث الرعب في أوساط المجتمع الإسباني، وعلى رأسها حركة الشبيبة الإسلامية المغربية. وفي هذا السياق رد العاهل المغربي محمد السادس في حوار له مع جريدة **إيل باييس** الإسبانية بقوله «إننا واعون أن هذه الهجرة تمثل خطرا بالنسبة لإسبانيا، وهو ما ينطبق أيضا على المغرب، لأن نصف المرشحين للهجرة السرية من جنوب الصحراء ينتهي بهم الأمر إلى المكوث في المغرب، وهذا ما ينبغي أن يعرفه الرأي العام الإسباني، فقد طلبت دائماً مختلف الحكومات الإسبانية من المغرب، إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه، وهو ما قمنا به دائماً (...) إننا نحاول مع ذلك العمل بأقصى ما يمكن من النجاعة، واجتزنا مراحل مختلفة تمثلت في زيادة عدد القوات المستنفرة لهذا الغرض كخطوة أولى. أما الخطوة الثانية والأهم، فتجلت في تدارس مختلف الآليات المستعملة والقيام بتنسيق أفضل لاحتواء الظاهرة، ولهذه الغاية تمت المبادرة سنة ٢٠٠٣ إلى إحداث مديرية جديدة بوزارة الخارجية مكلفة حصرياً بمحاربة الهجرة السرية وما يترتب عنها من إرهاب وتجارة المخدرات...». وعن الإجراءات المتخذة والمجهودات المبذولة لوقف زحف الهجرة السرية من الجنوب المغربي إلى جزر الكناري قال: «صحيح أننا بدأنا باتخاذ إجراءات في مضيق جبل طارق الذي كان إلى وقت قريب يشكل الانشغال الأكبر للإسبانيين، أما الآن، فضغط تدفق الهجرة تزايد من الجنوب في اتجاه جزر الكناري، ولهذا أعطيت التعليمات من أجل أن تكون قوات مكافحة الهجرة غير المشروعة في الجنوب على نفس درجة الاستحكام التي يعرفها الشمال...»[٣٥].

أما عمّا يمكن فعله للتعاون بين البلدين للحد من هذه الظاهرة فقد استرسل قائلاً:

(٣٤) نبيه الأصفهاني، «الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي: كشف حساب،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٩ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ١٨٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

«يجب أن نعمل سوياً، فقبل سنوات وقبل الإعلان سنة ٢٠٠٤ عن إحداث دوريات مشتركة، كان الحرس المدني والدرك الملكي والبحرية الملكية يعملون على تحقيق الأهم للحد من هذه الآفة، ولكن الخصاص ما زال قائماً، وأنا مقتنع بأن إسبانيا مدافع جيد عن المغرب لدى أوروبا، فهي البلد المؤهل أكثر من غيره لشرح مجهودات المغرب ومعاناته من أجل مكافحة هذه الظاهرة..»[٣٦].

إن الهجرة السرية مشكلة حقيقية بالنسبة إلى المغرب كذلك، الذي يجد نفسه في موقف حرج اتجاه شركائه الأوروبيين المنزعجين من تزايد الهجرة السرية من المغرب إلى بلدانهم، وبخاصة إسبانيا، ويطالب المغرب بمساعدته على مكافحة هذه الآفة، لأنها تتعدى قدراته المالية واللوجيستية، وقد أعلن وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل موراتينوس في هذا الاتجاه، خلال الزيارة التي قام بها العاهل الإسباني إلى المغرب سنة ٢٠٠٥، أن إسبانيا والمغرب قررا تشديد مكافحة الهجرة السرية المنطلقة من السواحل المغربية الشمالية والجنوبية[٣٧].

وفي ظل تضافر الجهود الأمنية الأورو ـ مغربية التي نجحت في تشديد الحراسة على المنافذ الحدودية المؤدية إلى أوروبا، ونقل مافيا الهجرة السرية نشاطها إلى الحدود البحرية الموريتانية ـ الأوروبية، بدأ الموقف الإسباني يتغير اتجاه المغرب بعد التوقف شبه النهائي للهجرة السرية عبر مضيق جبل طارق، وذلك ما اعترف به في عدة مناسبات مسؤولون إسبان، وعلى رأسهم وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل موراتينوس. وفي هذا السياق أشاد وزير الاقتصاد والمالية الإسباني خوسي كارلوس موريسيو (الأربعاء ١٣ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦)، بالسياسة النموذجية التي يتبعها المغرب في مجال محاربة الهجرة السرية. وصرح موريسيو عقب مباحثاته مع وزير الداخلية المغربي السابق شكيب بنموسى، بأن تجربة المغرب في هذا المجال يمكن أن تكون مثالاً يحتذى به في الدول الأفريقية. وبعد أن أشار موريسيو إلى أن الشراكة مع المغرب تمثل أولوية بالنسبة إلى الحكومة الجهوية لجزر الكناري، خاصة في مجال السياحة، اعتبر المؤتمر الأورو ـ أفريقي المنعقد يومي ١٠ و١١ تموز/يوليو سنة ٢٠٠٧ بالمغرب دفعة جديدة للتعاون بين الجانبين في مكافحة الهجرة السرية[٣٨] وقضايا أخرى مشتركة.

ويبقى أهم حدث في هذا الشأن، هو إبرام دول المغارب مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، اتفاقية في ربيع ٢٠٠٦ غايتها الحد من الهجرة السرية، من خلال دعم مشروعات تنموية بتكلفة ٨٠ مليون أورو تكفل خلق أكثر من ٤٠٠ ألف وظيفة سنوياً في مجموع هذه الدول[٣٩]. وفي السياق ذاته قرر المغرب سنة ٢٠١٣، نتيجة ضغط أوروبي، نهج سياسة جديدة في قضية «الهجرة» مفادها تسوية الوضعية القانونية

(٣٦) <http://www.articlesnationales.com>.

(٣٧) الأصفهان، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣٨) حسن عبد الخالق، «تنويه إسبانيا بسياسة المغرب في محاربة الهجرة السرية،» **العلم**، ٢٠٠٦/٩/١٨، ص ٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

للمهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية، علماً أنهم في الأصل مهاجرون سرّيون كان المغرب بالنسبة إليهم مجرد بلد عبور إلى أوروبا، لكنهم اليوم مع الإجراءات الصارمة التي سنَّتها قوانين الهجرة أصبحوا مستقرين في المغرب، باعتباره أقرب الدول الأفريقية مسافة إلى البر الأوروبي[٤٠].

ثانياً: تدابير المغرب الأمنية لمحاربة الخلايا الإرهابية العابرة للقارات

بات الإرهاب جزءاً من الحياة اليومية عند الكثير من المجتمعات في عالمنا المعاصر. كما إن الظاهرة صارت تتصدر كل وسائل الإعلام بمختلف أصنافها وأجناسها؛ كيف لا والظاهرة أصبحت مشكلة دولية تهدد أمن أي نظام وسلامته واستقراره مهما بلغت قوته أو قدرته على فرض الأمن وحماية نفسه. وما حدث في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دليل على ما ذكر.

فهذه الآفة بقدر ما ساهمت في زعزعة استقرار العالم وأمنه، ساهمت في التقريب بين الدول من أجل التعاون والتنسيق في ما بينها للقضاء على هذه المعضلة واجتثاث جذورها، وبخاصة في منطقة الحوض المتوسطي التي ظلت مسرحاً للكثير من الهجمات الإرهابية، أشهرها حادثة البيضاء سنة ٢٠٠٣ وحادثة مدريد سنة ٢٠٠٤ وحادثة شارلي أيبدو سنة ٢٠١٥.

١ ـ ظاهرة العنف والإرهاب في المتوسط

لقد استشرت ظاهرة العنف السياسي في عدد من دول جنوب المتوسط وشماله، من جراء حركات أصولية إسلامية متطرفة فقصت في الجنوب وامتدت إلى مجتمعات أوروبا في الشمال، كما تكاد لا تخلو دولة أوروبية أيضاً من أعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها حركات انفصالية أو تشجع عليها، أو ترعاها تنظيمات يمينية عنصرية متطرفة ضد المهاجرين العرب والمسلمين في أوروبا[٤١].

ومن المؤكد أن الإرهاب في شمال المتوسط وجنوبه في مرحلة سابقة، اتخذ طابع الجماعات الثورية ذات الأيديولوجيا اليسارية على شاكلة «الألوية الحمراء» بإيطاليا، أو تنظيمات انفصالية مثل **إيتا** الباسكية بإسبانيا، وأخرى معارضة لبعض السياسات مثل «الحركة المستقيمة» بفرنسا، التي عارضت سياسات التسليح الفرنسية ونفذت مجموعة من عمليات الاغتيال ضد مسؤولين سياسيين..[٤٢].

(٤٠) هند السباعي الإدريسي، «أدوار المغرب في القضايا الأمنية الأوروبية،» **العلم**، ٢٠١٣/١٢/١١، ص ٣.
(٤١) المجذوب، «الأمن الأوروبي ـ المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» ص ٩٩.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

على أن بعض التنظيمات والخلايا، اتخذت طابعاً أصولياً في جنوب المتوسط، وبخاصة في الجزائر التي تمثلت بالجماعة الإسلامية الجزائرية، وجبهة الإنقاذ، والحركة من أجل دولة إسلامية، والحركة الإسلامية للدعوة والقتال التي أعلنت في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦ ولاءها للقاعدة، والجيش الإسلامي للخلاص[٤٣] الذي دخل مع الحكومة في بداية التسعينيات في حرب أهلية، في حين أن المغرب الذي كان يعتقد أنه بمنأى عن الإرهاب طاله فعله على إثر تفجيرات الدار البيضاء التي وقعت في ١٦ أيّار/مايو عام ٢٠٠٣. أما تونس، فقد شهدت بعد إطاحة زين العابدين بن علي، تنامي ظاهرة العنف والإرهاب إثر اغتيال شخصيتين وازنتين على الساحتين السياسية والنقابية هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي سنة ٢٠١٣، من قبل تنظيم أنصار الشريعة[٤٤]. وفي ليبيا دخل تنظيما فجر ليبيا وأنصار الشريعة في حرب أهلية من أجل انتزاع السلطة، أسفرت عن تنفيذ أكثر من ٢٥٠ اغتيالاً سياسياً في منطقة بنغازي ودرنة فقط سنة ٢٠١٤[٤٥].

وقد بدأت دول الشمال تدرك ارتباط التطرف الإسلامي في الجنوب بالفقر والقهر والتهميش. كما أوجدت الحركات الواسعة للسكان في منطقة شمال المتوسط جماعات هائلة من المهاجرين والعمال الذين يشعرون بالميز وعدم الاندماج، ما يجعلهم مهيئين للانخراط في حركات إسلامية، تنهج العنف أسلوباً في ردها على الإرهاب الدولي، الذي تمارسه بعض الدول الأوروبية في مناطق عربية وإسلامية، وهو ما فعله تنظيم القاعدة بأفراد مغاربة وجزائريين في ١١ آذار/مارس عام ٢٠٠٤ بإسبانيا، عندما قام بتفجير خط سككي بمدريد، أودى بـ ١٩١ مدنياً بريئاً[٤٦].

وقد أثبتت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على المنطقة المتوسطية، أن الإرهاب ذو طابع دولي يمتلك قدرة هائلة في إحداث اللاأمن بالمتوسط أو أي مكان في العالم، وكل يعلم أنه لا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويتطور من دون أمن واستقرار، وإذا كان بالإمكان تطويق ومحاصرة الجماعات الأصولية ذات النهج الإرهابي، فإنه لا يمكن محاصرة الإرهاب الدولي الأمريكي والإسرائيلي ضد الشعوب الرافضة الهيمنة والاستعمار، لأنه ذو شرعية قانونية منتزعة بالقوة وبمباركة المجتمع الدولي.

٢ ـ أوجه التعاون المشترك الأورو ـ مغربي لمكافحة الإرهاب

إلى عهد قريب لم يكن المغرب يُصنف ضمن الدول التي يهددها ما أصبح يعرف بالإرهاب، وبخاصة بعد أن ألصق هذا الفعل بالجماعات أو التيارات الإسلامية عقب ١١

(٤٣) Guiséppe Cuchi, *Sécurité européenne, sécurité méditerranéenne* (Paris: Fondation méditerranéenne d'étude stratégiques et union des association des auditeurs, 1994), p. 197.

(٤٤) نصر الحسين بن الحاج، «متظاهرون ينددون باغتيال البراهمي في شوارع العاصمة،» **الرياض**، ٢٠١٣/٧/٢٧، ص ١.

(٤٥) هاني بشيرة، «الميليشيات الجهادية في ليبيا على خطى إرهاب داعش في فكراً وتنظيماً،» **جريدة العرب**، ٢٠١٤/١٠/١٠، ص ٦.

(٤٦) المصدر نفسه.

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، إلا أن أحداث ١٦ أيار/مايو عام ٢٠٠٣ الإرهابية التي أصابت الدار البيضاء كسرت هذا الاستثناء، الأمر الذي دفع المغرب إلى الانخراط في استراتيجية مكافحة الإرهاب، من خلال التنسيق والتعاون مع الأطراف الدولية بعامة والمتوسطية بخاصة.

أ ـ الأطراف الدولية

بعد أن كان المغرب سبّاقاً إلى إدانة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، فقد عرض دعمه وتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب، وهو ما أشاد به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «كولين باول» في بيان أصدره في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، هذا البيان أبرز كذلك توقيع المغرب على عشر اتفاقيات وبروتوكولات دولية في مجال مكافحة الإرهاب من أصل اثنتي عشرة اتفاقية موجودة على المستوى العالمي[٤٧]. وفي هذا الإطار نشير إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي صادق عليها المغرب بالقاهرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١، ثم نشرها في جريدته الرسمية بموجب الظهير الشريف رقم ٩٩,٢٤٠,١ الصادر في ٦ رمضان الموافق لـ ٢٢ شباط/فبراير عام ٢٠٠١.

كما صادق المغرب بنيويورك في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ على الاتفاقية الدولية لمحق الإرهاب، وهي منشورة كذلك بالجريدة الرسمية بمقتضى الظهير الشريف رقم ١,٠٢,١٣١ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، أما في السابع من آب/أغسطس سنة ٢٠١٤، فقد وقّع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية في واشنطن تروم تعزيز التعاون وتقوية قدرات المغرب في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[٤٨].

ب ـ الأطراف المتوسطية

في إطار خمسة زائد خمسة[٤٩] انعقد المؤتمر الوزاري الأخير في ربيع عام ٢٠٠٤ بتونس، حيث أكد زعماء المؤتمر في البيان الختامي، على ضرورة تقديم المزيد من الدعم في مجال التعاون الأمني ضد الإرهاب، وإن كان الاختلاف بينهم عميقاً حول المقاربة المثلى لمواجهته، ففي الوقت الذي ركز فيه الطرف الأوروبي على المقاربة الأمنية المحضة، دعت دول المغارب إلى تجاوز هذا المنطق والتصدي لجذور الظاهرة، بمعنى ضرورة تبني المقاربة التنموية الشاملة وحل النزاعات والقضايا العالقة كقضية سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء الغربية..[٥٠].

---

(٤٧) محمد صادق، «من المسؤول عن التفجيرات الأخيرة،» **الوطن العربي**، العدد ١٣٢٩ (٢٠٠٤)، ص ٢٠.

(٤٨) عادل الصهبي، «المغرب يعقد في واشنطن اتفاقية تعاون أمني مع الولايات المتحدة الأمريكية،» **الأحداث المغربية**، ٢٠١٤/٨/٤، ص ٢.

(٤٩) هي الدول التي تمثّل خمس دول أوروبية متوسطية وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال وخمس دول متوسطية عربية وهي المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا.

(٥٠) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)** (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٦)، ص ٥٩.

أما على مستوى الاتفاقيات الثنائية، فقد عقد المغرب اتفاقاً مع إيطاليا في ١٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ بخصوص مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وكذا بروتوكول ملحق بالاتفاقية يؤكد الاتفاق السابق نفسه المؤرخ في ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٩٦[٥١].

وهناك أيضاً اتفاق بين المغرب والبرتغال[٥٢] يهم مجال مكافحة الإرهاب، تم توقيعه في ٢٨ نيسان/أبريل عام ١٩٩٢ بلشبونة من لدن وزيري داخلية البلدين، وذلك اقتناعاً منهما بجسامة وخطورة الإرهاب وتهديداته على الأمن الداخلي، وقد حدد هذا الاتفاق مجالات التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته في ما يلي:

ـ تبادل المعلومات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية.

ـ تبادل الخبرات والمعلومات من أجل التحسين المستمر في الإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ، كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة مختلفة متكونة من المسؤولين بالمصالح الأمنية للبلدين قصد متابعة التباحث والتعاون المشترك[٥٣].

ويبقى أهم اتفاق في هذا المجال، الذي أبرم بين وزير الداخلية المغربي ونظيره الإسباني يوم الاثنين ١٠ أيار/مايو عام ٢٠٠٤، حيث اتفق الجاران على توثيق التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب وقضايا أخرى على رأسها عملية عبور عام ٢٠٠٤[٥٤].

وهكذا جاء الاتفاق الأمني متضمناً النقاط التالية:

ـ تكثيف تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الإسبانية والمغربية حول الشبكات الإرهابية.

ـ تبادل الخبرات بين الطرفين، حيث يقوم ضباط إسبان بتدريب مغاربة على أحدث طرائق تفكيك الكومندوهات وتعقبهم، ويقوم المغاربة في المقابل بإطلاع الإسبان على طرائق محاصرة الإرهاب الأصولي الذي يختلف عن إرهاب إيتا[٥٥].

إلى جانب هذا الاتفاق الأمني، وقع الطرفان اتفاقاً أساسه تبادل القضاة، والسهر على الإجراءات الإدارية والقضائية حول الملفات المشتركة والمتعلقة بتبادل تسليم المجرمين والإرهابيين. كما عقدت مفاوضات سرية بين الجانبين حول الاستفادة من الخبرة المغربية

(٥١) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)**، ص ٤٤.

(٥٢) لا تنتمي البرتغال جغرافياً إلى بلدان المتوسط لكن انخراطها في مفاوضات ٥ + ٥ جعلها من البلدان التي تنتمي إلى الحوض سياسياً.

(٥٣) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)** (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٣)، ص ٣٦.

(٥٤) عزيز الساطوري، «المغرب وإسبانيا يتفقان على مكافحة الإرهاب،» جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠٠٤/٥/١١، ص ١.

(٥٥) حسين مجذوبي، «تقرير يتحدّث عن ٣٠٠ متطرّف في خلايا أوروبية أغلبهم مغاربة،» **الأيام**، ٢٠٠٤/٦/٣، ص ١١.

في مراقبة المساجد، وفي هذا الصدد أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق أحمد التوفيق في تصريح له لجريدة **البيبوديكو** الإسبانية عن استعداده لمساعدة حكومة إسبانيا في هذه المهمة، كما تسمح الاتفاقية بتعقب الإرهابيين داخل أراضي البلدين،[٥٦] وفي هذا الشأن أشاد وزير الداخلية الإسباني خورخي فرناندبث دياث في الأوّل من آذار/مارس سنة ٢٠١٥، «بتعاون المغرب في المجال الأمني، لا سيما في مكافحة الإرهاب، منوّهاً بالتعاون المشترك الذي أفضى إلى تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية بكلا البلدين[٥٧].

أما الاتفاقية المغربية ـ الفرنسية التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو عام ٢٠٠٣ من طرف وزير الداخلية السابق أحمد الميداوي وجان بيار (Jean Pierre) وزير الداخلية الفرنسي، فإنها لا تقل أهمية في هذا المجال. وتشمل الاتفاقية أربعة بنود تدخل كلها في إطار مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، وتحدد المادة الأولى من الاتفاق، المجالات الأمنية للتعاون ثمّ تفصّل في الالتزامات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتفعيل سبل التعاون بين البلدين في هذا المضمار[٥٨]. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها العاهل المغربي إلى فرنسا، في التاسع من شباط/فبراير سنة ٢٠١٥، أكد فيها الجانبان ضرورة تعميق سبل التعاون في المجال الأمني لتطويق الشبكات المتطرفة[٥٩].

صفوة القول، إن الحدود التي جمعت المغرب بأوروبا، أسهمت إسهاماً كبيراً في خلق هاجس سياسي واستراتيجي للاتحاد الأوروبي، جعلها تتهيب من امتداد نتائج الأزمة التي يعيشها هو وباقي شعوب الجنوب المتوسطي، الأمر الذي حذا بها إلى البحث عن حلول ناجعة لوقف هذا المستضعف الناقم على الوضع القائم، أو الهارب من مختلف أشكال الفقر والقهر والظلم...، وذلك من خلال تحقيق تنمية متوسطية شاملة، تسهم من جهة في الحد من منابع الهجرة والإرهاب والجريمة، ومن جهة أخرى تساعد على مواجهة القوى الاقتصادية الأمريكية والصينية... التي تتحين الفرص للهيمنة على بلدان الحوض وإبعاد دول الاتحاد من منافستها عليه، وفي خضم هذه التطورات والمتغيرات طفق المغرب ـ لأسباب تاريخية معروفة وجيوستراتيجية ـ، يرى في أوروبا ملاذاً يمكن التحرك في اتجاهه والسعي إلى استقطابه إلى جانبه، لا سيّما في قضيته الوطنية المتمثلة بالصحراء الغربية المغربية، وقضايا أخرى كالتنمية من طريق جلب للاستثمارات الخارجية والزيادة في عدد السياح □

(٥٦) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)** (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٧)، ص ١٧.

(٥٧) «إسبانيا تشيد بتعاون المغرب في مجال مكافحة الإرهاب،» **التجديد**، ٢٠١٥/٣/٢، ص ٤.

(٥٨) **التقرير الاستراتيجي للمغرب (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)**، ص ١٨.

(٥٩) «المغرب وفرنسا يتّفقان على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب،» **أنفاس بريس**، ٢٠١٥/٢/٩، ص ١.

العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق

أحمد عبد الحافظ فواز(*)

مدرّس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة ـ مصر.

مقدمة

مع سقوط نظام صدام حسين، وشيوع الفوضى وغياب الأمن، لجأ العراقيون إلى الاحتماء بعشيرتهم وطائفتهم، فزاد لدى أغلبيتهم الانتماء الديني(١). ولما كان الإسلام السياسي في العراق، هو «إسلام مذهبي طائفي»، فقد صارت الهوية الطائفية أساساً للتعبئة السياسية لقطاعات عريضة من الجماهير، معظمها من الشرائح الفقيرة التي تزايدت خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية على العراق(٢). ولما كان العراق يعاني عدم استقرار هويته الوطنية وتعدد مجتمعاته الطائفية، فإن «التدين السياسي» قاد إلى طائفية سياسية، استُخدمت للحشد والتعبئة(٣). لذلك، لم تجد بعض قيادات العراق حرجاً في أن تستخدم خطاباً طائفياً في أوقات الأزمات، مثلما فعل نوري المالكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عندما وصف في مؤتمر صحفي في كربلاء الاستعدادات العسكرية التي تجري لمواجهة التمرد في الأنبار، بأنها معركة بين أنصار الحسين وأنصار يزيد في هذا الزمن.

في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، هاجم أفراد من حشود زوار الإمام موسى الكاظم، مبنى هيئة استثمار الوقف السني بالأعظمية ـ ذات الأغلبية السنية ـ فعبثوا بمحتوياته، وأحرقوا المبنى قبل مغادرته. والتقطت العدسات والتسجيلات، ترديد شعارات طائفية تدعو إلى الاقتصاص من سكان المدينة الذين وصفهم المهاجمون بالدواعش (في إشارة إلى تنظيم الدولة الإسلامية)(٤). كان جسر الأئمة الذي يربط بين الأعظمية ذات الأغلبية السنية، والكاظمية ذات

(*) البريد الإلكتروني: ahmed.fawaz@feps.edu.eg.

(١) عصام العريان، «العراق الديمقراطي يؤدي إلى فوضى المنطقة،» **الحياة**، ٢٠٠٣/١١/٨، ص ١٠.

(٢) «حوار مع الباحث العراقي فالح عبد الجبار: حرب أهلية مصغرة،» قنطرة، <http://ar.qantara.de/content/hwr-m-lbhth-lrqy-flh-bd-ljbr-hrb-hly-msgr>.

(٣) استخدم عزمي بشارة مفهوم التدين السياسي لفهم المسألة الطائفية. لمزيد من التفصيل، انظر عزمي بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة ٣، العدد ١١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ١٦.

(٤) «حشود تهاجم الأعظمية ببغداد وتحرق الوقف السني،» **الجزيرة نت**، ٢٠١٥/٥/١٤، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/5/14/%d8%ad%d8%b4%d9%88%d8%af-%d8%aa%d9%87%d8%a> =

الأغلبية الشيعية، قد شهد عدة تفجيرات منها حادثة وقعت قبل عشر سنوات سقط ضحيتها المئات من الزوار الشيعة غرقا في نهر دجلة بعد شائعة اندساس انتحاري لتفجير نفسه بين الحشود أثناء عبورها الجسر(٥).

شهد الشهر ذاته ـ أيار/مايو ٢٠١٥ ـ انتهاكات قامت بها عناصر تابعة لقوات الحشد الشعبي التي دخلت مناطق سنية لتحريرها من قوات تنظيم الدولة. تعيد تلك الحوادث إلى الأذهان بدايات العنف الطائفي، التي اجتاحت العراق عقب التدخل الأمريكي لإسقاط صدام. تبادل المتطرفون من الطرفين ـ الشيعة والسُنة ـ حرق المساجد والحسينيات. لذلك فإن حادثة الأعظمية لم تكن الأولى، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة في بلد أضحى العنف الهوياتي السمة الأبرز للصراع داخله.

١ ـ التساؤل الرئيس للدراسة

تسعى الدراسة إلى بيان كيفية انعكاس الانتفاضات الكردية والشيعية، ثم السنية لاحقاً، عنفاً هوياتياً بنيوياً في الدولة العراقية. فالانتفاضات الكردية المتلاحقة ضد سلطات الدولة في العراق والميليشيات المسلحة التي اعتمدت على الهوية الطائفية، والاحتجاجات الشعبية في المناطق ذات الأغلبية السنية المطالبة بوقف نهج حكومة المالكي الطائفي ضدهم، كلها أمور تشير إلى عنف هوياتي بنيوي في النظام، ساعدت على ظهوره فرص سياسية أتيحت داخلياً أو إقليمياً، وتالياً، يمكن رد فترات الهدوء النسبي التي كان يشهدها النظام إلى غياب تلك الفرص وارتفاع تكلفة التمرد في ظل قدرة النظام على القمع والبطش.

يعمل القادة السياسيون في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية توليفة من المتغيرات التي تشكل البيئة التي تحدث فيها عملية تعبئة الهوية محفزةً بعوامل، مثل سياسة الدولة تجاه جماعات الهوية، والتدخل الخارجي لدعم الجماعة. وتالياً، فإن السياقات والمراكز «المكانة» والمصالح يتجاوز تأثيرها أثر السمات الشخصية في سلوك الفاعلين السياسيين. تدعم هذا الافتراض عدة دلائل إمبريقية. فعلى سبيل المثال في كردستان العراق، فعلى الرغم من تاريخ من الكراهية بين مسعود البارزاني وصدام حسين، إلا أن البارزاني طلب مساعدة صدام في مواجهاته مع جلال طالباني في صيف عام ١٩٩٦. وكان طالباني أحد القادة الأكراد الذين قادوا حركة التمرد ضد صدام حسين دفاعاً عن القضية الكردية، وحق الأكراد في تقرير مصيرهم. لكن توليه منصب رئيس العراق في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ دفعه إلى تغيير خطابه السياسي، والمواءمة مع متطلبات المنصب الجديد كرئيس لكل العراقيين.

7%d8%ac%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b9%d8%b8%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8 =
%a8%d8%a8%d8%ba%d8%af%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%82-%d
8%a7%d9%84%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%8a>.

(٥) «العراق: «مندسون» يهاجمون مبنى تابعاً للوقف السني في الأعظمية،» **بي بي سي عربي** (١٤ أيار/مايو ٢٠١٥)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/05/150514_iraq_shiite_sunni_baghdad_violence>.

٢ ـ تساؤلات الدراسة وإشكالياتها

الإجابة عن السؤال الرئيس يتطلب ـ في رأي الباحث ـ الإجابة عن أسئلةٍ أخرى مرتبطة بها والتي تثير بدورها مجموعة من الإشكاليات. من هذه التساؤلات:

أ ـ كيف استفاد القادة السياسيون ـ على اختلاف انتماءاتهم ـ من الأوضاع المضطربة والمتوترة في العراق، في تعبئة جماعاتهم؟

ب ـ كيف أدرك القادة الأكراد الفرصة السياسية المتاحة في حالات التمرد الكردي ضد النظام؟

ج ـ هل كانت فترات غياب العنف الهوياتي في العراق تعني نجاح النظام الحاكم آنذاك في التعامل مع مكونات الشعب العراقي؟

د ـ كيف تُيسر الهوية المشتركة من تسييس الهوية، وتقود إلى عملية التعبئة الإثنية أو الطائفية؟ ولماذا اختار القادة الأكراد الهوية الإثنية من دون غيرها من الهويات، لتعبئة الأتباع؟

٣ ـ منهج البحث

تبدأ الدراسة بافتراض أن الصراع ظاهرة متعددة الجوانب تتقاطع فيها العوامل الخارجية مع المحلية. التعبئة على أساس الهوية ـ سواء الإثنية أو الطائفية أو غيرهما ـ هي عملية محورية في صراعات الهوية التي تحوي خليطاً من العوامل الذاتية، كالهويات والحاجات الإنسانية والمصالح، والعوامل المجردة (الموضوعية) مثل غياب العدالة التوزيعية.

تعتمد الدراسة اقتراباً بنائياً (constructivist) للتفسير؛ فعلاقة الدولة بالمجتمع، وتسييس الفاعلين السياسيين الهويات، تتأثر بالسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية. وهنا، يأتي دور الفرصة السياسية، وإدراك قيادات الجماعات مواءمة السياق لرفع المطالب للدولة أو الاستعداد للصدام مع السلطات الحاكمة لتنفيذ تلك المطالب.

الجديد في المعالجة هو عدم الاقتصار في تفسير العنف على تسييس الهوية، وإنما ربط تلك العملية بهيكل الفرصة السياسية المتاحة، والتي قد تحدد أية هوية سيتم اختيارها وتسييسها. وعلى الرغم من ارتباط الفرصة السياسية بإدراك القادة والجماعات، وحسابات التكلفة والعائد، فإن ذلك لا يعني إغفال حالات للمقاومة، اعتمدت على المخاطرة وتنحية حسابات الرشادة التي تقضي بإمكانية لجوء النظام الحاكم للقوة الباطشة في مواجهة التمرد. وستركز الدراسة بالأساس على الداخل العراقي، وهو ما لا يعني غياب المؤثرات الإقليمية والدولية.

٤ ـ مراجعة الأدبيات

الأسئلة التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها تقتضي ـ في رأي الباحث ـ بيان الجدل الذي أثير حول قضايا، مثل الهوية والرموز والسياقات، والهوية والعنف، والهوية والفرصة السياسية، والصراع وحسابات التكلفة والعائد.

أ ـ الهوية: الاختيار ما بين الرموز والسياقات

ترتبط الهوية برموز الجماعة الأساسية، والتي تتّخذ أنماطاً متعددة مثل القصص التاريخية، وأماكن ممارسة الطقوس، والقادة التاريخيين للجماعة. وتكمن هوية الجماعة في القصص التي ترويها الجماعة عن ذاتها. كما تظهر في الطريقة التي تتحدث فيها الجماعة، وتحدد لنفسها أدوارها في المجتمع. بعبارة أخرى، يشترك الأفراد في الهوية عبر إدراك ماضٍ مشترك، وخبرات وتجارب، وتوقعات بمستقبل مشترك[٦].

إذا كان منظور الإثنية التفاعلية قد ركز على السياق الاجتماعي الذي يحوي المصالح، فإن بنائيين مثل صاني، يرون أن السياق الاجتماعي يتشكل من هويات؛ وهويات الفاعلين هي متغير يعتمد على سياقات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية[٧]. ينتقد بروبيكر وكوبير المحاولة البنائية لجعل مصطلح الهوية رخواً بما يتيح لهويات مزعومة أن تنتشر، ومن ثم يفقد المصطلح قوته التحليلية[٨]. لكن صن يرى أن الفرد يمتلك العديد من الهويات وبمقدوره الاختيار بينها، وإعطاء الأولوية لإحداها على الأخريات. غير أنه لا ينفي وجود ضغوط تقيد ذلك الاختيار[٩]. وحول المفهوم ذاته، واتساقاً مع أفكار صن، يرى نافع الهويات كدوائر متقاطعة؛ فالعربي في العراق قد يكون عربياً قومياً، أو شيعياً، أو سنياً، من دون أن يتأثر انتماؤه العروبي[١٠].

يمكن القول، إن السياقات والفرص المتاحة تشكل قيوداً على عملية الاختيار بين الهويات، وبخاصة من جانب القادة السياسيين وتوظيفها سياسياً أو تسييسها. عندما توترت العلاقات بين نوري المالكي ومسعود البارزاني، بدا الأمر تسييساً للهوية الإثنية؛ عرب ـ أكراد. كان خطاب المالكي يدور حول اتهامات للبارزاني بالسعي إلى تفكيك العراق، والانفصال عن الدولة. وفي المقابل، اتهم البارزاني المالكي بالديكتاتورية، واتباع السياسات نفسها التي انتهجها صدام حسين، وتضطهد الأكراد. ورغم تهديدات قادة الأكراد بالانفصال، إذا ما أضحى العراق لا يستوعب الجميع، ودعوة البارزاني في تموز/يوليو عام ٢٠١٤ مشرّعي الإقليم إلى دراسة إجراء استفتاء، إلا أن الضغوط الدولية وعدم مواءمة الظروف الإقليمية، آنذاك

(٦) لمزيد من النقاش حول تعريف الهوية ومكوناتها، انظر: Marc Howard Ross, «Psychocultural Interpretations and Dramas: Identity Dynamics in Ethnic Conflict,» *Political Psychology*, vol. 22, no. 1 (March 2001), p. 157 and 169, and Ronald Grigor Suny, «Provisional Stabilities: The Politics of Identities in Post-Soviet Eurasia,» *International Security*, vol. 24, no. 3 (Winter 1999-2000), p. 144.

(٧) Suny, Ibid., pp. 143-144.

(٨) Rogers Brubaker and Frederick Cooper, «Beyond «Identity»,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 1 (February 2000), p. 1.

(٩) أمارتيا صن، **الهوية والعنف**، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة؛ ٣٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(١٠) بشير موسى نافع، «هويات متراكمة، هويات متقاطعة، أم هويات متصارعة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٧ (تمّوز/يوليو ٢٠١٠)، ص ١١٧ ـ ١٢١.

جعلته يختار الهوية العراقية، ويقبل الاستمرار، ويدعم ترشيح فؤاد معصوم رئيساً للعراق خلفاً لجلال طالباني.

ب ـ الهوية والعنف

أما عن ارتباط الصراع بالهوية، فإن أدبيات الصراع تتحدث عن أنه أياً تكن المصادر المحتملة للصراع، فإنها لن تقود إلى العنف، ما لم تشعر الجماعات المضطهدة بأنها تنتمي لجماعة ذات هوية واحدة، وتنتظم في حركات سياسية واعية لتحقيق المصالح، ورفع المظالم بشكلٍ جماعي.

وتشير أولزك إلى أن استبعاد الجماعات الإثنية بوساطة الدولة يؤثر في أنماط الهويات التي تُعبأ ضد الدولة أو الجماعات الأخرى؛ فالجماعات الإثنية المستبعَدة قد تتبنى تكتيكات عنيفة ضد الدولة اعتماداً على عوامل، مثل درجة لامركزية الدولة، ولجوء الدولة إلى القمع، والديناميات ما بين عنف الحركة والعنف المدعوم من الدولة[١١].

ويبين لند عاملاً آخر يؤثر في العنف بين الجماعات، ألا وهو عدد السمات الاجتماعية/الاقتصادية والثقافية التي تميز الجماعات من بعضها البعض. قد تشتمل هذه السمات على خصائص جسمانية «فيزيقية»، واللغة، والديانة، والطبقة الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية. ويزداد احتمال حدوث الصراع، مع تزايد أوجه الاختلاف، حيث تنشأ مصالح متعارضة، يتم تسييسها عبر الإرغام على فعل ذلك، وتتضاءل المصالح المشتركة التي لا يمكنها مواجهة المصالح المتعارضة[١٢]. نجد في العراق، رغم أن القواسم المشتركة بين السنة والشيعة العرب أكثر منها بين أية جماعات أخرى في الدولة، أن الفترة التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، شهدت عنفاً متبادلاً بين الطرفين.

ج ـ الهوية والفرصة السياسية

سعى الباحثون الأمريكيون في سبعينيات القرن العشرين إلى تطوير اقترابٍ أكثر سياسية للحركات الاجتماعية وتوصلوا في النهاية إلى التركيز على عدة أوجه لمفهومٍ عُرف لاحقاً بهيكل الفرصة السياسية. كانت الدراسة الأم في هذا المجال هي كتاب تشارلز تيلي «من التعبئة للثورة» في عام ١٩٧٨[١٣].

(١١) Susan Olzak, *The Global Dynamics of Racial and Ethnic Mobilization* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 22.

(١٢) Michael S. Lund, «Why Are Some Ethnic Disputes Settled Peacefully, While Others Become Violent?,» in: Hayward R. Alker, Ted Robert Gurr, and Kumar Rupesinghe, eds., *Journeys through Conflict: Narratives and Lessons* (Lanham; Boulder, CO; New York; Oxford: Rowman and Littlefield Publishers, Inc., 2001), pp. 139-140.

(١٣) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), p. 18.

يرى كوزان، أن منظور الفرصة السياسية «يركز بالأساس على الموارد والتنظيم والاستراتيجية وينظر في خصائص النظم السياسية والمواقف التي تيسر أو تحول دون تفعيل الحركة الاجتماعية»[١٤]. أما كتشلت، فيعرّف العلاقة بين هياكل الفرصة السياسية والتعبئة، بأن «هذه الهياكل تعمل كمصافٍ (فلاتر/مرشِّحات) بين تعبئة الحركة واختيارها للاستراتيجيات وقدرتها على تغيير البيئة الاجتماعية»[١٥]. ويعرِّف تارو الفرصة السياسية، بأنها «أبعاد متسقة ـ لكن بالضرورة رسمية أو دائمة أو قومية ـ للمقاومة السياسية تشجع الناس على الانخراط في سياسات التنافسية»[١٦] إلى الموارد يرى تارو، أنه عبر الفرصة السياسية، يمكن للجماعات الضعيفة وغير المنظمة الوصول إلى الموارد الخارجية. أحياناً، تشجع النخب المضادة أو قادة الجماعات، تلك الجماعات على الاستجابة للفرص التي تقلل من تكلفة الفعل الجماعي، وتكشف عن حلفاء محتملين، وتظهر مواطن انكشاف وضعف النخب والسلطات الحاكمة، وتحفز الشبكات الاجتماعية والهويات الجماعية نحو الحركة حول أهداف مشتركة[١٧].

د ـ الصراع وحسابات التكلفة والعائد

الصراعات بالطبع ليست كلها إثنية؛ فقد تكون الصراعات دينية وتنطوي على جماعات تدافع عن معتقداتها الدينية، أو صراعات أيديولوجية تنطوي على جماعات تتحدى الأيديولوجية السياسية أو الاقتصادية المسيطرة. في صراعاتٍ كهذه، تُنتقد الحسابات العقلانية كتفسير للتعبئة أو حدوث الصراع. على سبيل المثال، يرى آدم أن توصيف المصالح الخاصة، كمحفز للحركات الاجتماعية، قد يختلف داخل الجماعة الواحدة. وتالياً، فإن حسابات المنفعة العقلانية تعجز عن تفسير حدوث الحركات الدينية والأيديولوجية، والتي قد تمثّل فيها المثاليات والدوافع غير المادية الأدوار الأساسية. في مثل هذه الصراعات، يُتوقع التضحية والعطاء من جانب الأتباع الذين يُعَوِّل عليهم القادة السياسيون في حركاتهم[١٨]. يذهب كيوبرمان إلى أبعد من ذلك، حيث يشير إلى أن الجماعات التي تتعرض للإحباط الناجم عن ممارسات التمييز ضدها تلجأ إلى التحدي العنيف لسلطات الدولة دونما حساب بالضرورة لفرص نجاحها[١٩].

(١٤) Alfred G. Cuzán, «Resource Mobilization and Political Opportunity in the Nicaraguan Revolution: The Theory,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 49, no. 4 (October 1990), p. 401.

(١٥) Herbert Kitschelt, «Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies,» *British Journal of Political Sociology*, vol. 16 (1986), p. 59.

(١٦) Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, pp. 19-20.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٨) Heribert Adam, «Rational Choice in Ethnic Mobilization: A Critique,» *International Migration Review*, vol. 17, no. 3 (Autumn 1983), pp. 547-548.

(١٩) Alan J. Kuperman, «Suicidal Rebellions and the Moral Hazard of Humanitarian Intervention,» *Ethnopolitics*, vol. 4, no. 2 (June 2005), p. 153.

على الرغم من إقرار تارو بأن المصلحة هي أكثر أنماط التفسيرات شيوعاً للحركات الاجتماعية، إلا أنها بالنسبة له لا تعدو كونها عنصراً تحكمياً من جانب المراقب، وما يهم بالفعل هو إدراك المشاركين ماهية المصلحة[٢٠]. يتفق الباحث مع تارو، ويرى أن المصالح غير المادية أو التضحية في حالات مثل الاستشهاديين والانتحاريين، لا بد أن تُرى من منظور الأفراد الذين يتحدَّون الدولة، وكيفية إدراكهم حسابات التكلفة والعائد لهذه الأفعال.

لكن ذلك لا يعني غياب حسابات التكلفة والعائد والسعي إلى انتهاز الفرصة. وإذا ما نظرنا إلى العراق، نجد كيف انتهز الأكراد والشيعة بالعراق الفرصة للتمرد، عقب هزيمة الجيش العراقي، في عام ١٩٩١، على يد قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت. ورغم أن الولايات المتحدة لم تتدخل عسكرياً آنذاك، لدعم التمرد الكردي والشيعي في العراق، إلا أن هذا العام شهد دعماً أمريكياً واضحاً للمعارضة العراقية عبر وسائل الإعلام والدبلوماسية. وفي العام نفسه، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، والذي فرض، لأول مرة، منطقة حظر جوي على نظام صدام حسين، مما وفر للأكراد ملاذاً آمناً.

وفي مطلع القرن الحالي، مثّل التنسيق بين الأكراد والمعارضة الشيعية دوراً بارزاً في إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣. وأضحى الأكراد مكوناً أساسياً في كل الحكومات التي شُكلت بعد تسليم السلطة إلى العراقيين. لكن لم يخلُ التحالف الشيعي ـ الكردي في العراق من التجاذبات السياسية، في ظل سعي كل طرف إلى المزيد من المكاسب، واعتراض البارزاني على سياسة المالكي الساعية إلى الهيمنة على مقاليد السلطة.

بعد العرض السابق للإطار النظري للدراسة، سنعرض الآن كيفية انعكاس الانتفاضات الكردية والشيعية، ثم السنية لاحقاً، عنفاً هوياتياً بنيوياً في الدولة العراقية، وكيفية تقديم الحالة العراقية إجابات عن الأسئلة البحثية حول تسييس الهوية، وعلاقة العنف الهوياتي بالفرصة السياسية.

أولاً: تسييس الهوية في العراق

الأكراد كغيرهم من الجماعات في العراق، يحوزون أكثر من هوية. خلال فترات الاضطراب، يمكن للقادة السياسيين أن يختاروا من بين تلك الهويات واحدةً، يتم تعبئتها على حساب الأخريات لتحقيق أهداف مشتركة. الهوية الإثنية هي واحدة من تلك الهويات، وسعياً إلى تسييس الإثنية، فإن القادة السياسيين ربما، يستغلون محاولات الدولة لاستيعاب الجماعة الإثنية أو استبعادها، لحفز عملية التعبئة الإثنية. قد تسيِّس الدولة أيضاً الإثنية عبر محاباة جماعة بعينها، مما يكرس الهوية الإثنية للجماعة المضطهدة أو المستبعدة. وربما تقرر الدولة دعم مشروع قومي قائم على إثنية واحدة، وتجاهل الأخريات داخل الدولة. تمنح مثل هذه الحالة الفرصة للقادة السياسيين أن يصوغوا مشروعاً قومياً خاصاً بالجماعة.

(٢٠) Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, p. 6.

١ ـ المشروع القومي وتسييس الإثنية

من الكتّاب الأكراد من يرى أن حركتهم القومية بدأت كمحاولة للتحرر من السيطرة التركية ـ الفارسية، عقب تقسيم كردستان بين الإمبراطوريتين عام ١٥١٤، ثم مرة أخرى، بعد أربعة قرون، بعد إعادة تقسيم بين تركيا وإيران وبريطانيا وفرنسا، وكما ظهرت الحركة القومية العربية للتحرر من السيطرة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى[٢١]. غير أن المشروع القومي الكردي في عشرينيات القرن العشرين لم يكن بقوة نظرائه نفسها في العراق، وبعض دول الجوار[٢٢]. فقد عادت القومية العربية إلى الظهور في العراق في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، مع وزارات نوري السعيد، وتوجهات بعض قيادات الجيش العراقي. وفي الوقت الذي طالب فيه السعيد بتوثيق الروابط مع الدول العربية، دعت حكومة الكيلاني عام ١٩٤٠ إلى المساعدة في تحقيق استقلال تلك الدول العربية. وبعد الحرب العالمية الثانية، عكست برامج بعض الأحزاب العراقية ـ بدرجة ما ـ توجهاً قومياً عربياً بدءاً من التعاون بين الدول العربية وتنسيق السياسات، وصولاً إلى الدعوة إلى اتحاد عربي[٢٣].

ورغم تنامي النزعة القومية العربية لعبد السلام عارف ـ والذي سعى إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٢٤] ـ إلا أن عبد الكريم قاسم استطاع الإطاحة بنظام عارف القومي، وتحالف مع الحزب الشيوعي لإجهاض تمرد الموصل العروبي في عام ١٩٥٩[٢٥]. وسعى قاسم في بداية حكمه إلى كسب ود الأكراد، إلا أنه انقلب عليهم بعد ذلك. ويفسر ماكدويل الصدام بين قاسم والبارزاني، بأنه صراع شخصي، عبرت عنه التوجهات العسكرية في بغداد، والتوجهات القبلية والأيديولوجية في كردستان[٢٦].

ومع عودة البعث إلى السلطة، ثم تولي صدام الحكم، ودخوله الحرب ضد إيران، بدأت موجة من القومية؛ إذ إنه سعى إلى اجتذاب دعم دول الخليج، كون العراق البوابة الشرقية

(٢١) صلاح سعد الله، **المسألة الكردية في العراق** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ١١.

(٢٢) Gareth Stansfield, Robert Lowe and Hashem Ahmadzadeh, «The Kurdish Policy Imperative,» *Chatham House, Middle East Programme*, Briefing Paper (December 2007).

(٢٣) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(٢٤) كانت الجمهورية العربية المتحدة قد نشأت كاتحاد بين مصر وسورية خلال الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). لمزيد من التفاصيل، انظر: David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London; New York: I. B. Tauris, 1996), p. 303.

الجدير ذكره، أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أبدى تعاطفاً مع القضية الكردية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، التقى إبراهيم أحمد، السكرتير العام لحزب كردستان الديقراطي آنذاك. وفي العام ذاته، انطلقت من مصر إذاعة كردية. لمزيد من التفاصيل انظر: Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Problem, 1958-1970* (London: Ithaca Press, 1981), p. 45, and McDowall, Ibid., pp. 303-304.

(٢٥) سلامة، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٦) McDowall, Ibid., p. 302.

للأمة العربية وحائط الصد ضد الأطماع الفارسية في الخليج. كما استغل تدهور العلاقات العربية بمصر، عقب توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، ليطرح العراق بديلاً من مصر، وداعماً للقضية الفلسطينية.

لكن عقب سقوط نظام صدام، وتنامي دور الأكراد في حكم العراق، وصياغة الدستور، ثارت المخاوف العربية من محاولات إبعاد العراق من محيطه العربي. غير أن ذلك لم يمنع بعض تحليلات الساسة العراقيين العرب من الإشارة إلى عدم مواءمة تكرار الحديث عن القومية العربية في بلد كالعراق، تتعدد فيه القوميات، مثل العرب والأكراد والتركمان والآشوريين وغيرهم. بعبارةٍ أخرى، فقد دعوا إلى قومية عراقية تستوعب الجميع[٢٧].

ساهم في الجدل حول قضية تنافس المشروعات القومية تصريحات قادة الأكراد، بين الحين والآخر، والتي تتحدث عن حق الأكراد في تقرير مصيرهم، واستغلال الظرف الإقليمي أحياناً، في إثارة القضية الكردية. في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ـ على سبيل المثال ـ رأى مسعود البارزاني أن الظروف قد باتت مواتية لعقد مؤتمر قومي كردي، تشارك فيه القوى الكردية في كل من العراق وسوريا وإيران وتركيا. وأكد أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الشعب الكردي[٢٨].

لكن حنكة البارزاني السياسية كانت تتبدى في اختيار الخطاب المناسب طبيعة الظرف السياسي، والهدف المطلوب تحقيقه. فعندما كان يثور الخلاف مع المالكي ويحاول الأخير التلاعب بمشاعر القومية العربية في مواجهة الأكراد، كان البارزاني حريصاً على توصيف المواجهات بأنها خلاف سياسي وليست مواجهة إثنية أو قومية فصرح قائلاً: «لا نرفع السلاح بوجه إخوتنا العرب؛ فإشهار السلاح ليس من شيم الكردي»[٢٩]. وعندما سيطر داعش على بعض مناطق العراق ذات الأغلبية السنية، وطلبت الحكومة العراقية تصدي البشمركة لقوات التنظيم، أصر البارزاني ألا يكون التدخل منفرداً في الموصل، بل بمشاركة قوات عراقية، حتى لا تبدو المواجهة وكأنها عربية ـ كردية.

٢ ـ أثر سياسات الاستبعاد والدمج في تسييس الطائفية والإثنية

منذ تأسيس العراق الحديث، فشلت النخب الحاكمة في أن تخلق هوية وطنية، يجتمع حولها العراقيون، وتتجاوز انتماءاتهم الفرعية، سواء الطائفية أو الإثنية أو القبلية. وكانت بريطانيا استخدمت في ظل الملكية سياسة «فرِّق تَسُد» عبر دعم شيوخ القبائل والأغوات في

(٢٧) القضية ذاتها أثارها الساسة الأكراد مثل الرئيس العراقي السابق جلال طالباني الذي كان يؤكّد أن العراق بلد متعدّد الأعراق والمذاهب، ولا يمكن أن تكون إدارته حكراً على طائفة أو مذهب أو حزب أو فرد.

(٢٨) **الحياة**، ٢٠١٣/٤/٢٩.

(٢٩) **الحياة**، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

الريف، والأثرياء في المدن. وذلك، لمواجهة سلطات الملك[٣٠]. لكن عقب سقوط الملكية، وعلى الرغم من التعاون الذي شهدته بداية مرحلة عبد الكريم قاسم مع البارزاني، إلا أن تزايد تأثير الأخير دفع قاسم إلى تغيير استراتيجيته حيال الأكراد من الدعم إلى العداء[٣١].

ساهمت سياسات حزب البعث في إثارة المشكلات بين العرب والأكراد، وإن ظل اضطراب العلاقة بالأساس بين الأكراد والحكومات المركزية، وليس على المستوى الشعبي[٣٢]. لكن الخطر الأساسي في ذلك الوقت، كان حالة الاستقطاب التي نجمت عن تسييس الطائفية، حيث ادعى قادة الحزب الشيوعي أنه حزب الجماعة المضطهدة، وهي الشيعة، مستغلين تدني مستوى التعليم بين الشيعة آنذاك، للقول إن الشيوعي تعني الذي يناصر الشيعة. على الجانب الآخر، فعلى الرغم من أن فؤاد الركابي، مؤسس حزب البعث العراقي، كان شيعياً من الناصرية، إلا أن من دانت لهم السلطة، كانوا قادة سُنّة مثل أحمد حسن البكر وصدام حسين، وهو ما ساهم في إضفاء صبغة سنية على الحزب[٣٣].

بعدما عاد البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨، سعى إلى تطبيق سياسة «فرِّق تسد» بين الأكراد، عبر دعم جلال طالباني عسكرياً في مواجهة مصطفى البارزاني[٣٤]. لكن التفوق العسكري للبارزاني اضطر حكومة البعث إلى أن تتفاوض معه، وتوقع اتفاقية سلام في عام ١٩٧٠، اعترفت فيها بالقومية الكردية في العراق، ووعدت بمنح الأكراد حكماً ذاتياً في غضون فترة أقصاها أربع سنوات، وإعادة توزيع المناصب الحكومية، بما يتناسب مع نسبتهم من السكان، وذلك في مقابل تسليم الأكراد أسلحتهم الثقيلة إلى الدولة[٣٥]. وعلى الرغم من رفض صيغة الحكم الذاتي التي طرحتها بغداد، مما نجم عنه مواجهة مسلحة، إلا أن توقيع العراق اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ مع إيران، منح بغداد الفرصة لاستخدام سياسة الدمج والاستبعاد. ففي الوقت الذي هُجِّر فيه الأكراد، ودمرت القرى الكردية المحازية للحدود مع إيران، كافأت السلطات المركزية الأكراد المسالمين بالمزيد من المدارس والمشروعات الاقتصادية[٣٦].

(٣٠) حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ١١٧.

(٣١) رجائي فايد، **أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل** (القاهرة: دار الحرية للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٣٥.

(٣٢) لمزيد من التفصيل حول ذلك التحليل، انظر: رجائي فايد، «المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي،» **كراسات استراتيجية**، السنة ١٤، العدد ١٣٧ (آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ٢٣، وميثم الجنابي، «العراق بين الانتماء القومي والوطني،» **الديمقراطية**، السنة ٤، العدد ١٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٤٩ ـ ٦٢.

(٣٣) «حوار طه جابر العلواني مع شبكة إسلام أون لاين بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٨،» <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=vZZZ3i>.

(٣٤) جاسم يونس الحريري، «العراق.. إلى أين؟ (ملف): الوحدة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٣٥) سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص ٨٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٤.

أما عن شيعة العراق، فعقب إسقاط صدام حسين، تصاعدت الاتهامات الشيعية لنظامه بأنه هَمَّشهم وقتل علماءهم مثل محمد صادق الصدر. وأشيع أن اغتيال الصدر كان صفقة عراقية ـ إسرائيلية تمت في عام ١٩٩٩ للقضاء على الحركة الصدرية المعادية لإسرائيل، في مقابل السماح للعراق بتصدير النفط، وتجنب ضربة عسكرية جديدة. وقاد الصفقة من الجانب العراقي طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء آنذاك. غير أن هذه الاتهامات نفاها أحد ضباط المخابرات العراقية السابقين الذي اتهم إيران بالضلوع في عملية الاغتيال، مؤكداً القبض على المحرض في كركوك[٣٧]. وفي السياق ذاته ، نفت بشرى خليل ـ محامية صدام ـ هذه الاتهامات مشيرةً إلى أن صدام لم يكن يدعم طائفته الدينية على حساب الأخريات، ولم يكره الصدر، بل وسّع من سلطاته، وكان يعتبر مقتدى ابناً له. أما عن مقتل الصدر، فتشير إلى أن مقتدى نفسه، اتهم الإيرانيين بالضلوع في الاغتيال[٣٨].

من ناحية أخرى، اتهم بعض السُنة بعضاً من قيادات الشيعة ـ بمن فيهم علماء دين ـ بأنهم من أصول إيرانية. ورد الشيعة بأن تلك الاتهامات هي ادعاءات باطلة، دأب نظام صدام على ترديدها، في ظل نفي العديد من الشيعة، ومصادرة أوراق هويتهم[٣٩]. لكن عقب سقوط صدام، انقلبت الأوضاع تماماً، وأضحى السُنة هم الذين يتهمون الشيعة بإقصائهم وتهميشهم، والعمل على احتكار الشيعة عملية صنع القرار[٤٠].

٣ ـ مأسسة الإثنية والطائفية بعد سقوط صدام

رغم الاتهامات التي وجهت إلى صدام حسين بأنه كان منحازاً للعرب السُنة على حساب الأكراد والشيعة، فزرع بذور الطائفية في المجتمع، إلا أن كثيراً من التحليلات والشهادات أقرت بأن صدام كان معياره في الحكم على العراقيين هو الولاء وليس الطائفية[٤١]. لكن المتتبع أحداث سقوط نظام صدام، وما تلاها، يجد أن الولايات المتحدة،كان لها دور في مأسسة الطائفية، منذ البداية، حينما أصدر بول بريمر، الحاكم المدني للعراق آنذاك، قراره في ١٣ تمّوز/يوليو ٢٠٠٣، بتعيين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي على أساس طائفي. وضم المجلس خمسةً وعشرين عضواً، منهم ثلاثة عشر عضواً من الشيعة، وخمسة أعضاء

(٣٧) حيان نيوف، «تفاصيل جديدة حول لغز اغتيال المرجع الشيعي آية الله صادق الصدر: الصدريون كشفوا عن «رصاصة قصي».. وبشرى الخليل برأت صدام،» العربية (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، <http://www.alarabiya.net/articles/2007/01/28/31164.html>.

(٣٨) مقابلة بشرى الخليل مع قناة **العربية** ضمن برنامج «بالعربي» بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٣٩) مقابلة عضو المكتب السياسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية سعد جواد قنديل، عبر شبكة **إسلام أون لاين** ضمن برنامج حوارات مباشرة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٩، <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=rRZOXU>.

(٤٠) طارق الهاشمي، «حكومة الوحدة الوطنية: هل أصبحت في مهب الريح،» ضمن برنامج «من العراق» على قناة **العربية** بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٥.

(٤١) Amtazia Baram, «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies, 1991-1996,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1 (February 1997), pp. 1-31.

أكراد، وخمسة من العرب السُنة، وعضو من التركمان، وآخر مسيحي آشوري[٤٢]. لكن كثيراً من التحليلات العربية هاجمت هذه التقسيمة، كونها قادت إلى تصادم الأطراف العراقية الأساسية وتصارعها حول اقتسام السلطة والثروة، وأن هذه المحاصصة لا تصلح أساساً لقيام حكومة، وهو ما أثبته ما شهدته الحكومات العراقية من انسحابات وانقسامات وتغيير للتحالفات[٤٣]. فالاعتراف بالاختلافات داخل الدولة لا يعني أن تخصص حصة لكل مكون من مكونات شعبها، ومن مخاطر تلك المحاصصة أن يصبح الانتماء الطائفي، وليس الكفاءة، معياراً لتولي المناصب في مؤسسات الدولة[٤٤].

ويرى عزمي بشارة ـ على سبيل المثال ـ أنه على الرغم من عدم تحول النظام العراقي إلى نظام سياسي طائفي دستورياً، إلا أنه شهد وضعاً أسوأ؛ حيث صيغ نظام ديمقراطي شكلياً، وجرى استخدام الديمقراطية لتطييف الدولة وأجهزة القمع، وهُمشت الطوائف الأخرى[٤٥]. أما الزيدي، فيرى أن الولايات المتحدة والغرب عموماً، قد مهدا لتعميق أزمة العراق قبل الاحتلال، عبر الآلة الإعلامية التي ركزت على مقولات «اضطهاد الأكراد» و«مظلومية الشيعة». عندما وقع الاحتلال الأمريكي، سعى عبر سياساته إلى طمس الهوية الوطنية العراقية، وتفكيك رموزها[٤٦]. وعليه، دخل العراق في دوامة صراعات واستقطابات، جعلته كمجموعة من المعازل المنغلقة التي تتقاسم في ما بينها الثروة والنفوذ، بحكم الأمر الواقع[٤٧].

لكن بعض المحللين العرب دافع آنذاك، عن المجلس الانتقالي، على اعتبار أن اختيارات الأعضاء عكست بالأساس انتماءاتهم العلمانية، وليس الطائفية، وتقاطعت فيها الإثنية والطائفية، مما جعل عدد الأعضاء السُنة أحد عشر عضواً في ظل كون الأعضاء الأكراد والعضو التركماني سُنّة[٤٨]. كما أرجعت هذه التحليلات ظهور الطائفية في المجتمع العراقي، إلى عقود من الاضطهاد، وغياب الديمقراطية، وأن استقرار الأوضاع وغياب الطائفية

(٤٢) فايد، «المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي،» ص ٥.

(٤٣) من أمثلة هذه التحليلات، انظر: أياد جمال الدين (نائب في البرلمان العراقي)، «تاريخ جديد لسقوط بغداد،» ضمن برنامج «بانوراما» على قناة **العربية** بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٩، وسليم عبد الله الجبوري (عضو البرلمان العراقي، والناطق باسم جبهة التوافق)، «أزمة حكومة المالكي،» ضمن برنامج «من العراق» على قناة **العربية** بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٩.

(٤٤) محمد السماك، «أثر المحاصصة السياسية في أتباع الحضارات المتنوعة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٤٢٥ (تموز/يوليو ٢٠١٤)، ص ١٤٧.

(٤٥) بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي،» ص ١٦.

(٤٦) رشيد عمارة ياس الزيدي، «أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٤ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ٩ و٢٣.

(٤٧) عبد الإله بلقزيز، «نكبة العراق: الاحتلال، المذهبية، «داعش»،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، ص ١١٦.

(٤٨) من أمثلة هذه التحليلات، انظر: فايد، «المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي،» ووحيد عبد المجيد، «النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية،» **كراسات استراتيجية**، السنة ١٤، العدد ١٤٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤.

يحتاجان فقط إلى بعض الوقت، حتى تترسخ الممارسة الديمقراطية، وقبول الآخَر. كما يفسر هذا التيار رفض الدول العربية هذا التقسيم، بسبب غياب قبول التنوع والاختلاف في الميراث الثقافي العربي، والذي يرى في الديمقراطية التوافقية بدايةً للتفكيك والانقسام بسبب قيام الأحزاب بتكريس الانقسامات الثقافية[٤٩]. كما يرى بعض المحللين الأكراد أن البيئة الاجتماعية والسياسية في العراق، لا تدعم حيادية الدولة التي تقوم على الفصل بين الهوية الثقافية والدولة، باعتبار الأخيرة مشتركاً عاماً، وأن المركز في العراق منذ عام ١٩٥٨، يستنزف موارده البشرية، وفشل في إيجاد صيغة، تضع حلولاً لأزمتي الهوية والاندماج. لذلك، في رأي هؤلاء المحللين، أضحت الفيدرالية، والتي أقرها الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥، هي السبيل إلى إنهاء حالة التبعية التي سعى المركز إلى تكريسها في علاقته بالأطراف[٥٠].

ساهم أيضاً في تسييس الهوية تعامل النخب المحلية العراقية مع الظاهرة. فقد سادت حالة من الارتباك في الخطاب السياسي ما بين داعمي الهوية الإسلامية، وأنصار القومية العربية، والداعين إلى مفهوم الأمة العراقية، والمطالبين بالحفاظ على الهوية الكردية. وقادت تلك الحالة المواطن العراقي إلى العودة إلى الولاءات الأولية، كالأسرة والعشيرة[٥١].

لكن لم تكن المأسسة الطائفية والإثنية على مستوى التعيينات الأمريكية فحسب، بل امتدت إلى تشكيل وزارات الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، عبر توزيعها طبقاً للمحاصصة[٥٢]. وانتقلت المأسسة كذلك، من المستوى السياسي إلى المستوى العسكري؛ فالأحزاب السياسية منها ما امتلك ميليشيات، ساهمت في توتر الأوضاع الأمنية، وهو ما اعترفت به حكومة بغداد في أكثر من مناسبة. وقد تدخلت السلطات المركزية بالقوة، عندما رفضت بعض الميليشيات، مثل جيش المهدي، تسليم السلاح[٥٣]. ورغم تشجيع الولايات المتحدة عمل القوات المسلحة التي شكلتها القبائل العراقية السنية في عام ٢٠٠٧، باسم «الصحوات» لمحاربة عناصر القاعدة، إلا أن حكومة المالكي نظرت إليها بعين الشك، وترددت في دمجها بالجيش العراقي[٥٤]. ووضحت تبعات تلك السياسة الاستبعادية في التعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فحينما هاجم التنظيم مدينة الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤، فرت عناصر الجيش العراقي من المدينة، تاركين أسلحتهم وتخلوا عن حراسة السجون

(٤٩) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٣ و٥.

(٥٠) حسام الدين علي مجيد، «التعدّدية الثقافية ومستقبل الدولة ـ الأمة الكندية: مقاربةٌ لحالة العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٦ (آب/أغسطس ٢٠١٤)، ص ٩٨ و١٠٧.

(٥١) الزيدي، «أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال،» ص ١٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٣) حسام سويلم، «المؤسسات الأمنية الجديدة: المهام والتكوين،» **الديمقراطية**، السنة ٤، العدد ١٥ (تمّوز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٥٤) «الحكيم يحدّد ضوابط لعمل الصحوة وبوش يدعو للمصالحة،» **الجزيرة نت** (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/953969b2-969d-4642-98c5-054d8eabea44.htm>.

والمعتقلات التي امتلأ أغلبيتها بمعتقلين من السنة، لم توجه لهم تهم واضحة[٥٥]. فعلى الرغم من تفسير ذلك الانسحاب بأنّه خوف الجنود من وقوعهم أسرى لدى داعش الذي نجح في ترهيب أعدائه عبر مقاطع من فيديوهات ذبح الرهائن، إلا أنه لا يمكن أيضاً استبعاد الاتهام بعدم رغبة الجنود الشيعة التضحية أو الدفاع عن المدينة التي يقطنها أغلبية من العرب السنة. ناهيك بوضع هؤلاء المعتقلين الذين سيكون داعش بالنسبة إليهم، هو المخلّص من ظلم الاعتقال التعسفي.

أخيراً، وفي ما يعد اعترافاً بمساوئ المحاصصة ومخاطرها، قرر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في التاسع من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، مع إبعاد جميع المناصب العليا عن المحاصصة الحزبية والطائفية في العراق. جاءت تلك القرارات في محاولة تهدئة آلاف المتظاهرين العراقيين الذين خرجوا احتجاجاً على تردي الخدمات وتفشي الفساد في الدولة[٥٦].

ثانياً: العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق

الفرصة السياسية ليست قيمة مطلقة؛ فهي تخضع لإدراك القادة السياسيين، ويتعاملون معها من خلال إدراكهم لها. لكنهم مقيَّدون ببيئة تحدد هذه الفرص. وينبع إدراك هؤلاء القادة الفرص، من حسابات التكلفة المتوقعة لاقتناص هذه الفرصة والعائد المتوقع لها.

١ ـ العنف وحسابات التكلفة ـ العائد

بافتراض أن للمصالح دوراً في تحدي قادة الجماعات الإثنية أو الطائفية الدولة، فإنه من الرشادة أن تُعرف تكاليف هذا التحدي وعوائده، وتقييم المخاطر وراء الفعل أو رد الفعل المتخذ.

يُوصف القادة الأكراد بأنهم مثل التاجر المحترف الذي يعرف كيف يعظم مكاسبه[٥٧]. ولعل استعراض تاريخ الأكراد يشير إلى تغييرهم تحالفاتهم عبر الزمن؛ فشيوخ القبائل ،على سبيل المثال، لم يجدوا غضاضةً في تعاونهم مع السلطات الحاكمة في بغداد، وهي الممارسة التي استمرت عبر القرن العشرين.

(٥٥) «Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box,» *Crisis Group Middle East Briefing*, no. 38 (20 June 2014), p. 2.

(٥٦) «العبادي يلغي عدداً من المناصب العليا،» **الجزيرة نت** (٩ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/8/9/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d9%8a%d9%84%d8%ba%d9%8a-%d8%b9%d8%af%d8%af%d8%a7-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d8%b5%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%8a%d8%a7>.

(٥٧) «حوار مع د. عبد الكريم العلوجي (كاتب ومحلل سياسي عراقي): الاتفاقية الأمنية.. لصالح العراق؟،» ضمن برنامج حوارات مباشرة، على شبكة **إسلام أون لاين** بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩، <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=220tTp>.

تحتل حسابات التكلفة والعائد مكانة مهمة في سياسات القادة السياسيين، والقادة الأكراد ليسوا استثناءً من ذلك. فتاريخ علاقة الأكراد بالسلطات الحاكمة يشير إلى هذا الفكر، وإن أثبتت الوقائع في بعض الأحيان خطأ حساباتهم الذي نجم عنه أثمان غالية، دفعها القادة أو الشعب. أو بعبارة أخرى، لجأ القادة أحياناً إلى المقامرة والمخاطرة؛ وهو ما أصاب في بعض الأحيان، وأخطأ في أخرى. بيد أنه يمكن القول إنه، مع مرور الوقت، اكتسب الساسة الأكراد قدراً عالياً من البراغماتية.

خلال ثورة ١٩٥٨ المناوئة للملكية في العراق، نأى القائد الكردي، مصطفى البارزاني بنفسه عن القوميين العرب، وراهن على نظام عبد الكريم قاسم[٥٨]. وأصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً داعماً للثورة، وواضعاً كل إمكانياته تحت طوع قيادتها لمقاومة الاستعمار وأعوانه. وأرسل البارزاني برقيةً من موسكو، يؤيد فيها قاسم، ويطلب منه السماح له بالعودة إلى العراق[٥٩]. ولكن، مع مرور الوقت ـ كما أشرنا سابقاً ـ ثبت أنه كان رهاناً خاسراً.

في شباط/فبراير ١٩٩١، اعتقد قادة الأكراد والشيعة أن تكلفة التمرد ضد نظام صدام ستكون مقبولة في ظل خروج الجيش العراقي مهزوماً من قوات التحالف في عملية تحرير الكويت. وبناء عليه، شهد آذار/مارس ١٩٩١ ما وُصف بأنه «أسوأ تمرد مدني» منذ بداية عهد صدام. سحب صدام سبعة آلاف جندي من الحدود مع تركيا وإيران، ليعيد نشرهم لحماية العاصمة بغداد[٦٠]. لكن حسابات الشيعة والأكراد بخصوص الدعم الغربي لهم كانت خاطئة[٦١]. أما عن البراغماتية في القرن الواحد والعشرين، فحينما اندلعت التوترات الطائفية بين السنة والشيعة، عقب التدخل الأمريكي في العراق، نأى الأكراد بأنفسهم عنها، وصب ساستهم جل اهتمامهم في الدفاع عن المطالب الكردية[٦٢]. شملت هذه المطالب مساهمةً أكبر في الحكومة العراقية، ومزيداً من سلطات الحكم الذاتي، السياسية والاقتصادية، وبخاصة في ما يتعلق بالسيطرة على النفط والموارد الأخرى بالإقليم. على الرغم من منطقية هذه الاستراتيجية، إلا أن القادة الأكراد عقدوا التحالفات مع الساسة الشيعة، ونجحوا أحياناً في القيام بدور الوساطة بين الأطراف العراقية المتصارعة. لكن الأمر وصل أحياناً إلى حَدّ

(٥٨) هذه الثورة ـ أو الانقلاب العسكري ـ يصفها أندرسون وستانسفيلد بالنقطة المحورية في تاريخ العراق. لمزيد من التفاصيل حول الاضطرابات والعنف خلال هذه الفترة، انظر: Liam Anderson and Gareth Stansfield, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?* (New York; Hampshire: Palgrave Macmillan, 2005), p. 31.

(٥٩) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين قاسم والبارزاني انظر: رجائي فايد، **أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل** (القاهرة: دار الحرية للنشر، ٢٠٠٥)، و Jawad, *Iraq and the Kurdish Problem, 1958-1970*, pp. 302-307.

(٦٠) «Minorities at Risk Project,» Center for International Development and Conflict Management, <http://www.cidcm.umd.edu/mar/chronology.asp?groupId=64504>.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) محمد مجاهد الزيات، «التطورات الكردية ومستقبل العراق،» **الأهرام**، ٢٠٠٦/٩/٥.

اتهام كردستان العراق بالسماح للجماعات المسلحة العراقية المتمركزة في إيران بمهاجمة العراق، عبر كردستان، في مقابل عدم القيام بأية عمليات عسكرية في الإقليم. في الوقت الذي يؤمن العرب السنة في العراق أن تعاون الأكراد مع الاحتلال الأمريكي كان خيانةً للعراق، إلا أن الأكاديميين الأكراد يصفون ذلك التعاون بأنه «تحالف مؤقت مع المحتل أفضل من النظام شبه فاشيستي السابق»[٦٣].

تبرز بعض التحليلات هذه البراغماتية، عبر الخطاب السياسي للقادة الأكراد. فعلى سبيل المثال ما صرح به مسعود بارزاني، من أن طلب الأكراد الدعم من الآخرين، كالشحاذ الأعمى الذي يقف أمام المسجد الكبير بالسليمانية ليسأل الناس المساعدة من دون أن يدري من الذي يعطيه المال[٦٤]. كما صرح أيضاً، في مناسبةٍ أخرى، بأن كردستان مستعدة لإقامة علاقات مع إسرائيل، إذا قرر العراق القيام بذلك. فسر بعض المحللين العرب هذا التصريح، بأنه رغبةٌ كردية في مزيد من التعاون مع إسرائيل، أو النية في إعلان هذا التعاون متى أصبح ممكناً. أما المحللون الأكراد، فرأوا في هذا التصريح تصريحاً عادياً، في ضوء كون كردستان جزءاً من العراق الفيدرالي، وستطبق قرارته التي تتخذها الدولة[٦٥].

٢ ـ العنف والفرصة السياسية داخلياً

إن الانهيار المؤسسي، وما ينجم عنه من فوضى، ربما يرى فيه القادة السياسيون فرصة لتحقيق مكاسب. يشير كورديل وولف إلى أن «المؤسسات الكفؤة يمكنها عموماً توفير ميكانيزمات من خلالها يمكن استيعاب المصالح المتباينة للفاعلين. إذا ما انهارت هذه المؤسسات على المستوى المحلي و/أو مستوى الدولة ولم يعد ممكناً ضمان الاستيعاب السلمي، فإن احتمالات الصراع العنيف تزداد»[٦٦]. إن ضعف مؤسسات الدولة أو انهيارها، وشيوع الفوضى في المركز، في الوقت الذي تحتفظ فيه المؤسسات المحلية بتماسكها، يساعد في تعبئة الحشد الجماهيري بالإقليم لفكرة الاستقلال عن المركز، ويوسع من نطاق الفرصة السياسية المتاحة للقادة السياسيين. هذا الضعف أو الانهيار ربما يكون نتاجاً من غزوٍ أجنبي، كما في حالة العراق.

منذ إسقاط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، ترى تحليلات أنه على المستوى الرسمي داخل العراق، سادت ثقافة الانفراد بصنع القرار. هذه الثقافة رغم تجذرها، إلا أنها تطورت

(٦٣) سعد الله، **المسألة الكردية في العراق**، ص ٦.

(٦٤) مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع الصحفية المصرية أميرة الطحاوي، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١.

(٦٥) فوزي الأتروشي، «تصريح البارزاني عن العلاقة مع إسرائيل.. الفهم الخاطئ والخطاب الناري،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/٥/٢٧.

(٦٦) Karl Cordell and Stephan Wolff, *Ethnic Conflict: Causes – Consequences – Responses* (Cambridge, MA: Polity Press, 2009), p. 14.

ولا تزال سائدة في عراق ما بعد صدام، وتمارسها جميع الأطراف[٦٧]. إن الضعف المؤسسي الناجم عن حكم الفرد، والأوضاع الاقتصادية المتردية نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على نظام صدام حسين، ساهما في توفير مناخ ملائم للمعارضة العراقية عموماً، والكردية خصوصاً، بالدعوة إلى التغيير وتعبئة الجماهير. عقب سقوط نظام صدام، انهارت معه مؤسسات الدولة، وبخاصة المؤسسة الأمنية، بعد تسريح الجيش والشرطة، ما فتح في المجال أمام فوضى أمنية واسعة، وانتشار الميليشيات المسلحة، سواء التي أطلق عليها المقاومة ضد الاحتلال، أو تلك التابعة لقوى سياسية حزبية أو طائفية، داخل العراق.

في الوقت الذي كانت الأنظار تتجه لما يحدث في بغداد، كان الأكراد يحشدون قواهم في كردستان لترسيخ الأوضاع المستقرة نسبياً هناك، والعمل على تفعيل توحيد إدارة الإقليم، وكيفية دخول الانتخابات بقائمة موحدة، تضمن عدم تفتيت أصوات الأكراد. لكن عينهم أيضاً كانت على بغداد، وما يحدث فيها أمنياً وسياسياً. وكان لقوات البشمركة دور أمني لم يقتصر فقط على إقليم كردستان، فقد ظل القادة الأكراد متمسكين بأن البشمركة ليست ميليشيات مسلحة، وإنما هي قوات نظامية ساهمت في حفظ الأمن في كردستان، وفي إسقاط نظام صدام حسين.

لكن كما وُجهت اتهامات إلى الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية بضلوعها في حملات تطهير طائفي، فإن قوات البشمركة قامت في كركوك، ومناطق أخرى، بتمكين الأكراد من المنازل التي تركها سكانها العرب أو التي قامت هذه القوات بتهجير سكانها منها، لإحلال الأكراد محلهم، وتغيير ديمغرافية المدينة. ويكرر الأكراد دوماً أن نظام صدام هو الذي غير هذه الديمغرافية في السابق، حينما هجَّر الأكراد ليحل محلهم العرب.

كما طالت الاتهامات البشمركة، حول قتل المسيحيين وتهجيرهم في الموصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهي التي نفاها الأكراد، وأرجعوها إلى محاولات تشويه صورتهم، وألقوا بالتهمة على تنظيم القاعدة في العراق[٦٨]. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، خلال المواجهات مع داعش، طالت البشمركة من جديد اتهامات بمنعهم النازحين من محافظة ديالى، من العودة إلى ديارهم بعد تحرير مناطقهم. لكن بعض السياسيين الأكراد رفض الاتهامات، مؤكداً أن ما يتم هو تدقيق في قوائم النازحين، لمنع تسلل الدواعش بينهم[٦٩].

في ظل هذه الفوضى التي عمت العراق، عقب سقوط صدام، كان شمال العراق يشهد هدوءاً نسبياً منح القادة الأكراد الثقة في القول بنجاحهم في فرض الأمن بالإقليم، ودعوة

(٦٧) مقابلة عبد الجليل إبراهيم الفهداوي (عضو مجلس علماء المسلمين بالعراق)، مع شبكة **إسلام أون لاين**، ضمن برنامج «حوارات مباشرة» بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٤، <http://www.islmonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=44R10M>.

(٦٨) عبد الكريم الكيلاني، «الحقيقة الموصلية وحملات وأد الكرد فيها،» وكالة أنباء **بيانمير** (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، <http://www.peyamner.com/details.aspx?1=2&id=93215>.

(٦٩) **الزمان**، ٢٠١٥/٣/٣١.

الشركات الأجنبية إلى الاستثمار فيه. ويلفت ستانسفيلد الانتباه إلى أن حكومة كردستان الإقليمية، تشكلت في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٧، قبل أسبوعين من تشكيل حكومة نوري المالكي في بغداد[٧٠]. وعن تفسيره هذا الوضع شبه المستقر، يرى العلوجي أن تعاون البشمركة مع القوات الأمريكية للدخول إلى الموصل وكركوك، وتفكيك الدولة العراقية حدثَ، والقيادة الكردية كانت القوة الوحيدة المنظمة آنذاك في العراق، وكذلك القادرة على فرض شروطها على السلطة المركزية في ما بعد. لكنه يشير إلى أن هذا الوضع الذي يبدو ظاهرياً هادئاً، يغلي من الداخل. ويستدل على ذلك، بأنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تقدمت قوى سياسية كردية إلى رئيس الإقليم مسعود البارزاني تطالبه بحرية عمل المنظمات الحزبية والأهلية، وإطلاق سراح المعتقلين المناوئين للسلطة. ويستخلص العلوجي من ذلك أن هذا الهدوء الظاهري ناجم عن سيطرة الأجهزة الأمنية، وقمعها الحركات السياسية[٧١]. عمل القادة الأكراد على تكريس وضعية الحزبين الكرديين الكبيرين على حساب بقية الحركات السياسية الأخرى، ثم عملا سوياً على اقتسام المغانم من خلال الدخول في قائمة موحدة، تستطيع أن تجتذب أصوات الأكراد، وتحول دون تفتيتها أو توجهها نحو التيارات الإسلامية التي ربما تجد لها أرضية في بعض مناطق كردستان.

٣ ـ تسييس الهوية وحدود الفرصة السياسية

لا تقتصر الفرص السياسية على قادة الجماعات الإثنية، بل تسنح تلك الفرص لقادة الدول المتعاملة مع تلك الجماعات. لذلك فإن ما تراه سلطات تلك الدول فرصاً، يمثل في الوقت ذاته تهديداً للجماعة الإثنية، والعكس غالباً صحيح. الأهم في النهاية هو كيفية إدراك تلك الفرصة أو ذلك التحدي. إن التهديد المتنامي ربما يقود إلى الحلول الوسط أو التفاوض من أجل كسب الوقت حتى تتغير الظروف، وتظهر فرص أفضل.

خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان نظام صدام حسين يسعى إلى تحييد الأكراد وكسب الوقت عبر التفاوض مع جلال طالباني. لكن تلك المفاوضات لم تصل إلى اتفاق حول صلاحيات الحكم الذاتي التي ستُمنح للأكراد. عندئذٍ، قرر الاتحاد الوطني الكردستاني في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، وقف التفاوض. وخلال تسعينيات القرن العشرين، عندما اندلع القتال بين الحزبين الكرديين الكبيرين، رأى مسعود البارزاني أن الخيار الوحيد المتاح هو التعاون مع القوات العراقية لوقف تقدم قوات الاتحاد الوطني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Gareth Stansfield, «Kurdistan-Iraq: Can the Unified Regional Government Work?,» *Arab Reform Bulletin*, vol. 4, no. 5 (June 2006), p. 1.

(٧١) حوار للباحث مع عبد الكريم العلوجي (كاتب ومحلل سياسي عراقي)، عبر شبكة **إسلام أون لاين** ضمن برنامج «حوارات مباشرة» بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩. ويدعم حجة العلوجي أحد تقارير حقوق الإنسان والذي يرصد بعض انتهاكات قوات الأمن الكردية. لمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً: Human Rights Watch, *At the Heart of the Hurricane*, vol. 19, no. 2(E) (July 2007).

تعد العلاقة بين الأكراد والسلطات العراقية المركزية، بعد سقوط نظام صدام، مثالاً للقيود التي تُفرض على أية فرصة سياسية، وكيف أن التوقيت يؤثر في حجم المكاسب. إن قضية الفيدرالية وحق تقرير المصير يعكسان محورية تلك العلاقة ـ بين التوقيت وحجم المكاسب ـ في العراق.

يرى بعض المحللين أن التحولات العالمية تشجع الكيانات الكبرى، وهو ما خفتت معه المطالب الانفصالية لأقاليم مثل الباسك وأيرلندا الشمالية، رغبة منهما في الانتماء لأوروبا عبر أسبانيا وبريطانيا، على الترتيب. استناداً لذلك التحليل، يصبح من الأفضل للأكراد والعرب، الشيعة والسنة، البقاء في كيان كبير كالعراق، يحفظ لهم مزايا لن ينالوها إذا ما تفكك العراق إلى دويلات[٧٢]. عبّر قيادي في أحد الأحزاب الإسلامية عن فكرة مماثلة، حينما أكد أنه لا يوجد تعارض بين المبادئ الإسلامية، والوجود في دولة كردية. لكن القادة الأكراد ـ في رأيه ـ يؤمنون بأنه من الأفضل للكرد أن يستمروا في ظل حكومة مركزية للحفاظ على وحدة العراق، والتمتع بمزايا قد لا ينالونها إذا ما حدث الانفصال[٧٣]. كما صرح وزير خارجية العراق السابق هوشيار زيباري أن أغلبية أكراد العراق حددوا خياراتهم بالعيش في عراق فدرالي ديمقراطي تعددي، وطبقاً لمبدأ الفدرالية الذي أقره ممثلو الشعب الكردي، عبر برلمان إقليم كردستان، وعبر الدستور العراقي، وذلك هو السقف الموجود والمتاح[٧٤]. وعلى الرغم من التطمينات المتكررة بأن الأكراد لا يسعون إلى الانفصال، فإن العرب لا زالوا ينظرون بقلق إلى النوايا الكردية، حينما يصرّحون بعبارات مثل «مع حقنا في تكوين دولة مستقلة، مثل أية أمة على وجه الأرض»[٧٥].

خاتمة

تبين من الحالة العراقية أن الدولة يمكن أن تستثير التعبئة الإثنية أو الطائفية لجماعة أو أكثر، عبر سياسات الدمج والاستبعاد، والتي ربما تولد شعوراً بالتمييز والاضطهاد بين أفراد الجماعة التي مورس ضدها التمييز. كما قد تؤثر مأسسة الهوية في نطاق الهويات التي يمكن للقادة السياسيين أن يختاروا منها، وأيها يمكن تحفيزها. وإذا تبنى النظام الحاكم مشروعاً قومياً قائماً على تمييز جماعة إثنية، أو طائفية بعينها، على حساب الأخريات في المجتمع، فقد تصوغ واحدة أو أكثر من هذه الجماعات مشروعها القومي الخاص الذي يتحدّى مشروع الدولة. هذا التنافس بين المشروعات القومية قد يساعد قادة تلك الجماعات

(٧٢) عبد الرحمن الراشد، «هل ينفصل الأكراد،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/٩/٥.

(٧٣) حوار مسؤول فرع الموصل في الاتحاد الإسلامي صلاح بابيري، مع شبكة **إسلام أون لاين**، ضمن برنامج «حوارات مباشرة» بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧.

(٧٤) حوار مع وزير خارجية العراق آنذاك هوشيار زيباري، ضمن برنامج «بصراحة» على قناة **العربية** بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٧.

(٧٥) فايد، «المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي،» ص ٢٥.

على أن يحوزوا الدعم، تحت ادعاء الوقوف ضد المخططات الإمبريالية للنظام الحاكم. أخيراً، هناك الفوضى التي تسود عقب انهيار المؤسسات، والحاجة لإعادة بناء الدولة، ربما تصطدم بعملية أخرى يسعى إليها القادة السياسيون لتأسيس دولة لجماعتهم.

إن الأكراد كجماعة يحملون أكثر من هوية ـ شأنهم في ذلك شأن العديد من الجماعات ـ فهم أكراد وهم عراقيون وهم مسلمون وأغلبيّتهم سُنة. وعندما سعى القادة الأكراد إلى التعبئة السياسية، كان منطقياً أن يختاروا الهوية الأكثر تمايزاً للأكراد، وهي الهوية الإثنية. إن غالبية الأكراد هم مسلمون سنّة، وذلك يجمعهم مع العرب السنّة، كما أن أقليتهم الشيعية تضعهم مع العرب الشيعة. أما الهوية الإثنية كونهم أكراداً، فلا يشاركهم فيها أحد في العراق. كما لم يكن متوقعاً أن يلجأ القادة الأكراد إلى الهوية الطائفية في ظل بيئة شجعتهم على العلمانية.

أخيراً، فإن الانتفاضات الكردية المتلاحقة ضد سلطات الدولة في العراق، والميليشيات المسلحة التي اعتمدت على الهوية الطائفية والاحتجاجات الشعبية في المناطق ذات الأغلبية السنية المطالبة بوقف نهج حكومة المالكي الطائفي ضدهم، كلها أمور تشير إلى عنف هوياتي بنيوي في النظام، ساعد على ظهوره فرص سياسية، أُتيحت داخلياً أو إقليمياً، وتالياً، يمكن رد فترات الهدوء النسبي التي كان يشهدها العراق إلى غياب تلك الفرص، وارتفاع تكلفة التمرد، في ظل قدرة النظام الحاكم على القمع والبطش □

المشاركة السّياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال الدّيمقراطي الرّاهن: التجربة التونسية مثالاً[*]

مصباح الشيباني[**]
باحث وأستاذ في علم الاجتماع ـ تونس.

مقدمة

على الرّغم من أنّه من النّاحية العلمية يصعب تحديد اتجاه التحوّل السياسي الذي تعيشه تونس أو الحكم عليه وتقييمه في خلال سنَة أو في بعض السّنوات القليلة، إلا أنّه انطلاقاً من دراسة بعض المؤشّرات والظواهر الدّالة يمكننا معرفة اتجاه وديناميّة الحراك السياسي التونسي في المستقبل، ومعرفة ما إذا كان هذا الحراك متّجهاً نحو إحداث التّغيير النوعي في الحياة السياسية في البلاد أم نحو إعادة إنتاج آليات عمله القديمة للحفاظ على ثباته وتعطيل إمكانيات التجديد فيه.

ويتوقف نجاح هذه التجربة على مدى مشاركة مختلف مكوّنات المجتمع وقواه السّياسية وشرائحه الاجتماعية من مثقفين ومواطنين وشباب ونساء في هندسة العلاقات السياسية الجديدة وبنائها على أسس النّظام الدّيمقراطي وقيمه الرّئيسية، ومن أبرزها «المشاركة» و«ثقافة الاختلاف» و«التعدّدية» و«الحوار»... إلخ؛ فالمقاربة التشاركية في الحقل السياسي العربي باتت من أهم تحديات المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها بعض الأقطار العربية، وباعتبارها تسهم في تجويد الفعل السّياسي وفي تدعيم النّظام الديمقراطي في الدولة.

وتشمل «المشاركة السّياسية»، في إطار سياقها التاريخي والحضاري، جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة الوطنية أو في أحد أجهزة الحكم المحلية، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً»[1]. كما إنّ أبعاد هذا المفهوم ومضامينه متعدّدة، وكذلك

(*) في الأصل ورقة علمية قدّمها الباحث إلى: الندوة المغاربية حول «آفاق الديمقراطية التشاركية في دول الحراك الديمقراطي: أي دور للمرأة؟»، التي أقامتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ابن زهر، أكادير ـ المغرب يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(**) البريد الإلكتروني: abounour05@yahoo.fr.

(١) Jean-Charles Lagrée et Patricia Loncle, «Jeunes et citoyenneté, problèmes politiques et sociaux, Aubervilliers,» *La Documentation française*, no. 862 (2001), p. 9.

السّياقات التاريخية التي تطوّر فيها. إذ لا يمكن مقاربته من زاوية سياسية أو قانونية فقط، بل ينبغي علينا أن نهتم أيضاً بأبعاده الفلسفية والأخلاقية والفكرية التي تسهم كلّها في تعزيز مكانة الفرد في الحياة السياسية.

وتالياً، فإنّ المشاركة السّياسية بالنّسبة إلى المرأة، مثلها مثل الرّجل، تتحدّد قوّتها أو ضعفها من خلال خصائص النّظام السّياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي تنتمي إليه، وحسب خصائص المؤسّسات السياسية والمدنية (الأحزاب والجمعيات ومؤسّسات الإعلام وغيرها) التي تقوم بتأطير المرأة وتدريبها على الانخراط في العمل السياسي والاهتمام بالشّأن العام.

يقتضي المنهج العلمي في دراستنا مسألة «الديمقراطية التشاركية» أن ننطلق من واقع التجربة السياسية المعاشة حتى لا يكون التحليل السوسيولوجي لهذه القضية مجرّداً وسطحياً. فليس من الوجاهة العلمية أن نتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعاتنا العربية وكأنّها مُتماثِلة وغير مختلفة بعضها عن بعض. فالمقاربة العلمية تقتضي أن ننطلق من خصائص المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المرأة، ومن دراسة تجاربه السّياسية السّابقة حتى نعرف ما إذا كان ما يشهده اليوم هو تحوّل سياسي «ظرفي» وسطحي أم هو تحوّل «بنيوي» وعميق.

كما يدعونا المنهج السّوسيولوجي بغية فهم معوِّقات تفعيل حضور المرأة العربية في الحقل السياسي، إلى أن نعود إلى قراءة تاريخ تجاربنا السياسية القديمة والمعاصرة حتى تكون قراءتنا موضوعية وقادرة على كشف الرّوابط والعلاقات بين هذه المفاهيم وبين إطارها الاجتماعي والسّياسي الحاضن لها. إذ لا يمكن للمقاربة السّوسيولوجية التي تلتزم بالمنهج الموضوعي من أن تُشخّص معوِّقات نجاح «المقاربة التّشاركية» على أساس «النّوع»، ومن أن تقف عند ملامح التجربة السياسية «الجديدة» في تونس، خارج إطار دراسة خصائص مرجعياتها الاجتماعية والثقافية ونظامها المعرفي والفلسفي العام.

لا زالت معايير الثقافة السّياسية المتعلقة بوضعية المرأة في الوطن العربي، وبخاصة في مسألة «المشاركة السياسية»، تهيمن عليها ما يسمّيه البعض «العقلية الالتباسية»[٢] وثقافة «الهيمنة الذّكورية»[٣] التي تُشكّل عمق المخيال السّياسي لمجتمعنا العربي. ففي حين تحاول بعض البلدان العربية أن تضمن في دساتيرها وفي قوانينها الأساسية ما يستجيب لمضامين الاتفاقيات والمواثيق الدّولية الضامنة لحقوق المرأة، نجد أنّه على صعيد الممارسة لا زال هناك تفاوت كبير بين جوهر هذه القوانين والسّياسات وبين الواقع التّمكيني السّياسي للمرأة العربية[٤].

(٢) خليل أحمد خليل، **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

(٣) Pierre Bourdieu, *La Domination masculine: Suivi de quelques questions sur le mouvement gay et lesbien* (Paris: Seuil, 1998).

(٤) المرأة والنوع الاجتماعي، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية** =

أولاً: دور التّمكين القانوني والسّياسي للمرأة في تحقيق التنمية

في سنة ٢٠٠٢ عرّف «البنك الدّولي» مصطلح «التّمكين» على أنّه «توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحّكم والتعامل مع المؤسّسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملّكِ إمكانية محاسبة هذه المؤسّسات»[٥]. أما تمكين المرأة وحسب التعريف الذي قدمته منظمة «الإسكوا»[٦]، فيعني «العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثّر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقوة في التصدّي لعدم المساواة بينها وبين الرّجل»[٧]. فمن خلال تمكين المرأة في الجانب الحقوقي ومن خلال وضع الآليات المناسبة لمشاركتها في الحقل السّياسي تتدعّم قدراتها الثّقافية والاجتماعية وتصبح عنصراً فاعلاً في تحقيق التنمية في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، نجد ما صدر من توصيات عن أعمال المؤتمر العالمي الرّابع حول المرأة في «بيكين» (الصين) عام ١٩٩٥[٨]، وبخاصة ما جاء في النّقطة الثالثة عشرة من التقرير النّهائي لهذا المؤتمر: «أنّ تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السّلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسّلم في المجتمع».

كما أشار **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢**[٩] إلى أنّه يمكن أن يؤدي تمكين المرأة بوصفها طرفاً فاعلاً في المجالين السّياسي والاجتماعي، إلى تغيير الاختيارات الخاصة بالسّياسات وتحسين مستوى تمثيل المؤسّسات لطائفة عريضة من الأصوات. فقد دفعت مشاركة النّساء في الاقتراع بالولايات المتحدة الأمريكية صُنّاع السّياسات إلى تحويل انتباههم إلى صحة الطفولة والأمومة، وساهمت في خفض معدّل وفيات الأطفال بنسبة تتراوح بين ٨ و١٥ بالمئة. وفي «الهند» و«نيبال» أدى ذلك إلى إعطاء النّساء سلطة أكبر في إدارة الغابات

= **الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢).

(٥) محمد ديتو، «ملاحظات موجزة حول أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة في العالم العربي،» ورقة قُدِّمت إلى: الورشة الأولى لمؤتمر قضايا المرأة وتحديات العصر بعنوان «نحو وثيقة عربية لحقوق المرأة»، التي عُقِدَت في المنامة ـ البحرين، يومي ٢٠ ـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٦) الإسكوا (ESCWA) هو الاسم المختصر لـ «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا». تأسّست هذه المنظمة من طريق «المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة» في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣.

(٧) ديتو، المصدر نفسه.

(٨) انظر نص الوثيقة الختامية لمؤتمر «بيجين» العالمي حول المرأة، المنعقد في ١٩٩٥/٩/١.

(٩) «Implications of World Development Report 2012: Gender Equality and Development for the World Bank Group,» World Bank (1 September 2011), <http://web.worldbank.org/wbsite/external/devcommext/0,,pagepk:64000837~pipk:64001152~thesitepk:277473~contentmdk:22992498,00.html>.

وتحسّن كبير في نتائج الحفاظ عليها. فزيادة مشاركة المرأة في «القيادة السّياسية» ساهمت في إعادة تشكيل الرأي العام وسنّ تشريعات عمالية أكثر مراعاة لظروف الأسرة.

وقد ألزمت «**اتفاقية الأمم المتّحدة للقضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة**» جميع الدّول الأعضاء أن تتّخذ في جميع الميادين، ولا سيّما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التّدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع الذي يكفل تطور المرأة وتقدّمها الكاملَين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتّمتع بها على أساس المساواة مع الرّجل[١٠]. وتُلزم هذه الاتفاقية أيضا الدّول الأعضاء بأن تتّخذ التّدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثّقافية لسلوك الرّجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيّزات والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونيّة أو تفوّق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرّجل والمرأة[١١].

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة التونسية: من التاريخ إلى المنجز

لقد عملت الحركات النّسوية في تونس، منذ نشأتها، على تطوير خطابها الحقوقي والسّياسي، وعملت كذلك على تحقيق استقلاليتها عن النّظام السّياسي الحاكم في تونس، وبخاصة بعد الاستقلال وفي ظل «النظام البورقيبي» الذي هيمن على جميع مؤسّسات الدّولة والمجتمع. وكان منطلق نشاط هذه الحركات هو واقع المرأة التونسية خصوصاً والعربية عموماً. فكان من بين الأهداف التي ناضلت من أجلها المرأة العربية هو مقاومة كل الأشكال التّمييزية التي كانت تمارس ضدّها في كل المجالات بما في ذلك المجال السياسي، لذلك عملت على تغيير العقليات التّمييزية السّائدة وتحقيق المساواة بين الجنسين[١٢].

١ ـ نشأة الحركة النّسوية في تونس

وضع المُفكّر ورجل الإصلاح التّونسي «الطّاهر الحدّاد» في كتابه **إمرأتنا في الشّريعة والمجتمع** (١٩٣٠) حجر الأساس واللّبنات الأولى لمنظومة حقوق المرأة. ومثّل هذا الكتاب المرجعيّة الفكرية والفلسفية للمقاربة «النّسوية» في تونس. فقد دعا فيه إلى تغيير وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وعارض بشكل صريح سلطة الرّجل على المرأة ومنطق الوصاية عليها. وحسب رأيه لا يمكن بناء جيل واع ومتحضّر إلا بإصلاح وضع المرأة وتغييره من أساسه، فكان

(١٠) المادة الثالثة من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة» الصادرة عن الأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

(١١) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

(١٢) Ilhem Marzouki, *Le Mouvement des femmes en Tunisie au XX^{ème} siècle: Féminisme et politique* (Tunis: CERES, 1993).

لهذا الأثر الفكري الوقع «الثوري» في وضعية المرأة التونسية ـ على الرّغم من معارضة بعض المفكرين ـ ويعتبر الشّرارة الأولى لبناء المشروع الإصلاحي «النسوي»، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، في المراحل اللاحقة.

لهذا، كانت البيئة الثقافية والفكرية في تونس، قبل الاستقلال، مهيّأة لانخراط المرأة مبكراً في الحركة الوطنية وفي العمل الجمعياتي النّسائي. وتذكر الباحثة إلهام المرزوقي في كتابها **الحركة النّسائية في تونس في القرن العشرين**[١٣] أنّ بدايات الحركة النّسائية في تونس تعود إلى سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٩. ففي هاتين السّنتين المذكورتين، سُجّل أوّل نشاط سياسي ميداني للمرأة في تونس من قبل منوبية الورتاني وحبيبة المنشاري. ثم بدأ النشاط النسائي «الرّسمي» والمنظم عندما تأسّست أوّل جمعية نسائية وهي «الاتحاد النّسائي الإسلامي التونسي»[١٤] عام ١٩٣٦. وعلى الرّغم من أنّ هذه المنظمة لم تتحصّل على ترخيص للنّشاط إلا عام ١٩٥١، فإنّها قامت بمعاضدة الحركة الوطنية سواء في مستوى التعريف بالقضية «التونسية» في المحافل الدولية أو في مستوى مقاومة الاستعمار الفرنسي على المستوى الداخلي. ثم تراكم دورها النّضالي «النّسوي» بعد الاستقلال. لهذا، فإنّ المكاسب القانونية والحقوقية التي أصبحت تتمتّع بها المرأة التونسية اليوم، ليست إلّا أحد أوجه تاريخ هذا الحراك وإحدى نتائجه في الوقت نفسه.

وبعد الاستقلال بسنتين (١٩٥٨) تم حلّ «الاتحاد النّسائي الإسلامي التونسي» واستُبدل بـ «الاتّحاد القومي النّسائي التّونسي» الذي أُسنِدَت رئاسته إلى «راضية الحدّاد»[١٥]. وقد عملت هذه المنظمة الجديدة على مواصلة دعم الحركة النّسوية في تونس، وفرض مطالبها، وترسيخ حقوق المرأة تشريعياً وسياسياً واجتماعياً، ولكن في ظل التبعية المطلقة إلى النّظام السّياسي البورقيبي الجديد. وأصبحت هذه المنظمة عبارة عن منظمة الحزب الحاكم المهتمة بالشأن النّسوي في تونس. فمنذ تأسيسها، هيمن الحزب الحاكم على إدارة أنشطتها الاجتماعية والثقافية بشكل مطلق.

لقد حققت المرأة التونسية جانباً مهمّاً من حقوقها، منذ السّنوات الأولى من الاستقلال، ولكن أغلب المكاسب التشريعية الضامنة هذه الحقوق كبّلها الواقع الاجتماعي والسّياسي التقليدي في المجتمع، وبقيت في أغلب مستوياتها شكلية. أي أن الحضور «القاعدي» للمرأة

(١٣) إلهام المرزوقي، **الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين**، ترجمة أمال قرامي (تونس: دار سيناترا، ٢٠١٠).

(١٤) «بشيرة بن مراد» (١٩١٣ ـ ١٩٩٣) رائدة الحركة النسائية في تونس وكانت أوّل رئيسة لـ «الاتحاد الإسلامي النسائي التونسي». ساهمت في التعريف بقضايا المرأة عبر الكتابة الصحفية، لكن بعد الاستقلال استُبعِدَت من المساهمة الفعلية في العمل النسائي ومن الشأن العام لمخالفتها للنظام البورقيبي.

(١٥) «راضية الحداد» (١٩٢٢ ـ ٢٠٠٣): من أبرز النساء التونسيات المناضلات، سانَدَت الحزب الحاكم الجديد برئاسة الحبيب بورقيبة، وبالموازاة مع نشاطها الحقوقي النّسوي، انتُخِبَت ثلاث دورات بمجلس الأمة (البرلمان) وكانت عضوة في اللجنة المركزية للحزب الحاكم البورقيبي بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢.

التونسية على مستوى النّشاط الجمعياتي المدني والسياسي ـ الرّسمي وغير الرّسمي ـ لم ينعكس على مستوى فعالية مشاركتها السّياسية «القياديّة» التي ظلت شبه غائبة عن هندسة المشهد السياسي للدولة. ونتيجة هيمنة نظام الحزب الواحد، والاندماج الكلي بين مؤسّسة الدّولة والحزب، واختزال كل ذلك في شخصية الرئيس بورقيبة الذي هيمن بصفة مطلقة على الحزب ومؤسسات الدّولة، ورفض أي تعدّد فكري أو سياسي حقيقي أو شكلي طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨١ [١٦]، ظلّ حضور المرأة اليومي في «المعارك» السّياسية مُحتشماً.

فالأيديولوجيا «الحداثية» التي امتازت بها نخبة دولة الاستقلال في تونس، والتي أدمجت قضية «تحرير المرأة» ضمن برامجها التنموية واعتبرته عنصراً لا مناص منه في بناء الدولة الحديثة. هذا «المكسب» الثقافي والفكري لم ينعكس عملياً على مستوى التّمثيل السّياسي للمرأة في مراكز قيادة الأحزاب والمنظمات المهنية. فلم تكن المرأة مُمَثّلةً في مواقع المسؤولية ضمن مؤسّسات الاستقلال سواء في الوظائف شبه السياسية أو الوظائف الإدارية السّامية، وكأنها كانت موضوعاً للتّحرير والتّنمية، ولم تكن «فاعلاً» (un acteur) في هذه العملية.

ومع بداية السّبعينيات من القرن الماضي، وفي ظروف سياسية غير مستقرة شهدتها تونس[١٧]، بدأ يتشكّل تيّار نسائي من جديد، «تمحورت مطالبه حول «الاستقلالية» و«الديمقراطية» باعتبارهما مطلبين لا يتجزآن ويكُونان ضامنين ضروريين لنجاح العمل الجمعياتي»[١٨]. وكان منطلق النّشاط لهذا الحراك هو «نادي الطّاهر الحداد» بالعاصمة التونسية. وقد تُوّج هذا الحراك بعد سنوات من النضال ومع بداية فترة حكم الرّئيس «زين العابدين بن علي» (١٩٨٧) بالاعتراف بنشاط جمعيتين نسائيتين عام ١٩٨٩ وهما: «جمعية النّساء التّونسيات من أجل البحث والتنمية» و«الجمعية التونسية للنّساء الدّيمقراطيات». وكان هدفهما أساساً هو مقاومة كل أشكال اللامساواة بين الجنسين وتوسيع مجالات حقوق المرأة ونقد ركائز النّظام الأبوي في تونس»[١٩].

ولكن في الحصيلة، أدّت هذه الهوة بين ما شرّعته النّصوص القانونية وبين ما أنجزته المرأة في الممارسة الواقعية، إلى تواضع انخراط النّساء في الأحزاب السياسية، وإلى

(١٦) سالم لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس،» شبكة الحوار نت الإعلامية (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=1318>.

(١٧) في بداية سبعينيات القرن الماضي تخلّت تونس في سياستها الاقتصادية والاجتماعية عمّا بات يُعرَف بـ «سياسة التعاضد» والاتجاه نحو اعتماد النظام الاقتصادي الليبرالي، ما أدّى إلى وقوع أحداث وتغيّرات سياسية واجتماعية مهمة في البلاد، لعلّ أبرزها أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.

(١٨) **المرأة العربية.. الوضع القانوني والاجتماعي: دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٦).

(١٩) المصدر نفسه.

عدم تدريبهن على «منافسة» الرّجل على قيادة هذه الأحزاب. وهذه الحالة أو المفارقة السوسيولوجية تفسر لنا أسباب عدم نجاح النّساء في الوصول إلى المراكز القيادية في الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية. وهو ما أدى شيئاً فشيئاً إلى حصر قيادات هذه الأحزاب والمنظمات النقابية في عدد من الزّعامات التّقليدية الرّجالية وتهميش دور النّساء فيها.

٢ ـ الإرث التشريعي حول حقوق المرأة في تونس

يمكن القول إن تونس من بين الدّول العربية والإسلامية الأكثر تقدّماً في ما يتعلّق بالقوانين الضّامنة حقوق المرأة. وأغلب الدّراسات الأكاديمية والتّقارير الدولية تعتبر تونس «نموذجاً» على المستوى العربي والإسلامي في تحرير المرأة ومساواتها مع الرّجل. فقد اعتمدت مقاربة «النّوع الاجتماعي» (Le genre) في سياستها الاجتماعية منذ الاستقلال، وأرست إطاراً تشريعياً «حداثياً» في المساواة بين الجنسين من خلال عدّة قوانين أهمها **مجلة الأحوال الشخصية**[٢٠] وقانون «المجلة الانتخابية»[٢١] ودستور الجمهورية التونسية»[٢٢] التي أكّدت كلها ـ بشكل صريح أو ضمني ـ المساواة بين المرأة والرّجل ومبدأ «الدّيمقراطية التشاركية» وحق كل مواطن في المشاركة في الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية والبلدية)، وضمان المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بهذه الحقوق والحريات[٢٣]. فما تحقق للمرأة التونسية على المستوى التشريعي والاجتماعي لم يتحقّق بعد في كثير من البلدان العربية. ومع بداية عام ١٩٩٧ تمّ دعم المكتسبات القانونية من خلال إقرار مبدأ عدم التمييز بين الجنسين والارتقاء به إلى مرتبة المبدأ الدّستوري[٢٤].

فالإطار التّشريعي الوطني الخاص بالأسرة عموماً، وبالمرأة خصوصاً، قام بتنظيم مختلف أوجه العلاقات القائمة بين الزّوجين ومنع تعدّد الزّوجات ومنح المرأة مساواتها مع الرّجل في طلب الطلاق أمام القضاء وضمن لها المساواة مع الزوج في «الولاية على الأبناء» وحقها في «منح الجنسية لأبنائها» وغيرها من الحقوق الأخرى. إلى جانب القوانين والسّياسات الأخرى التي مكّنتها من حقها في التعليم والشّغل والمشاركة في الحياة العامة، والتي ساهمت في تغيير بعض السّلوكيات وأنماط العلاقات الاجتماعية «الأبويّة»، وخلخلة بعض أركان هذا النّظام الذي يستمد شرعيّته من نسق القيم والتقاليد القديمة.

---

(٢٠) قانون مجلة **الأحوال الشخصية** مؤرَّخ في ١٣ آب/أغسطس ١٩٥٦. ويؤرّخ «تقليدياً» لتحرير المرأة في تونس بصدور هذا القانون الذي تحوّل إلى عيد وطني يسمّى «عيد المرأة» ويوم عطلة رسمي.

(٢١) **المجلة الانتخابية** الصادرة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، وقد تمّ تعديلها في عدة مناسبات.

(٢٢) **دستور الجمهورية التونسية** المؤرّخ في ١ حزيران/يونيو ١٩٥٩.

(٢٣) الفصل ٤٦ من دستور الجمهورية التونسية في الفقرة الثانية منه ينص على أن «تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات».

(٢٤) الفصل الثامن من **القانون الدستوري**، عدد ٩٧ ـ ٦٥، المؤرَّخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ثم تدعّمت هذه المكاسب التّشريعية الوطنية عبر انضمام تونس ـ منذ الاستقلال ـ إلى أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدّولية الضّامنة حقوق المرأة[٢٥]. ومن أهمّها «اتفاقية الأمم المتحدة الخّاصة بالحقوق السّياسية للمرأة» التي تنص في المادة الأولى على أنّ «للنّساء حقّ التّصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بيْنهنّ وبين الرّجال، دون أيّ تمييز». ودعّمت هذا الحق من خلال المادة الثالثة التي تؤكّد أنّ للنّساء أهلية تقلّد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرّجال، من دون أي تمييز. فمن خلال هذه الترسانة القانونية بدأت تتشكل علاقات أسرية جديدة ساهمت في انتقال المجتمع التونسي كله من القرون الغابرة إلى التطور العصري.

٣ ـ شبكة الهياكل النّسوية في تونس

لقد تدعّمت مقاربة «النوع الاجتماعي» في تونس من خلال تأسيس شبكة من المؤسّسات والجمعيات المدنية النّاشطة في مجال حقوق المرأة. ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تطورت هذه الشبكة المؤسساتية والجمعياتية على المستويين الرّسمي وغير الرّسمي. فقد تمّ إحداث وزارة للمرأة والأسرة سنة ١٩٩٣، ترتكز مشمولاتها على وضع السياسات الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة وتحسين أوضاعها والعمل على تنسيق برامج مختلف المؤسسات الحكومية بما يعزز مبدأ المساواة بين الجنسين. وتأسّس «مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة» (CREDIF) حيث يتولى إنجاز البحوث والدّراسات حول مشاغل المرأة وتشخيص وضعها في المجتمع.

ولدعم حضور المرأة في الحقل السّياسي قامت الدولة في ظل النّظام السياسي السّابق (نظام حكم بن علي) باتخاذ بعض الإجراءات مثل: إصدار قانون يقرّ إدماج عضوين نسائيين على الأقل ضمن تركيبة «المجلس الجهوي»[٢٦] في كل ولاية. ولكن هذا القرار إجراء سياسي وأيديولوجي لا يتعدّى مستوى التّعيين الآلي، حيث لم تتجاوز نسبة حضور المرأة في هذه المجالس حدود ٦,٥ بالمئة من أجل مصالح سياسية وحزبية وانتخابية خاصة، والنّساء اللواتي وصلن إلى السلطة، تم اختيارهن من بين الموالين للحزب الحاكم بهدف «تجميل» صورته أمام المنظمات الدولية المختصة بحقوق الإنسان.

فكل هذه القوانين والمؤسّسات تعتبر مؤشّراً إيجابياً يدلّ على الاهتمام بحقوق المرأة وعلى تشريكها في تسيير شؤون الأسرة وفي إدارة الشأن العام للمجتمع في تونس. وقد صنف تقرير «فجوة النوّع الاجتماعي»[٢٧] تونس في المرتبة الثانية عربياً من حيث تعزيز المقاربة التشاركية والمساواة بين الجنسين؛ أي أن التّرسانة القانونية والشّبكة المؤسّساتية التي نشأت

(٢٥) المصادقة على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة» سنة ١٩٨٥. وكذلك «الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للنساء» سنة ١٩٦٧... إلخ.

(٢٦) القانون الرقم ٣١ المؤرَّخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

(٢٧) **فجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٠٨** (جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٨).

في تونس من أجل المرأة، أسهمت في تصنيف تونس في مراتب متقدمة في مجال تعزيز وضع المرأة على المستوى العربي، حيث بلغت نسبة التمثيل السياسي النّسائي فيها حوالى ١١,٥ بالمئة[٢٨]. كما أنّ تقدم تونس في منظومة حقوق المرأة عربياً، هو بلا شك وراءه حركة نسوية نشطة بذلت جهوداً كبيرة على المستوى الوطني والدولي من أجل رفع نسبة تمثيلها السّياسي والجمعياتي.

لقد تضاعفت الشّبكة الجمعياتية النّسوية في تونس خلال العقود الثلاثة الماضية، عندما تبنّت السّلطة في ظلّ حكم «زين العابدين بن علي» مبدأ «التعدّدية السّياسية والاجتماعية» حيث منحت الحركة النّسوية مجالاً قانونياً مهماً لتفعيل نشاطها السّياسي والجمعوي المدني العلني والمنظم. ولكنّها لم تتمكن على المستوى «الكيفي» من مراكمة منجزاتها وتفعيل دورها في المجتمع نتيجة عديد العوائق والتحديات الذاتية والموضوعية. فكل القوانين المنظمة للأحزاب والجمعيات وكذلك قانون الاجتماعات العامة[٢٩] تفرض ضغوطا قانونية «تعجيزية» أحيانا من أجل الحد من حرية أنشطة الأحزاب والجمعيات وتدعّم رقابة السّلطة عليها، إضافة إلى المضايقات وصعوبة الحصول على تراخيص الاجتماعات ونشر الوثائق والقيام بالأنشطة السّياسية والثقافية المختلفة.

لا يستطيع أحد أن يُقلّل من أهمية القوانين والسّياسات الحكومية التي تعاقبت على تونس في تغيير وضعية المرأة على المستويين العائلي والمجتمعي. ولكن هذه المكاسب التشريعية والسياسية المهمة لا تنفي ضعف حضور المرأة التونسية في المشهد السّياسي وفي إدارة الحكم المحلي أو الجهوي. فعلى المستوى الاجتماعي، ما زال حضور العنصر النّسائي في قيادة النّشاط النّقابي ضعيفاً، إذ لا يتجاوز حضورهن في مواقع القرار نسبة ٨ بالمئة تقريباً، ولا تتعدى نسبة تمثيلهن على مستوى النقابات الجهوية ١,٣ بالمئة»[٣٠]، بل لم تتمكن أي امرأة تونسية منذ الاستقلال، من تولي منصب أمينة عامة على المستوى الوطني أو كاتبة عامة لإحدى النّقابات الجهوية أو الأساسية على الرّغم من حضورها القاعدي المهم الذي يفوق العنصر الرّجالي في بعض القطاعات الشغلية مثل: التّعليم والصحّة والنّسيج وغيرها.

أنتجت هذه التّجربة رأسمالاً نضالياً حقوقياً نسوياً مُهماً على المستوى «الكمي» (Quantitative) في تونس مقارنة بالأقطار العربية الأخرى، لكن لم تتمكّن المرأة في تونس من أن تحوّل هذا المكسب النضال «الكمي» إلى رأسمال «كيفي» (Qualitative) أو «رأسمال رمزي»[٣١]، حسب استخدام عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، أو إلى ثقافة وقيم وتمثلات

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) القانون الرقم ٤ المؤرَّخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، يضع شروطاً مكبّلة لأي نشاط خارج إطار موافقة السلطة، ولا زال هذا القانون ساري المفعول حتى اليوم.

(٣٠) **مشاركة المرأة في الحياة العامة والنقابية في بلدان المغرب العربي** (تونس: الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، ٢٠١٢).

(٣١) Pierre Bourdieu, *La Distinction: Critique sociale du jugement* (Paris: Minuit, 1979).

اجتماعية تمكنها من الإفلات من البيئة السّياسية «التقليدية» المقيدة حركتها، والتي منعتها من أن تراكم تجاربها وتفكّ قيدها من هيمنة المركزية السّياسية والرّمزية للرّجل في المجتمع التونسي.

ما يمكن قوله، إنّ تأسيس التجربة «الدّيمقراطية التشاركية» يجب أن ينطلق من أعلى الهرم التشريعي في الدّولة، أي من نص الدّستور وعبر مختلف التّشريعات الوطنية الأخرى من أجل نشر الوعي الحقوقي «المواطني» ومأسسته في المجتمع، وأن تستند أيضاً إلى المواثيق الدّولية التي تزكيها وتسندها. لكن كل هذه القوانين الوطنية والاتفاقيات الدّولية وجميع المؤسّسات المنبثقة عنها والدّاعمة لها ـ وطنياً ودولياً ـ لم تتمكن من خلالها المرأة من أن تقضي على الإرث الاجتماعي والحضاري الذي ما زال يشكّل عائقاً موضوعياً أمام فاعلية مشاركتها في الحقل السياسي. فالنظام الاجتماعي والإرث الثقافي والقيمي والرمزي للمجتمع يظل يشتغل باعتباره آلة «شرعنة» هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسّس عليها»[٣٢]. وهذه الهيمنة الذّكورية تستند في رمزيتها إلى التّقسيم الجنسي للعمل، وعلى التقسيم «الجنسي» للأدوار في العائلة، وهي التي تحدّد خصائص الأدوار «الجنسية» في السياسة أيضاً.

ثالثاً: هل «التناصف الانتخابي» يحقّق «المساواة» بين الجنسين؟

لقد سعى المشرّع التّونسي، في ظل الحراك السّياسي الجديد (بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، إلى إقرار عدد من القوانين وإلى إحداث عدد من الآليات من أجل تحقيق ما يسمّى «مبدأ المناصفة» بين الجنسين في المشاركة السياسية والانتقال الدّيمقراطي. بل إنّ القانون الانتخابي سنة ٢٠١١[٣٣] هو أول قانون في تونس يؤكد هذا المبدأ في الترشّح لعضوية «المجلس الوطني التأسيسي» لوضع الدّستور الجديد. وكان الهدف من إقرار هذا المبدأ هو الارتقاء بدور المرأة في الحياة السياسية وتشريكها في تقلّد المناصب العليا في الدّولة سواء من خلال «المجالس التّشريعية» أو في «الهياكل التنفيذية». كما تمّت دَسْترة هذا المبدأ في الفصل ٢١ من «الدّستور التونسي الجديد»[٣٤] وكذلك في الفصل ٤٦ الذّي يؤكّد بشكل صريح «أن تضمن الدّولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل المسؤوليات وفي جميع المجالات. وتسعى الدولة إلى تحقيق التّناصف بين المرأة والرجل في المجالس المُنْتَخَبة».

لكن هل حقق المبدأ الدّستوري المتعلق بـ «المناصفة الانتخابية» المساواة بين الجنسين في الهياكل الانتخابية وفي دوائر صنع القرار السّياسي؟

(٣٢) بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني؛ مراجعة ماهر تريمش، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢٧.

(٣٣) الفصل ١٦ من المرسوم الرقم ٣٥ لسنة ٢٠١١ المتعلّق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

(٣٤) صدر الدستور التونسي الجديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

لقد أجمع أغلب الباحثين على أن «المشاركة السياسية» للمرأة في تونس كانت متميزة وفاعلة منذ بداية أحداث ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. فهي شاركت كناخبة وكمترشّحة في انتخابات «المجلس الوطني التأسيسي» نتيجة تغير المناخ السياسي في البلاد، وبتحفيز من القانون الانتخابي الجديد الذي أقر «مبدأ المناصفة» بين المرأة والرّجل في القوائم الانتخابية.

هذا المكسب القانوني المهمّ الذي تحقق للمرأة في تونس بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠١١ لا ينفي محدودية فاعليته على مستوى الممارسة والواقع. لقد بلغت نسبة النّساء المشاركات في انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في تونس حوالى ٤٦ بالمئة من مجموع النّاخبين، أما المترشحات في هذه الانتخابات فقد حزن ٢٧ بالمئة من مجموع المقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي. هذه النّسب المتقاربة من حيث التّصويت في انتخابات «المجلس الوطني التأسيسي» لم تنتج منها تمثيلية نيابية «نِصْفيّة» أو حتى متقاربة بين الجنسين في هذا المجلس، لأن رئاسة العنصر النسائي للقوائم الانتخابية لم تتجاوز ٧ بالمئة من مجموع الدّوائر الانتخابية سواء في البلاد أو خارجها.

لم يتجاوز عدد النّساء اللّاتي ترشّحْن إلى عضوية «المجلس الوطني التأسيسي» وترأسْن القائمات الانتخابية ١٢٨ من أصل ١٥١٨ قائمة أي بنسبة لا تتجاوز ٧ بالمئة. ونتيجة هذا التّوزيع المتباعد بينها وبين الرجل، كان أغلب الفائزين بالمقاعد رجالاً، ولم يتجاوز عدد النّساء الفائزات في الانتخابات التشريعية ٦٥ امرأة من مجموع ٢١٧ نائباً بالمجلس. إذاً، لم يكن حضور المرأة على مستوى رئاسة القائمات الانتخابية الحزبية مُهماً، بل كانت في كثير من الأحيان في المرتبة الثانية والرابعة والسادسة في القائمة، تماشياً مع الشروط القانونية الشكلية التي حدّدها القانون الانتخابي وهي الالتزام بمبدأ التناصف بشكل عام.

أما في انتخابات ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ فقد بلغت نسبة النساء المسجلات في الانتخابات أكثر من ٥٠,٥ بالمئة، في حين بلغ عدد المترشحات إلى «مجلس نواب الشعب» حوالى ٤٧ بالمئة من مجموع المترشّحين، أما اللّاتي ترأسْن قائمات انتخابية فكان عددهن ١٢ امرأة فقط، أي بنسبة تصل إلى حوالى ٠٧,٨ بالمئة من مجموع القوائم، في حين ترشّحت امرأة واحدة في الانتخابات الرّئاسية من مجموع ٢٦ مترشّحاً. فتوزيع هذه النتائج يبين أن «الطريقة الديمقراطية ليست إلا النّسق المؤسساتي الذي يخضع إلى القرارات السّياسية[٣٥]، وبشكل يمنح للفاعلين السياسيين المهيمنين على الحقل السياسي القدرة على «قَوْننة» هذه القرارات من أجل تنظيم اللّعبة التنافسية الدّائرة حول أصوات الناخبين.

هذه الخارطة «الديمغرافية» في الانتخابات التونسية لها دلالات سياسية مهمة. فهناك إقصاء لدور المرأة في الحياة السّياسية سواء من قبل الأحزاب «الحداثيّة « أو «المحافظة». وعلى الرّغم من التشريعات الدستورية والانتخابية المهمة التي تعزز دور المرأة في مواقع المسؤولية السياسية، فإنّه في الممارسة تم تهميش هذا الدّور، وبقي «مبدأ التّناصف» آلية «للديمقراطية

(٣٥) Joseph A. Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie* (Paris: Payot, 1965), p. 367.

التشاركية» على مستوى النص والخطاب السياسيين ولم يتعدَّ مستوى «الديكور» الذي يوضع في الصورة الخارجية لإقناع الناس بديمقراطية هذه التجربة السياسية الجديدة. ولتبقى مبادئ «المساواة» و«التناصف» و«تكافؤ الفرص» كلها شعارات لا قيمة لها إلا باعتبارها وسائل لإدماج المرأة في اللعبة والعمل على استيعابها «كمثل أعلى»، ولكنّها في الحقيقة تؤسّس للمشاركة والدّمج «اللامتساوي» بين الجنسين في المؤسّسات السياسية وفي المواقع القيادية في الدّولة.

فالقوانين المتوافرة في تونس، وعمقها «الحداثي» و«الثوري»، لم تنبثق منها تجربة ديمقراطية تشاركية تحقّق مبدأ «الإنصاف» وتحد مختلف أوجه التّمييز السّياسي ضد المرأة. بل إنّ زيادة عدد النّساء أو نقصانه في الوزارات لا يعكس بالضرورة توجّهاً شاملاً لتأسيس مفهوم «تمكين المرأة» باعتباره مصطلحاً يفيد بأن التقسيم الاجتماعي للأدوار بين الرّجل والمرأة لا علاقة له بالتركيب البيولوجي الفطري لكل منهما. فمفهوم «النوع» في الحقل السّياسي العربي عموماً، بفعل الجدل السياسي والتجاذب السّياسي بين الأحزاب والأيديولوجيات، تحوّل إلى مفهوم سياسي وأيديولوجي تستعمله السلطة الحاكمة أحياناً، وبعض التيارات السياسية المعارضة أحياناً أخرى، من أجل التعبئة والحشد السّياسيين، وكذلك يستعمله البعض الآخر، ذريعة لشرعنة التدخّلات الخارجية في صياغة قوانيننا ووضع سياساتنا الدّاخلية بشكل عام.

يمكن القول إنّ النّظام الدّيمقراطي في المجتمع يتحدّد أولاً عبر المنظومات القانونية والتشريعية، ولكن نجاحه يتوقف بدرجة كبيرة على مدى فاعلية الأطر والهياكل السياسية والمدنية الدّاعمة له. فهناك علاقة جدليّة بين ديمقراطية النّظام السياسي للدّولة وديمقراطية التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى، بمعنى أنّ بناء ديمقراطية الدّولة وضمان سلامتها وتطوّرها مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية حقيقيّة على مستوى مؤسّسات المجتمع (السياسية والنقابية والمهنيّة والتعليمية). فبناء الثقافة السياسية التشاركية على أساس «النّوع» يتوقف على مدى حضور المرأة وتمثيليتها في مؤسسات المجتمع المدني **أولاً** ثم في المؤسسات السّياسية **ثانياً**. إذ لا يزال حضور النساء في الأحزاب والمؤسسات السياسية متواضعاً قياساً بحزمة القوانين والتشريعات الجديدة والقديمة، سواء كان هذا الحضور على المستوى القاعدي أو على المستوى القيادي لهذه المؤسّسات والأحزاب.

رابعاً: المعوِّقات الاجتماعية للديمقراطية التشاركية للمرأة في تونس

إنّ الإصلاحات الدّستورية والقانونية، وانخراط المرأة في الأحزاب السياسية لم تقابلها تمثيلية حقيقية في مستوى المناصب السّياسية العليا للدولة، نتيجة للوضع العام للنشاط الحزبي وهيكلتها الدّاخلية، ونظراً إلى سماتها العربية الخاصة من «ذكورية» و«شخصانية السّلطة» و«غياب التقاليد الديمقراطية» فيها. وهذه السّمات والخصائص وغيرها أثرت في غياب دور المرأة على المستوى السياسي وهمّشته أيضاً؛ بل إنّ بعض الأحزاب السّياسية في

تونس، التي ترفع شعارات «الحداثة» والمساواة بين الجنسين مثل حزب «نداء تونس» و«الجبهة الشعبية» اللّذين كانا من أبرز المدافعين عن مبدأ «التناصف الانتخابي» في «الدّستور التونسي الجديد»، لم يُجسِّدا هذه المبادئ على المستوى الواقعي في الانتخابات النيابية الأخيرة[٣٦].

لقد أعلن حزب «نداء تونس» دائماً عن تبنيه المشروع الحداثي الذي تزعّمه «الحبيب بورقيبة» في تونس بعد الاستقلال، وكان من أبرز القوى السياسية التي نادت بدسترة «مبدأ التناصف» ودعم حضور المرأة في الحياة السياسية، لكنه عندما شكّل قوائمه الانتخابية لم يلتزم بهذا الموقف، ووضع ثقته الكبرى في جنس الذّكور أكثر من الإناث في رئاسة قوائمه الانتخابية ولم يمنح التزكية سوى لامرأتين لترؤس قائمة انتخابية[٣٧] من مجموع ٣٣ قائمة. أما «الجبهة الشعبية» فقد بلغ عدد النّساء في رئاسة قوائمها الانتخابية خمسة فقط من مجموع ٣٠ دائرة انتخابية على المستوى الوطني. وهذه الحالة أدّت إلى نسبة تمثيلية أقل من الرّجل في «مجلس نواب الشعب»، وكذلك الأمر في مستوى تقلُّد المناصب التنفيذية العليا في الدّولة في ظل الحكومة التونسية الرّاهنة.

إنّ نظرة متفحصة وناقدة وثاقبة لواقع الممارسة السياسية في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كفيلة بأن توقفنا على الكثير من العوائق التي تحول دون مأسَسة الثقافة التشاركية للمرأة في الحقل السياسي وتبين عشوائيتها وتشتت قواها ضمن السّياق الثقافي والمجتمعي العام. إذ إنّه من الصّعب «تغيير العقول»[٣٨] وإعادة تشكيل «الوعي الجمعي» (La Conscience sociétale) وتغيير التصوّرات النمطية لتقسيم الأدوار الاجتماعية بين الرّجل والمرأة و«المركزية الذكورية» في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عبر النصوص القانونية أو عبر «التمثيلية الانتخابية» من دون الاهتمام بما يشكل «الذاكرة الجماعية»[٣٩] لهؤلاء النّاس ولتمثلاتهم الاجتماعية حول هذه العلاقة. فالتمثلات الاجتماعية حول العلاقة بين المرأة والرجل وحول دور المرأة في المجتمع هي نتاج لكل قيم المجتمع وللتنشئة الاجتماعية وليست مجرد ميول فردية أو ظرفية، وهي أيضاً قيم ورموز تؤثّر في خصائص تجارب الشعوب السياسية والحضارية.

فالقانون الانتخابي «الجديد» في تونس، في ظاهره يؤسّس لمبدأ الشراكة بين الجنسين ويمهد الطريق نحو الدّيمقراطية التشاركية، لكن الممارسات و«الوعي المواطني» (la Conscience du citoyennete) هذا المبدأ وغيره من المبادئ الأخرى لا زالت تحكمها

(٣٦) انتخابات «مجلس النواب الشعب» يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٣٧) هاتان الامرأتان هما: السيدة «سلمى اللومي» عن دائرة ولاية نابل، والسيدة «لمياء المليح» رئيسة قائمة دائرة الولايات المتحدة الأمريكية ـ وباقي الدول الأوروبية.

(٣٨) نقصد بهذه العبارة إحداث التغيير في مستوى المواقف والآراء والاتجاهات وكلّ ما يُنسَب إلى المدارك العقلية للإنسان، أي تغيير الطريقة التي ينظر بها الشَخص إلى الأشياء وأوجه ردود أفعاله تجاهها.

(٣٩) Maurice Halbawachs, *La Mémoire collective*, bibliothèque de l’évolution de l’humanité (Paris: Presses Universitaire de France, 1968).

البنى التقليدية والعلاقات العائلية التقليدية التي تؤكّد أن السّلطة العليا في مؤسّسات الدولة تظلّ للرّجل. لذلك، ما زال التمثيل السياسي للمرأة التونسية في المجلس النيابي دون الرّجل، وكذلك بقي حضورها في الحكومات التي تعاقبت على تونس منذ عام ٢٠١١ متواضعاً جداً مقارنة بالسّياسات والبرامج المعلنة. فمن المسائل الجوهرية لهذه البرامج «التفضيلية» للمرأة، وأياً كانت الأشكال التي اتخذتها، تظل برامج وسياسات تسبغ فوائدها على أفراد وليس على جماعة ما بصفتها جماعة خاصة. إذ «لا يمكن أن تتحسن القوى العقلية والأخلاقية، شأنها شأن القوى العضلية، إلا بالاستخدام»[٤٠].

على الرّغم من أنه لا يمكن أن نقلّل من أهمية التحوّلات السّياسية الرّاهنة في تونس، فإنّ ذلك لا يمكنه أن يحجب عنا مسألة أساسية وهي ضرورة التّمييز بين ما هو خطاب سياسي حول المساواة بين المرأة والرجل في الانخراط في الحياة السياسية والمدنية، وبين ما تعيشه المرأة العربية في واقعها الأسري والمجتمعي وما تتعرّض له من ضغوط ـ ذاتية وموضوعية ـ تعوق حركتها ولا تحفزها على الانخراط في النشاط الحزبي، كما تحد من إمكانية اندماجها في المشهد السياسي التونسي «الجديد» مثل الرّجل. لهذا، نعتقد أننا في حاجة ملحة اليوم، إلى إعادة تحليل وقراءة هذه المعطيات «الكمية» وفق المقاربة السوسيولوجية الكيفية» حتى نشخّص طبيعة العوائق الحقيقية التي لا زالت تهمش دور المرأة السياسي في ضوء الحراك السياسي الرّاهن ولا نتوقف عند بعض المؤشرات الكمية فقط.

إنّ بناء «الدّيمقراطية التشاركية» يقتضي أولاً إزالة جميع المعوقات المتراكمة من نظم اجتماعية وثقافية وسياسية تقليدية، وتهيئة الأرضية المجتمعية التي تمكنّ المرأة من أن تتحوّل إلى «فاعل» (un acteur) حقيقي في مسيرة هذه الديمقراطية لا أن تكون مجرّد أداة لها. والديمقراطية التشاركية ليست غاية في ذاتها ولكنّها طريقة للتعامل مع الواقع وإكراهاته وبخاصة على المستويين الاجتماعي والنفسي[٤١]. وفي مجتمعاتنا العربية والإسلامية، لا زالت الرّواسب الثقافية والقيمية التقليدية تمثل أهم عائق في وجه مشاركة المرأة في الشّأن العام وبخاصة في ظلّ هيمنة «النظام الأبوي». بل إنّ المشاركة السياسية في بعض مجتمعاتنا لا زالت في مرتبة الكفر والإلحاد في السّياسة[٤٢]. ففاعلية المرأة في المشاركة السياسية الحقيقية تحتاج أيضاً إلى كثير من «التنازلات» من قبل زعماء الأحزاب المهيمنة على السلطة والذين نشؤوا على «الرّوح الرجالية» والنزعة «التملكية والاستفرادية» بمؤسّسات الدّولة والمجتمع المدني معاً.

(٤٠) بريان باري، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة؛ ٣٨٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١١).

(٤١) أكّد مركز «كارتر» الدولي لمراقبة الانتخابات في استطلاع لرأي المواطن التونسي أن «الأحزاب التونسية لا تغامر بترشيح النساء خوفاً من عدم قدرتهنّ على استقطاب أصوات الناخبين» وأن ٦٣ بالمئة من التونسيين لا يؤيّدون تولي المرأة منصب الرئاسة.

(٤٢) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٢.

فالقيم «الأبوية» (Parentale) التقليدية لا زالت مهيمنة على المشهد السياسي في ما تسمى «دول الحراك العربي» ولم تنتقل فيها قيم المواطنة والديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية من دائرة الإلزام القانوني الضيق إلى مستوى الاندماج الفعلي في دينامية المجتمع، وفي أوجه تعبيريّة سياسية وثقافية مدنية جديدة. فبناء النظام الديمقراطي وتجذيره في الممارسة اليومية لا يتوقف على مبدأ الاعتراف به في النّصوص الدستورية أو القانونية فقط، بل يحتاج أيضاً إلى الوعي بشروط تحقيقه واستبطانه في عقول النّاس وضمائرهم. فـ «الحركة النسوية في تونس لا زالت في حاجة إلى «فضاء اجتماعي يؤويها ويحضنها»[٤٣].

وفي كل الأحوال، فإنّ «الديمقراطية التشاركية» لن تتم بالسهولة مثلما يعتقد البعض نظراً إلى تأثرها بالبيئة المجتمعية الحاضنة لها. لقد كانت تونس، منذ الاستقلال، سبّاقة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدّولية وإصدار التشريعات الضامنة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ولكن الإنجازات السياسية في الواقع العملي لا زالت متواضعة وتعترضها عدّة «الإكراهات» وتحول دون تحقيق مبدأ «التناصف» و«تكافؤ الفرص» بين الجنسين في الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية، وفي تقلد المناصب السّياسية العليا في الدولة.

إنّ ثقافة المواطَنة والديمقراطية لا يمكن أن تتأسس أو تتطور إلا في «مناخات ثقافة سياسية منفتحة، متحررة، ثقافة العقلانيّة والمؤسساتية، ثقافة الانتخابات النّزيهة والمشاركة الشعبية الفعّالة والتمثيلية القائمة على أسس الاختيار وليس الجبريّة[٤٤]. هذه الثقافة أساسية في بناء أنماط جديدة للعلاقات السياسية والاجتماعية والقانونية في المجتمع السياسي. لأنه لا يمكن أن نكتفي باستعمال الحقوق كوسيلة لتأمين مكانة الأشخاص ومقامهم، بل يجب علينا أيضاً أن نقضي على عوامل التمييز الرّمزية وأشكالها الناعمة واللامرئية المسبّبة لـ «الهيمنة «الذكورية» في الحقل السياسي التي عطلت بناء تجربة سياسية ديمقراطية تشاركية فاعلة، على مدى عقود من الزّمن.

لا زالت المشاركة السّياسية لدى عامة النّاس متواضعة وتكاد تكون «ظرفية» (temporelle) و«مناسباتية» أي تقتصر على بعض المحطات السياسية الانتخابية. إلى جانب أنها في الأغلب «ذكورية» لأن درجة الوعي المجتمعي لـ «الديمقراطية التشاركية» واعتماد مقاربة «النوع الاجتماعي» في الشأن السّياسي تحتاج إلى الكثير من الوقت حتى تنضج وتترسّخ في الممارسة اليومية ويصبح ضمن التمثلات الاجتماعية والسّياسية الموجهة لسلوكات الأفراد

(٤٣) محسن بوعزيزي، «فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثالاً،» **إضافات**، العدد ١ (شتاء ٢٠٠٨).

(٤٤) هند عروب، «ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجاً،» في: حافظ عبد الرحيم [وآخرون]، **السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٧٥ ـ ١٨٦.

أو في ما يسميه الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبري «اللاشعور السياسي»[٤٥] الذي يحوّل قيم الديمقراطية التشاركية القائمة على أساس النوع الاجتماعي إلى أسلوب في الحياة اليومية، لا مجرد عملية للتّحشيد الحزبي في بعض المناسبات السّياسية الوطنية.

نعتقد أنَ بناء «الديمقراطية التشاركية» يتوقف على مدى تعزيز حضور المرأة العربية كـ «مواطنة» وليس كـ «جنس» في صنع القرار السياسي والاقتصادي والمشاركة في تحمل المسؤولية في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع. لقد كانت أغلب الآليات السياسية والمدنية للمرأة العربية **أقرب** إلى التَعبئة منها إلى المشاركة بالمعنى المحدَد المتَفق عليه. أي المشاركة كمبدأ سياسي وإجراء نظامي وجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[٤٦]. لهذا من أهم المسائل التي لا بدَ من البحث فيها هي كشف حالة «الميوعة» الدَلالية غير العادية لكلمات «المناصفة» و«المشاركة» وغيرهما من المفردات التي لم تكتسب بعد عمقها المجتمعي الحقيقي، طالما أنّ الاجتماعي هو الذي يؤسّس السّياسي[٤٧]. فالحرَية مثلاً، ليست حقاً قانونياً ودستورياً وحسب، بل هي قيم وثقافة ورموز أيضاً. وبناء المقاربة التشاركية يتطلَب دُربة اجتماعية وتعليمية لا يمكن لمن لم ينشأ عليها منذ الصَغر وفي مرحلة الشباب أن يكون قادراً على أن يمارسها بشكل منتظم ومستمر حتى ولو «امتلك الحق القانوني في ذلك[٤٨]. فالإنسان الذي لم يتعوّد أن يمارس قواعد السّلوك الدّيمقراطي في الأسرة والمؤسسة التي يشتغل فيها والمنظمة التي ينتمي إليها، كيف يتوقع منه أن يكون مواطنا مشاركا؟

خاتمة

نحن ندرك أنَ تاريخ التجارب الديمقراطية التي عرفتها الإنسانية لا يمكنه أن يوفر لنا وصفة علاجية سحرية لمختلف قضايانا السياسية، كما أنّنا لن نجد حلّاً جاهزاً صالحاً لكل زمان ومكان. فالديمقراطية ليست قراراً سياسياً أو تشريعاً دستورياً وقانونياً، بل هي قبل كل شيء ثقافة وقيم ينشأ عليها أفراد المجتمع ويتبّعونها في سلوكياتهم اليوميّة وفي نظام تفاعلاتهم داخل المؤسّسات السياسية والاجتماعية. فالديمقراطية أبعد من تحديداتها النظرية المجرَدة (التي لا ينكر أحد أهميّتها) هي بالأساس ممارسة يومية أي أنّها سلوك يومي. لذلك، لا بد من البحث في ما ظل كامناً وخفياً في فشل هذه التجربة حتى تكون مقاربتنا لها علمية وعميقة، وبخاصة أن منطقتنا العربية تمر بمنعطف تاريخي لا زالت مساراته مفتوحة على أكثر من احتمال ولم تنضج ملامحه السّياسية بعد.

---

(٤٥) Régis Debray, *Critique de la raison politique ou l'inconscient religieux* (Paris: Gallimard, 1981).

(٤٦) جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٤٧) الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، ص ١٤.

(٤٨) علي الدين هلال، «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**.

كما أنّ المشاركة السّياسية، في رأينا، ليست مجرّد موقف إيجابي للتصويت أو للترشّح في انتخابات رئاسية أو نيابية أو محلية، بل هي أساساً ثقافة وقيم ومُحفّزات وتوجّهات عامة واهتمامات واضحة يستبطنها المواطن وتصبح وجهاً من أوجه الوعي الأخلاقي والسّياسي بقضايا مجتمعه. إذ لا يمكن بناء هذه القيم والسلوكيات السياسية خارج إطار البناء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الحاضن لها. لأنّ السياسي يتكيف مع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. فالتجارب السياسية لكل الشعوب، عبر التاريخ الإنساني، لم تكن إلا إحدى تجليات علاقة التأثير والتأثر بين مختلف هذه الحقول.

ينظر اليوم إلى كثير من خصائص التجارب «النسائية» أو «الأنثوية» (féminisme) باعتبارها حصيلة للتنشئة الاجتماعية التي تُلقن فيها المرأة مثلما يُلقّن الرّجل منظومة واسعة من القيم وأنماطاً واضحة من السّلوك»[٤٩]. ولفهم هذه التجارب لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الفارق بين النظريات التي تنتجها المجتمعات وبين الواقع الاجتماعي العطوب الناجم عن عمل النّاس وعن مواقفهم. فعندما تخضع الأنظمة التقليدية لاختبار حقيقي، فإن الوضع الراهن يتطلب، وبسبب هذه العلاقات، نظرة جديدة وأكثر تعمقاً في نقدها.

إن دراسة علاقة السياسة بالبنى المجتمعية التي تقدم لها ركيزتها الأولى ونماذج تشكلها الحقيقية تنتهي بها إلى مآلها «المقدس» وهو أن الميدان الحقيقي للسياسة ليس ميدان المؤسسات الشكلية أبداً، وإنما ميدانها الأعمال التي تسعى للمحافظة على النظام القائم أو تغييره. فالسياسة دائماً لن تنبث إلا عن التجديد الاجتماعي، لأن «الحيز السياسي هو مكان انبثاق الدّيناميات الاجتماعية المتواجهة والمتجابهة[٥٠]. وباستخدام مصطلحات فيلسوف الفعل التواصلي «يورغن هابرماس» لا بد من التمييز بين العقلانية النسقية الأداتية التي تصوغ إجرائياً وشكلياً الدائرة التنظيمية للنشاط السياسي وبين العقلانية الاجتماعية الشاملة التي تغطي كامل الحراك المجتمعي. فقد تغدو العقلانية النّسقية عاجزة عن احتواء واستيعاب الدينامية المجتمعية، فيغيب الشرط الأساسي في أي ممارسة ديمقراطية الذي هو «عقلانية الهيمنة» من خلال النقاش العمومي الحر[٥١].

فالسبب الجوهري وراء نكوص المشاركة السياسية للمرأة العربية ـ والإنسان العربي بشكل عام ـ يكمن في استبداد الأنظمة العربية التي حكمت المنطقة بعد الاستقلال. ونجاح المرأة ومعاضدتها للرجل في إسقاط رأس النظام في بعض الأقطار العربية لا يعني بالضرورة أنها حققت مواطنتها، بل إنّ الطريق إليها لا زالت صعبة وطويلة. والانتقال من هذه

(٤٩) أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٢٩٤.

(٥٠) Vincent Lemieux, «L'Anthropologie politique et l'étude des relations de pouvoir,» *L'Homme*, vol. 7, no. 4 (1967).

(٥١) السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل** (بيروت: جداول للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١).

المجتمعات المخربة بالفساد السياسي والتبعية الاقتصادية والتفكك الاجتماعي والإسلاب الثقافي يفترض مرحلة انتقالية مليئة بالمخاضات والمفاجآت التي قد لا تكون كلها إيجابية.

إنّ بناء «الديمقراطية التشاركية» في الحقل السياسي يتطلب ثلاث دعائم رئيسية هي: التشريع والمؤسسات المرتبطة بعملية بناء الديمقراطية والديمقراطية كأسلوب حياة. ومثلما ندرس سيكولوجية الأفراد، يجب أن ندرس أيضاً سيكولوجية المجتمعات والأحزاب وأصحاب السّلطة والنّفوذ فيها. فالتغيير السياسي الحقيقي وبناء الديمقراطية التشاركية الفعلية يجب أن يبدأ من تغيير البنى العقلية وينبغي أن ينطلق من كشف الحجاب عن الجوانب المستترة للظواهر الاجتماعية ولسلوكيات الفاعلين الاجتماعيين بالمجتمع»[٥٢].

تؤكد بعض الدراسات في علم النفس الاجتماعي أنّه كلما كان التغير الاجتماعي سريعاً ازدادت ظاهرة التعصب[٥٣] في المجتمع. إذ إن كثيراً ما يصاحب هذه السرعة اختلال ملموس في النظم والمؤسسات الاجتماعية والقيم التي يُؤمّن بها بعض الأفراد والمجموعات مواقعهم الاجتماعية أو السياسية، كما يصاحب هذه السرعة نوع من عدم الاتزان والقلق عندهم نتيجة خوفهم من فقدانهم مواقعهم، فيلجؤون إلى التعصب كوسيلة للدفاع عنها. وإلى «الأفكار النمطية» (stéreotypes) الجامدة التي تظهر كعامل من العوامل المؤدية إلى التعصب أيضاً. وتقوم الثقافة والإعلام والتنشئة الاجتماعية بتشكيل ظاهرة التعصب سواء بشكل شعوري أو لاشعوري. فـ «للأفكار النمطية» أهمية كبيرة في نمذجة «المخيال الاجتماعي» للشّعوب وفي عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، باعتبارها تنشئهم على مجموعة من الإرشادات والموجهّات (des guides)، التي تشكّل نظام تفاعلهم مع كل ما يحيط بهم، وهي التي تضمن لهم تنظيم العالم من حولهم وتقسم الأدوار في المجتمع.

إنَّ ظاهرة الاستبعاد أو ما يمكن أن نعبر عنها بظاهرة «التّمييز اللّين» (La Discrimination souple) بين المرأة والرجل في الحقل السياسي هي نتيجة بديهية وفق المقاربة السوسيولوجية، نظراً إلى اعتقاد أغلب النساء **أولاً**، وغالبية أفراد المجتمع التونسي **ثانياً** بعدم ملاءمتها هذا الدور. لذلك لا زالت تعامل «معاملة إرضائية» حيث تعترف مختلف القوانين والدساتير بحقوقها السياسية، ولكنها تظل عاجزة عن وقف حالات التّمييز ضدها، ومقاومة عمليات الإقصاء والتهميش المستمر لدورها السياسي في المجتمع □

(٥٢) محمود الذوادي، **الوجه الآخر للمجتمع التونسي الحديث** (تونس: تبر الزمان، ٢٠٠٦)، ص ١١.
(٥٣) نعني بالتعصّب هنا الانغلاق على الذات وعدم الاعتراف بالآخر.

کتب

Neha Vora

Impossible Citizens: Dubai's Indian Diaspora

(Durham, NC; London: Duke University Press, 2013). 264 p.

التقارب المستحيل: الشتات بين الهند ودبي(*)

تريستان بروسلي(**)

المركز الوطني للبحوث العلمية ـ فرنسا.

ترجمة: محمد الإدريسي(***)

أستاذ باحث في السوسيولوجيا ـ المغرب.

ـ ١ ـ

شكل الخليج العربي، باعتباره ثالث أكبر قطب هجروي عالمي(١)، حقلاً خصباً لمجموعة من الدراسات المهتمة بالهجرة(٢) كما الدراسات الحضرية(٣). وقد حاولت نيها فورا (Neha Vora) بدورها الوقوف

(*) في الأصل نُشِرَت هذه المراجعة بالفرنسية، في: Tristan Bruslé, «Vora Neha, Impossible Citizens: Dubai's Indian Diaspora,» *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 30, no. 2 (2014), pp. 193-195, <https://remi.revues.org/6825>.

(**) البريد الإلكتروني: tristan.brusle@vjf.cnrs.fr.

(***) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(١) يحيل الباحث إلى كون الخليج العربي يحتلّ المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية حركة الهجرة الدولية بعد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه من الضروري التنبيه إلى كون هذه الدينامية الهجروية لا تعكس تطوراً صناعياً واقتصادياً كونياً للخليج العربي؛ على شاكلة الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، بقدر ما تعكس تطور قطاع السياحة والخدمات والرواج الاقتصادي الاستهلاكي، نظراً لكونها دولاً نفطية بالأساس وليست صناعية [المترجم].

(٢) Andrew Michael Gardner, «City of Strangers: The Transnational Indian Community in Manama, Bahrain,» (PhD Dissertation, Department of Anthropology, University of Arizona, 2005); Syed Ali, *Dubai: Gilded Cage* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010); Mehran Kamrava and Zahra Babar, eds., *Migrant Labour in the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2012), and Pardis Mahdavi, *Gridlock: Labor, Migration and Human Trafficking in Dubai* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

(٣) Yasser Elsheshtawy, *Dubai: Behind an Urban Spectacle (Planning, History and Environment Series)* (New York: Routledge, 2010), and Ahmed Kanna, *Dubai, the City as Corporation* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2011).

على أوضاع المهاجرين، في ظل سياق الدولة الريعية الاستبدادية بدبي. حيث خُلقت الحاكمية بفضل بنيات مواطناتية جامدة، وهجرة «الغرباء» و«الخاضعين لليبرالية الجديدة» (ص ٢١). وتتشكل الهوية الإماراتية في الواقع من الأجانب الذين يمثلون أكثر من ٨٠ بالمئة من الساكنة، لكن يتم استثناؤهم من مختلف الأوجه السياسية للمواطنة ودولة الرفاه.

تعتمد المؤلفة على تعبيرات أونغ «Ong»[٤] وأغامبين «Agamben» لإظهار استثناء الأجانب (من طريق استبعاد الجنسيات الأجنبية) من المشاركة السياسية في سيادة دولة الإمارات. وعلى الرغم من كون وجود الهنود في الخليج العربي، يعود إلى سنوات طويلة، إلا أن دبي والهند ارتبطتا بقوّة من طريق التجارة قروناً طويلة. وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تجاوز الكوسموبوليانية الاستعمارية، وما قبل الاستعمارية، من أجل بناء الهوية العربية «الخالصة» (ص ١٨)، واستخدم التقسيم قبل/بعد اكتشاف النفط لإظهار أن وجود الأجانب في البلاد هو شر لا بد منه، ولكنه مؤقت بطبعه. ومع ذلك، استقر العديد من المهاجرين الجنوب أسيويين بدبي على مدى عقود طويلة. هذا التجمع «المؤقت والممأسس» (ص ٦٦) و«الحتمي» للمهاجرين والعمال، وُصم سلباً من طرف وسائل الإعلام والنخب السياسية بدبي. وتثير المؤلفة مسألة عضوية (انتماء) الطبقة الهندية الوسطى في ظل الشعور بالاضمحلال واللاعضوية بالإمارات، والتي تعكس اليوم «شتاتاً هندياً».

ـ ٢ ـ

نظرا للوزن السياسي الكبير للتجار على مدار التاريخ، فإنهم يشكلون، «كمواطنين غير رسميين» (ص ٩٣) شبكات حقيقة، تجعلهم فاعلين رئيسين في نظام الكفالة، ومنتجة عبر سلطة الدولة والتراتبيات الهرمية بين المهاجرين الجنوب أسيويين. من دون المطالب السياسية، تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بالحرية الاقتصادية وبروح المبادرة. وتقوم مبادرة الأفراد على الاستهلاك تماهياً مع النظام الليبرالي الجديد (ص ١٣٥). لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشباب الجنوب آسيويين المولودين بدبي، والذين يجدون أنفسهم في إطار «مواطنة الشتات» (ص ١٤٨). وإذا ما ألقينا نظرة خاطفة على الجامعات الغربية بدبي، نجد مجتمعاً هندياً منغلقاً على نفسه، كما هو الشأن في المدارس الجماعية، ورغم ما يُعقد في كونها نمطاً انفتاحياً، فالجامعات تمثل نموذجاً للمواطنة الليبرالية العالمية الجديدة (ص ١٥٩). إلا أن التقسيمات: مواطن/غير مواطن، لا زالت حاضرة، كما هو الشأن مع الأجداد، مثل «هنود بالطبيعة» (ص ١٤٩)، نظراً إلى كون دبي قائمة على أسس هوياتية، تعطي لهم الخيار في الحد الأدنى من العضوية «كمواطنين حضريين» (ص ١٥٣). وهكذا رافق دخول الجامعات

(٤) Aihwa Ong, *Flexible Citizenship: The Cultural Logics of Transnationality* (Durham: Duke University Press, 1999).

الغربية خيبة أمل كبيرة، ووعي الهنود كونهم «مواطنين من الدرجة الثانية» (ص ١٦٣). ومع ذلك، نادرا ما يعتبر الهنود الانتقال إلى الغرب حلاً لأوضاعهم.

_ ٣ _

مع تطور «دبي الجديدة»، دخلت العلامات التجارية العالمية، وتم تبني الكوسموبوليانية العالمية الجديدة، وأصبحت الطبقة الهندية الوسطى تمثل كوسموبوليانية قديمة، وتكافح من أجل الاستمرار. في الأحياء السكينة، كما بدبي، حيث أجرت الباحثة دراستها، يتم استبعاد المشاريع الحضرية داخل المدينة التي تعرف تزايداً مستمراً لنسب العزل الاجتماعية والثقافية [الحضري]. ليست دبي القديمة «مكاناً آخر» للهنود (ص ٦٦)، لكن «الامتداد الهندي» (ص ٦٦) خفي على الحكومة، والسياح كما المغتربين. وفجأة، أصبح الهنود يشعرون بأنهم [هم] من شيدوا دبي، ويعانون من التهميش. وانعدام الأمن الذي يعانون منه أيضاً، مرتبط بوضعهم المؤقت وعدم الاعتراف بحقوقهم. كما أن العولمة الجديدة جعلتهم عرضة لمختلف المخاطر.

وفي سياق أخر، حيث لا ترتبط المواطنة سوى بالاستهلاك، ليس الشتات الهندي سوى تعبئة هوياتية، والهند ليست هي «الوطن» (ص ٨٤)، ولا حنين يرتبط ببلد الأجداد. وتكشف خطابات الهنود «أنهم على شفير الشتات، بين الأمة الهندية والرؤية المستقبلية لحكومة دبي» (ص ٨٩). لا تزال دبي المكان الرئيس لانتماء هؤلاء الأشخاص الذين لا يتعلقون بالهند إلا من خلال «ثقافة متجسدة». إن الطبقة الهندية الوسطى في دبي، لا تعكس الشتات بالمعنى الدقيق للكلمة، حتى وإن رفضها كل من الهند ودبي.

_ ٤ _

في مقدمة الكتاب، تتبنى المؤلفة نوعاً من التحفظ النظري، وذلك بتفادي الحديث عن دبي ك «حالة خاصة» أو «حالة شاذة» (ص ١٢)، تعكس أوجه الحكم والمواطنة المتعددة حول العالم. وعلى نهج «أونغ»[٥]، أرادت الباحثة أن تبرر الاستخدام الفردي لمفهوم المواطنة في سياق العولمة، حيث لا تقوم المواطنة على أساس العضوية في الدول القومية. ولكن يمكن التعبير عنها بوساطة تبني النمط الاستهلاكي، التحضر أو الشتات. إن إرادة الإيضاح تنبع من الميدان حيث «يطالب الشباب الهندي بحقوقه السياسية في دبي»، وغالباً ما يتم الخلط بين الانتماء (إلى مجتمع ليبرالي، وإلى مجال اقتصادي) والمعنى الأساسي للمواطنة، كمجموعة من الحقوق السياسية (الحق في التصويت، حرية تكوين الجمعيات، وغيرها).

وأخيرا، إن الرغبة المبدئية للباحثة هي في التنبيه إلى أن دبي لم تعزز وفق تطورها، حيث نرى بقايا «استحالة المواطنة»، رغم ظهور «المواطنة الحضرية»، والتي تسهم

(٥) المصدر نفسه.

في بروز مأزق الهوية. إن الطبقة الهندية الوسطى تمثل نموذجاً لليبرالية الجديدة التي لم تكسب عضويتها سوى من خلال الوضع الاقتصادي وحرية الاختيار (العمالة أو الاستهلاك)، لكن تظل مسلوبة الحقوق السياسية.

ـ ٥ ـ

رغم اهتماماته ومقارباته المبتكرة، إلا أن عمل «فوها نورا» يعاني نقصاً كبيراً على المستوى التجريبي، الأمر الذي يكشف حدود الإطار النظري القوي الذي انطلقت منه الكاتبة، وحددت تحليلاتها الأساسية. ولا يمكننا أن نسجل أي ملاحظة على الميثودلوجيا المتبعة، ولا المصادر الميدانية، ولا طرائق تحديد العينة والمسح الميداني. وتم تدعيم التفسيرات المتضمنة في المؤلف بعدد قليل من الشهادات الدالة، الأمر الذي يطرح الكثير من الأسئلة حول دراسة؛ في الأصل؛ ذات بعد أنثروبولوجي[٦].

لم تأتِ أي شهادة أو مقترح معارض للتأكيدات المؤطرة للمقدمة العامة للمؤلفة، والنتيجة: نوع من الارتباك الواضح في اختبار الفئات المدروسة، والتي لم تعرف أو تحدد بدقة. يمكن اعتبار فئة تجار الذهب الذين يعيشون حياة مترفة، والتي عولجت في الفصل الثاني، جزءاً من الطبقة الهندية الوسطى! من هم أولياء أمور الطلبة الجنوب أسيويين الذين أنفقوا آلاف الدولارات لتسجيل أبنائهم في إحدى الجامعات الغربية؟ وهل يمكن اعتبار الفئات الجنوب أسيوية والهندية فئات «تبادلية» في ما بينها؟ ولماذا لم تتم دراسة الحراك الاجتماعي؟ لا تقلل هذه الأسئلة من قيمة الكتاب، نظرا لكونه يقدم دراسة أولية، حول مجموعات سكانية، لم تدرس بما هو كافٍ، ضمن المحور الاقتصادي الخليجي □

(٦) نظراً للخلفية «الثقافية» للتفسيرات والتحليلات العلمية للمؤلفة، يمكن إدراج هذا المؤلّف ضمن تخصّصات إثنولوجيا العوالم الجهوية، إثنولوجيا الهويات الهجينة، إثنولوجيا الفضاءات الحضرية الكونية، أكثر ممّا يمكن إدراجه ضمن حقل الأنثروبولوجيا أو السوسيولوجيا بوجه عام، من دون تغافل البعد الأنثروبو ـ سوسيولوجي الواضح في التحليلات والمناهج التي اتَّبعتها من طرف الباحثة.

نشاطات

تقرير عن:
الندوة الوطنية المنظمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس للجمعية المغربية للعلوم السياسية في موضوع: «الجامعة والتحولات السياسية بالمغرب»

جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، ٢٢ ـ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥

يونس زيدان(*)

باحث في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المحمدية ـ المغرب.

هند بلعمار

باحثة في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المحمدية ـ المغرب.

حظي موضوع الجامعة والتحولات السياسية بالمغرب باهتمام ثلة من الباحثين وأساتذة العلوم السياسية المنتمين إلى مختلف جامعات المملكة طوال ثلاثة أيام. وتندرج هذه الندوة في إطار انعقاد المؤتمر الخامس للجمعية المغربية للعلوم السياسية، والتي أبت إلا أن تجعل من هذه المناسبة محطة أخرى من محطاتها الرئيسة لتدارس قضايا وإشكالات تهم علم السياسة في المغرب. وتم تناول مختلف جوانب الإشكالية المطروحة عبر ورقات علمية وتأملات متقاطعة حول دور الجامعة في التحولات الديمقراطية، وفي إنتاج المعرفة حول السياسة، وتحليل السياسات العمومية، وفهم البنى والفاعلين السياسيين في تفاعلهم مع المحيط الأكاديمي.

ساءلت الندوة مجموعة من التحديات الاقتصادية والسوسيولوجية والبيداغوجية التي تواجه عروض التكوين الجامعي، وذلك من خلال تسليط الضوء على العناصر التالية:

ـ دور الجامعة في تحديث الدولة والمجتمع اجتماعيا وثقافيا، من خلال نشر قيم حرية الفكر والإبداع والتعددية الثقافية والسياسية، وكذلك الانخراط في ركب الحضارة الإنسانية.

ـ الإكراهات التي تطرحها السياسات الليبرالية الجديدة التي تؤثر في طلب التكوين

(*) البريد الإلكتروني: younesszaidan@gmail.com.

الجامعي وعرضه، سواء من حيث بروز أقطاب جامعية خاصة، تنافس الجامعة العمومية، وانسحاب أو تفويض الدولة لخدمات التعليم العالي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، أو من حيث النزوع إلى تسليع التكوينات الجامعية واختزالها في بُعدها التجاري والنفعي المباشر، إضافةً إلى إشكالية استقلال الجامعات عن الأوساط السياسيةوالاقتصادية.

ـ مسألة السياسات العمومية القطاعية من حيث تطبيقاتها، وارتباطها أو انفصالها عن المعارف العلمية التي تنتجها الجامعة ومراكز البحوث المختلفة، كذلك مدى انخراط النخب الأكاديمية في عملية بناء الدولة الحديثة، ومد الإدارة بالكفاءات التكنقراطية والقيادية اللازمة.

ـ الجامعة بوصفها مشتلا لإنتاج النخب المحلية والوطنية، ومدى إسهام المقاربات الجديدة في علم السياسة، في فهم دور النخب التي تنتج الفعل العمومي وسياسات إصلاح الدولة، وكذلك نمط التفاعل بين النخب الأكاديمية والسياسية والبيرقراطية والاقتصادية.

ـ دور الجامعة في رصد المعرفة السياسية ومسألتها، وإنتاج الخطاب السياسي والمعرفة العلمية، والتأثير في الرأي العمومي، واتخاذ القرار السياسي في سياق يطبعه تناسل مراكز البحوث، وتحليل السياسات ومدى الحياد القيمي والسياسي والعلمي لهذه الإنتاجات المعرفية.

وقد استطاع موضوع هذه الدورة جلب نخبة مهمة من الباحثين والأساتذة من داخل الجمعية وخارجها، مما انعكس إيجاباً على مستوى المداخلات والتفاعلات التي ميزت مختلف محاور الندوة. كما عرفت تدخل عدد من شركاء الجمعية، وعلى رأسهم ممثلو جامعة القاضي عياض، وممثل مؤسسة هانس سايدل الألمانية.

كانت **جلسة الافتتاح** مدخلا، عبّر من خلاله المتحدثون من رئاسة الجمعية ورئاسة الجامعة وعمادة الكلية ورئاسة شعبة القانون العام بكلية الحقوق بمراكش، وكذلك من تمثيلية مؤسسة هانس سايدل، عن شكرهم الخالص للجنة التحضيرية والشركاء المساهمين في تنظيم هذه الدورة. كما أجمعوا على ضرورة مواكبة الجامعة التحولات السياسية التي يعرفها المجتمع المغربي، وذلك لما للجامعة من دور محوري في نشر وإنتاج المعرفة والبرادغمات من طريق البحث العلمي، والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لذلك على التنمية الديمقراطية والاجتماعية، كما على مستوى تسيير مناصب المسؤوليات السياسية. وأكدوا على العلاقة الوطيدة بين السياسة والجامعة، وما يشوبها من تأثيرات متبادلة.

مباشرة بعد جلسة الافتتاح، تم تدشين أشغال الندوة **بمحاضرة افتتاحية** من تقديم عبد الله ساعف، الرئيس المؤسس للجمعية المغربية للعلوم السياسية، وأستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، حيث تطرق فيها، عبر بحث بعنوان «**وضعية علم السياسة في المغرب الراهن**»، إلى جدلية العلاقة التي تربط تطور علم السياسة بما يحصل من تغيير مستمر في الواقع السياسي المغربي. وعدّد من خلال مداخلته مجموعة من الإشكاليات التي

تواجه هذا الحقل، كأدبيات علم السياسة وغياب الذاكرة البحثية ومشكلة الحدود بين العرضي والبنيوي، إضافة إلى صعوبة استخراج المادة السياسية من الوثائق والمخطوطات القديمة. وفي هذا الصدد، أدّى الأساتذة المغاربة دورا مهما في خلق الإشكاليات، بحيث تجاوزت مساهماتهم الحقل الجامعي، لتخرج إلى الحقل العمومي بوساطة مراكز الدراسات والمجلات العلمية. إلا أنه بات من الضروري رسم حدود علم السياسة، كي لا يكون عبارة عن مجال، يمكن للمختص وغير المختص أن يتدخل فيه.

وتم بعد ذلك الشروع في تناول **المحور الأول** الذي كان بعنوان «**الجامعة والفضاء السياسي: مقدمات لتأطير العلاقة**»، والذي عرف مداخلتين اثنتين. **أولاهما**، بعنوان «التعليم العالي ورهانات العولمة»، قدمه محمد الطوزي، مدير مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط، والأستاذ بجامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، والذي أشار فيه إلى مجموعة من الاختلالات التي أصابت سياسات الدولة في مجال التعليم العالي والتي أعاقت إشعاعها على المستوى الدولي. ومن بينها، فشل مقاربة الدولة في هذا المجال وتخليها عن الجامعات، وذلك بعدم جعلها في قلب سياساتها العمومية، وعدم تمويل البحوث العلمية. يُضاف إلى ذلك ضعف التنافسية على المستوى الدولي. لكنّ هناك معيارين اثنين، يمكنهما الرفع من جودة التعليم العالي،وهما معيار تجديد المعارف وطرائق التدريس التي انتهت صلاحيتها، ومعيار تقوية دور الأستاذ في التسيير والبحث في مجال التمويل والشراكات.

ومن جهة أخرى، يجب التفكير في المؤهلات التي يجب الاستثمار فيها بغية تحسين أداء الجامعات؛ فالعدد الهائل من الطلبة المسجلين في الجامعات هو مورد مهم للجامعة. وكذلك تنوع ميادين الاشتغال وإجراء البحوث الميدانية وإمكانية التدريس بشتى اللغات. في حين اعتبر معيار الإقليمية في الخارطة الجامعية، وتبخيس مهنة الأستاذ باعتبارها مصدراً لجمع الثروة فقط، عاملين مهددين مستقبل التعليم الجامعي.

أما المداخلة **الثانية** في هذا المحور التأطيري، فعنوانها «**دور الجامعة في تأطير السياسي في المغرب**»، وهي من تقديم عبد الحي المودن، أستاذ بجامعة محمد الخامس، بالرباط. وقد انطلقت من كون العلاقة بين الجامعة والسياسة يمكن فهمها من خلال ثلاثة أبعاد: إنتاج الجامعة للنخب، وإنتاج الجامعة للأفكار، وإسهام الجامعة في التنشئة السياسية. ولكل هذه الأبعاد علاقة وطيدة بالتحولات السياسية: فمردودية الجامعات تأثرت بمجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية، منذ الثمانينيات، عندما تمت لبرلة الاقتصاد المغربي، وما تلا ذلك، في التسعينات، من تحولات سياسية وإدارية. غير إن إنشاء الجامعات بمختلف الجهات، يمكن اعتباره عاملاً مسؤولاً عن عدم استمرار الجامعة المغربية، كفضاء موحد؛ فالجامعات المنشأة لم تعكس إلا خصوصيات الجهة المنتمية إليها. لكن أزمة الجامعة الحقيقية تعود إلى كونها أصبحت منفصلة عن

السوق، وتالياً نافستها الجامعات الخاصة. وتبقى بعض المظاهر التي تمتاز بها الجامعة العمومية، ويمكن اعتبارها مدعاة للافتخار، كتكافؤ الفرص والاستقلالية عن الدولة، وعن السوق، إضافة إلى ما يمتاز به الفضاء الجامعي من تجاذبات سياسية وحيوية، من أبرز نقاط قوتها.

في المحور الثاني تركزت الأبحاث حول موضوع «**إشكالات الجامعة العمومية بالمغرب**». وقد تم النقاش فيها في جلستين: في الجلسة **الأولى**, تطرق أحمد مفيد، أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، في مداخلة بعنوان «دور الجامعة المغربية في التنمية السياسية»، إلى أربع نقاط رئيسة: مفهوم التنمية السياسية وفق ما ذهب إليه صامويل هنتنغتون في هذا الباب، ودور الجامعة في التنمية السياسية، والذي حصره في تقديم المعرفة والبحث العلمي وتخريج الأطر، والعلاقة بين الجامعة والتنمية السياسية، والوقع أو الأثر الذي تحدثه الجامعة في التنمية السياسية. إلا أنه أشار إلى أن النقطتين الأخيرتين لا تعملان بشكل إيجابي، لأن الجامعة غير منفتحة بما يكفي على محيطها، والعكس صحيح، إضافة إلى عدم الدفع في اتجاه مأسسة تلك العلاقات. وخلص الباحث إلى أن مساهمة الجامعة في التنمية السياسية تبقى محدودة، ما لم يتم التغلب على بعض الإشكالات، من قبيل قدم المناهج والمقررات، وعدم نشر البحوث والاكتظاظ داخل المدرجات، ووضعية الخزانات والإكراهات، والتي تعوق الأستاذ في التوفيق بين مهمة التدريس والبحث العلمي.

ثم شرح سعيد بنيس، أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، في مداخلة بعنوان «**الجامعة المغربية والمسارات الجديدة لبراديغم التنوع**»، أزمة تدبير التنوع بالجامعة المغربية، وما نتج من ذلك من أزمات وبؤر توتر،معتبراً أن الأزمة ترجع إلى تآكل المرجعيات والمقاربات التي اعتمدتها الدولة في هذا الشأن. وتالياً، فمسألة وجه الحكامة التي يمكن أن تضبط التنوع داخل الجامعة، في ظل ما أفضى إليه الحراك السياسي، مطروح بقوة. ومن ضمن ما يمكن فعله للإجابة عن هذا التساؤل، هو إعادة اكتشاف التنوع داخل الجامعة، والاهتمام بجميع المكونات الاجتماعية والثقافية والدينية، والالتزام بمأسسة التنوع والعدالة الاجتماعية والمناصفة واعتبار متطلبات العولمة.

أما سعيد الخمري، أستاذ بالكلية المتعددة التخصصات بأسفي، فقد عرض في مداخلة بعنوان «**الكليات المتعددة التخصصات ومقولة جامعات للقرب**»، خلاصة تجربة شخصية من الداخل. وحاول إعطاء صورة عن واقع العمل في المؤسسة التي ينتمي إليها، رابطا ذلك بمدى بلوغ الأهداف العامة التي وُجدت من أجلها، والتي يمكن تلخيصها في نقطتين: المساهمة في التنمية المجالية، وتقريب الجامعة. وخلصت التجربة إلى كون هذا النوع من الكليات له وجهان، **احدهما** يتمثل في الصعوبات والمعوقات التي يتخبط فيها، من قبيل النقص في الموارد المادية واللوجستية والبشرية، وعدم توافر تكوينات عليا، وغياب تأطير الأساتذة، ومشكلة مركزية البحث. والوجه **الثاني** هو على

النقيض تماما، كونه وجها مشرقا، يتمثل في الإسهامات والأنشطة العلمية والبيداغوجية التي تتيحها الكلية. ورغم المعوقات، فإن لذلك آثاراً مهمة في الطلاب، ومحيط الكلية، والمجتمع ككل. ثم ختم الباحث بمجموعة من الاقتراحات، ترمي إلى تمكين الكليات متعددة التخصصات من أداء دور أكبر داخل الخارطة التربوية، لا سيما مسألة إعادة النظر في هذه التجارب، من خلال وضع إطار قانوني خاص وشامل، وكذلك توفير الوسائل الكافية.

وقدم كل من محمد الغالي والحسين اعبوشي، الأستاذين بجامعة القاضي عياض، مراكش، بحثا مشتركا تحت عنوان «**أي دور للجامعة في تأطير التحولات السياسية بالمغرب؟**»، اعتبرا فيه أن الجامعة ليست هي المسؤولة بالضرورة عن التنشئة السياسية، بل هي في الواقع مكمل لذلك. ومساهمة الجامعة في إنماء الدول المتقدمة، لا يحتاج إلى تذكير؛ فهي كانت منخرطة بشكل تام في الثورات الصناعية والتقنية والتكنولوجية والتنموية التي شهدتها الدول الغربية منذ قرون. وكذلك ساهمت، وما تزال تساهم، في إنتاج النخب. غير أنها تبقى نظاما تعليميا فرعيا يتأثر بمختلف المعطيات المتوافرة في المجتمع. ولكي تواكب هذا التطور، وتؤدّي الأدوار المنوطة بها، لا بد أن يكون هناك إطار قانوني، يحدد بصفة واضحة أدوارها الرئيسة.

وعرفت الجلسة الثانية خمس مداخلات متتابعة، استهلها نجيب مهتدي، أستاذ بجامعة الحسن الثاني، المحمدية، ببحث بعنوان «**الجامعة المغربية وإشكالية الارتباط بين القطاعين العمومي والخصوصي**». وهو موضوع يندرج في صلب ما تعرفه الجامعة من تحولات مطابقة للتحولات داخل المجتمع على المستويين الاقتصادي والسياسي. فبفعل واقع التعليم العالي، وما يعرفه من تعدد القطاعات، أصبحت الجامعات العمومية في محك حقيقي، بل أصبحت قضيتها مسألة وجود أو عدمه. إضافةً إلى منافسة القطاع الخاص ومدارس البعثات الأجنبية والمعاهد الأجنبية ومنح الدراسة بالخارج، أضيفت إلى اللائحة شريحة أخرى مرشحة لأن تفرض نفسها بقوة في المستقبل القريب، ألا وهي تعليم عمومي وخاص في إطار شراكة. ولأن هذا النوع من الجامعات يضع رهانات جديدة أمام الجامعة العمومية، ويطرح سؤالاً حول مستقبلها، فإن الشراكة بين القطاعين هي مقاربة للإصلاح، وآلية من الآليات المبتكرة لفك العزلة عن الإشكالات التي تحوم حول الجامعة.

ثم كانت مداخلة عمر بروكسي، أستاذ بجامعة الحسن الأول، سطات، بعنوان «**الجامعة المغربية والرهانات السياسية لوسائل الإعلام والاتصال الجديدة**». حيث أكد فيها ضرورة انخراط الجامعة في منظومة اتصالية وتواصلية حديثة، معتبراً أن الجامعات المغربية لم تستفد كما يجب من وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، وتكاد تغيب عن المواقع والشبكات الاجتماعية الأكثر شعبية. وهذا ما جعلها مغيبة عن الحراك والتغيرات السياسية. فللجامعة عدة أدوار يمكن أن تؤدّيها في هذا الصدد، وذلك من طريق وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، شرط أن تعمل

على رهانات الوضوح وتقديم التفاسير ونشرها، ومحاولة التأثير في المجتمع. فالحضور في الشبكات الاجتماعية بمثابة الحضور في المجتمع. ودور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في نشر المعرفة، أصبح من البديهيات التي يجب تعميمها.

ودعا نذير المومني، أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، في مداخلة بعنوان «**أخلاقيات الاقتناع، أخلاقيات المسؤولية ودور الجامعة في معرفة السياسي**»، إلى عدم جواز حل مشاكل الجامعة من خلال وسائل غير مشروعة، مستندا في ذلك إلى مقولة ماكس فيبر، ومفادها أن حل المشاكل لا يكون بوسائل سيئة. وتالياً، لا بد من فتح نقاش حول أخلاقيات المسؤولية، ومسؤولية الاقتناع، كونهما يتمحوران حول العقد البيداغوجي وحول أخلاقيات البحث العلمي. واختيار هذه الإشكالية يجد تبريره في الآثار الابستمولوجية، وفي المشاكل الأخلاقية المهنية في مجال البحث والتدريس، والتي يمكن أن تنجم عن عدم الالتزام بضوابط وأخلاقيات. ومن ضمن ما يجب الابتعاد عنه في هذه المجالات، الحتمية وأحكام القيمة وإنكار عقلانية الباحثين، وهيمنة المعيارية في البحوث، وتسريب الكتب الرمادية إلى الحقل الأكاديمي.

اهتم عبد العالي حامي الدين، أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، في مداخلة بعنوان «**الجامعة ومراكز التفكير**»، بإشكالية عدم الاهتمام بالأحداث التاريخية التي لم تقع، وصبّ كل التفكير والبحوث على ما حدث فقط، معتبرا ذلك مدعاة لتفعيل مراكز التفكير، أو ما يسمى بيوت المعرفة. وهذه الأخيرة تختلف عن بيوت الخبرة، كونها تنطلق من إشكالات الواقع وليست ممولة. ومراكز التفكير هي ذات صلة بالجامعة مؤسساتياً، وبإدارة أساتذة الجامعة. وتكمن أهميتها في التقارير العلمية التي تصدرها، ولا سيما التقارير السنوية التي تعمل على ظواهر سياسية محلية، والمتمثلة بالمغاربة. وهناك عدة تجارب في المغرب أتت أكلها، ومنها لا زالت تعاني نقائص في تقاريرها ومنهجياتها، وجب معالجتها.

وطرح محمد زين الدين، أستاذ بجامعة الحسن الثاني، المحمدية، في بحث بعنوان «**الجامعة المغربية وصعوبات الاندماج في اقتصاد المعرفة**»، سؤالاً عن مدى جاهزية الجامعات المغربية في زمن العولمة، وتقوية تنافسية للاقتصاد المغربي، وتوسيع قاعدة الفئة المستفيدة. وعرض مجموعة من الصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام الانخراط التام للجامعة في اقتصاد المعرفة. وعلى رأسها، التأخر في الاستثمار في الرأسمال الفكري، وعدم الرهان على اقتصاد المعرفة. فالجامعات لا زلت تجد صعوبة في امتلاك المعلومة وإنتاجها، وذلك لما يعرفه البحث العلمي من معوقات على مستوى التمويل والنشر وغياب الابتكار وعدم مواكبة المتغيرات العالمية. وكذلك عدم انفتاح الاقتصاد الوطني على الجامعة، لأسباب كثيرة، منها هيمنة المقاولات العائلية. والجامعة أيضا لم تنفتح،كما يجب على الاقتصاد، وعلى وسائل المعرفة الحديثة، إلى حدّ أن مكاتب الدراسات الموجودة في السوق لا تستعين إلا بالعمالة الأجنبية. في حين يظل الأستاذ

مطالبا ببذل جهد أكبر في تكييف منهجية تدريسه مع العالم الجديد.

في المحور الثالث والأخير، تم التطرق إلى موضوع «**الجامعة، الحريات والممارسات النضالية**»، بدأه عبد الحميد بنخطاب، أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، ببحث تحت عنوان «**مسارات أكاديمية ونضالية، محاولة لتفسير علم السياسة وعالم السياسة**». وهي دراسة ميدانية تبحث إشكالية علاقة علم السياسة بالعلوم السياسية. فعلم السياسة وُجد للتحليل، وليس لتغيير العالم. لكن في سياق انتقالي من السلطوية إلى الديمقراطية، قد تكون هناك هيمنة السياسي على مجمل الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد اعتمد الباحث عينة عشوائية مكونة من أساتذة جامعيين منتمين إلى أحزاب سياسية، وتبنى مقاربة بنائية، في ما أتت منهجيته وفق المقاربة الاثنوغرافية. وخلص إلى تواجد ثلاث فئات من الأساتذة: فئة ملتزمة، وفئة مناضلة وفئة نشطة. والفئتان الأخيرتان لهما بشكل متفاوت هوية مهنية ضعيفة، في مقابل هوية سياسية مهيمنة. وللتأكد من ذلك، هناك عدة مؤشرات يمكن الاستعانة بها، كالانتقائية في المشاركة في الندوات، وأدلجة المساهمات العلمية، والافتقار إلى الإطارات المرجعية والنظرية في الانتاجات العلمية، والميل إلى المداخلات الشفوية غير الموثقة، والحضور المكثف في وسائل الإعلام، وغيرها.

أعقب بنخطاب جواد النوحي، أستاذ بجامعة محمد الخامس، الرباط، ببحث بعنوان «**الجامعة ومواكبة تطور حقوق الإنسان بالمغرب**»، تساءل فيه عن مدى تحقيق الجامعة بناء حقوق الإنسان وتوطيدها، لما لها من الإمكانيات في أن تنخرط في التوسع الأفقي والعمودي الذي يشهده هذا المجال في المغرب. إن القضايا الكبرى تجد لها البناء النظري في الجامعة؛ فيمكن تدريس مواضيع حقوق الإنسان، كما يمكن فتح تخصصات على مستوى الماستر تعنى بهذا المجال. ناهيك بالبحوث والأطروحات والندوات والأنشطة العلمية، والتي يمكن أن تغني النقاش حول الموضوع. كما أن في الجامعات أساتذة خبراء ومناضلين، يمكن أن يستفيد الطالب والمجتمع من علمهم وتجاربهم. لكن هناك صعوبات حدّت كثيراً من أداء الجامعة في مجال حقوق الإنسان، وأجّلت انخراطها التام فيها إلى أجل غير مسمى. إضافةً إلى غياب الإطار القانوني الملزم بهذا الشأن، فإن الجامعة تشكو غياب الأساتذة وفرق البحث المتخصصين، وعدم نشر البحوث، وضعف التأطير والإشكاليات. كما أن إحداث قسم للماستر متخصص يصطدم بواقع سوق العمل.

وكانت المداخلة الأخيرة لإدريس لكريني، أستاذ بجامعة القاضي عياض، مراكش، الذي رأى في بحث بعنوان «**البحث العلمي والحريات**»، أنّ لا أحد يجادل اليوم في كون البحث العلمي يحظى بأهمية كبرى، خصوصاً في الدول العظمى التي تستثمر بشكل فاعل في مراكز الأبحاث. لكن في بعض الأحيان يعتبر الباحث مزعجا بأمانته، وتالياً عدم توفير أجواء سليمة، وحرية، وقوانين تنظيمية تؤطر ذلك، إضافةً إلى غياب ثقافة تؤمن بالتغيير

وبحرية التعبير، ما يحدّ من إنتاج المعرفة. فالحرية الأكاديمية هي أساس الحداثة والتقدم في مجال البحث العلمي. وللدولة نصيب كبير في هذا الجانب، على اعتبار أن صانع القرار هو من يجب أن يمتلك الإرادة لدعم الحرية في مجال البحث العلمي. والمغرب هو من الدول التي لم تدعم هذا المسار. ويمكن إدراك ذلك من خلال غياب الإطار القانوني، وعدم فتح المجال في بعض المواضيع للبحث العلمي، ومجابهة بعض الآراء بالقمع والعنف. ونتيجة لذلك، خسر المغرب في الكثير من المواقف على المستويين العربي والدولي.

إن هذه الندوة بموضوعها وأبحاثها، فتحت مجالاً واسعاً وخصباً أمام التعمق في إحدى كبريات الإشكالات التي تطرح على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي. قد وجدت من الحضور اهتماماً وتفاعلاً بالغين، خصوصا لدى فئة الدكاترة وطلبة الماستر، والذين حجوا من كل حدب وصوب. إذ غالباً ما كانت حلقات النقاش التي تشكل، عقب كل جلسة ومحور، محطات للتأمل والنقد البنّاء.

وأخيراً، يمكن القول إنّ حرص الجمعية المغربية للعلوم السياسية وشركائها على توفير الأجواء المناسبة للنقاش العلمي، في إطار الحرية الأكاديمية والتنوع الفكري الذي قدمه الباحثون، كان كافياً للخروج بخلاصة، مفادها وجوب التعجيل في إصلاح الأعطاب والاختلالات التي تعوق التقدم في هذا المجال، والحفاظ على القدرة التنافسية، وذلك على ثلاثة مستويات: تنظيمية وبيداغوجية ومادية □

يوميات عربية ودولية مختارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

آذار (مارس) ٢٠١٥

- حصل الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على دعم أمريكي بعد جلسة محادثات عقدها في القصر الجمهوري في عدن مع السفير الأمريكي ماثيو تويلر، الذي أكد دعم واشنطن لـ «الشرعية الدستورية» ممثلة بالرئيس هادي. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٣). وقد دعا هادي الذي استأنف ممارسة مهماته الرئاسية من عدن إلى نقل الحوار الوطني من اليمن إلى مقر مجلس التعاون الخليجي في الرياض باعتبارها صاحبة «المبادرة الخليجية» الخاصة بالأزمة اليمنية. وأقر هادي بشرعية «اتفاق السلم والشركة الوطنية الذي وافق عليه الحوثيون»، لكنه رفض التعامل مع «الإعلان الدستوري» للحوثيين الذي اعتبره انقلابياً. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٤). كما رفض هادي اقتراحين لتسوية الأزمة يقضي الأول بعودته إلى ممارسة مهماته من صنعاء والشروع في إصلاح مؤسسة الرئاسة واختيار أربعة نواب للرئيس، فيما يقضي الثاني بتأليف مجلس رئاسة انتقالي برئاسته لقيادة أمور الدولة في فترة انتقالية مدتها سنتان. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٦).
- صرح رئيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» خالد خوجة الذي التقى الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في باريس بأن المعارضة في الخارج تريد الانفتاح على المجموعات في الداخل السوري، وإعادة إطلاق المفاوضات من غير أن يكون رحيل الرئيس السوري بشار الأسد شرطاً مسبقاً لذلك. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٦).
- أعلنت القيادة المركزية الأمريكية بدء عمليات تدريبات عسكرية في دولة الكويت تحت عنوان «حسم العقبان ٢٠١٥» تستمر حتى نهاية آذار/مارس الحالي. وتشارك في المناورات العسكرية ١٢ دولة من بينها الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٠).
- أدى الفريق أول خليفة حفتر اليمين القانونية قائداً عاماً للجيش الليبي، وسط انتقادات وجهت له بعد أن تجاهل أي إشارة إلى «ثورة ١٧ فبراير» عام

٢٠١١ خلال أدائه القسم في مقر مجلس النواب، الذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً له. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٠).

- فشل مجلس النواب اللبناني للمرة العشرين في انتخاب رئيس للجمهورية، وتم تأجيل الجلسة المقبلة لانتخاب رئيس جديد إلى نيسان/أبريل المقبل. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/١١).

- أجرت قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي وخدمات الطوارئ والسلطات المحلية في الجليل، مناورات تحاكي حرباً ثالثة مع لبنان، تم خلالها فحص كيفية معالجة زخ صاروخي كثيف من لبنان وسورية على بلدات الجليل، وصولاً إلى مدينة عكا الساحلية والمناطق الحيوية في خليجها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٢).

- تمكنت قوات الأمن العراقية تساندها قوات من الحشد الشعبي من دخول حي القادسية الشمالي، ومستشفى تكريت العام، بعد قتال عنيف مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لإخراجه من مدينة تكريت. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٢).

- أعلنت كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة عن تقديم حزمة مساعدات عاجلة إلى القاهرة تقدر بـ ٤ مليارات دولار، إضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار، من بينها ٢٥٠ مليون دولار هبة لا ترد تقدمها سلطنة عمان، ليبلغ مجموع حزمة المساعدات ١٢,٥ مليار دولار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٤).

- افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في شرم الشيخ مؤتمر تنمية ودعم الاقتصاد (مصر المستقبل) بحضور حشد عربي ودولي كبير، مؤكداً أن مصر تتطلع إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي للدولة. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٣/١٤). وقد عرض وزير الإسكان المصري، مصطفى مدبولي، أول المشروعات التي تطرحها مصر على المؤتمر، وهو «مشروع العاصمة الإدارية الجديدة لمصر»، أحد أبرز المشروعات التي وضعت لها القاهرة تصوراً لتدشين الاستثمار عبر المؤتمر. وتصل الكلفة المتوقعة للمشروع نحو ٥٠٠ مليار جنيه مصري (نحو ٧٠ مليار دولار)، ويتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع في خلال ١٢ عاماً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٤).

- أعلن تحالف «قوى ١٤ آذار» في بيروت في الذكرى العاشرة لانطلاقته عن تأسيس «مجلس وطني» يكون إطاراً لقواه من الأحزاب والمستقلين. وقد وجه التحالف انتقادات إلى دور حزب الله وإيران في لبنان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/١٥).

- واصلت القوات الأمنية المصرية حملاتها الموسعة ضد تنظيم «بيت المقدس» الذي يرفع راية (داعش) في سيناء، وذكرت الأنباء أن ١٩ عنصراً من التنظيم قتلوا في غارة جوية في منطقة الشيخ زويد شمال سيناء. (**الأهرام** القاهرة ٢٠١٥/٣/١٥).

- أقر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأنه سيكون على الولايات المتحدة أن تتفاوض مع الرئيس السوري بشار الأسد لإنهاء الحرب في سورية التي تدخل عامها الخامس. وصرح خلال مقابلة

أجرتها معه قناة «سي بي أس» الإخبارية بأن الإدارة الأمريكية كانت دائماً مستعدة للتفاوض في إطار مؤتمر جنيف ١»، من أجل الوصول إلى حل سياسي لإنهاء الحرب». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٣/١٥). ورد الرئيس السوري على موقف كيري بالإشارة إلى أنه ما يزال يستمع لتصريحات، وعليه أن ينتظر الأفعال ليقرر»، فيما أكد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس تمسكه بمعارضته إجراء محادثات مع الأسد بناء على تصريحات كيري (الذي ما لبث أن تراجع عن دعوته للتفاوض مع الأسد). (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٧).

- أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في كلمة أمام مؤتمر «دعم وتنمية الاقتصاد» المصري الذي اختتم أعماله في «شرم الشيخ» عن شكره وتقديره لصاحب فكرة المؤتمر الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، داعياً الدول المتقدمة في أوروبا والأمريكتين إلى جانب الصين للمساهمة في بناء مصر، مشيراً إلى أن مصر بحاجة إلى نحو مائتي إلى ثلاثمائة مليار دولار، ليكون هناك أمل حقيقي لـ٩٠ مليون مصري من أجل أن يعيشوا حياة كريمة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٦).

- رفع الحوثيون الإقامة الجبرية عن رئيس الحكومة المستقيلة، خالد محفوظ بحاح وبقية الوزراء في حكومته، وذلك في ضوء جهود بذلت من قبل العديد من الأطراف وبينها المبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بنعمر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٧).

- أعلنت سورية إسقاط طائرة استطلاع أمريكية كانت تحلق فوق منطقة اللاذقية في شمال غربي البلاد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٨).

- قتل ٢٢ شخصاً بينهم ٢٠ سائحاً أجنبياً، وأصيب ٤٢ بجروح في هجوم إرهابي استهدف متحف باردو غرب العاصمة التونسية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٩).

- خرج بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود اليميني، الرابح الأكبر من الانتخابات الإسرائيلية، بعد حصول حزبه على ٣٠ مقعداً من أصل ١٢٠ في الكنيست، رغم أن استطلاعات الرأي توقعت الأسبوع الماضي أن يتراجع بفارق ٣ أو ٤ مقاعد لصالح منافسه الرئيسي الاتحاد الصهيوني، بزعامة العمالي إسحق هرتزوغ. وقد ضاعف نتنياهو حملته الإعلامية، وواصل تخويفه للإسرائيليين من «حكومة يسارية تدعمها الأحزاب العربية»، وتقدم تنازلات للفلسطينيين، خصوصاً في القدس الشرقية المحتلة. وحصلت الأحزاب العربية الإسرائيلية في الانتخابات التشريعية على ١٣ مقعداً في الكنيست، وذلك في أكبر حصة يحصل عليها عرب إسرائيل في تاريخهم، مما يضعهم أمام امتحان كيفية استثمار هذه القوة البرلمانية الوازنة. إلا أنها أكدت رفضها المشاركة في أي حكومة مقبلة، بسبب التعارض الكبير بين برنامجها وبرامج اللوائح الأخرى. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/١٩).

- أغار الطيران الحربي الذي يسيطر عليه الحوثيون على القصر الرئاسي الذي

يقيم فيه الرئيس عبد ربه منصور هادي في عدن. وذكرت الأنباء أن القصر الرئاسي جرى إخلاؤه، وتم نقل هادي إلى مكان آمن. وقد انقسم الجيش اليمني إلى فصيلين رئيسين؛ الأول في صنعاء والمحافظات الشمالية، ويخضع لسيطرة الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، والثاني في المحافظات الجنوبية والشرقية، التي تخضع للرئيس هادي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٠).

- قتل نحو ١٤٢ شخصاً وأصيب أكثر من ٣٥٠ آخرين بجروح في هجمات استهدفت ثلاثة مساجد في صنعاء. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عن الهجمات. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٣/٢١).
- قتل أكثر من ٢٠ شخصاً وأصيب العشرات بجروح، في تفجير نفذه انتحاري في تجمع في مدينة الحسكة خلال احتفال عشية «عيد النوروز». ورجح المرصد أن يكون الانتحاري من تنظيم» داعش». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢١).
- سيطر المسلحون الحوثيون مع قوات موالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على مطار مدينة تعز التي تقع شمال عدن وتعد بوابتها. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٣/٢٣).
- تم في الخرطوم التوقيع على إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا. وصرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن مصر تسعى إلى جعل نهر النيل محوراً للتعاون والإخاء بين شعوب حوض النيل، مشيراً إلى أن القاهرة اختارت التعاون والبناء والتنمية في علاقتها مع السودان وإثيوبيا. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٣/٢٣).
- جددت السعودية موقفها الداعم للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في مواجهة «المد الحوثي»، وأعلنت استعدادها لاتخاذ إجراءات لصد «عدوان» الحوثيين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٤).
- دعا البيت الأبيض رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو إلى «إنهاء احتلال مستمر منذ خمسين عاماً للأراضي الفلسطينية»، وذلك رداً على تصريحات نتنياهو التي أعلن فيها عشية الانتخابات الإسرائيلية رفضه لقيام دولة فلسطينية مستقلة. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٤).
- عاد السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان إلى بلاده بعد رحلة علاج في ألمانيا استمرت نحو ٨ أشهر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٤).
- وقع الأردن اتفاقية مع روسيا بقيمة ١٠ مليارات دولار، تضع الأساس القانوني لبناء أول محطة طاقة نووية في المملكة الهاشمية بطاقة ٢٠٠٠ ميغاوات. وتشتمل الاتفاقية التي وقعتها شركة «روساتوم» للطاقة النووية المملوكة للحكومة الروسية على إنشاء محطة تتألف من وحدتي طاقة في عمرة في شمال المملكة بحلول ٢٠٢٢. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٥).
- واصل المسلحون التابعون لجماعة الحوثيين تقدّمهم نحو مدينة عدن التي حوّلها الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عاصمة موقتة لليمن. (**الحياة**، بيروت،

٢٠١٥/٣/٢٥). وقد فرضوا ـ تساندهم قوات تابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح حصاراً على عدن ـ وأحكموا سيطرتهم على مطار المدينة. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٣/٢٦).

- أطلق سراح حبيب العادلي وزير الداخلية المصري الأسبق بعد سبعة أيام من حكم محكمة جنايات القاهرة ببراءته في قضية اتهامه بالكسب غير المشروع. (**الأهرام** القاهرة ٢٠١٥/٣/٢٦).

- وجه العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ببدء عملية «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين، استجابة لنداء وجهه عبد ربه منصور هادي الرئيس اليمني للسعودية وبلدان الخليج لحماية البلاد من الحوثيين الذين أصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن. وبدأت العملية العسكرية بغارات جوية على مواقع للحوثيين في صنعاء ضمن تحالف خليجي يضم دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت ـ باستثناء سلطنة عمان التي قررت عدم المشاركة. وأكد السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير في مؤتمر صحافي في واشنطن أن تحالفاً من عشر دول(ذُكر أنه سيضم باكستان) يشارك في الحملة العسكرية في محاولة «لحماية الحكومة الشرعية» للرئيس هادي والدفاع عنها. وأعلنت مصر عن دعمها للعملية العسكرية، فيما ذكرت **وكالة رويترز** أن الرياض نسقت مع واشنطن قبل بدء العملية العسكرية، لكن الولايات المتحدة لم تشارك في العملية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٦). كما أعلن الأردن عن مشاركته في «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين، وكذلك السودان، فيما أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما سمح بتقديم مساعدة لوجستية واستخباراتية في العمليات العسكرية التي تقودها السعودية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٦).

- جدد وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري موقفه الرافض للتدخل «العسكري الأجنبي» في اليمن، فيما اعتبرت وزارة الخارجية السورية العمليات العسكرية في اليمن «عدواناً سافراً» على اليمن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٧). من جهة أخرى، اعتبر الرئيس التركي طيب أردوغان أن إيران تحاول الهيمنة على الشرق الأوسط، وعليها أن تسحب أي قوات لها في اليمن وأيضاً في سورية والعراق. وكانت تركيا أعلنت في وقت سابق، أنها تدعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية ضد «الحوثيين المدعومين من إيران». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٧).

- جدد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري انتقاداته إلى الرئيس السوري بشار الأسد بعد عشرة أيام من الجدل الذي أثاره عندما أعلن أنه لا بد من التفاوض مع الأسد لإنهاء الحرب في سورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٧).

- حمل الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله بشدة على ما سمّاه بـ «العدوان السعودي على اليمن»، وقال إن السعودية تعرقل الانتخابات الرئاسية في لبنان. كما اتهم المخابرات السعودية

بأنها كانت تجند الانتحاريين الإرهابيين في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٨).

- أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم (٢٢١٤) أعرب فيه عن دعمه الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية المعترف بها دولياً في مكافحة تنظيم (داعش) المتطرف، لكن من دون أن يستجيب لمطلبها رفع حظر السلاح المفروض على ليبيا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٨).

- وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسالة إلى القمة العربية في دورتها الـ ٢٦ المنعقدة في شرم الشيخ أكد فيها أن روسيا تقف إلى جانب مواطني شعوب الدول العربية في طموحاتهم إلى مستقبل أفضل، وكذلك إلى تسوية جميع القضايا التي يواجهونها بالطرق السلمية ومن دون أي تدخل خارجي، وفي هذا الصدد تولي اهتماماً كبيراً بالتسوية العاجلة للأزمات في كل من سورية وليبيا واليمن على أساس مبادئ القانون الدولي، من طريق حوار شامل والبحث عن مصالحات وطنية عامة. كما تؤكد اهتمامها في معالجة القضية الفلسطينية التي يعد من أهم شروطها تنفيذ الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولة متكاملة وقابلة للحياة ومستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وقد رد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل على رسالة بوتين، مؤكداً أن روسيا من الدول التي يحتاجها العرب ويحتاج إلى دعمها في القضايا الدولية، لكن ذلك لا ينطبق على الموقف الروسي من الأزمة السورية، مشيراً إلى أن موسكو لا تزال تمد النظام السوري بالأسلحة الفتاكة، وباتت «جزءاً من المشكلة السورية». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٩).

- أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن مقاتلي حركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة وتنظيم جند الأقصى وفصائل إسلامية أخرى، سيطروا في شكل شبه كامل على مدينة إدلب عقب اشتباكات عنيفة استمرت نحو خمسة أيام، مع القوات السورية النظامية والمسلحين الموالين لها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٩).

- قتل ١٥ شخصاً على الأقل وأصيب ٢٠ بجروح في هجوم نفذه مقاتلو «حركة الشباب» الإسلامية (المرتبطة بتنظيم القاعدة) في العاصمة الصومالية مقديشو، واستهدف «فندق «مكة المكرمة». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٩).

- اختتمت أعمال الدورة الـ ٢٦ للقمة العربية في شرم الشيخ بإصدار عدة قرارات، من أبرزها، دعوة اللجان المعنية بمشروع التعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية للانتهاء من مهامها في غضون ثلاثة أشهر، واعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختيارياً. وتضطلع هذه القوة «بمهام التدخل العسكري السريع وما تكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية، وتشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية، وذلك بناءً على طلب من الدولة المعنية». وتحفظ العراق على القرار. كما تبنى القادة العرب قراراً في شأن تطوير جامعة الدول العربية

«النظام الأساسي المعدل لمجلس السلم والأمن العربي». وتوقف القادة العرب عند الأزمة اليمنية، فأعربوا عن تأييدهم الكامل للإجراءات العسكرية (عاصفة الحزم)التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن المشكل من دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية الأخرى (مصر، الأردن، السودان) بدعوة من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وذلك استناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، إضافة إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. واتهم القادة العرب جماعة «الحوثيين» بتلقي الدعم «من أطراف خارجية رامية إلى تهديد أمن اليمن والمنطقة والأمن القومي العربي»، وطالبوهم بالانسحاب الفوري من العاصمة صنعاء والمؤسسات والمصالح الحكومية وإعادة تطبيع الوضع الأمني في العاصمة والمحافظات الأخرى وإعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى السلطات الشرعية الدستورية. وقد (اعترض العراق على هذا القرار انطلاقاً من رفضه التدخل العسكري من أي دولة في شؤون أي دولة أخرى، فيما نأى لبنان بنفسه عن أي خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق العربي). وإذ توقف القادة العرب عند تطورات الأزمة الليبية، أكدوا دعمهم للحكومة الشرعية وتوفير المساعدات اللازمة، بما في ذلك دعم الجيش الوطني حتى يستطيع مواصلة مهمته الرامية للقضاء على الإرهاب وبسط الأمن في ليبيا. كما طالبوا مجلس الأمن الدولي بسرعة رفع الحظر عن واردات السلاح إلى الحكومة الليبية باعتبارها الجهة الشرعية ليتسنى لها فرض الأمن ومواجهة الإرهاب مما يسمح بتسليح الجيش الوطني الليبي. وقد (تحفظت دولة قطر على القرار بالكامل، فيما فسرت الجزائر الفقرات المتعلقة برفع الحظر وتسليح الجيش الليبي على أنه يندرج ضمن السياق السياسي وهو جزء من الحل التوافقي المنشود من قبل المجتمع الدولي باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية وذلك من خلال الحوار الشامل التوافقي بين الأشقاء الليبيين). وفي ما يتعلق بالأزمة السورية، طالبت القمة الأمين العام للجامعة العربية بمواصلة مشاوراته واتصالاته مع أمين عام الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا ومختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى إقرار خطة تحرك مشتركة تضمن إنجاز الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر «جنيف ١» وبما يلبي تطلعات الشعب السوري بكافة مكوناته وأطيافه. وأكد لبنان (موقفه القاضي بالنأي بالنفس عن الأزمة السورية). وقد جددت القمة استنكارها لمضي الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى»، ودعت طهران إلى القبول بالدخول في مفاوضات جادة ومباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإيجاد حل سلمي للمسألة وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي. ورحبت بالنجاح المتحقق على صعيد مسيرة

المصالحة الوطنية في الصومال وخطة عمل الحكومة المتوافق عليها وطنياً والمؤيدة دولياً والمسماة «رؤية ٢٠١٦». ونددت القمة بالسياسات الإسرائيلية المدمرة لعملية السلام. ورحبت بانعقاد القمة المقبلة في المغرب. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٢٩). ورفض القادة العرب الربط بين الإسلام وجماعات الإرهاب. وصدر عن القمة «إعلان شرم الشيخ» الذي شدد على تنمية القدرات العربية لمواجهة التحديات التي تمس الأمن القومي العربي، وفي مقدمتها اصطدام مفهوم الدولة الحديثة في المنطقة العربية بمشروعات هدامة تنتقص من مفهوم الدولة الوطنية وتفرغ القضايا العربية من مضامينها وتمس بالتنوع العرقي والديني والطائفي وتوظفه في صراعات دموية برعاية أطراف خارجية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٣/٣٠).

- أحيا الفلسطينيون الذكرى الـ ٣٩ ليوم الأرض بالتظاهرات والمسيرات، وسط دعوات لطي صفحة المفاوضات الثنائية مع إسرائيل والسير بتدويل القضية الفلسطينية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٣١).
- وجهت سورية دعوة جديدة إلى حليفها الروسي للتمدد في منطقة الشرق الأوسط، عبر توسيع رصيفها البحري الصغير في مدينة طرطوس، وتحويله إلى قاعدة، مشيرة إلى أن «التواجد الروسي في أماكن مختلفة من العالم، بما فيها شرق البحر الأبيض المتوسط، ومرفأ طرطوس السوري، ضروري جداً، لخلق نوع من التوازن الذي فقده العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي منذ أكثر من ٢٠ عاماً». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٣١).
- أعلن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أن «عاصفة الحزم» مستمرة حتى تحقيق أهدافها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٢٩). وقد تركزت العمليات العسكرية على تأمين الموانئ البحرية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٣/٣١).
- اعتبرت القمة الروحية الإسلامية ـ المسيحية التي عقدت في بكركي أن رئيس الجمهورية المسيحي «هو الضمانة الأساسية لاستمرارية العيش المشترك، وبقاء الدولة اللبنانية.» (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٣١).
- أعلنت السلطات في ولاية جنوب كردفان المضطربة في السودان عن مقتل ٢١ مدنياً في هجوم نفذه متمردو الحركة الشعبية ـ الشمال على مدينة هبيلا، في إقليم جبال النوبة جنوب كردفان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٣/٣١).

نيسان (أبريل) ٢٠١٥

- أبلغ الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلغاء تعليق شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١).
- دخلت غارات «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية أسبوعها الثاني مستهدفة مواقع الدفاع الجوي للحوثيين في صنعاء ومواقع قوات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في عدة محافظات يمنية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١).

- أعلن في لاهاي عن قبول دولة فلسطين رسمياً العضو ١٢٣ في المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي يتيح لها ملاحقة مسؤولين إسرائيليين بتهم ارتكاب جرائم أو أي تهم أخرى ترتبط بالاحتلال. واعتبرت إسرائيل الخطوة الفلسطينية أحادية ووصفتها بـ «الخبيثة». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢).

- اعتقلت السلطات الإسرائيلية في رام الله النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» خالدة جرار، ليرتفع بذلك عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين لدى السلطات الإسرائيلية إلى ١٦ نائباً. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٣).

- سيطر الحوثيون وحلفاؤهم على القصر الرئاسي في عدن. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٤/٣).

- شهدت منطقة الشيخ زويد في شمال سيناء، مواجهات متفرقة بين قوى الأمن المصرية ومجموعات إرهابية، أدت إلى مصرع ٥ من قوى الأمن وإصابة ١٩ آخرين بجروح، فيما تمكنت قوات الأمن من القضاء على ٢٠ إرهابياً وإصابة ١٥ آخرين بجروح. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٤/٣).

- تكدست العشرات من الشاحنات المحملة بالبضائع في ساحات مركز حدود جابر بين الأردن وسورية إثر سقوط المعبر السوري «نصيب» بيد «جبهة النصرة»، وتوقف حركة التصدير عبر المعبر. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٣).

- توصلت دول مجموعة (٥ +١) في ختام اجتماعاتها مع إيران في لوزان إلى «اتفاق إطار» بشأن برنامج إيران النووي وصفه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بـ «التاريخي». ويشدد إطار الاتفاق على مراقبة برنامج إيران النووي وتقليص نشاطها النووي، لتكون منشأة «نتانز» الوحيدة التي تخصب اليورانيوم بنسبة ٣,٦٧ بالمئة لمدة ١٥ عاماً، فيما توافق إيران على خفض أجهزة الطرد المركزي المركبة بنحو الثلثين. وبموجب الاتفاق، ترفع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران مع التأكد من التزامها في الاتفاق. كما سيتمكن المفتشون من مراقبة أجهزة الطرد المركزي ونسب التخصيب ومنشآت التخزين لمدة ٢٠ عاماً. وقد أعلنت الاتفاق وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، مع وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. وقالت موغيريني إن «الاتحاد الأوروبي سيوقف تطبيق جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المرتبطة ببرنامج إيران النووي، كما ستوقف الولايات المتحدة تطبيق جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المرتبطة ببرنامج إيران النووي بالتزامن مع تطبيق إيران لالتزاماتها الرئيسية بعد أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك»، علماً أن الولايات المتحدة ستبقي العقوبات المفروضة على طهران تحت بند «رعاية الإرهاب وحقوق الإنسان والصواريخ الباليستية». وقد ألقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطاباً اعتبر فيه أن اتفاق الإطار «يمنع إيران نووياً»، وهو

الضمان الأفضل لمنعها من الحصول على سلاح نووي. وأعلن في خطابه، أنه هاتف خادم الحرمين الشريفين، ليؤكد التزام واشنطن بأمن شركائها في الخليج. (**الشرق الأوسط** ٢٠١٥/٤/٣). ورحب الرئيس الإيراني حسن روحاني باتفاق الإطار، معتبراً أنه يفتح صفحة جديدة في المنطقة. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٤).

- سيطرت عناصر تنظيم القاعدة على مواقع الجيش في مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، فيما بدأت قوات التحالف تقديم دعم لوجستي جوي لأنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي في عدن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٤).
- اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إطار الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول ٥+١ الذي تم الوصول إليه في لوزان أخفق في إقفال المنشآت النووية الإيرانية ويهدد وجود إسرائيل، ولذا فإن أي اتفاق نووي نهائي يتم الوصول إليه يجب أن يلحظ اعترافاً إيرانياً بحق إسرائيل في الوجود. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٤). كما طالب نتنياهو واشنطن بأن يشمل أي اتفاق نهائي ترسانة إيران من الصواريخ البعيدة المدى. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٨).
- تبنت حركة الشباب الإسلامية الصومالية الموالية لـ «تنظيم القاعدة» مجزرة «جامعة غاريسا» شرق كينيا التي حصدت أمس الأول ١٤٨ قتيلاً من الطلاب المسيحيين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٥).
- وجه مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط أنتوني بلينكن عقب لقائه رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام في بيروت انتقادات إلى دور «حزب الله» في المنطقة، مشيراً إلى أنه «لا يفهم أعماله». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٧).
- سيطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على معظم أنحاء مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٧).
- قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة إلى أربيل اجتمع خلالها مع مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان، بحضور السفير الأمريكي في بغداد ستيوارت جونز. وذكرت الأنباء أن الاجتماع تمحور حول التحضيرات لمعركة استعادة مدينة الموصل من تنظيم «داعش». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٧).
- انعقدت في موسكو مفاوضات بين ممثلين عن الحكومة السورية وفصائل من المعارضة السورية تركزت على القضايا الإنسانية. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٧). وقد فشل المجتمعون في الوصول إلى ورقة عمل موحدة. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٩).
- قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى طهران التقى خلالها مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي، وسط أنباء عن توجه تركي - إيراني إلى التعاون في العراق وسورية. وكان الطرفان تبادلا الاتهامات بالهيمنة على المنطقة. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٨).
- قام الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بزيارة إلى فرنسا التقى خلالها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي تعهد

بتعاون مثالي بين البلدين، وسط أنباء عن تنظيم مؤتمر اقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في تونس لجذب استثمارات بقيمة ١٠ مليارات دولار. وتعتبر فرنسا أول شريك تجاري لتونس وأول مستثمر خارجي بالنسبة إليها، إذ توظف ١٣٠٠ مؤسسة فرنسية ناشطة في تونس أكثر من ١٢٥ ألف شخص. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٨).

- أعلنت واشنطن عن استعدادها لإمداد قوات تحالف «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية بالأسلحة بوتيرة أسرع. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٨).

- لقي شاب فلسطيني مصرعه برصاص الجنود الإسرائيليين بعدما طعن اثنين منهما في رام الله. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٩).

- شنت المقاتلات السورية أكثر من ١٤٠٠ غارة على مدينة إدلب التي سيطرت عليها جبهة النصرة والفصائل الإسلامية أواخر الشهر الماضي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٠).

- تحدثت السلطات السورية عن ضرورة اقتحام مخيم اليرموك للحؤول دون تمدد تنظيم «داعش» خارج المخيم. وذكرت الأنباء أن معظم الفصائل الفلسطينية ـ باستثناء حركة حماس ـ أبدت استعداداً للتنسيق مع السلطات السورية لاقتحام المخيم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٠). وقد انسحبت مجموعات «داعش» من عدة أحياء في المخيم. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٥).

- صوت البرلمان الباكستاني على عدم الانضمام إلى تحالف «عاصفة الحزم»، والوقوف على الحياد في الحرب الدائرة في اليمن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١١).

- منعت طائرات «عاصفة الحزم» التي تسيطر على الأجواء اليمنية طائرتين روسيتين من الهبوط في مطار صنعاء. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٢).

- أعطى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الضوء الأخضر لتسليم طهران صواريخ أرض ـ جو من طراز «اس ـ ٣٠٠»، وذلك بعد أسبوعين من التوصل إلى اتفاق إطار بين طهران ومجموعة ٥+١ على البرنامج النووي الإيراني. وقد قوبل القرار الروسي بانتقادات أمريكية وإسرائيلية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٤). ودافع بوتين عن قراره، قائلاً إنه يجب مكافأة طهران على «المرونة التي أبدتها ورغبتها في التوصل إلى تسوية» في المفاوضات المتعلقة ببرنامجها النووي. كما أوضح أن صواريخ الـ «أس ـ ٣٠٠» سلاح دفاعي يجب ألّا يمثل أي تهديد. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٧).

- أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً تحت الفصل السابع يحمل الرقم ٢٢١٦ يفرض عقوبات على عبد الملك الحوثي زعيم جماعة الحوثيين (أنصار الله)، وعلى أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. وقد حظي القرار بتأييد ١٤ صوتاً، وامتنعت روسيا عن التصويت. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٥).

- أعرب السفير السعودي في لبنان علي عواض عسيري عن اعتقاده بأن حملة

«حزب الله» على السعودية على خلفية الحرب الدائرة في اليمن تعرض الواقع اللبناني للتأزم، كما تعرض علاقات لبنان العربية للاهتزاز، وكذلك مصالح اللبنانيين في الخليج للخطر. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٦). وقد تصاعدت الحملات الإعلامية المتبادلة بين الأطراف اللبنانية المؤيدة والمعارضة للسعودية، وجدد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله موقفه المندد بالحرب على اليمن. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/١٨).

- أعلنت دول التحالف انتهاء عملية «عاصفة الحزم» في اليمن، وبدء عملية «إعادة الأمل». (**الجزيرة نت**، ٢٠١٥/٤/٢١). وأصدرت القيادة العسكرية للتحالف بياناً جاء فيه أن «عاصفة الحزم» «قد أنجزت أهدافها من خلال تحييد معظم القدرات العسكرية التي استولى عليها الحوثيون، والسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية لمنع وصول الأسلحة إلى المسلحين الحوثيين. وأضاف البيان أنه سيتم من خلال عملية «إعادة الأمل» العمل على استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن الرقم ٢٢١٦ والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية للشعب اليمني في المناطق المتضررة. كما سيتم التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للميليشيات الحوثية ومن تحالف معها، ومنع وصول الأسلحة جواً وبحراً إلى المسلحين الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٢).
- تسلّم الجيش اللبناني في مطار بيروت الدفعة الأولى من السلاح الفرنسي في إطار هبة الثلاثة مليارات دولار التي منحتها السعودية للبنان والتي تتضمّن ٤٨ صاروخ «ميلان». ويمتد مشروع تزويد الجيش بالأسلحة على عشر سنوات، ويتضمّن تسليم ٢٥٠ آلية عسكرية وسبع مروحيات من نوع «كوغار» وثلاثة زوارق سريعة ومدفعية حربية حديثة مثل «مدافع سيزار» والعديد من معدات الاستطلاع والاعتراض والاتصال ونشر ٦٠ ضابطاً فرنسياً لتدريب الجيش. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢١).
- أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالسجن المشدد ٢٠ عاماً على الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وعلى ١٢ آخرين من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» ووضعهم جميعاً تحت مراقبة الشرطة في قضية أحداث عنف «قصر الاتحادية» التي شهدت مقتل ١٠ أشخاص وإصابة آخرين من المتظاهرين المناهضين للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٤/٢٢).
- فشل مجلس النواب اللبناني للمرة الـ ٢٢ ـ بالرغم من الشغور الرئاسي منذ ٣٣٣ يوماً ـ في انتخاب رئيس جديد للجمهورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٣).
- انعقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة الاجتماع الأول لرؤساء الأركان العرب لبحث تشكيل القوة العربية المشتركة، وذلك بحضور نبيل العربي، الأمين العام للجامعة العربية،

ورؤساء أركان جيوش ١٨ بلداً عربياً مثلوا بلدانهم في الاجتماع، فيما مثل الجزائر واليمن وجزر القمر المندوبون الدائمون بالجامعة، وخلا مقعد سورية بسبب تعليق مشاركة وفودها في اجتماعات الجامعة منذ العام ٢٠١٢. وأكد رؤساء الأركان أهمية تشكيل القوة العربية المشتركة لتمكين البلدان العربية من التعامل بفاعلية مع التحديات الراهنة، وأكدوا ضرورة العمل الجماعي للقضاء على الإرهاب، بما يتوافق مع ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة. (**الخليج**، الشارقة، ٢٠١٥/٤/٢٣). وقد شدد الفريق محمود حجازي، رئيس الأركان المصري، على أن القوة العربية المشتركة ليست موجهة ضد أحد، وأن مسؤولية حماية الأمن القومي لكل بلد عربي يقع على عاتق قواته المسلحة داخل حدوده. وأوضح أن تحرك القوة المسلحة الوطنية داخل حدود البلد الواحد، غير كافية في حالات عدة، الأمر الذي يستدعي تشكيل قوة عربية مشتركة تكون جاهزة للتدخل السريع إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، وبناء على طلب من البلد المعني، وبما لا يمثل أي انتقاص من سيادتها واستقلالها، اتساقاً مع أحكام ميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية، وفي إطار من الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٤/٢٣).

- قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: إن الولايات المتحدة حذرت إيران من إرسال أسلحة لليمن يمكن استخدامها لتهديد الملاحة البحرية في الخليج. (**الخليج**، الشارقة، ٢٠١٥/٤/٢٤). وقد سحبت الولايات المتحدة من قبالة سواحل اليمن حاملة طائرات وبارجة، بعدما عادت أدراجها قافلة سفن إيرانية كانت متجهة إلى اليمن، وتشتبه واشنطن في أنها تنقل أسلحة إلى الحوثيين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٥).
- أعلنت وزارة الدفاع التونسية عن مقتل ١٠ «إرهابيين» و٣ جنود خلال اليومين الأخيرين، في عملية عسكرية أطلقها الجيش للقضاء على مسلحين متشددين في جبل السلوم في ولاية القصرين عند الحدود مع الجزائر. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٥).
- أعلن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في الاحتفال السنوي لمناسبة الذكرى السابعة والستين لإنشاء إسرائيل أن طائرات «أف ٣٥»، التي سبق وتعاقدت تل أبيب على شرائها من واشنطن ستبدأ في الوصول إليها ابتداء من العام المقبل، التزاماً بأمن إسرائيل وازدهارها. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٥).
- قالت الشرطة الإسرائيلية، إن القوات الإسرائيلية قتلت بالرصاص شاباً فلسطينياً كان يشهر سكيناً أثناء مطاردته بعد محاولته مهاجمة جنود قرب نقطة تفتيش في منطقة القدس. وقد وصفت الرئاسة الفلسطينية الرواية الإسرائيلية بأنها «ذريعة كاذبة»، وجريمة تؤكد بشاعة الاحتلال وإجرامه ضد أبناء الشعب الفلسطيني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٤/٢٥).
- أعلن الجيش الليبي الموالي للحكومة المعترف بها دولياً برئاسة عبد الله الثني، أن قواته تواصل تقدمها الاستراتيجي نحو

العاصمة طرابلس «بطريقة محسوبة». وقد تمكن الجيش أمس الأول من الدخول إلى منطقة «لنجيلة» في ضواحي العاصمة بعد إبعاد ميليشيات «فجر ليبيا» التي تسيطر على طرابلس عن المنطقة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٦).

- سيطر تحالف الجماعات الإسلامية على مدينة جسر الشغور في محافظة إدلب بشمال غربي سورية بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة مع القوات الحكومية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٦). وقد اتهمت الحكومة السورية تركيا بتقديم إسناد ناري ودعم لوجستي إلى «التنظيمات الإرهابية» التي هاجمت مدينة إدلب وبلدة جسر الشغور السوريتين. (**العربية نت**، ٢٠١٥/٤/٢٨).
- أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في السودان فوز الرئيس عمر حسن البشير بولاية جديدة بحصوله على ٩٤،٥ بالمئة من الأصوات في انتخابات الرئاسة التي جرت في وقت سابق من الشهر الحالي. وقد قاطعت المعارضة الانتخابات، معتبرة أن الشروط غير متوافرة لانتخابات حرة وعادلة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٤/٢٧).
- أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي ـ مون تقريراً اتهم فيه إسرائيل بأنها استهدفت سبع مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى «الأونروا» في قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل ٤٤ وجرح ٢٢٧ من المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يحتمون فيها خلال الحرب الإسرائيلية عام ٢٠١٤ على القطاع. وتتعارض هذه الاستنتاجات مع ادعاءات إسرائيل المتواصلة أن المسلحين الفلسطينيين كانوا يستخدمون هذه المدارس مخازن أسلحة والمدنيين فيها دروعاً بشرية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٨).
- أعلن المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر أن الأطراف اليمنية كانت قاب قوسين أو أدنى من إبرام اتفاق سياسي على تقاسم السلطة، لكن استمرار القتال على الأرض وإطلاق عملية «عاصفة الحزم» جعلا من غير الممكن مواصلة الحوار. (موقع **روسيا اليوم**، ٢٠١٥/٤/٢٨).
- قصفت قوات التحالف الذي تقوده السعودية مطار صنعاء الدولي، بهدف منع طائرة إيرانية من الهبوط على مدرجاته، في تطور سبقه قيام الطائرات السعودية بإلقاء مناشير من أجواء اليمن تحذر مما وصفته بـ «المد الفارسي». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٩).
- أكد وزير الدفاع السوري العماد فهد جاسم الفريج ونظيره الإيراني العميد حسين دهقان، في طهران، عزم البلدين على تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الجيش والقوات المسلحة في البلدين في مواجهة الإرهاب والتحديات التي تعصف بالمنطقة وتهدد وجودها. وشدد الجانبان على أنهما «لن يسمحا لأي طرف كان بالمساس بمحور المقاومة الذي يدافع عن عزة وحقوق شعوب المنطقة». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٤/٢٩).
- أعلن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز إعفاء ولي العهد الأمير

مقرن بن عبد العزيز من منصبه (بناء على طلبه) وتعيين وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، كما عين نجله الأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد. كما أعفى الملك سلمان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، وعين بدلاً منه سفير المملكة لدى واشنطن عادل الجبير، على أن يظل الأمير سعود - بحسب الأوامر الملكية - عضواً في مجلس الوزراء ومبعوثاً للملك ومشرفاً على السياسة الخارجية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٤/٣٠).

أيار (مايو) ٢٠١٥

- شددت دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة أن تنظم أي مفاوضات محتملة لتسوية النزاع اليمني في الرياض وتحت إشراف مجلس التعاون. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٥/١).
- أعلن المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني رفضه لمشروع قرار أمريكي يسمح بتسليح العشائر وقوات «البيشمركة» في شكل مستقل عن بغداد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢).
- استقبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الرياض وبحث معه العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والتطورات الإقليمية والدولية. وقد عرض الجانبان للمستجدات في اليمن وسبل الحفاظ على وحدته ومؤسساته الشرعية، وأكدا أهمية تكاتف الجهود لعدم السماح بالمساس بأمن البحر الأحمر وتهديد حركة الملاحة الدولية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٣). كما استقبل العاهل السعودي في الرياض العاهل المغربي الملك محمد السادس، وبحث الجانبان في العلاقات الثنائية وأوجه التعاون بين البلدين، إضافة إلى التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٤).
- سيطر الجيش السوري على بلدة ميدعا في الغوطة الشرقية التي كان يستخدمها المسلحون كمعبر يربط الغوطة بالخارج. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٤).
- أعلنت السنغال موافقتها على إرسال ٢١٠٠ جندي إلى السعودية للانضمام إلى التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٥).
- انعقد في الرياض اللقاء التشاوري الخامس عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي برئاسة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، وحضور رئيس دولة غربية للمرة الأولى منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ هو الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند على وقع استمرار الأزمة في اليمن. وصدر عن القمة بيان ختامي دعا فيه القادة الخليجيون والرئيس الفرنسي إيران إلى «اتخاذ القرارات الشجاعة والضرورية لطمأنة المجتمع الدولي بسلمية برنامجها النووي، وتأكيد رغبتها في بناء علاقات تقوم على الثقة مع دول المنطقة. وفي شأن الأزمة اليمنية، دعا البيان إلى إعداد مرحلة انتقال سياسي سلمية وفق مبادرة مجلس التعاون، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتنفيذ الكامل والدقيق لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦ الذي يطلب من الحوثيين الانسحاب من جميع

المناطق التي سيطروا عليها منذ بدء هجومهم في تموز/يوليو ٢٠١٤.) **أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٥/٦).

- أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن السعودية وفرنسا تبحثان في ٢٠ مشروعاً اقتصادياً بقيمة «عشرات مليارات اليورو» قد توضع اللمسات الأخيرة على بعضها «سريعاً»، فيما تحدثت أنباء عن تقديم فرنسا للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن معلومات عسكرية الطابع على غرار صور التقطتها أقمار صناعية في اليمن. وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند حضر أمس الأول في الدوحة حفل توقيع عقد بقيمة ٦,٣ مليارات يورو لبيع قطر ٢٤ طائرة رافال فرنسية من صنع شركة «داسو افياسيون» الفرنسية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٥/٦).
- أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو عن تشكيل ائتلاف حكومته الجديدة، تاركاً الباب مفتوحاً أمام توسيع ائتلافه. ووُصف الائتلاف إسرائيلياً بأنه يميني هش لن يصمد طويلاً أمام التحديات الكثيرة الخارجية والداخلية، في حين وصفه الفلسطينيون بأنه «الأخطر والأكثر عنصرية وتطرفاً». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٨).
- عاد الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجلاه علاء وجمال إلى السجن مجدداً بعد أقل من أربعة أشهر على خروجهم منه، إثر قبول طلبات بإعادة محاكمتهم في اتهامات جنائية؛ إذ قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة مبارك ونجليه، بالسجن المشدد لمدة ٣ سنوات لكل منهم، لإدانتهم لدى إعادة محاكمتهم في قضية الاستيلاء على أكثر من ١٢٥ مليون جنيه (الدولار تخطى ٧,٥ جنيه) من المخصصات المالية للقصور الرئاسية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٠).
- عقد في قصر الكرملين لقاء بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والمصري عبد الفتاح السيسي، على هامش الاحتفالات الروسية بالذكرى الـ ٧٠ لعيد النصر، ركزت على تعزيز العلاقات بين البلدين وجهود مكافحة الإرهاب، وعدد من الملفات في المنطقة، ولا سيّما اليمن وسورية وليبيا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٠).
- أعلن الفاتيكان اعترافه رسمياً بدولة فلسطين. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٤).
- أحكم حزب الله سيطرته على تلة موسى في جرود القلمون السورية التي ترتفع قرابة ٢٨٥٠ متراً عن سطح البحر، وتسمح لمن يستحوذ عليها بأن يصبح صاحب اليد الطولى في جرود القلمون على الحدود اللبنانية السورية. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٤).
- انعقدت القمة الأمريكية ـ الخليجية المرتقبة بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما وقادة وممثلي بلدان مجلس التعاون الخليجي في كامب ديفيد. وصدر بيان عن القمة أكد أن واشنطن ستتعاون مع دول الخليج لردع ومواجهة أي تهديد، وبما يؤكد التزام الطرفين الخليجي والأمريكي بالعلاقة الاستراتيجية ومحاربة الإرهاب. وأشار إلى أن التعاون بين الجانبين سيعمل على إنهاء الحرب في سورية، والأزمة في اليمن، مبيناً

أن حل الأزمة اليمنية سيكون استناداً إلى المبادرة الخليجية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٥/١٥). ويعتبر البيان أن الرئيس السوري بشار الأسد «فقد شرعيته وليس له دور في مستقبل سورية». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٥/١٦).

- منح الكنيست الإسرائيلي أمس الأول بأكثرية ضئيلة (٥٩ صوتاً) ثقته للحكومة الائتلافية التي شكلها بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٥/١٦).

- دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمة ألقاها أمس الأول بمناسبة الذكرى ٦٧ للنكبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة للعودة إلى مفاوضات السلام المتوقفة على أسس واضحة، وأبرزها «وقف النشاطات الاستيطانية، وإطلاق سراح الأسرى، ومفاوضات لمدة عام ينتج عنها تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال خلال مدة لا تتجاوز نهاية عام ٢٠١٧». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٥/١٦).

- أعلنت تركيا عن إسقاط مروحة سورية، قالت إنها «اخترقت المجال الجوي التركي». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٧).

- سيطر مقاتلو تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) على مركز قيادة عمليات محافظة الأنبار في مدينة الرمادي غرب العراق. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٨).

- صرح الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين أن الاضطرابات ستجتاح الشرق الأوسط إذا نفذ حكم الإعدام في الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وقياديين آخرين من جماعة «الإخوان المسلمين». ووصف قالين الحكم بحق مرسي بأنه «انتهاك للعدالة»، داعياً المجتمع الدولي إلى التعبير بقوة عن رفضه لهذا الحكم. من ناحية ثانية، ذكرت الأنباء المصرية الرسمية أن التصريحات التركية لم تعد تثير الدهشة باعتبار أن النظام القائم في تركيا إنما يعبر في كل تحركاته عن فكر «جماعة الإخوان المسلمين». (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٩).

- قام مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي أكبر ولايتي بزيارة إلى بيروت أطلق خلالها جملة مواقف حول الوضع في اليمن وسورية، فاعتبر أن السعودية طرف في النزاع اليمني ولا تستطيع أن تستضيف مؤتمراً لحل الأزمة اليمنية، داعياً إلى انعقاد الحوار بين اليمنيين «في بلد آخر محايد». وقد التقى ولايتي رئيسي المجلس النيابي اللبناني نبيه بري والحكومة تمام سلام وزعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون، ثم الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله، وأشاد بما حققته المقاومة اللبنانية والجيش السوري من إنجاز في منطقة القلمون ضد المجموعات المسلحة التكفيرية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٥/١٩).

- واصلت طائرات التحالف الذي تقوده السعودية شن غاراتها على صنعاء، واستهدفت منزل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في الضواحي الشرقية للعاصمة مما أدى إلى تدميره. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢٠).

- أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال محادثات أجراها مع رئيس الوزراء

العراقي حيدر العبادي في الكرملين أن موسكو وبغداد ستعززان التعاون العسكري في ما بينهما، كما تعهد توفير مزيد من الدعم للحكومة العراقية التي تواجه هجوماً جديداً من تنظيم «الدولة الإسلامية». (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢٢).

- سيطر تنظيم «الدولة الإسلامية» على مدينة تدمر وسط سورية، بما فيها منطقتها الأثرية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢٢).

- استهدف هجوم انتحاري تبناه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسجداً شيعياً خلال صلاة الجمعة في بلدة القديح في محافظة القطيف شرق السعودية ما أسفر عن سقوط ٢١ قتيلاً وأكثر من ٥٢ جريحاً. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٥/٢٣).

- فشل البرلمان اللبناني الممدد لنفسه مرتين، بحجة «الظروف القاهرة»، في إتمام مهمته بانتخاب رئيس جديد للبلاد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٥/٢٥).

- دعا الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله في احتفال حاشد في الذكرى الـ١٥ لـ «الانتصار والتحرير» الدولة اللبنانية إلى تحمل مسؤوليتها في إبعاد التكفيريين عن جرود عرسال، مشدداً على أن الأهل في بعلبك ـ الهرمل لن يقبلوا ببقاء إرهابي أو تكفيري واحد في جرود عرسال. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢٥).

- شنت الطائرات السورية غارات جوية على مدينة تدمر أدت إلى «سقوط العديد من القتلى وعشرات الجرحى، وذلك بعد إعلان السلطات السورية أن مقاتلي «الدولة الإسلامية» قتلوا أكثر من ٤٠٠ من موظفي الدولة والجنود والموالين للنظام منذ سقوط المدينة الأسبوع الماضي. كما أدت غارات الطائرات السورية على قاعدة الطبقة في الرقة إلى مقتل أكثر من ١٤٠ متشدداً من «الدولة الإسلامية». (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٢٧).

- سيطر تنظيم «الدولة الإسلامية» على مطار مدينة سرت الليبية الساحلية بعد معارك مع القوات الموالية لحكومة طرابلس غير المعترف بها دولياً. (**بي بي سي** ٢٠١٥/٥/٢٩).

- استهدف هجوم انتحاري تبناه تنظيم «الدولة الإسلامية مسجداً شيعياً في مدينة الدمام شرق السعودية، ما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص، بينهم الانتحاري الذي اكتشف أمره قبل دخوله المسجد. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٣٠).

- كشف قادة في جماعة «أنصار الله» الحوثية عن محادثات سياسية بين ممثلين للجماعة وللسلطات السعودية في سلطنة عمان، فيما وصل إلى صنعاء المبعوث الخاص للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد في إطار جولة من المحادثات ترمي إلى إعادة أفرقاء الأزمة اليمنية إلى طاولة الحوار على قاعدة المبادرة الخليجية. (**النهار** ٢٠١٥/٥/٣٠).

- سيطرت «جبهة النصرة» والفصائل الإسلامية» على مدينة أريحا آخر المدن الكبرى التي كانت تسيطر عليها القوات السورية النظامية في محافظة إدلب الحدودية مع تركيا. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٥/٣٠).

حزيران (يونيو) ٢٠١٥

- عقدت في سلطنة عُمان لقاءات بين وفد من الحوثيين ومسؤولين أمريكيين بوساطة عُمانية في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١).

- لقي ما لا يقل عن ٣٧ عنصراً من قوات الأمن العراقية مصرعهم، وأصيب ٣٣ بجروح في هجوم انتحاري استهدف مقراً للشرطة الاتحادية غرب مدينة سامراء. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٦/٢).

- وعد الرئيس السوداني عمر البشير بفتح «صفحة جديدة» وإصلاح العلاقة مع الغرب وتحقيق السلام، وذلك لدى أدائه القسم لفترة رئاسية جديدة تمتد لخمس سنوات. وأدى الرئيس السوداني القسم بعد شهر ونصف على فوزه في انتخابات اتسمت بمشاركة ضعيفة ومقاطعة المعارضة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٣).

- ـ التقى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في جدة رئيس الحكومة اللبناني تمام سلام، الذي أعلن عن تقديره لاهتمام العاهل السعودي بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٤).

- رد الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله على تهديد إسرائيل بتهجير نحو مليون ونصف مليون لبناني من الجنوب اللبناني في حال نشوب حرب جديدة، متوعداً تل أبيب بـ «تهجير ملايين الإسرائيليين في الحرب المقبلة إذا فرضت على لبنان». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٦).

- توفي طارق عزيز (٧٩ سنة)، وزير الخارجية العراقي في عهد الرئيس السابق الراحل صدام حسين والذي أمضى أعوامه الأخيرة في السجن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٦).

- اعتبر مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية في جدة أنور ماجد عشقي أن لقاءه مدير معهد القدس للقضايا الاستراتيجية الإسرائيلي داري غولد على هامش ندوة عقدها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في واشنطن لا يعني تطبيعاً مع إسرائيل لأنه لا يمثل السعودية. كما رفض اعتبار اللقاء نوعاً من التنسيق بين السعودية وإسرائيل ضد إيران. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٦/٨).

- أعلن نائب الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، أن «أمام فريق (١٤ آذار) خيارين، إما انتخاب رئيس تكتل (التغيير والإصلاح) العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية أو استمرار الفراغ إلى أجلٍ غير مسمى». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٨).

- استدعت الحكومة المصرية السفير الأمريكي في القاهرة ستيفن بيكروفت، للتعبير عن امتعاضها من زيارة شخصيات من جماعة «الإخوان المسلمين»، المحظورة في مصر، إلى واشنطن لحضور مؤتمر أهلي. وقد امتنع المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيف راتكي عن تأكيد خبر الاستدعاء، لكنه أضاف أن سياسة الولايات المتحدة تبقى

التواصل مع أناس من مختلف الأطياف السياسية في مصر. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٩).

- عقد في القاهرة مؤتمر للمعارضة السورية تخلله دعوات لبلورة حل سياسي سلمي للأزمة السورية باعتباره الخيار الوحيد المتاح بعد أن عجز الحل العسكري عن حسم الموقف لصالح أي من أطرافها، فضلاً عن إسهامه في سفك دماء السوريين وتهجيرهم قسرياً داخل البلاد وخارجها. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٦/٩). وقد أقر المؤتمر خريطة طريق سياسية للحل تتضمن خطوات تنفيذية لتطبيق بيان «جنيف١». وأكدت الخريطة أن الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سورية على أن يجري هذا التفاوض بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة ومباركة الدول المؤثرة في الوضع السوري. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/١٠).
- أكدت حكومة الرئيس المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي تمسكها بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٢١٦ لتسوية الأزمة اليمنية، فيما رفضت جماعة «أنصار الله» الحوثية أي إملاءات أو شروط مسبقة تفرض على الحوار المرتقب في جنيف منتصف حزيران/يونيو الجاري للبحث في الأزمة اليمنية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١٠).
- ندد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال دورته الخامسة والثلاثين بعد المئة في الرياض بالأعمال الإرهابية التي وقعت في مسجد الإمام علي بن أبي طالب ببلدة القديح وفي مسجد العنود بمدينة الدمام في السعودية والتي ذهب ضحيتها عشرات القتلى من الأبرياء. وأعرب المجلس عن استنكاره ورفضه للمواقف الإيرانية التي تتنافى وعلاقات حسن الجوار. ونوه المجلس بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد من أجل تسوية الأزمة اليمنية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ والمبادرة الخليجية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٦/١٢).
- سيطر الحوثيون على مدينة الحزم اليمنية، عاصمة محافظة الجوف. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/١٥).
- غادر الرئيس السوداني المشير عمر حسن البشير جنوب أفريقيا، عائداً إلى بلاده، متحدياً قراراً قضائياً بمنعه من السفر ومذكرة توقيف أفريقية جنوبية في حقه استجابة لطلب المحكمة الجنائية الدولية توقيفه بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة في إقليم دارفور. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١٦).
- سيطر مقاتلو «حزب الله» والجيش السوري على أكثر من ثلثي مساحة جرود القلمون وعرسال على الحدود اللبنانية ـ السورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١٦).
- أعلن مبعوث الأمين العام الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد فشل الأطراف اليمنية بعد خمسة أيام من المفاوضات التي عقدت في جنيف بهدف الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أو إعلان هدنة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٢٠).

- استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة رئيس الحكومة اللبناني تمام سلام، وبحث معه في الأزمة السورية وسبل إيجاد حل سياسي لها مع أولوية الحفاظ على الدولة نفسها. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١٨).

- عرض رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في طهران مع المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمهم المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي ورئيس الجمهورية حسن روحاني، العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وركز خصوصاً على التهديد الإرهابي الذي يواجه العراق والمنطقة ولا سيما منه خطر تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) وتعزيز التعاون الأمني والعسكري المشترك لمواجهته. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/١٨).

- أقدم متطرفون يهود على إحراق كنيسة تاريخية على شاطئ طبرية. وذكرت الأنباء أن مستوطنين من الضفة الغربية ـ أطلقت الشرطة الإسرائيلية سراحهم ـ يقفون وراء الاعتداء. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/١٩).

- استقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي. وبحث الجانبان في سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، وجرى توقيع ٦ اتفاقات ومذكرات تفاهم في مجالات التعاون العسكري والتقني والإسكان وقطاع الطاقة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/١٩).

- تم الإفراج عن الدبلوماسيين التونسيين العشرة المختطفين من قبل تنظيم «فجر ليبيا» في العاصمة الليبية طرابلس، وذلك بمقتضى اتفاق تونسي ـ ليبي يقضي بتسليم وليد القليب، القيادي في تنظيم «فجر ليبيا»، المسجون لدى تونس منذ يوم ١٨ أيار/مايو الماضي مقابل إطلاق سراج الدبلوماسيين التونسيين المختطفين منذ الأسبوع الماضي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٢٠).

- قتل مستوطن إسرائيلي وأصيب آخر بجروح في عملية إطلاق نار نفذها شاب فلسطيني في منطقة در بزيع غرب رام الله في الضفة الغربية المحتلة. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٠).

- عينت مصر أول سفير لها لدى إسرائيل منذ العام ٢٠١٢ (السفير حازم خيرت) في إشارة إلى تحسن العلاقات بين البلدين. وكان الرئيس المصري المعزول محمد مرسي المنتمي لـ «جماعة الإخوان المسلمين» استدعى سفير مصر لدى إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر في العام ٢٠١٢ احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٢).

- رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الموقف الفرنسي الذي عبر عنه وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس ودعا فيه إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي قريباً يرسم حدود الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين مع إسرائيل. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٢).

- فخخ مقاتلو تنظيم «داعش» بالألغام والعبوات المواقع الأثرية في مدينة تدمر وسط سورية التي سيطروا عليها في أيار/مايو الماضي. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٢).

- تعرّض موكب يقلّ مدربين عسكريين إماراتيين لهجوم انتحاري نفذته «حركة الشباب» المتشددة في العاصمة الصومالية مقديشو ما أدى إلى مقتل ١٤ شخصاً وجرح ٧ إصابة بعضهم خطرة. ولم يُصب أي من الإماراتيين بأذى. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٥).

- استقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في الإليزيه ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، الذي يقوم بزيارة لباريس أُعلن على هامشها إبرام عقود اتفاقات تعاون واستثمار يتجاوز حجمها ١٢ مليار دولار. وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن شركة «إيرباص» ستبيع ٢٣ مروحية لوزارة الداخلية السعودية مقابل ٥٠٠ مليون يورو (٥٦٠ مليون دولار)، فيما ستُطلق الرياض دراسة جدوى حول بناء مفاعلين نوويين فرنسيين في المملكة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٥).

- لقي ٣٧ شخصاً على الأقل مصرعهم في هجوم بسلاح رشاش استهدف فندقين في مدينة سوسة التونسية. وقد نفذ الهجوم شخصان قتل أحدهما واعتقل الآخر، فيما ذكرت الأنباء أن ضحايا الهجوم هم من السياح البريطانيين والألمان والبلجيكيين، إضافة إلى مواطنين تونسيين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٦/٢٧). وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عن العملية، فيما أفاد رئيس الوزراء التونسي الحبيب الصيد أن معظم ضحايا الهجوم على المنتجع السياحي في سوسة شرقي تونس، يحملون الجنسية البريطانية. وقد بادرت شركات سياحية بريطانية إلى إرسال طائرات لإعادة ٢٥٠٠ سائح بريطاني من تونس. وأعلن الصيد أن حكومته تعتزم إغلاق نحو ٨٠ مسجداً غير خاضعة لسيطرة الدولة خلال أسبوع لتحريضها على العنف كإجراءات مضادة في أعقاب الهجوم على المنتجع السياحي الذي أسفر عن مقتل ٣٨ شخصاً وإصابة ٣٦ بجروح. كما توعد الرئيس التونسي باجي قائد السبسي باتخاذ إجراءات «قاسية» ضد الإرهاب. (**بي بي سي** ٢٠١٥/٦/٢٧).

- قتل ٢٥ شخصاً وجرح ٢٠٢ في هجوم انتحاري استهدف مسجد «جعفر الصادق» الشيعي في منطقة الصوابر في العاصمة الكويتية، خلال صلاة الجمعة. وطبقاً لشهود عيان، فجر انتحاري ذكر «داعش» أن اسمه أبو سليمان، حزاماً ناسفاً بعد انتهاء الخطبة وشروع الإمام في الصلاة. ويعتبر الحادث الذي أعلن «داعش» مسؤوليته عنه، أسوأ اعتداء إرهابي تشهده الكويت في تاريخها. وبعد الحادث مباشرة زار أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد المسجد للتضامن مع المصابين وذويهم وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً طارئاً دان فيه الاعتداء بشدة، وأكد رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك أن الاعتداء «يستهدف الوحدة الوطنية لكنه لن ينال منها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٧).

وأعلنت وزارة الداخلية الكويتية أن السعودي فهد سليمان عبد المحسن القباع هو من نفذ الهجوم الانتحاري الذي ارتفعت حصيلته إلى ٢٧ قتيلاً ونحو ٢٠٠ جريح. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٢٩).

- وضعت حكومة الكويت الهبة التي قررت التبرع بها من أجل ملف اللاجئين السوريين في تصرف لبنان لإنفاقها على الأعباء التي يتحملها جراء اللجوء السوري إليه. وتبلغ قيمة هذه الهبة نصف مليار دولار أمريكي. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٣٠).
- اعترضت البحرية الإسرائيلية «أسطول الحرية» التضامني الذي كان في طريقه إلى قطاع غزة لفك الحصار عن القطاع واستولت على السفينة الرئيسية فيه «مريان» وأخذت ركابها الـ ١٨، وبينهم النائب العربي في الكنيست الإسرائيلية باسل غطاس، إلى ميناء أسدود لترحيل الأجانب إلى بلادهم، وبينهم الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي. وسارعت الحكومة الإسرائيلية إلى تهنئة سلاح البحرية بنجاح العملية، فيما نددت مختلف القيادات الفلسطينية بالقرصنة الإسرائيلية، وإصرار الاحتلال الإسرائيلي على حصار غزة وانتهاك القانون الدولي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٣٠).
- تواصلت المواجهات العسكرية في عدد من المدن اليمنية، ولا سيّما في عدن حيث اندلعت حرائق في خزانات الوقود في مصفاة عدن. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٣٠).
- أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدى استقباله وزير الخارجية السوري وليد المعلم استعداد موسكو للمساهمة في جمع دمشق والرياض في تحالف واسع ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) يشمل أيضاً تركيا والأردن. من جهته صرح المعلم بأنه حصل على وعد من الرئيس بوتين بدعم سوريا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لكنه رأى أن تشكيل مثل هذا التحالف الذي يضم دولاً تدعم الإرهاب في سورية «سيتطلب معجزة حقيقية». (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٣٠).
- أقر وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعالون بتقديم الدولة العبرية المساعدات الطبية والإنسانية لمقاتلي المعارضة السورية، وبرر ذلك بربط تلك المساعدات بقدرتهم على إبقاء الجهاديين بعيدين عن إسرائيل، وعدم التعرض للأقلية الدرزية، علماً أن حشداً من الدروز هاجم سيارة إسعاف إسرائيلية تقل جرحى من المعارضة السورية وقتلوا أحد الجرحى. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٦/٣٠).
- اغتيل النائب العام المصري هشام بركات في تفجير استهدف موكبه في حي مصر الجديدة في القاهرة، بعد شهر من دعوة تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى مهاجمة القضاة رداً على ملاحقة وإعدام إسلاميين. ويعتبر بركات أعلى مسؤول حكومي يقتل منذ بدء الهجمات التي تعلن منظمات إسلامية متطرفة تنفيذها رداً على الاعتقالات والأحكام التي صدرت في حق إسلاميين منذ إطاحة الرئيس المعزول محمد مرسي في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣. وقد أعلنت جماعة «المقاومة الشعبية في الجيزة» مسؤوليتها عن اغتياله. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٦/٣٠).

وتوعدت السلطات المصرية مرتكبي الجريمة بعقاب شديد. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٦/٣٠).

تموز (يوليو) ٢٠١٥

- مدد مجلس الأمن الدولي مهمة البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد) في دارفور سنة إضافية نظراً لاستمرار انتهاكات القانون الإنساني والدولي هناك وتردّي الوضع الأمني. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١).
- أسفرت مواجهات عنيفة بين الجيش المصري ومجموعات كبيرة من المسلحين الإرهابيين في منطقتي الشيخ زيد ورفح في سيناء عن مقتل أكثر من ١٠٠ مسلح و١٧ عنصراً من الجيش بينهم ٤ ضباط. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٧/٢).
- شهدت القاهرة مسيرات محدودة لمناصري «الإخوان المسلمين» في ذكرى عزل الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٤).
- حشدت تركيا قوات برية على حدودها مع سورية وسط تهديدات أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعملية عسكرية لإنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي السورية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٤).
- بدأ الجيش السوري وحزب الله هجوماً واسعاً على مدينة الزبداني القريبة من الحدود اللبنانية السورية بهدف تأمين طريق بيروت ـ دمشق. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٥). وقد توغل الجيش السوري وحزب الله في المدينة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٦).
- أعلنت السفارة الأمريكية في بغداد أن الولايات المتحدة ستسلم العراق طائرات (أف ـ ١٦) في موعدها المحدد هذا الصيف. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٨).
- تحدثت الأنباء عن تنسيق أمني بين الكويت والسعودية أسفر عن كشف العشرات من أنصار ومؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في البلدين. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٧/٨).
- قررت تونس بناء جدار فاصل عند الحدود مع ليبيا لوقف تهريب الأسلحة والمسلحين من الأراضي الليبية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٩).
- تدخل الجيش الجزائري لوضع حد لمواجهات دامية بين الأمازيغ والعرب في مدينة غرادية في جنوب الجزائر ذهب ضحيتها ٢٢ شخصاً. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٧/٩).
- أعلنت إسرائيل عن وجود أسرى إسرائيليين لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، موضحة أن حماس تحتجز إسرائيليين وجثتي جنديين قتيلين. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٧/١٠).
- دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى هدنة إنسانية في اليمن لمدة أسبوع. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٧/١٠). وجاءت هذه الدعوة إلى الهدنة ـ التي لم تترجم على أرض الواقع ـ وسط تقارير عن حاجة أكثر من ٨٠ بالمئة من السكان إلى مساعدات

إنسانية نتيجة نقص حاد في الغذاء وشح في المياه. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١١).

- نعى الديوان الملكي السعودي وزير الخارجية السابق الأمير سعود الفيصل الذي وافته المنية عن عمر ناهز الـ ٧٥ عاماً. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٧/١١).

- رفض طرفا النزاع في ليبيا في كل من طرابلس وطبرق «اتفاق ليون» الذي أبرم في المغرب أمس الأول، بإشراف المبعوث الدولي إلى ليبيا برناردنيو ليون لما يعطيه من تفويض واسع للأمم المتحدة في تقرير مصير ليبيا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٣).

- استعادت القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي المدعومة من قوات «التحالف» مطار عدن في عملية عسكرية أطلق عليها تسمية «السهم الذهبي». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٥). كما سيطرت القوات الموالية لهادي (المقاومة والقوات الشعبية) على ميناء عدن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٦).

- كشفت وثيقة سرية أمريكية نشرها موقع «ذي انترسبت» عن أن إسرائيل ووحدة الكوماندوس البحري المعروفة باسم «شييطت ١٣»، هي من اغتالت العميد محمد سليمان المستشار الأمني للرئيس السوري بشار الأسد، عند شاطئ مدينة طرطوس السورية في ٢ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٨. وكانت إسرائيل قد اتهمت العميد سليمان الذي كان يخدم كمستشار أمني للرئيس السوري بالمسؤولية ليس فقط عن تهريب أسلحة لـ «حزب الله» وإنما بالإشراف على مشروع سورية النووي. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٦).

- أعلن «جيش الفتح» الذي تهيمن عليه «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» بدء معركة جديدة تستهدف بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين في ريف إدلب، وذلك رداً على العملية العسكرية التي يخوضها الجيش السوري و«حزب الله» في الزبداني. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٧/١٦).

- التقى وفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة خالد مشعل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز في الرياض ، وبحث معه في الوضع السياسي الفلسطيني، وما يجري على الساحة الفلسطينية من حوارات، والوضع الإقليمي في المنطقة والعلاقات الفلسطينية ـ السعودية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٧/١٨).

- تبنى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التفجير الانتحاري الذي ضرب منطقة خان بني سعد في العراق أمس الأول وأدى إلى مقتل ٩٠ شخصاً على الأقل. واستهدف التفجير منطقة شعبية ذات غالبية شيعية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٧/١٩).

- تبنى تنظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الهجوم الذي استهدف الجنود الجزائريين في ولاية عين الدفلى غرب العاصمة، وأدى إلى مقتل ٩ جنود. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٠).

- أعلنت الحكومة التركية تعزيز إجراءاتها الأمنية وخصوصاً على الحدود مع سورية، كما وعدت بإلقاء الضوء سريعاً على

التفجير الانتحاري الذي نسب إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) وضرب مدينة سوروج على مقربة من الحدود السورية، مما أوقع ٣٢ قتيلاً على الأقل. وشدد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو على أن الحكومة التركية لا يمكنها أن تتسامح مع نزاعات خارجية تتمدد إلى الأراضي التركية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٢).

- أحكم الجيش السوري وحزب الله الطوق على مدينة الزبداني. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٢). بالمقابل، قصفت فصائل المعارضة مدينتي «نبل والزهراء» المحاصرتين من قبل المعارضة في ريف إدلب رداً على الهجوم على الزبداني. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٢).

- عاقبت محكمة جنايات القاهرة رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف بالسجن ٥ سنوات، وغرمته أكثر من ٥٣ مليون جنيه ورد أكثر من ٤٨ مليوناً بعدما أدانته بجريمة «الكسب غير المشروع» (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٣).

- استشهد شاب فلسطيني برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء مواجهات قرب مدينة جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٣).

- مددت الحكومة المصرية حالة الطوارئ المفروضة في مربع العمليات الممتد من مدينة العريش حتى حدود قطاع غزة لمدة ثلاثة أشهر أخرى في ظل استمرار العمليات الإرهابية ضد الجنود والمدنيين في هذه المنطقة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ، ٢٠١٥/٧/٢٦).

- أعلن متمردو «حركة الشباب» الصومالية مسؤوليتهم عن قتل نائب صومالي (عبد الله حسين محمد مارا) مع حارسيه في مقديشو، وذلك بعد ساعات على تصريحات للرئيس الأمريكي باراك أوباما أكد فيها أن الحركة قد «ضعفت». (**الشرق الأوسط**، لندن، ، ٢٠١٥/٧/٢٦).

- واصلت المقاتلات التركية قصف مواقع لـ «حزب العمال الكردستاني» المحظور في شمال العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٧/٢٦).

- أكد الرئيس بشار الأسد أن الجيش النظامي السوري «يعاني من نقص في الطاقة البشرية»، لافتاً إلى أن الجيش اضطر للتخلي عن مناطق لنقل القوات إلى مناطق أخرى يريد أن يتمسك بها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٧).

- دعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي قام بجولة خاطفة في الكويت وقطر والعراق، إلى التعاون بين دول المنطقة لمواجهة تهديد «الإرهاب والتطرف والطائفية». وجاءت تصريحات ظريف خلال لقائه الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت، الذي تسلم رسالة من الرئيس الإيراني حسن روحاني، تتعلق بالاتفاق النووي الإيراني ودعوة طهران إلى علاقات حسن جوار في الخليج. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٧).

- اقتحم أحد عناصر «حركة الشباب» الصومالية فندق «الجزيرة» في مقديشو بسيارة مفخخة ما أدى إلى سقوط ١٣ قتيلاً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٧/٢٧).

- أعلن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أن السعودية تندد بالأعمال الإرهابية التي تعرضت لها تركيا، وأن من حق أنقرة الدفاع عن نفسها ضد تنظيم (داعش) وبقية التنظيمات الإرهابية، في إشارة ضمنية إلى حزب العمال الكردستاني التركي المحظور. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٧/٢٩).
- سجل عدد من التحركات الشعبية في بيروت وعدد من المناطق اللبنانية احتجاجاً على تراكم النفايات وفشل الحكومة في معالجة ملف النفايات المستعصي حتى الآن على الحل. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٢٩).
- أعلنت وزارة الداخلية البحرينية أن شرطيين اثنين قتلا وأصيب ستة آخرون بجروح في «تفجير نفذته مجموعة إرهابية في منطقة سترة بالقرب من المنامة». (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٧/٢٩). وأعلنت جماعة مجهولة أطلقت على نفسها «المقاومة الإسلامية سرايا وعد الله» مسؤوليتها عن الهجوم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٧/٢٩).
- أعلنت وزارة الخارجية التركية أنّ تركيا وقعت رسمياً اتفاقاً مع الولايات المتحدة يفتح قاعدة إنجيرليك الجوية التركية أمام التحالف الذي تقوده واشنطن ضد متشددي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٧/٣٠).
- اقترح المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا ـ في تقرير تقدم به إلى مجلس الأمن الدولي ـ تشكيل لجان عمل بين أطراف النزاع السوري باستثناء «داعش» و«جبهة النصرة» بهدف وضع وثيقة سورية لتطبيق «بيان جنيف»، وذلك بعدما توصل إلى قناعة من أن هيئة الحكم الانتقالية «تشل العملية السياسية». (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٧/٣٠).
- أكدت روسيا استعدادها لتسليم الحكومة العراقية أسلحة مضادة للدروع ومقاتلات متطورة. (**الزمان**، لندن، ٢٠١٥/٧/٣٠).
- أعلنت السفارة الأمريكية في القاهرة أن مصر ستتسلم خلال اليومين المقبلين ثماني طائرات مقاتلة «إف-١٦ ـ بلوك ٥٢» من الولايات المتحدة، وذلك لمساعدة الحكومة المصرية في حربها على الإرهاب، وتأكيداً لالتزام واشنطن بعلاقات قوية مع القاهرة، وكذلك التزامها بتقديم ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية هذا العام لرفع كفاءة قوة مصر الأمنية والعسكرية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٧/٣١).
- اتفقت السعودية ومصر على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات، خاصة في المجال العسكري، وذلك خلال محادثات أجراها محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في القاهرة بمناسبة حفل تخريج دفعات جديدة من طلبة الكليات العسكرية المصرية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٧/٣١).

آب (أغسطس) ٢٠١٥

- أقدم مستوطنون يهود على حرق رضيع فلسطيني هو (علي دوابشة ـ ١٨ شهراً) في قرية دوما جنوب مدينة نابلس

بالضفة الغربية المحتلة، وأصابوا ثلاثة آخرين من أفراد عائلته بجروح وحروق بالغة في هجوم نفذوه على منزل العائلة. ورسم المستوطنون شعارات عنصرية باللغة العبرية على الجدران قبل أن يلوذوا بالفرار من المكان. وقد ندد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالجريمة، مؤكداً أن السلطة الفلسطينية ستتوجه بملف الجريمة إلى المحكمة الجنائية الدولية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١).

- طالب مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان حزب العمال الكردستاني المناهض للسلطات التركية بإخراج قواعده من داخل الإقليم التي باتت تتعرض للقصف من الطيران التركي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢).

- التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في القاهرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإعادة «الحوار الاستراتيجي» بين البلدين الذي أطلق عام ٢٠٠٩ وتوقف في السنوات اللاحقة بسبب «الربيع العربي» والاضطرابات التي شهدتها مصر. وصرح كيري بأن الولايات المتحدة ومصر تعودان إلى «قاعدة قوية» للعلاقات على رغم التباين في بعض الملفات، وخصوصاً حقوق الإنسان. وجاء لقاء كيري مع السيسي بعد يومين من تسليم الإدارة الأمريكية مصر ثماني مقاتلات من طراز «ف ـ ١٦» في إطار الدعم العسكري لمواجهة الخطر الإرهابي المتزايد. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٣).

- أنزلت قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ١٥٠٠ جندي لدعم القوات المنتشرة في عدن. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٣).

- عمت الاحتجاجات الشعبية العديد من المحافظات العراقية، بما فيها النجف والبصرة وكربلاء، منددة بالفساد وغياب الخدمات الحكومية الضرورية بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٣).

- سيطرت «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على قاعدة العند الجوية في محافظة لحج وذلك بدعم جوي من غارات التحالف الذي تقوده السعودية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٤).

- استقبل وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي في الدوحة جون كيري نظيرهم الأمريكي وبحثوا معه في تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على الاستقرار في المنطقة. وقد اعتبر المجتمعون أن تطبيق الاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس زائد واحد (٥+١) يسهم في إرساء الاستقرار في الخليج ويبقى الخيار الأنسب. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٤).

- استضافت الدوحة لقاءً بين جون كيري وزير الخارجية الأمريكي ونظيره الروسي سيرغي لافروف انضم إليه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير وخصص للبحث في الأزمة السورية. وقد رفض لافروف خلال اللقاء إعلان واشنطن أن الطائرات الأمريكية ستشن غارات على أي قوات في سورية تستهدف «المجموعات السورية التي تدربها واشنطن» لمواجهة تنظيم «داعش» ـ بما

في ذلك قوات الجيش السوري. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٤).

- عقد في طهران، اجتماع ضم وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، في ظل توجه إيراني لتحريك المسار السلمي للنزاع في سورية. وقد جددت موسكو وطهران، تمسكهما بدعم السلطات السورية في محاربة «الإرهاب». وكانت طهران طرحت، خلال اليومين الماضيين، مبادرة لحل الأزمة السورية، تتضمن، أربعة بنود، هي: «الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة تعديل الدستور بما يتوافق وطمأنة المجموعات الإثنية والطائفية في سورية، وإجراء انتخابات بإشراف مراقبين دوليين». وعقد المعلم، في طهران، اجتماعاً مع نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وآخر مع بوغدانوف، الذي اجتمع مع اللهيان أيضاً. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٥).

- اقتحم مسلحو تنظيم «داعش» بلدة القريتين في ريف حمص التي يشكل المكون المسيحي أحد أبرز سكانها. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٦).

- قام وزير الخارجية السوري وليد المعلم بزيارة إلى مسقط هي الأولى لمسؤول سوري إلى بلد في مجلس التعاون الخليجي منذ اندلاع الأزمة السورية. وذكرت الأنباء أن الدبلوماسية العُمانية تسعى إلى تنشيط الاتصالات بين السعودية وسورية وذلك عقب لقاء رئيس مكتب الأمن القومي السوري على المملوك وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الرياض ـ بوساطة روسية في نهاية تموز/يوليو الماضي. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٦). وقد التقى المعلم نظيره العُماني يوسف بن علوي بن عبد الله، وبحث معه في الجهود البناءة لوضع حد للأزمة السورية، إضافة إلى التعاون الثنائي في القضايا الإقليمية التي تهم البلدين. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٧).

- احتل تنظيم القاعدة (المتوقع أن يكون الأكثر إفادة من الحرب الدائرة في اليمن) مناطق عدة بالقرب من عدن. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٧).

- تم التمديد لكل من قائد الجيش اللبناني جان قهوجي ورئيس الأركان وليد سلمان ورئيس مجلس الدفاع الأعلى محمد خير لمدة سنة من دون تأمين إجماع على التمديد، إذ جدد «تكتل التغيير والإصلاح» برئاسة ميشال عون معارضته للتمديد. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٧).

- لقي ١٥ شخصاً بينهم ١٢ من رجال الأمن مصرعهم في تفجير انتحاري استهدف مسجداً تابعاً لقوات الطوارئ السعودية في منطقة عسير بجنوب غرب السعودية، بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية. وقد تبنى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الاعتداء. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٥/٨/٧).

- افتتح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قناة السويس الجديدة في احتفال تاريخي حضره ملوك ورؤساء ومسؤولون من ٧٠ دولة. وألقى السيسي كلمة رأى فيها أن افتتاح القناة الجديدة رسالة انتصار على الإرهاب. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٧).

- سيطرت القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وبدعم من التحالف العربي على مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين شرق عدن. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٥/٨/٨).
- رفض الناطق باسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد تصريحاً أدلى به وزير الخارجية القطري خالد العطية أعلن فيه استعداد قطر للوساطة بين الحكومة المصرية و«الإخوان المسلمين» من أجل تحقيق الاستقرار في مصر. واعتبر أبو زيد إعلان قطر للوساطة تدخلاً في شؤون مصر الداخلية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٠).
- قرر رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي السير بخطوات إصلاحية مع ارتفاع وتيرة التظاهرات الشعبية المطالبة بالقضاء على الفساد، واتخذ قراراً بإلغاء منصبي نواب رئيسي الجمهورية والحكومة في سياق تقليص المناصب الحكومية غير الضرورية. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٠). وحظي العبادي بدعم المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٠). لكن مراقبين متابعين لتطورات الوضع في العراق استبعدوا أن تتم محاسبة كبار المسؤولين عن الفساد. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٥/٨/١٠).
- أعلن عبد الرحمن ضرار وزير الدولة في وزارة المال والاقتصاد السوداني عن تسلم البنك المركزي السوداني وديعة استثمارية من السعودية قيمتها مليار دولار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٣).
- سقط ١٢ قتيلاً وأكثر من ٧٠ جريحاً في دمشق في قصف بالكاتيوشا من قبل فصائل المعارضة المسلحة. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٣). وردت القوات السورية على القصف بغارات جوية على غوطة دمشق، أسفرت عن مقتل ٤٠ شخصاً وإصابة نحو ١٥٠ آخرين بجروح. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٣).
- أدى تفجير شاحنة مفخخة استهدف سوقاً شعبية ذات غالبية شيعية في بغداد إلى مقتل ٦٠ شخصاً على الأقل وإصابة ١٠٠ آخرين بجروح. وتبنى تنظيم «داعش» عملية التفجير، فيما رأى رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال راي أوديرنو أن محاربة «داعش» يواجه مأزقاً، وربما يكون «تقسيم العراق الحل الوحيد لإنهاء الصراع بين السنة والشيعة» في البلاد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٤).
- اقتحمت مجموعات مسلحة من تنظيمي «القاعدة» و«داعش» مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين اليمنية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٥).
- أعلنت المديرية العامة للأمن العام، توقيف الشيخ أحمد الأسير، في مطار بيروت، وهو يحاول مغادرة البلاد عبر مطار إلى نيجيريا عبر القاهرة، مستخدماً وثيقة سفر فلسطينية مزورة وتأشيرة صحيحة للبلد المذكور. ويذكر أن الأسير فار من وجه العدالة منذ أحداث «عبرا» في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بعد تورطه في معارك دامية ضد الجيش اللبناني وإصدار قرار اتهامي يطالب بإعدامه. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٥).

- رفض نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية السابق تحميله مسؤولية سقوط الموصل بيد تنظيم «داعش»، واتهم تركيا وإقليم كردستان «بالتآمر» لإسقاط الموصل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٩).
- تبنى مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً يخول المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا البحث في تأليف أربع لجان عمل مشتركة لتسوية الأزمة السورية، تضم ممثلين عن الحكومة السورية والمعارضة، للتوصل إلى تصور وقراءة موحدة لبيان «جنيف ١»، وآليات تطبيقية لبنوده المختلفة، الذي عجزت القوى الدولية على التوافق حوله. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/١٩).
- أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن العماد ميشال عون رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» مرشح قوي لرئاسة الجمهورية في لبنان وأن حزب الله يدعمه. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٠).
- مدد مجلس الأمن الدولي في قرار يحمل الرقم ٢٢٣٦ الولاية الحالية للقوة الموقتة للأمم المتحدة في لبنان «اليونيفيل» عاماً جديداً اعتباراً من نهاية آب/أغسطس الجاري، داعياً جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٢).
- ذكرت صحيفة **الفاينشال تايمز** أن إقليم كردستان العراقي تحول إلى مصدر رئيسي لتموين إسرائيل من النفط بحيث تجاوزت النسبة في «الأشهر الأخيرة» ثلاثة أرباع الكميات النفطية التي تحتاجها إسرائيل ومعدل استهلاكها اليومي هو ٢٤٠ ألف برميل يومياً. وتذكر الصحيفة أن الكمية التي وصلت إلى الموانئ والمصافي الإسرائيلية ـ بين بداية أيار/مايو و١١ آب/أغسطس المنصرمين ـ من ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط عبر أنبوب النفط الذي يربط كردستان العراق بتركيا تقدر بأكثر من ١٩ مليون برميل. (**فاينشال تايمز**، لندن، ٢٠١٥/٨/٢٣).
- قضت محكمة جنايات بورسعيد بمعاقبة ١٩ متهماً من بينهم محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين والقياديان بالجماعة محمد البلتاجي وصفوت حجازي بالسجن المؤبد. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٨/٢٣).
- أكدت الصين في ختام أعمال ندوة التعاون في الطاقة الإنتاجية وتعزيز الاستثمارات بين الصين والبلدان العربية التي عقدت في بكين استعدادها لتقديم الدعم للشركات الصينية التي تستثمر في البلدان العربية وأنها تتواصل مع الصناديق السياسية العربية لتوفير التمويل اللازم. وقال وانج يأن تشي مدير عام شركة صندوق طريق الحرير إن لدى الصندوق احتياطيات تبلغ ٤٠ مليار دولار مخصصة لتمويل الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٨/٢٣).
- عاد الهدوء إلى مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان بعد اشتباكات عنيفة بين عدد من الفصائل الفلسطينية، ولا سيما بين مقاتلي حركة «فتح» وعناصر التنظيمات الأصولية، أسفرت عن سقوط ٣ قتلى و٢٠ جريحاً. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٤).
- تواصلت التظاهرات الشعبية في وسط بيروت احتجاجاً على فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حل لأزمة النفايات

المتراكمة وتفشي الفساد. (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٤).

- أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف رفض بلاده القاطع «تقسيم العراق»، واصفاً موقف نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن «الداعي إلى تقسيم العراق أجزاء سنية وشيعية ومنح الأكراد ما يريدونه»، بأنه «غير مقبول». (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٥).

- صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بأن تركيا والولايات المتحدة ستبدآن قريباً عمليات جوية «شاملة» لتوفير غطاء جوي لقوات المعارضة السورية التي تقاتل «داعش» في شمال سورية. وذكر مراقبون أن العمليات التركية الأمريكية ستبعث أيضاً برسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد وتضغط على حكومته للموافقة على التفاوض والسعي إلى حل سياسي للحرب السورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٥).

- استبعد الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع قناة «المنار» التوصل إلى تسوية قريبة للصراع في سورية، مشيراً إلى أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتوقف التدخلات الخارجية بأشكالها كافة. كما رأى أن «الولايات المتحدة لا تريد للإرهاب أن ينتصر كما لا تريد له أن يضعف إلى درجة تسمح بتحقيق الاستقرار في المنطقة، بل تريد أن تبقى الأمور تسير باتجاه الفوضى». (**السفير**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٦).

- استبعد سياسيون جنوبيون نجاح مشروع تسوية بدأ الحديث عنها تتعلق بتحوّل اليمن دولة فدرالية من إقليمين شمالي وجنوبي، على أن يتم تنظيم استفتاء شعبي لتحديد مصير الجنوب بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. ورأى متابعون للوضع في اليمن أنه من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق بين القوات التي تشارك في تحرير المحافظات الجنوبية تحت مظلة عملية «السهم الذهبي»، وأبرزها: فصائل الحراك الجنوبي، والجماعات القبلية المسلحة الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، وجماعة «الإخوان المسلمين»، والجماعات السلفية، وجماعة «أنصار الشريعة»، وكذلك تنظيم «القاعدة» الذي باشر أخيراً إجراءات خلطت الأوراق بعد سيطرة مسلحيه على بعض المناطق في محافظات عدن وأبين وحضرموت. (**النهار**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٨).

- أقر البرلمان العراقي قانون الأحزاب بعد سنوات من التأجيل. وشدد القانون على منع أعضاء حزب البعث المنحل والمحظور من تأسيس حزب. (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٥/٨/٢٨).

- أعلنت شركة «إيني» الإيطالية عن تحقيق أكبر كشف للغاز الطبيعي «شروق» في المياه العميقة بالبحر المتوسط في منطقة امتياز شروق بالمياه الإقليمية المصرية. وذكرت البيانات أن ما تم اكتشافه يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بحوالي ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (تعادل حوالى ٥,٥ مليار برميل مكافئ). (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٥/٨/٣١).

ببليوغرافيا مختارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

الأخصاصي، محمد. **الحركة التقدمية الوطنية المغربية: شهادات وقضايا ومواقف.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ٢٨٧ ص.

إرليخ، ريز. **داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع.** ترجمة: رامي طوقان؛ تقديم: نعوم تشومسكي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥. ٣٣٠ ص.

أمين، سمير. **في نقد الخطاب العربي الراهن.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥. ١٤٣ ص.

التميمي، سيف عبد الكريم. **تأثير الوجود الأمريكي في الخليج العربي على العلاقات الإيرانية ـ الخليجية.** بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٥. ١٩١ ص.

حسن، عمر كامل. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية.** مراجعة وتقديم: عطالله سليمان. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥. ٥٢٠ ص.

رحيم، سعد محمد. **صراع الدولة والجماعات في العراق: السياسة، الثقافة، الهوية والعنف.** بغداد: دار سطور، ٢٠١٥. ٢٢٠ ص.

سيد حسين، أحمد. **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ٥١٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٤)

شاكير، يوسف. **ليبيا: ثلاث سنوات إنتقالية دامية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥. ٤٤٧ ص.

عبد الله، عبد الجبار أحمد. **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث.** لندن: دار العرب للنشر والتوزيع؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥. ٢٣٠ ص.

العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار. إشراف وتحرير: أحمد خليفة؛ إعداد: رندة حيدر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥. ١٦٩ ص. (قضايا استراتيجية؛ وجهات نظر إسرائيلية؛ ٣)

الفرزلي، نقولا [وآخرون]. **العروبة ولبنان.** بيروت: [د.ن]، ٢٠١٥. ١٤٢ ص.

مراد، علي عباس. **ديمقراطية عصر العولمة.** لندن: دار العرب للنشر والتوزيع؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥. ١٤٤ ص.

النداوي، مهند عبد الواحد. **الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات «دراسة حالة الصومال».** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥. ٢٨٦ ص.

نسيرة، هاني. **متاهة الحاكمية: أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ٤٣١ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٥)

نصر الدين، إبراهيم [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول.** تحرير: علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ٦٧٠ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

هاني، كمال. **اليسار اللبناني في زمن التحولات العاصفة: الحزب الشيوعي اللبناني: تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟** بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٥. ٣٥٩ ص.

هلال، علي الدين، مي مجيب ومازن حسن. **عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٥. ٣٢٠ ص.

دوريات

إبراش، إبراهيم. «تصويب البعد القومي للقضية الفلسطينية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٦٠ ـ ٦٥.

الإبراهيم، بدر. «الإخوان المسلمون والحالة الثورية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٣٦ ـ ١٤٥.

ـــــــــ. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٩١ ـ ١٠٠.

أبو الحسن، جمال. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: الاستمرار والتغير في سياسات مصر الإقليمية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٤٢ ـ ١٤٨.

أبو رمان، محمد. «حزب النور السلفي وجدلية الأيديولوجيا والبراغماتية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ٤٢ ـ ٥٦.

أبو شادي، يسري. «رؤية تقييمية لمضمون الاتفاق على برنامج إيران النووي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

أبو طالب، حسن. «مؤتمر القمة العربية السادس والعشرين والأمن القومي العربي: رؤية تحليلية نقدية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٧٦ ـ ١٨١.

ـــــــــ. «نحو عالم بدون هيمنة غربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٥٦ ـ ٥٩.

أبو عامود، محمد سعد. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٩٨ ـ ١٠١.

أبو عمشة، رويد. «التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن (١٩٧٩ ـ ٢٠١٣).» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٨١ ـ ٩٧.

أبو ناصر، عدنان. «اللاجئون الفلسطينيون بين التغييب المادي والتوظيف السياسي.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٣٧ ـ ٤٢.

ـــــــ. «المتغيرات الإقليمية وتداعياتها على القضية الفلسطينية.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦١، ٢٠١٥. ص ٤١ ـ ٤٥.

أحمد، صافيناز محمد. «الصراع في اليمن: المسار والتداعيات.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٦٢ ـ ١٦٥.

ـــــــ. «المعارضة السورية: ومسارات الحل الغائبة.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٦٠ ـ ١٦٥.

أرناؤوط، عبد الرؤوف. «قراءة في الانتخابات الإسرائيلية (ملف): العرب في انتخابات الكنيست العشرين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٤٨ ـ ١٦٣.

إسماعيل، محمد. «من «القاعدة» إلى «داعش» : تحولات واسعة في مشهد العنف.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

إسماعيل، محمود. «انقلاب الليل في القصر الملكي السعودي.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٤٩ ـ ٥٣.

أطرش، عاص وعميد صعابنة. «آراء فلسطينيي الداخل في أداء الحكومة الإسرائيلية.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٢٥ ـ ١٣٣.

باتريك، ستيوارت م. «دول البريكس: ثلاثة أمور يجب معرفتها.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

بدرخان، عبد الوهاب. «القمة العربية: مواجهة لتحديات الأمن القومي أم استجابة ظرفية لضغوط الأحداث.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٧٢ ـ ٨١.

بشور، معن. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): حال المؤتمر بعد ٢٥ عاماً: ورقة تقويمية ورؤية مستقبلية لتجربة المؤتمر القومي العربي في دورته السادسة والعشرين.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٨٠ ـ ٩٠.

بكر، علي. «أبعاد الحالة «الداعشية» في ليبيا.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

ـــــــ. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): تحولات السياسة التركية وأبعادها الإقليمية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١١٤ ـ ١١٦.

بن علي، لقرع. «أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، ١٩٨٩ ـ ٢٠١٤.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ٥٧ ـ ٧٠.

بن عنتر، عبد النور. «أوروبا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٧٢ ـ ٧٥.

ـــــــ. «البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٢ ـ ٢٣.

بوروبي، عبد اللطيف. «نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٢٣ ـ ٣٧.

بيبرس، سامية. «الحوار الإستراتيجي التركي ـ الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج.»

شؤون عربية: العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ١٥٦ ـ ١٧٢.

تاشبينار، عمر. «الاستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا ـ الباسيفيك.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ٩١ ـ ٩٩.

التزاني، السيد خالد. «الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٢٨ ـ ٣٨.

تشوليه، سليمان. «طريق الحرير الجديد: التعاون الصيني ـ العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٦٦ ـ ٦٩.

التميمي، عبد الجليل. «أنسنة الثورة التونسية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٧١ ـ ٧٧.

الجرباوي، علي. «الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ٣٩ ـ ٤٧.

ـــــــ. «ما بعد الانتخابات الإسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٦ ـ ٢٦.

جمال الدين، هبة. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

ـــــــ. «مستقبل المنطقة العربية: رؤية إسرائيلية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ١٥٧ ـ ٢٠٢.

جمال، وائل. «ملف العدد: تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ميلاد الربيع ومآلاته: الديمقراطية واللامساواة من حكم القلة إلى ديمقراطية المشاركة.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ٥٢ ـ ٥٧.

الحريري، جاسم يونس. «الولايات المتحدة وإثارة النعرات الطائفية داخل مجلس التعاون.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ١٤٣ ـ ١٥٦.

حسان، عبد القوي. «العلمانية التمايزية: مقاربة لفض الاشتباك بين الدين والدولة.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ٩ ـ ٢٤.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: تونس... إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٠.

ـــــــ. «العرب والعالم بعد الاتفاق النووي الإيراني: ما العمل عربياً؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٦.

ـــــــ. «المؤتمر القومي ـ الإسلامي: إلى أين؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٤٣ ـ ١٥٠.

حسين، زبيري ونادين عبد الله. «ملف العدد: تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ميلاد الربيع ومآلاته: تحديات الحركة النقابية الجديدة أو «المستقلة» في مصر والجزائر.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ٥٨ ـ ٧١.

حسين، سلمى. «ملف العدد: تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ميلاد الربيع ومآلاته: مصر وتونس.. دولتان تتحرران من الأسر؟» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ٧٢ ـ ٧٨.

الحسيني، سنية. «سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية

جديدة في المنطقة؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ٤١ ـ ٥٩.

حسيني، يوسف. «الدعاية السياسية الخارجية المغربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ١٣١ ـ ١٤٣.

حلبي، أسامة. ««وزارة شؤون القدس» في الحكومة الإسرائيلية: تعريف ودلالات وأبعاد.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ١٩٥ ـ ٢٠٠.

حلمي، نادية. «الصين وثورتا ٢٥ يناير و٣٠ يونيو (الجزء الثاني).» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٢٠٣ ـ ٢٢٢.

حماد، عبد العظيم. «فشل الدولة العربية.. وآثاره الوخيمة داخلياً وإقليمياً.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٥٣ ـ ٥٥.

حماد، مدحت. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): العلاقات الإيرانية ـ الروسية: الصعود رغم التقدم الغربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

حمادة، أمل. «كيف يحتج المصريون على السلطة؟» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ١٣٢ ـ ١٣٧.

حمزاوي، عمرو. «أزمة الديمقراطية عالمياً وداخلياً.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٦٨ ـ ٧١.

ـــــــ. «أفكار حول متواليات الإرهاب والاستبداد والتطرف: بلاد العرب في عام ٢٠١٥.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٤٠ ـ ١٤٩.

ـــــــ. «الحركة الديمقراطية المصرية في ضوء الخبرات الدولية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٧٤ ـ ٧٨.

حيدر، محمود. «المواطنة المهدورة: معاينة للاجتماع الحذر بين فكرة الدولة ومنطق الطائفة في لبنان.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٣١ ـ ٥٨.

خسرو، عبد الحكيم. «هل تنشأ «دولة كردية» في شمال المنطقة؟» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٢٥ ـ ٢٦.

خشيب، جلال وآمال وشنان. «أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٠ ـ ٢٣.

الخطيب، دانيا قليلات. «اللوبي العربي في الولايات المتحدة: عوامل النجاح والفشل.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ١١ ـ ٢٧.

خليفة، عادل. «جذور وأسباب التطرف الاسلامي والسلفية الجهادية.» **الغدير:** العدد ٦٨، ربيع ٢٠١٥. ص ٩ ـ ٢٥.

خليل، صلاح. «السودان: التوازنات الداخلية ومسارات المستقبل.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٨٨ ـ ١٩٣.

خير الله، داود. «أهمّ أسباب التخلّف والتفكك الاجتماعي والهزائم العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٢٤ ـ ١٣١.

ـــــــ. «المصلحة العربية والركائز الدينية أو المدنية للحكم.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٥ ـ ١٣.

دحمان، غازي. «القوة العربية المشتركة: قراءة تحليلية.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٦١ ـ ٧٠.

الدريني، أحمد. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: إرهابيون وإسرائيليون وأتراك وأكراد ويونانيون: الأمن النفطي العربي و«مافيا» التهريب.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١١٦ ـ ١٢٠.

الدسوقي، أبو بكر. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): تقديم: الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٨٢ ـ ٨٣.

ـــــــــ. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: تقديم: قضايا «السياسة الدولية» واتجاهات التغير العالمي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٧٨ ـ ٨١.

ـــــــــ. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: الطائفية تهدد المستقبل العربي: هل تستمر الحروب المذهبية عقوداً؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٨٠ ـ ٨١.

دلي، خورشيد. «الانتخابات البرلمانية التركية: معركة مفتوحة على كل الخيارات.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٥٤ ـ ٥٩.

دياب، أحمد. «أبعاد المواقف الدولية من التحالف العربي في اليمن.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٣٥ ـ ٤٧.

ـــــــــ. «التنافس على أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٧٦ ـ ١٨٠.

راشد، سامح. «التداعيات «غير النووية» للاتفاق الإيراني الغربي.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٨٢ ـ ٩٤.

ـــــــــ. «نموذج جديد للاحتجاجات الشعبية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

ربيع، عمرو هاشم. «محددات المشاركة في الانتخابات المصرية.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

ربيع، محمد عبد العزيز. «فرصة العرب الأخيرة.» **المنتدى:** السنة ٢٩، العدد ٢٦١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ص ١٠٨ ـ ١٢٨.

رجب، إيمان ويوسف وردانـي. «كيف يمكن توظيف «قضية الشباب» في سياسة مصر الخارجية؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٧٠ ـ ٧٥.

رجب، إيمان. «مراكز الفكر: فاعل صاعد مؤثر في عملية صنع السياسات في الشرق الأوسط.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٨ ـ ١٧.

الرشيدي، أحمد. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: الأمم المتحدة بين المراجعة والتطوير.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

رفعت، سعيد. «التطورات الإقليمية والدولية وتداعياتها على ديناميكية الوضع العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٥ ـ ١٥.

الرميحي، محمد. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): بين إسرائيل وإيران: حدود التغير في السياسة السعودية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٩٢ ـ ٩٤.

الرنتيسي، محمود سمير. «السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية.» **السياسة**

الدولية: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

الريني، منال. «تأثيرات الاتفاق النووي في السياسة الإيرانية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٣٦ ـ ١٤١.

زريق، رائف. «٤٨ عاماً على هزيمة ٦٧، ٦٧ عاماً على نكبة ٤٨.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٢.

الزيات، محمد مجاهد. «الحوارات الوطنية: أسباب تعثر التسويات السياسية في بؤر الصراع العربية.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٣٢ ـ ٣٥.

الزيدي، مفيد. «محاولات الإصلاح السياسي في السعودية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ٤٢ ـ ٦٠.

الزين، حافظ. «العراق.. صراع للوجود.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٩٥ ـ ١٠١.

ساتيك، نيروز. «هل يمكن تقسيم دول المشرق العربي؟» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٤٧ ـ ٦٠.

سالم، بول. «اتفاق أو لا اتفاق: تأثير المحادثات النووية الإيرانية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٠٦ ـ ١١٠.

سالم، محمد أنيس. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي: تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٨٦ ـ ٩١.

سالم، وليد. «العرب ومواجهة إسرائيل: مساهمة في بلورة الهدف المرحلي وتحديد الاستراتيجية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٥٦ ـ ١٦٧.

ستيوارت، سكوت. «فخّ الجهاديين الراهن.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ٥٢ ـ ٥٦.

سعد، جهاد. «صراع الأمن والحريات في الدولة المعاصرة.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٥٩ ـ ٦٨.

سعيد، عبد المنعم. «ما بعد «الربيع العربي».. الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٤٦ ـ ٥٢.

سلامة، معتز. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): بعد الاتفاق النووي: كيف تُصنع السياسة المصرية تجاه إيران؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١١٠ ـ ١١٣.

سليمان، فهد. «قراءة في المشروع الفلسطيني المقدم لمجلس الأمن.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٧٨ ـ ١١٠.

السناوي، عبد الله. «خروج مصر إلي الإقليم.. السؤال الإيراني.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٥٦ ـ ٦٠.

السيد حسين، عدنان. «افتتاحية: الثروة النفطية وضياع الأهداف العربية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ٤ ـ ٥.

السيد، عزت سعد. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: بين التوسع الإرهابي والتمدد الإيراني: السياسة الروسية.. وأمن الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١١٠ ـ ١١٥.

سيد، عزت عبد الواحد. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد):

محركات بناء «تحالف سني» وعوائقه: صراع الفكر والهيمنة.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٩٦ ـ ٩٩.

السيد، مصطفى كامل. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٩٠ ـ ٩٣.

شبانة، أيمن. «جنوب السودان واتفاق فبراير: تقاسم السلطة وانعدام الثقة.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

ـــــــ. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: إثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

شعراوي، حلمي. «صعود مصر في السياسة الدولية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٥٢ ـ ٥٧.

شكر، علي. «سبل مواجهة ظاهرة التكفير.» **الغدير:** العدد ٦٨، ربيع ٢٠١٥. ص ٤٤ ـ ٦٣.

شلبي، السيد أمين. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): تداعيات التقارب الأمريكي ـ الإيراني: تساؤلات دولية وعربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٨٨ ـ ٩١.

ـــــــ. «تجديد العلاقات المصرية ـ الروسية: الدوافع والآثار.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

الشيخ، محمد عبد الحفيظ. «أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية ٢٠١١.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ١٧٣ ـ ١٨٨.

الصائغ، زياد. «بين الربيع العربي والتطرف الديني: هل من «سايكس ـ بيكو» جديدة؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٦٦ ـ ٦٩.

الصافي، إبراهيم. «الحركة الاحتجاجية في تونس.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٦٥ ـ ١٧٥.

طاهر، أحمد. «أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

ـــــــ. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): العلاقات الروسية ـ السعودية: تحول جذري أم تغير لحظي؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٠٤ ـ ١٠٩.

الطويل، كمال خلف. «أباطيل شاعَت.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١٠٧ ـ ١١١.

ـــــــ. «قراءة عربية في التحولات الاستراتيجية في المنطقة.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١١٨ ـ ١٢٣.

ـــــــ. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): حول التجدد الحضاري.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

ـــــــ. «نعم... هناك أمل.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٢.

ظاهر ـ ناشف، سهاد ونادرة شلهوب ـ كيفوركيان. «الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ١٣١ ـ ١٤٧.

عابدين، ماهان. «تأثير الصفقة النووية في سياسة إيران الخارجية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١١١ ـ ١١٩.

عاطف، أحمد. «التحالفات «القطاعية»: تحالفات «الضرورة» حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٢٨ ـ ٣١.

عايد، خالد. «قراءة في الانتخابات الإسرائيلية (ملف): نتائج انتخابات الكنيست ٢٠١٥: اتجاهات التصويت البعيدة المدى.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٢٢ ـ ١٣٣.

عبد الحكيم، معين. «ماهيات وأركان النظام الإقليمي الجديد في المنطقة.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٦٧ ـ ٧٠.

عبد الحليم، أميرة محمد. «دوافع جولة أوباما الأفريقية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٥٠ ـ ١٥٣.

عبد الحليم، محمد بسيوني. «الكونغرس وأوباما بين الصدام والتعاون.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٧٠ ـ ١٧٥.

عبد الرحمن، حمدي. «هل انتهت مشاكل إثيوبيا مع الدول العربية؟» **اتجاهات الأحداث:** العدد ١٠، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٩ ـ ٢٠.

عبد العاطي، عمرو. «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠١٣.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٣٩ ـ ٥٣.

عبد العليم، طه. «الرأسمالية والديمقراطية في مصر.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ٨٨ ـ ٩٢.

عبد الفتاح، بشير. «تحولات الموقفين الإيراني والتركي إزاء «عاصفة الحزم».» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٤٨ ـ ٦٠.

عبد الله، عبد الخالق ومعتز سلامة. «الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ١٠٩ ـ ١٢٤.

عبد المؤمن، محمد السعيد. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٩٢ ـ ٩٧.

عبد المجيد، وحيد. «السؤال المسكوت عنه في حديث «الصفقات الإقليمية».» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٦ ـ ٨.

ـــــــــ. «نحو تفسير جديد لآليات التغيير العالمي.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٨ ـ ١٤.

عبد الناصر، وليد محمود. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): جذور الصراعات في الشرق الأوسط.. ومساراتها.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٨٤ ـ ٨٧.

عثمان، ماجد. «صناعة قياس الرأي العام: إشكاليات مرتبطة بمراحل التحول.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٩١ ـ ٩٨.

عدوان، عدنان. «الحكومة الإسرائيلية الجديدة: حكومة العدوان والتطهير العرقي.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٤٣ ـ ٤٨.

ـــــــــ. «القلق الإسرائيلي من الاتفاق بين إيران والدول الكبرى.» **الوحدة الإسلامية:** السنة ١٤، العدد ١٦١، ٢٠١٥. ص ٢٩ ـ ٣٣.

عز العرب، محمد. «الفراغ الحكومي: أنماط وآليات التعايش مع فراغات السلطة في المنطقة العربية.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ١٠، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ٤٤ ـ ٤٧.

عزت، هبة رءوف. «ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: عن الحداثة والنظام والفوضى.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٠ ـ ٢١.

عساف، ساسين. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): مخاطر انهيار الدولة القُطرية على مشروع الوحدة العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٥٢ ـ ٧٩.

عسيلة، صبحي. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: هل تتغير «قواعد اللعبة» مع فلسطين وحزب الله؟: التهديد الإسرائيلي في مرحلة جديدة.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

عطيّه، عاطف. «العرب بين سياسة المصلحة ومصلحة السياسة.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ١٥ ـ ٢٢.

علاني، أعلية. «الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته عربياً ودولياً.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١١٢ ـ ١١٣.

علمي، أفياري. «نظام موحد لا مركزي: نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٢٠ ـ ٣٥.

علوي، مصطفى. «ملف العدد: الأمن العربي تحت التهديد: مهددات الأمن العربي: خريطة معقدة.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٨٢ ـ ٨٥.

علي، خالد حنفي. «توظيف متبادل: التشابكات «القبلية ـ الجهادية» في منطقة الساحل والصحراء.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٣٦ ـ ٣٩.

ـــــــــ. «حدود المرونة الإقليمية في العلاقات المصرية ـ المغاربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٦٠ ـ ١٦٥.

عمر، سعيدة محمد. «البحث عن النفوذ: دلالات تصاعد التنافس الإقليمي والدولي في شرق أفريقيا.» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٤٠ ـ ٤٣.

عواودة، وديع. «دوما أولى ضحايا «ملكوت الشر» اليهودي، والفلسطينيون يجبون ثمن الصمت والانقسام.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ١٦٨ ـ ١٧٣.

عيد، رياض. «التحولات الجيواستراتيجية والاقتصادية العالمية وانعكاسها على المشرق.» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٦٩ ـ ٨٥.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «أزمة التعامل مع التيار الليبرالي.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٢٢ ـ ٢٩.

غالي، بطرس بطرس. «عصر التحولات الكبرى في العالم.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٦ ـ ٧.

غلمان، فاطمة. «الدبلوماسية الجماعية بين احترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٧٤ ـ ٨٠.

فخر الدين، منير. «السوريون في الجولان المحتل: بين الثورة والنظام والاحتلال.»

مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ٢٧ ـ ٣٢.

فرو، قيس ماضي. «تأثير التطورات السورية في الواقع الدرزي داخل الخط الأخضر.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥. ص ٢١ ـ ٢٦.

فهمي، طارق. «إسرائيل: ما بعد الانتخابات المبكرة.. المعطيات الراهنة والمستقبلية.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٧٥ ـ ١٨١.

فوجيلي، سيد أحمد. «الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٩ ـ ٢٢.

قدورة، عماد. «روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٣٧ ـ ٤٦.

قشقوش، محمد. «أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): بعد الاتفاق النووي: سباق التسلح في الشرق الأوسط.. إلى أين؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١١٨ ـ ١٢٢.

قشي، عشور. «التنافس الفرنسي ـ الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ٧١ ـ ٨٨.

«القمة العربية/إعلان شرم الشيخ: صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٨٢ ـ ١٨٥.

كمال، محمد. «مبدأ أوباما وسياسته الشرق أوسطية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٧٠ ـ ٧٣.

كيالي، ماجد. «القضية الفلسطينية على ضوء التطورات العاصفة في المنطقة.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ١٠٩ ـ ١١٨.

اللباد، مصطفى. ««الجماعة البحثية العربية» بين إيران وتركيا.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٦٢ ـ ٦٥.

لطفي، طارق. «الحراك العربي وتداعياته على المتوسط.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٣٨ ـ ٥١.

مبروك، شريف شعبان. «مواجهة التهديدات الأمنية على الساحة العربية بأدوات إقليمية.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٩٥ ـ ١٠٨.

محارب، محمود. «حكومة نتنياهو الرابعة: الأضيق والأكثر تطرفاً.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٠٧ ـ ١١٣.

المحميد، زهير. «التوازنات والصراعات الإقليمية والدولية.» حاوره: محمد نور الدين. **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٥٥ ـ ٦٩.

محيو، سعد. «التغيير في السعودية والخليج: كيف ومتى؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

مختار، أمل. «نموذج العدالة الانتقالية المصرية بين المحاكم والمصالحة.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٨، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ١٢٥ ـ ١٣٣.

مخوخ، فؤاد. «أفول العقلانية في زوبعة الأساطير السياسية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٣ ـ ٢٩.

المديني، توفيق. «هل يتفكك اليمن إلى دويلات؟» **الوحدة الإسلامية:** السنة

١٤، العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ٦٠ ـ ٦٦.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. ««عاصفة الحزم»: ضروراتها، أهدافها، وتداعياتها.» **شؤون عربية:** العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ١٨ ـ ٣٤.

مرقس، سمير. «مشاكل المسيحيين العرب ومستقبلهم.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٥٨ ـ ٦٣.

المشاط، عبد المنعم. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٩٤ ـ ٩٧.

مشري، مرسي. «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٦١ ـ ٧٢.

مصطفى، مهند. «قراءة في الانتخابات الإسرائيلية (ملف): الأصول الاجتماعية ـ الإثنية للانقسام السياسي في انتخابات الكنيست العشرين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٣٤ ـ ١٤٧.

مطاوع، محمد. «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (٢٠١٥): المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٥ ـ ١٩.

مطر، جميل. «النظام الإقليمي العربي من أزمة إلى أزمة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٥.

مكرم، رانيا. «الاستراتيجية الإيرانية في اليمن: حسابات المكسب والخسارة.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٤٦ ـ ١٤٩.

منصور، عمرو. «استراتيجية «داعش» في أفغانستان.. بين الزعامة السياسية والدعم العسكري.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٥٤ ـ ١٥٧.

المنصوري، أحمد عبيد. «مستقبل السياسة العربية في زمن التغوّل: الميكيافيلية السعودية: «من الأفضل أن تُهاب على أن تُحب».» **تحولات مشرقية:** العدد ٧، حزيران ٢٠١٥. ص ٢٣ ـ ٢٩.

المنصوري، عبد الإله. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): الديمقراطية وحقوق الإنسان: محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٠١ ـ ١٠٩.

منير، سارة. «السخرية السياسية في مصر بعد ٢٥ يناير.» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ١٣٨ ـ ١٤٣.

«المؤتمر القومي ـ الإسلامي/الدورة التاسعة، البيان الختامي.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٨٦ ـ ١٩٢.

«المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): أمانة عامة جديدة للمؤتمر القومي العربي، و«بيان إلى الأمة» [البيان الختامي].» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٢٦ ـ ١٣٩.

موسوي، سيد حسين. «الوجه الحقيقي لإيران.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ٤ ـ ٥.

موسى، طلعت أحمد. «التطورات العسكرية للأزمة اليمنية.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٣٨ ـ ١٤١.

موسى، علي صالح. «ماذا لو انفصل الجنوب عن دولة اليمن؟» **اتجاهات الأحداث:** العدد ٨، آذار/مارس ٢٠١٥. ص ٢٣ ـ ٢٤.

ناجي، محمد عباس. «تكتيكات متعددة: كيف أدارت إيران والقوى الدولية المفاوضات النووية؟» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠١، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٥٠ ـ ١٥٣.

نافعة، حسن. «الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١٧ ـ ٣٨.

النجار، أحمد السيد. «ملف العدد: تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ميلاد الربيع ومآلاته: هل تغير واقع الفساد ومكافحته بعد الثورات العربية؟» **الديمقراطية:** السنة ١٥، العدد ٥٩، ٢٠١٥. ص ٤٦ ـ ٥١.

نسيرة، هاني. «فهم التراث ومشاكل الجهاديين: ابن تيمية والسلفية الجهادية نموذجاً.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ٦٠ ـ ٧٩.

«النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سدّ النهضة.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

نعمان، عصام. «مخاض الأمة ودور المقاومة في مواجهة تحدياته.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ١٣٤ ـ ١٤٠.

نعوم، عبد الفتاح. «السياسة الخارجية المغربية: إيران نموذجاً.» **شؤون الأوسط:** السنة ٢٥، العدد ١٥٠، شتاء ٢٠١٥. ص ١٢٧ ـ ١٤٢.

نوفل، ميشال. «التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

نويصر، مصطفى. «المؤتمر القومي العربي (الدورة ٢٦) (ملف): في الاستقلال القومي والوطني.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١١٦ ـ ١١٩.

الهاشمي، سعيد سلطان. «جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية:** العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠١٥. ص ٢٦ ـ ٤١.

هلال، جميل. «معاني تدمير مخيم اليرموك.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥. ص ٢٧ ـ ٣٣.

هلال، علي الدين. «افتتاحية العدد: هل تموت الثورات؟» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ٧ ـ ١٢.

ـــــــــ. «حال الأمة العربية، ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٢ ـ ٤١.

يسين، السيد. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: الخريطة المعرفية للتغير العالمي الشامل.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٨٢ ـ ٨٩.

يلماز، أوكتاي. «قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية.» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١١٤ ـ ١٢١.

«اليمن... إلى أين؟ (حلقة نقاشية).» شارك في الحلقة خير الدين حسيب [وآخرون]؛ أدار الحلقة فارس أبي صعب؛ قدم ورقة العمل عبد الملك المخلافي. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ٩١ ـ ١١٧.

يونس، محمد عبد الله. «ملف العدد: ١٩٦٥ ـ ٢٠١٥: ماذا تغير في العالم؟: تحولات

النظام الدولي خلال خمسين عاماً.» **السياسة الدولية:** السنة ٥٠، العدد ٢٠٠، نيسان/أبريل ٢٠١٥. ص ٩٨ ـ ١٠٣.

يونس، موستف. «الديمقراطية المُحدَثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٤٢ ـ ١٥٥.

مراجعة كتب

«التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٤.» فريق الترجمة: أمين سعيد الأيوبي وعمر سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١٤٤ ـ ١٥٠. (بسّام ضو)

«جولة في السياسة والفكر والتاريخ مع كتابي فاروق الشرع: «الرواية المفقودة» وبثينة شعبان: «عشرة أعوام مع حافظ الأسد».» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٤٦ ـ ١٥٦. (جورج جبور)

التامر، عبادة محمد. «سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران ـ العراق ـ سورية ـ لبنان أنموذجاً).» **سياسات عربية:** العدد ١٥، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٧٢ ـ ١٧٤. (نيروز ساتيك)

كانتر، ديفيد (محرّر). «الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة.» ترجمة جيهان الحكيم. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٦٤ ـ ١٧١. (محمد صلاح غازي)

مجموعة من الباحثين. «هل تتوافق الديمقراطية مع الإسلام؟» ترجمة رياض صوما. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٥٠ ـ ١٥٧. (محمد الرضواني)

محمود، صدفة محمد. «التجربة النهضوية البرازيلية: دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٧٢ ـ ١٧٦. (محمد الرضواني)

موران، إدغار. «هل نسير إلى الهاوية؟» ترجمة عبد الرحيم حزل. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ص ١٥٧ ـ ١٦٣. (محمد الرضواني)

هلال، جميل. «إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٥، أيار/مايو ٢٠١٥. ص ١٩٧ ـ ٢٠١. (عواد الجعفري)

Ahluwalia, Pal. «Out of Africa: Post-structuralism's Colonial Roots.»

المستقبل العربي: السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥. ص ١٦١ ـ ١٦٥. (مراد بن سعيد)

Matthiesen, Toby. «Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't.»

ترجمة: محمد الإدريسي. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، حزيران/يونيو ٢٠١٥. ص ١٧٣ ـ ١٧٦. (أوليفير دو لاج)

Therme, Clément. «Les Relations entre Téhéran et Moscou depuis 1979.»

المستقبل العربي: السنة ٣٨، العدد ٤٣٨، آب/أغسطس ٢٠١٥. ص ١٥١ ـ ١٥٤. (محمد الإدريسي)

ثانياً : المصادر الأجنبية

Books

Abou-El-Fadl, Reem. *Revolutionary Egypt: Connecting Domestic and International Struggles*. London: Routledge, 2015. 332 p. (Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government)

Alexander, Yonah and Dean Alexander. *The Islamic State: Combating the Caliphate Without Borders*. Lanham, MD: Lexington Books, 2015. 370 p.

Bennis, Phyllis. *Understanding ISIS and the New Global War on Terror: A Primer*. Northampton, MA: Olive Branch Press, 2015. 216 p.

Bernard-Maugiron, Nathalie. *Judges and Political Reform in Egypt*. Cairo: The American University in Cairo Press, 2015. 328 p.

Brehony, Noel and Saud Al-Sarhan (eds.). *Rebuilding Yemen: Political, Economic and Social Challenges*. Berlin; London: Gerlach Press, 2015. 181 p. (The Gulf Research Center Book Series)

Brownlee, Jason, Tarek Masoud and Andrew Reynolds. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*. Oxford: Oxford University Press, 2015. 352 p.

Byman, Daniel. *Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement: What Everyone Needs to Know*. Oxford: Oxford University Press, 2015. 304 p. (What Everyone Needs to Know)

Chomsky, Noam and Ilan Pappé. *On Palestine*. Chicago; NewYork: Haymarket Books, 2015. 220 p.

Darweish, Marwan and Andrew Rigby. *Popular Protest in Palestine: The History and Uncertain Future of Unarmed Resistance*. London: Pluto Press, 2015. 224 p.

Donabed, Sargon George and Autumn Quezada-Grant (eds.). *Decentering Discussions on Religion and State: Emerging Narratives, Challenging Perspectives*. Lexington, MA: Lexington Books, 2015. 312 p.

Durac, Vincent and Francesco Cavatorta. *Politics and Governance in the Middle East*. New York: Palgrave Macmillan, 2015. 336 p.

Falk, Richard. *Chaos and Counterrevolution: After the Arab Spring*. Charlottesville, Virginia (USA): Just World Books, 2015. 256 p.

Filiu, Jean-Pierre. *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy*. London: C. Hurst & Co Publishers, 2015. 224 p.

Gengler, Justin. *Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf: Rethinking the Rentier State*. Bloomington, Indiana: Indiana University Press, 2015. 226 p. (Indiana Series in Middle East Studies)

Gerges, Fawaz A. (ed.). *Contentious Politics in the Middle East: Popular Resistance and Marginalized Activism beyond the Arab Uprisings*. New York: Palgrave Macmillan, 2015. 580 p. (Middle East Today)

Goldsmith, Leon. *Cycle of Fear: Syria's Alawites in War and Peace*. London: Hurst Publishers, 2015. 288 p.

Isakhan, Benjamin (ed.). *The Legacy of Iraq: From the 2003 War to the «Islamic State»*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2015. 256 p.

Karsh, Efraim. *The Tail Wags the Dog: International Politics and the Middle East*. New York: Bloomsbury Publishing, 2015. 256 p.

Kaunert, Christian (ed.) [et al.]. *Western Foreign Policy and the Middle East*. London: Routledge, 2015. 128 p.

Kersten, Carool (ed.). *The Caliphate and Islamic Statehood: Formation, Fragmentation and Modern Interpretations*. Berlin; London: Gerlach-Press, 2015. 1110 p. (Critical Surveys in Islamic Studies)

Khalifa, Sherif. *Egypt's Lost Spring: Causes and Consequences*. Westport, CT: Praeger, 2015. 298 p.

Kienle, Eberhard and Nadine Sika (eds.). *The Arab Uprisings: Transforming and Challenging State Power*. London: I. B. Tauris, 2015. 288 p. (Library of Modern Middle East Studies)

Lüthi, Lorenz (ed.). *The Regional Cold Wars in Europe, East Asia, and the Middle East: Crucial Periods and Turning Points*. Stanford, California: Stanford University Press, 2015. 416 p. (Cold War International History Project)

Markakis, Dionysis. *US Democracy Promotion in the Middle East: The Pursuit of Hegemony*. London; New York: Routledge, 2015. 204 p. (Routledge Studies in US Foreign Policy)

McCants, William. *The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State*. New York: St. Martin's Press, 2015. 256 p.

Phillips, David L. *The Kurdish Spring: A New Map of the Middle East*. Foreword by Bernard Kouchner. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2015. 268 p.

Rougier, Bernard. *The Sunni Tragedy in the Middle East: Northern Lebanon from al-Qaeda to ISIS*. Princeton: Princeton University Press, 2015. 288 p.

Rynhold, Jonathan. *The Arab-Israeli Conflict in American Political Culture*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015. 312 p.

Sky, Emma. *The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq*. New York: PublicAffairs, 2015. 400 p.

Spiegel, Avi Max. *Young Islam: The New Politics of Religion in Morocco and the Arab World*. Princeton: Princeton University Press, 2015. 264 p. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Tessler, Mark. *Islam and Politics in the Middle East: Explaining the Views of Ordinary Citizens*. Bloomington, Indiana: Indiana University Press, 2015. 264 p. (Indiana Series in Middle East Studies)

Utvik, Bjorn Olav and Kjetil Selvik (eds.). *Oil States in the New Middle East: Uprisings and Stability*. London: Routledge, 2015. 226 p. (Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government)

Van Hüllen, Vera. *EU Democracy Promotion and the Arab Spring: International Cooperation and Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2015. 256 p. (Governance and Limited Statehood)

Verhoeven, Harry. *Water, Civilization and Power in Sudan: The Political Economy of Military-Islamist State Building*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015. 346 p.

Zartman, I. William (ed.). *Arab Spring: Negotiating in the Shadow of the Intifadat*. Athens, Georgia (USA): University of Georgia Press, 2015. 304 p. (Studies in Security and International Affairs)

Periodicals

AbuZayd, Karen [et al.]. «The Syrian Humanitarian Crisis: What Is to Be Done?» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 1-29.

Ahram, Ariel I. «Development, Counterinsurgency, and the Destruction of the Iraqi Marshes.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 3, 2015. pp. 447-466.

———. «Sexual Violence and the Making of ISIS.» *Survival*: vol. 57, no. 3, 2015. pp. 57-78.

Akbarzadeh, Shahram. «Iran and Daesh: The Case of a Reluctant Shia Power.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 44-54.

Allinson, Jamie. «Class Forces, Transition and the Arab Uprisings: A Comparison of Tunisia, Egypt and Syria.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 294-314.

Alterman, Owen. «Climate Change and Security: An Israeli Perspective.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 117-128.

Ansari, Ali M. «The End of the Beginning?The July 2015 Iranian Nuclear Deal.» *The RUSI Journal*: vol. 160, no. 4, 2015. pp. 24-29.

Averre, Derek and Lance Davies. «Russia, Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect: The Case of Syria.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 813-834.

Azeez, Govand Khalid. «The Thingified Subject's Resistance in the Middle East.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 2, 2015. pp. 119-135.

Bahgat, Gawdat. «A Mideast Nuclear-Weapons-Free Zone: Pie in the Sky.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 27-35.

Bartal, Shaul. «Sheikh Qaradawi and the Internal Palestinian Struggle Issues Preventing Reconciliation Between Fatah and Hamas and the Influence of the Qaradawi Era over the Struggle Between the Organizations.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 4, 2015. pp. 585-599.

Bekdil, Burak. «Turkey's Double Game with ISIS.» *Middle East Quarterly*: vol. 22, no. 3, Summer 2015.

Bennett, Andrew. «Using Process Tracing to Improve Policy Making: The (Negative) Case of the 2003 Intervention in Iraq.» *Security Studies*: vol. 24, no. 2, 2015. pp. 228-238.

Bensaid, Mourad and Salah Ziani. «Elites, Power and Ideology in Algeria: Between State-Building and Political Change.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 363-378.

Benstead, Lindsay J. «Why Do Some Arab Citizens See Democracy as Unsuitable for their Country?» *Democratization*: vol. 22, no. 7, 2015. pp. 1183-1208.

Ben-Ze'ev, Efrat. «Blurring the Geo-Body: Mental Maps of Israel/Palestine.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 2, 2015. pp. 237-254.

Berriane, Yasmine. «The Micropolitics of Reform: Gender Quota, Grassroots Associations and the Renewal of Local Elites in Morocco.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 432-449.

Binhuwaidin, Mohamed M. «Essential Threats to the Security of the GCC Countries in the Post Arab Spring Era.» *Digest of Middle East Studies (DOMES)*: vol. 24, no. 1, 2015. pp. 1-25.

Bou Nassif, Hicham. «Generals and Autocrats: How Coup-Proofing Predetermined the Military Elite's Behavior in the Arab Spring.» *Political Science Quarterly*: vol. 130, no. 2, 2015. pp. 245-275.

Bouzis, Kathleen. «Countering the Islamic State: U.S. Counterterrorism Measures.» *Studies in Conflict & Terrorism*: vol. 38, no. 10, 2015. pp. 885-897.

Bowen, Wyn and Matthew Moran. «Living with Nuclear Hedging: The Implications of Iran's Nuclear Strategy.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 687-707.

Busse, Jan. «Theorizing Governance as Globalized Governmentality: The Dynamics of World-Societal Order in Palestine.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 2, 2015. pp. 161-189.

Byun, Chonghyun Christie and Ethan J. Hollander. «Explaining the Intensity of the Arab Spring.» *Digest of Middle East Studies (DOMES)*: vol. 24, no. 1, 2015. pp. 26-46.

Al Bzour, Mai. «The Palestinian Leftist Movement: Between Political Reality and Cultural Heritage.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 339-350.

Carment, David [et al.]. «Towards a Theory of Fragile State Transitions: Evidence from Yemen, Bangladesh and Laos.» *Third World Quarterly*: vol. 36, no. 7, 2015. pp. 1316-1332.

Celik, Aziz. «Turkey's New Labour Regime Under the Justice and Development Party in the First Decade of the Twenty-First Century: Authoritarian Flexibilization.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 4, 2015. pp. 618-635.

Celso, Anthony N. «The Islamic State and Boko Haram: Fifth Wave Jihadist Terror Groups.» *Orbis*: vol. 59, no. 2, 2015. pp. 249-268.

———. «Zarqawi's Legacy: Al Qaeda's ISIS «Renegade».» *Mediterranean Quarterly*: vol. 26, no. 2, 2015. pp. 21-41.

Cheon, Andrew, Maureen Lackner and Johannes Urpelainen. «Instruments of Political Control: National Oil Companies, Oil Prices, and Petroleum Subsidies.» *Comparative Political Studies*: vol. 48, no. 3, 2015. pp. 370-402.

Clarke, Michael. «China and the Uyghurs: The «Palestinization» of Xinjiang?» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 127-146.

Colley, Thomas. «What's in it for Us: Responses to the UK's Strategic Narrative on Intervention in Libya.» *The RUSI Journal*: vol. 160, no. 4, 2015. pp. 60-69.

Cyr, Arthur I. «Turkey's Continuing Role as a Pivotal Ally in a Rapidly Changing Region.» *Orbis*: vol. 59, no. 2, 2015. pp. 215-232.

Dallasheh, Leena. «Troubled Waters: Citizinship and Colonial Zionism in Nazareth.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 3, 2015. pp. 467-487.

De Miguel, Carolina, Amaney A. Jamal and Mark Tessler. «Elections in the Arab World: Why Do Citizens Turn Out?» *Comparative Political Studies*: vol. 48, no. 11, 2015. pp. 1355-1388.

Dekel, Udi and Omer Einav. «Formulating an Updated Strategy in the Face of Regional Upheavals: The Northern Arena as a Case Study.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 43-55.

Dibiasi, Caroline Mall. «Changing Trends in Palestinian Political Activism: The Second Intifada, the Wall Protests, and the Human Rights Turn.» *Geopolitics*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 669-695.

Drotar, Matej. «The Decisive Stage of Nuclear Talks with Iran: Will Diplomacy Deliver?» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 19-29.

Dunning, Tristan. «Islam and Resistance: Hamas, Ideology and Islamic Values in Palestine.» *Critical Studies on Terrorism*: vol. 8, no. 2, 2015. pp. 284-305.

Ellis, Stephen and Andrew Futter. «Iranian Nuclear Aspirations and Strategic Balancing in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 80-93.

Eran, Oded and Eddie Grove. «Threats to Stability in Jordan.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 59-72.

Even, Shmuel. ««The Decision that Changed History»: Ten Years since the Disengagement from the Gaza Strip.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 73-88.

Even, Shmuel and David Siman-Tov. «The National Intelligence Estimate Mechanism in Israel.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 83-96.

Fahmy, Khaled. «Dissecting the Modern Egyptian State.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 3, 2015. pp. 559-562.

Fettweis, Christopher J. «On Heartlands and Chessboards: Classical Geopolitics, Then and Now.» *Orbis*: vol. 59, no. 2, 2015. pp. 233-248.

Fitzpatrick, Mark. «Saudi Arabia, Pakistan and the Nuclear Rumour Mill.» *Survival*: vol. 57, no. 4, 2015. pp. 105-108.

Franz, Barbara. «Popjihadism: Why Young European Muslims Are Joining the Islamic State.» *Mediterranean Quarterly*: vol. 26, no. 2, 2015. pp. 5-20.

Freeman Jr., Chas W. «Responding to Failure: Reorganizing U.S. Policies in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 30-39.

Freyburg, Tina and Solveig Richter. «Local Actors in the Driver's Seat: Transatlantic Democracy Promotion under Regime Competition in the Arab World.» *Democratization*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 496-518.

Friis, Simone Molin. ««Beyond anything we have ever seen»: Beheading Videos and the Visibility of Violence in the War against ISIS.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 725-746.

Fromson, James and Steven Simon. «ISIS: The Dubious Paradise of Apocalypse Now.» *Survival*: vol. 57, no. 3, 2015. pp. 7-56.

Golan, Galia. «The Israeli-Palestinian Conflict: Lessons for a Breakthrough.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 100-108.

Gold, Zack. «Sinai Militancy and the Threat to International Forces.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 35-46.

Hansen, Lene. «How Images Make World Politics: International Icons and the Case of Abu Ghraib.» *Review of International Studies*: vol. 41, no. 2, 2015. pp. 263-288.

Hardig, Anders C. «Beyond the Arab Revolts: Conceptualizing Civil Society in the Middle East and North Africa.» *Democratization*: vol. 22, no. 6, 2015. pp. 1131-1153.

Hassan, Oz. «Undermining the Transatlantic Democracy Agenda? The Arab Spring and Saudi Arabia's Counteracting Democracy Strategy.» *Democratization*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 479-495.

Hazbun, Waleed. «A History of Insecurity: From the Arab Uprisings to ISIS.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 55-65.

Heibach, Jens. «Contesting the Monopoly of Interpretation: The Uneasy Relationship between Ulama and Sunni Parties in Yemen.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 4, 2015. pp. 563-584.

Hilal, Jamil. «Rethinking Palestine: Settler-Colonialism, Neo-Liberalism and Individualism in the West Bank and Gaza Strip.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 351-362.

Hillal Dessouki, Ali E. «The Whirlwind in the Arab nation, 2014–15: From Regime Change to State Collapse.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 295-322.

Hinnebusch, Raymond. «Conclusion: Agency, Context and Emergent Post-Uprising Regimes.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 358-374.

_____. «Globalization, Democratization, and the Arab Uprising: The International Factor in MENA's Failed Democratization.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 335-357.

_____. «Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings: Starting Points and Divergent Trajectories.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 205-217.

Hourani, Najib. «Capitalists in Conflict: The Lebanese Civil War Reconsidered.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 2, 2015. pp. 137-160.

Juneau, Thomas. «Containing the Islamic State.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 36-43.

Kam, Ephraim. «The Final Nuclear Agreement with Iran: The Morning After.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 31-42.

Khashan, Hilal. «Why Lebanon's Sunnis Support ISIS.» *Middle East Quarterly*: vol. 22, no. 3, Summer 2015.

Leech, Philip. «Who Owns «The Spring» in Palestine? Rethinking Popular Consent and Resistance in the Context of the «Palestinian State» and the «Arab Spring».»*Democratization*: vol. 22, no. 6, 2015. pp. 1011-1029.

Lefèvre, Raphaël. «A New Chapter in Relations between Algeria and France?» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 315-318.

Legrenzi, Matteo and Fred H. Lawson. «China's Gulf Policy: Existing Theories, New Perspectives.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 58-71.

Leon, Nissim. «Rabbi 'Ovadia Yosef, the Shas Party, and the Arab-Israeli Peace Process.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 379-395.

Lynch III, Thomas F. «After ISIS: Fully Reappraising U.S. Policy in Afghanistan.» *The Washington Quarterly*: vol. 38, no. 2, 2015. pp. 119-144.

Lynch, Marc. «Obama and the Middle East: Rightsizing the U.S. Role.» *Foreign Affairs*: vol. 94, no. 5, September/ October 2015. pp. 18-27.

Macias-Amoretti, Juan A. «Seeking an 'Other' Desperately: The Dialectical Opposition of Political Islam in Morocco.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 336-348.

Maleki, Ammar and Frank Hendriks. «The Relation between Cultural Values and Models of Democracy: A Cross-National Study.» *Democratization*: vol. 22, no. 6, 2015. pp. 981-1010.

Maor, Yigal. «The Implications of the Political Events in the Eastern Mediterranean

and the Red Sea for Israeli Maritime Trade.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 47-58.

McCarthy, Rory. «Protecting the Sacred: Tunisia's Islamist Movement Ennahdha and the Challenge of Free Speech.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 4, 2015. pp. 447-464.

Miller, James N. [et al.]. «Symposium: Iran and the Arab World: Implications of the Nuclear Negotiations.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 1-26.

Mokhtari, Shadi. «Human Rights and Power amid Protest and Change in the Arab World.» *Third World Quarterly*: vol. 36, no. 6, 2015. pp. 1207-1221.

Monier, Elizabeth. «Egypt, Iran, and the Hizbullah Cell: Using Sectarianism to «De-Arabize» and Regionalize Threats to National Interests.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 341-357.

Mortimer, Robert A. «Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 466-482.

Mullin, Corinna and Ian Patel. «Governing Revolt: EU–North African Relations after the «Arab Spring» Uprisings.» *Journal of Intervention and Statebuilding*: vol. 9, no. 2, 2015. pp. 162-189.

_____ and Polly Pallister-Wilkins. «Introduction: The West Asian and North African Uprisings and the Limits of Liberal Governance.» *Journal of Intervention and Statebuilding*: vol. 9, no. 2, 2015. pp. 151-161.

Mustafa, Tahani. «Damming the Palestinian Spring: Security Sector Reform and Entrenched Repression.» *Journal of Intervention and Statebuilding*: vol. 9, no. 2, 2015. pp. 212-230.

Al Nahed, Sumaya. «Covering Libya: A Framing Analysis of Al Jazeera and BBC Coverage of the 2011 Libyan Uprising and NATO Intervention.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 3, 2015. pp. 251-267.

Natali, Denise. «The Kurdish Quasi-State: Leveraging Political Limbo.» *The Washington Quarterly*: vol. 38, no. 2, 2015. pp. 145-164.

Pack, Jason and Haley Cook. «The July 2012 Libyan Election and the Origin of Post-Qadhafi Appeasement.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 2, 2015. pp. 171-198.

Park, Bill. «Turkey's Isolated Stance: An Ally No More, Or Just the Usual Turbulence?» *International Affairs*: vol. 91, no. 3, 2015. pp. 581-600.

Patten, David A. «Defeating ISIS, Rolling Back Iran.» *Middle East Quarterly*: vol. 22, no. 4, Fall 2015.

Pollack, Kenneth M. and Barbara F. Walter. «Escaping the Civil War Trap in the Middle East.» *The Washington Quarterly*: vol. 38, no. 2, 2015. pp. 29-46.

Pusane, Ozlem Kayhan. «Turkey's Military Victory over the PKK and Its Failure to End the PKK Insurgency.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 5, 2015. pp. 727-741.

Radai, Itamar [et.al]. «The Arab Citizens in Israel: Current Trends According to Recent Opinion Polls.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 101-116.

Raimundo, Filipa. «Strategic Silence as a Third Way: Political Parties and Transitional Justice.» *Democratization*: vol. 22, no. 6, 2015. pp. 1054-1073.

Ralph, Jason and Adrian Gallagher. «Legitimacy Faultlines in International Society: The Responsibility to Protect and Prosecute af-

ter Libya.» *Review of International Studies*: vol. 41, no. 3, 2015. pp. 553-573.

_____and James Souter. «A Special Responsibility to Protect: The UK, Australia and the Rise of Islamic State.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 709-723.

Randall, Edward. «After Qadhafi: Development and Democratization in Libya.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 2, 2015. pp. 199-221.

Rosiny, Stephan. «The Rise and Demise of the IS Caliphate.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 94-107.

Saouli, Adham. «Back to the Future: The Arab Uprisings and State (Re)Formation in the Arab World.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 315-334.

Scheipers, Sibylle. «Auxiliaries at War in the Middle East.» *Survival*: vol. 57, no. 4, 2015. pp. 121-138.

Schweitzer, Yoram and Adam Hoffman. «Cyber Jihad in the Service of the Islamic State (ISIS).» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 71-81.

Scott, James M. and Ralph G. Carter. «From Cold War to Arab Spring: Mapping the Effects of Paradigm Shifts on the Nature and Dynamics of US Democracy Assistance to the Middle East and North Africa.» *Democratization*: vol. 22, no. 4, 2015. pp. 738-763.

Selim, Gamal M. «Egypt Under SCAF and the Muslim Brotherhood: The Triangle of Counter-Revolution.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 37, no. 2, 2015. pp. 177-199.

Sen, Somdeep. «Bringing Back the Palestinian State: Hamas between Government and Resistance.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 2, 2015. pp. 211-225.

_____. ««It's Nakba, Not a Party»: Re-Stating the (Continued) Legacy of the Oslo Accords.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 37, no. 2, 2015. pp. 161-176.

Shavit, Uriya. «The Muslim Brothers Conception of Armed Insurrection against an Unjust Regime.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 4, 2015. pp. 600-617.

Slater, Jerome. «Terrorism and the Israeli-Palestinian Conflict.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 79-99.

Sofi, Mohammad Dawood. «Hizb al-Nahdah: From Revolution to Government and to a Second Referendum.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 398-407.

Souleimanov, Emil Aslan and Katarina Petrtylova. «Russia's Policy toward the Islamic State.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 66-78.

Stacher, Joshua. «Fragmenting States, New Regimes: Militarized State Violence and Transition in the Middle East.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 259-275.

Stocker, James R. «Fulbright's Middle East: A Senator's Influence on American Foreign Policy.» *Digest of Middle East Studies (DOMES)*: vol. 24, no. 1, 2015. pp. 47-73.

Straw, Jack. «Brismes Lecture: The Future of British Foreign Policy in the Middle East.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 4, 2015. pp. 375-383.

Szmolka, Inmaculada. «Inter- and Intra-Party Relations in the Formation of the Benkirane Coalition Governments in Morocco.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 4, 2015. pp. 654-674.

Terrill, W. Andrew. «Iran's Strategy for Saving Asad.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 2, 2015. pp. 222-236.

Tira, Ron. «Israeli Strategy for What Follows the Sykes-Picot Era.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 1, 2015. pp. 57-69.

Valbjorn, Morten. «Reflections on Self-Reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 218-238.

Voller, Yaniv. «Contested Sovereignty as an Opportunity: Understanding Democratic Transitions in Unrecognized States.» *Democratization*: vol. 22, no. 4, 2015. pp. 610-630.

Volpi, Frédéric and Ewan Stein. «Islamism and the State After the Arab Uprisings: Between People Power and State Power.» *Democratization*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 276-293.

White, Natasha. «Conflict Stalemate in Morocco and Western Sahara: Natural Resources, Legitimacy and Political Recognition.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 3, 2015. pp. 339-357.

Widmaier, Wesley W. and Luke Glanville. «The Benefits of Norm Ambiguity: Constructing the Responsibility to Protect Across Rwanda, Iraq and Libya.» *Contemporary Politics*: vol. 21, no. 4, 2015. pp. 367-383.

Wilmot, Jennifer. «A Commitment to Politics: The Trajectory of the Muslim Brotherhood during Egypt's 2011–13 Political Opening.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 8, no. 3, 2015. pp. 379-397.

Wimberly, Jason. «Wilayat al-Faqih in Hizballah's Web of Concepts: A Perspective on Ideology.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 5, 2015. pp. 687-710.

Winter, Ofir. «El-Sisi's First Year as President: Legitimacy, Democracy, and Relations with Israel.» *Strategic Assessment*: vol. 18, no. 2, 2015. pp. 9-20.

Wobig, Jacob. «Defending Democracy with International Law: Preventing Coup Attempts with Democracy Clauses.» *Democratization*: vol. 22, no. 4, 2015. pp. 631-654.

Wolf, Albert B. «The Arab Street: Effects of the Six-Day War.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 2, 2015. pp. 156-167.

Yom, Sean L. «The New Landscape of Jordanian Politics: Social Opposition, Fiscal Crisis, and the Arab Spring.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 3, 2015. pp. 284-300.

Zuhur, Sherifa and Marlyn Tadros. «Egypt's Conspiracy Discourse: Liberals, Copts and Islamists.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 109-126.

Book Reviews

Aslan, Senem. «Nation-Building in Turkey and Morocco: Governing Kurdish and Berber Dissent.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 495-496. (Michael B. Bishku)

Cambanis, Thanassis. «Once Upon a Revolution: An Egyptian Story.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 474-475. (Joshua Stacher)

Chayes, Sarah. «Thieves of State: Why Corruption Threatens Global Security.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 890-891. (Mark Galeotti)

Cole, Juan. «The New Arabs: How the Millennial Generation Is Changing the Middle East.» *Political Science Quarterly*: vol. 130, no. 2, 2015. pp. 341-342. (Marc Lynch)

Cole, Peter and Brian McQuinn (eds.). «The Libyan Revolution and Its Aftermath.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 484-486. (Jacques Roumani)

Copnall, James. «A Poisonous Thorn in Our Hearts: Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce.» *African Affairs*: vol. 114, no. 456, 2015. pp. 486-488. (Robert Mason)

Elliott, Christopher L. «High Command: British Military Leadership in the Iraq and Afghanistan Wars.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 886-887. (Andrew Dorman)

Ennaji, Moha (ed.). «MultiCulturalism and Democracy in North Africa: Aftermath of the Arab Spring.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 4, 2015. pp. 675-677. (Abderrahman Zouhir)

Falk, Richard. «Humanitarian Intervention and Legitimacy Wars: Seeking Peace and Justice in the 21st century.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 882-883. (David Bentley)

Gerges, Fawaz A. «The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World.»

Democratization: vol. 22, no. 4, 2015. pp. 796-798. (Philip Leech)

Hamoudi, Haider Ala. «Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq.» *Perspectives on Politics*: vol. 13, no. 3, 2015. pp. 896-898. (James D. Savage)

Henry, Clement and Jang Ji-Hyang. «The Arab Spring. Will it lead to Democratic Transitions?» *Democratization*: vol. 22, no. 7, 2015. pp. 1362-1364. (Paul Aarts)

Hinnebusch, Raymond and Tina Zintl (eds.). «Syria from Reform to Revolt: Political Economy and International Relations.» vol. 1. *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 158-162. (Massimiliano Trentin)

Jebnoun, Noureddine, Mehrdad Kia and Mimi Kirk. «Modern Middle East Authoritarianism: Roots, Ramifications, and Crisis.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 4, 2015. pp. 677-678. (Joseph Sassoon)

Khalaf, Samir. «Lebanon Adrift: From Battleground to Playground.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 2, 2015. pp. 399-401. (Tsolin Nalbantian)

Kundnani, Arun. «The Muslims Are Coming! Islamophobia, Extremism, and the Domestic War on Terror.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 37, no. 2, 2015. pp. 205-208. (Muhammad Yassen Gada)

Lackner, Helen (ed.). «Why Yemen Matters: A Society in Transition.» *Middle Eastern Studies*: vol. 51, no. 5, 2015. pp. 856-859. (Clive Jones)

Masoud, Tarek. «Counting Islam: Religion, Class, and Elections in Egypt.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 472-474. (Ian M. Hartshorn)

Mishal, Shaul and Ori Goldberg. «Understanding Shiite Leadership: The Art of the Middle Ground in Iran and Lebanon.» *Political Science Quarterly*: vol. 130, no. 2, 2015. pp. 384-386. (Michael M.J. Fischer)

Oren, Michael B. «Ally: My Journey across the American-Israeli Divide.» *Middle East Policy*: vol. 22, no. 3, 2015. pp. 162-166. (Michael Rubner)

Rabil, Robert G. «Salafism in Lebanon: From Apoliticism to Transnational Jihadism.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 481-482. (Zoltan Pall)

Salem, Zekeria Ould Ahmed. «Prêcher dans le désert: Islam politique et changement social en Mauritanie.» *The Journal of North African Studies*: vol. 20, no. 3, 2015. pp. 493-496. (Noel Foster)

Savage, James D. «Reconstructing Iraq's Budgetary Institutions: Coalition State Building after Saddam.» *Perspectives on Politics*: vol. 13, no. 3, 2015. pp. 903-905. (Haider Ala Hamoudi)

Sayyid, Salman. «Recalling the Caliphate: Decolonization and World Order.» *International Affairs*: vol. 91, no. 4, 2015. pp. 880-882. (Barea Sinno)

Stern, Jessica and J. M. Berger. «ISIS: The State of Terror.» *The RUSI Journal*: vol. 160, no. 4, 2015. pp. 85-87. (Andrew Glazzard)

Ulrichsen, Kristian Coates. «Qatar and the Arab Spring.» *The RUSI Journal*: vol. 160, no. 2, 2015. pp. 95-96. (David Roberts)

Wehrey, Frederic M. «Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 2, 2015. pp. 403-404. (Matteo Legrenzi)

Weiss, Max. «In the Shadow of Sectarianism: Law, Shi'ism, and the Making of Modern Lebanon.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 47, no. 3, 2015. pp. 612-614. (Pascal Abidor)

Weiss, Michael and Hassan Hassan. «ISIS: Inside the Army of Terror.» *The RUSI Journal*: vol. 160, no. 2, 2015. pp. 94-95. (Michael Stephens)

Zoughbie, Daniel E. «Indecision Points: George W. Bush and the Israeli-Palestinian Conflict.» *The Middle East Journal*: vol. 69, no. 3, 2015. pp. 471-472. (Brent E. Sasley)

للاشتراك في

المجلة العربية للعلوم السياسية

(تصدر المجلة باللغة العربية فصلياً)

● **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):**

١٠٠ دولار أمريكي	للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي
١٢٠ دولاراً أمريكياً	للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي
٧٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة
٩٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد في أوروبا
١٠٠ دولار أمريكي	للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)

● **الاشتراك لعشر سنوات (بما فيه أجور البريد الجوي):**

٧٥٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد
١٠٠٠ دولار أمريكي	للحكومات والمؤسسات

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: ٥٦٠٥-١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.